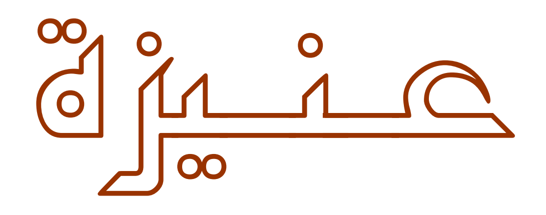
خزنة تواريخ عنيزة



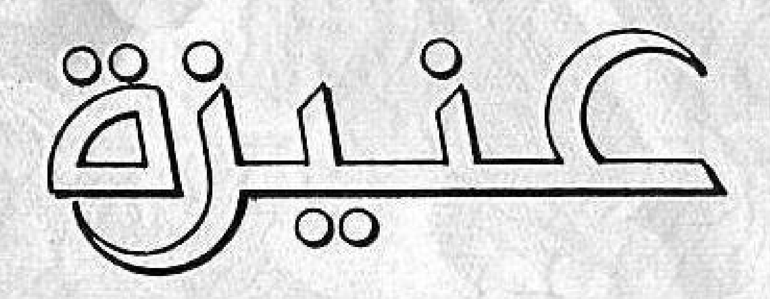
التنمية والتغيير
في مدينة نجدية عربية

تأليف

ثُريا التركي دونالد كُول

ترجمة

د. جلال أمين أ.أسعد حليم



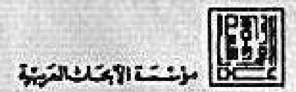
التنمية والتغيير في مدينة نجدية عربية

تأليف

ثريا التركي   دونالد كول

ترجمة

د. جلال أمين   أ. أسعد حليم



هذا الكتاب

هذا الكتاب، هو أول دراسة أنثروبولوجية، ميدانية للتحول الاجتماعي الذي طرأ على مجتمع محلي في المملكة العربية السعودية منذ الرواج الاقتصادي، هو مجتمع عنيزة الذي يقع إلى الشمال من الجزء الأوسط من شبه الجزيرة العربية.

يعالج الكتاب العمران العائلي والتجاري في عنيزة، ويبحث في التغيرات التنموية التي تضمنت قيام المملكة السعودية، بصورتها الراهنة، هذه الدولة التي ضمت في بنيانها مدينة عنيزة.

استخدم الكتاب مفهومي التنمية والتحول الاجتماعي، من أجل وصف وتحليل المتغيرات التي طرأت في عنيزة. أما الإطار الذي انطلق منه، فهو مستمد إلى حد كبير من المناقشات النظرية لمفهوم قوى وأساليب الانتاج، وهو إطار يفترض أن الطريقة التي يتبعها المجتمع في تنظيم نفسه من أجل انتاج حاجياته، هي التي تحدد في نهاية الأمر مختلف جوانب السلوك الأخرى الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع.

● ثريا التركي ودونالد كول: عنيزة التنمية والتغيير في مدينة نجدية عربية.

● الطبعة العربية الأولى - بيروت ١٩٩١.

مؤسسة الأبحاث العربية.
ص.ب. ٥٠٥٧ - ١٣ (شوران)، بيروت - لبنان.
هاتف ٨١٠٠٥٥/٦، تلكس ٢٠٦٣٩ دلتا - لبنان.

العنوان الأصلي للكتاب بالانكليزية:

Soraya Altorki and Donald P. Cole.
Arabian Oasis City: The Transformation of Unayzah.
Austin: University of Texas Press, 1989, 266 P.

المحتويات

القسم الثاني

مدينة إقليمية في دولة جديدة

نمو التكوينات الاجتماعية الرأسمالية

القسم الثالث

الرواج الاقتصادي والتحولات الاجتماعية

تمهيد

بدأ التعاون بين مؤلفي هذه الدراسة، وهو تعاون لم تكن لتوجد هذه الدراسة بدونه، منذ نحو عشرين عاماً حينما كان كل منهما يدرس الأنثروبولوجي في جامعة كاليفورنيا بيركلي. ذلك أن كول كان ينوي القيام ببحثه الميداني كجزء من دراسته للدكتوراه في مدينة عنيزة، وهي مسقط رأس والد ثريا التركي. وعلى الرغم من أن ثريا ولدت وتربت في مدينة جدة التي كان أبوها قد هاجر إليها في مطلع هذا القرن، وعلى الرغم من أنها لم تكن قد رأت عنيزة قط حتى ذلك الوقت، فإنها كانت كثيراً ما تسمع أباها وأقرباء آخرين لها يتكلمون عنها. كانت ثريا أيضاً، بطبيعة الحال وباعتبارها سعودية، تعرف الكثير عن ثقافة ومجتمع الجزيرة العربية. وهكذا أمضى الاثنان ساعات طويلة في ذلك الوقت في مناقشة أحوال الجزيرة العربية والشرق الأوسط بصفة عامة ومدينة عنيزة بوجه خاص.

لا يقل عن ذلك أهمية، إن لم يفقه، ما قدمته ثريا لكول من تشجيع على مواصلة جهوده للحصول على تصريح بدخول المملكة السعودية، كما قامت بالاتصالات اللازمة التي مكنته في النهاية من أن يزور السعودية لأول مرة في ١٩٦٨. والواقع أنه بغير مساعدتها ومساعدة أشخاص آخرين من أفراد أسرتها (وعلى الأخص شقيقها أحمد محمد سليمان التركي وابن عمها عبد العزيز عبد الله التركي) لكان من الصعب جداً إن لم يكن مستحيلاً على أجنبي مثل كول أن يقوم ببحثه الأنثروبولوجي الأكاديمي في المملكة السعودية. ومن ثم فإن كول يود أن يعبر عن امتنانه العميق لما أبداه هؤلاء جميعاً من ثقة بشخصه ومن تأييد استمر عبر عقدين من الزمن، فضلاً عما أبدوه دائماً من ثقة بالمنفعة التي يمكن أن تعود من بحث ميداني يجري في علم من العلوم الاجتماعية في المملكة السعودية.

ثم استمرت المناقشات بين الكاتبين في القاهرة حول الثقافة السعودية والمجتمع السعودي. وحينما أصبح من حق كل منهما الحصول على إجازة دراسية لمدة سنة كاملة في نفس الوقت، رأى الكاتبان أن يشتركا في وضع خطة لبحث مشترك يجري في السعودية. كان كول ينوي في الأصل أن تدور دراسته للدكتوراه حول مدينة عنيزة ولكنه غير موضوع دراسته وقام ببحثه الميداني عن البدو من قبيلة المرة، وأتم بذلك أول دراسة أنثروبولوجية أكاديمية عن قبيلة من قبائل السعودية[1]. وكانت ثريا من ناحية أخرى قد قامت بأول بحث ميداني أنثروبولوجي حول بعض عائلات الصفوة الحضرية في مدينة جدة[2]. وهكذا، كانت تجربتان في البحث تتعلقان بطرفي نقيض من المجتمع السعودي: تتعلق احداهما بقبيلة بدوية نائية، وعلى درجة عالية من التشتت، والأخرى بمجموعة من عائلات الصفوة في مدينة على درجة عالية نسبياً من الاتصال بالعالم الخارجي. كان الجزء الأكبر من بحثنا الميداني قد أجري أيضاً قبل فترة الرواج الإقتصادي التي مر بها المجتمع العربي السعودي في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات والتي أحدثت تغيرات عميقة في أنماط ومستويات الحياة للغالبية العظمى من سكان المملكة العربية السعودية.

أهم من ذلك أن كلاً منا كان يدرك القيود التي تفرضها التقاليد على عمل الباحث الأنثروبولوجي في المملكة العربية السعودية، حيث تسود درجة عالية من الانفصال بين الجنسين. وكان كول من ناحيته يدرك أن بحثه السابق قد تأثر جزئياً بموانع إجراء مقابلات بحثية مع النساء في المجتمع الذي قام بدراسته. وبينما استطاعت ثريا أن تجري مقابلات مع بعض الرجال في ظل قيود وشكليات بالغة الصرامة، فإنها كانت تدرك جيداً بدورها أنها كامرأة عاجزة عن النفاذ إلى جزء كبير من عالم الرجال.

لقد وضعت خطة الدراسة لهذا البحث على أساس أنها تمثل دراسة حالة للتغيرات التي طرأت على مجتمع حضري صغير يقع في الجزء الأوسط من المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من أننا لا ندعي، كما سنبين في المقدمة، أن المجتمع الذي ندرسه هنا يمكن أن يعتبر عينة ممثلة بدقة للمجتمعات المشابهة له في السعودية، فقد اخترنا مدينة عنيزة لأنها لا تنتسب إلى نموذج البداوة المتطرفة من ناحية ولا إلى نموذج الصفوة الوثيق الصلة بالعالم الخارجي من ناحية أخرى. لقد اخترناها أيضاً لأن كلاً منا كان له اهتمام بها منذ

---

(1) Donald. P. Cole, «The Social and Economic Structure of the Al Murrah: A Sa'udi Arabian Bedouin Tribe», Ph. D. dissertation, University of California, Berkeley, 1971, P. 73, 75, 81, 82, 84.

(2) Soraya Altorki, «Religion and Social Organization of Elite Families in Urban Saudi Arabia», Ph. D. dissertation, University of California, Berkeley, 1973, P. 77, 80, 82, 86.

فترة طويلة، ويعرف أفراداً كثيرين بها، ولأن ثريا كان لها أقارب بالمدينة يمكن لهم، بالنظر إلى العادات والقيم السائدة في المجتمع العربي السعودي، أن يقدموا لها إمكانيات الإقامة وتسهيلات القيام بالبحث فيها.

وأثناء قيامنا بالبحث الميداني لهذه الدراسة، أقام كلانا في عنيزة، وذلك في الفترة الواقعة بين أكتوبر ١٩٨٦ ويناير ١٩٨٧، وأقام كل منا وعمل مستقلاً عن الآخر: حيث أقام كول في أحد الفنادق في الجزء الحديث من المدينة، بينما أقامت ثريا في منزل أحد أقاربها في الجزء القديم منها. وعلى الرغم من أن كلاً منا كان يعمل مستقلاً عن الآخر فقد كنا دائماً على اتصال منتظم للمناقشة والاتفاق على كافة الجوانب المتعلقة بتخطيط البحث.

وقد أجرينا مقابلات مع فئات مختلفة اختلافاً كبيراً من الموظفين والتجار والمزارعين والحرفيين والمدرسين. وعلى الرغم من أن كثيراً من هذه المقابلات كانت تجري مع أفراد، فإن كلاً من مؤلفي هذه الدراسة أجرى مقابلات جماعية مع جماعات تنتمي إلى أجيال مختلفة وذلك للتحقق من أثر الفوارق بين الأجيال في بعض الموضوعات، فضلاً عن قيامنا بزيارات استقصائية لبعض المزارع ولسوق المدينة ولمؤسسات مختلفة في المجتمع موضوع الدراسة، وقمنا بإعداد دراسات حالة لبعض المزارع والمزارعين والحرفيين والتجار والمهندسين الزراعيين والمدرسين وبعض المؤسسات التطوعية الخاصة. وبعد استعراض عام لمختلف هذه الاستقصاءات اخترنا بعضها واستبعدنا البعض الآخر بالاستعانة برأي بعض الأشخاص الذين كانوا من المصادر الأساسية للمعلومات. وقمنا أيضاً بجمع بعض الملاحظات من جوانب مختلفة للمجتمع مما يتطلب جمعه مشاركة شخصية من الباحث. وخلال كل ذلك كان يجري التحقق من صحة المعلومات الواردة في المقابلات الخاصة بموضوع معين بمقارنتها بالمعلومات التي ترد في مقابلات أخرى حتى تستخلص النمط العام منها في ضوء ما يرد من تكرار. كما قمنا بجمع البيانات الإحصائية كلما لزم الأمر من مختلف المؤسسات الرسمية.

وكان من الطبيعي أن تكون بعض جوانب الحياة الاجتماعية أسهل في التعرف عليها من غيرها: فمثلاً، كان الرجال أكثر استعداداً وحماساً للحديث مع رجل يجري بحثاً أنثروبولوجياً، عن مشروعاتهم التجارية أو عن أعمالهم بصفة عامة منهم للحديث عما يتعلق بالنساء في عائلاتهم أو عن حياتهم العائلية. من ناحية أخرى نجد البائعات يظهرن إعراضاً في البداية عن تقديم معلومات عن نشاطهن التجاري الراهن لباحثة في الأنثروبولوجيا ولكنهن لم يظهرن نفس الإعراض عن الحديث عن صفقات قمن بها في

الماضي أو عن نشاطهن السابق في الزراعة. وهكذا مضى زمن طويل قبل أن يبنى أساس من الثقة والاطمئنان، ولكن التغير الحقيقي لم يحدث في الواقع إلا نتيجة استخدام ثريا التركي لعلاقتها السابقة بالمجتمع محل البحث، فبعد هذا بدأت النساء تناقشن عن طيب خاطر نشاطهن التجاري الراهن. كذلك نلاحظ أنه على العكس من الرجال الذين لم يبدوا استعداداً لمناقشة علاقاتهم بالنساء من عائلاتهم، كانت النساء على استعداد للحديث بدرجة عالية من الصراحة عن علاقاتهن بالأفراد الذكور من أسرهم وذلك في مقابلاتهن مع سيدة باحثة. ولقد اقتصر نشاط كول البحثي على ما يمكن استخلاصه من الذكور، وقام بزيارات منتظمة لأنواع مختلفة من مواقع الإنتاج في عنيزة، حيث أخذ يجمع ملاحظاته ويجري المقابلات مع أصحاب المشروعات والمديرين والعمال. كما قام بجمع الملاحظات في سوق المدينة وأجرى مقابلات مع التجار من الرجال، أجرى كول أيضاً مقابلات مع موظفين حكوميين ومع بعض المشتغلين في مؤسسات خاصة، وكذلك مع بعض الأشخاص الذين وصفوا له بأنهم على دراية خاصة بموضوع معين. كذلك إشترك كول بشكل منتظم في كثير من المناسبات الاجتماعية للرجال باعتباره ملاحظاً ومشاركاً في نفس الوقت. وكان الرجال الذين قام كول بمقابلتهم واشترك معهم في مناسباتهم الاجتماعية ينتمون إلى مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة، وكانت أعمارهم تتفاوت بين الخامسة والعشرين والخامسة والستين، وكانت الأحاديث والمناقشات معهم تدور حول الماضي والحاضر أو كليهما، على حسب الموضوع محل المناقشة.

وطوال قيام كول بالبحث في عنيزة كان يصاحبه ويساعده شاب يناهز الثلاثين يُدعى صالح عبد الكريم المرزوقي، وهو شاب عاش طوال حياته في عنيزة، ويتمتع باتصالات بالغة التنوع مع مختلف عناصر المجتمع فيها. لم يكن هذا الشاب مرشداً ممتازاً فقط ولكنه أظهر أيضاً اهتماماً شخصياً واضحاً بالدراسة (لأنها تتعلق بالمجتمع الذي ينتسب إليه) وكثيراً ما قدم مساعدات غير متوقعة للباحث في سعيه للحصول على بعض المعلومات. لا بد إذن من التعبير عن الامتنان العميق للمساهمة المهمة التي قدمها هذا الشاب. ويودّ كول أيضاً أن يعبّر عن شكره لعبد الله الهطلاني، الذي كثيراً ما قام بمصاحبة كول وعرّفه على بعض الأشخاص الذين قدموا إليه معلومات مهمة، كما يقدم شكره لصديقين قديمين تعرّف عليهما أثناء زيارته الأولى لعنيزة التي جرت منذ ثمانية عشر عاماً: وهما عبد الرحمن البطحي وعلي التركي اللذان عاملاه كأخ لهما ودخلا معه في مناقشات مستفيضة ومثمرة في مناسبات متعددة.

أما نشاط ثريا التركي فقد انصب في الأساس على النساء، وإن كانت قد قامت،

وهي محجبة، بإجراء مقابلات قليلة مع بعض الرجال الذين قدمهم إليها أقرباؤها. وقد قامت بانتظام بجمع ملاحظاتها عن سوق النساء وبإجراء مناقشات مع البائعات هناك، كما أجرت مقابلات مع نساء كن يشتغلن في الماضي بأعمال زراعية وغيرهن من النساء المشتغلات في مختلف أنواع النشاط. كذلك قامت بإجراء مقابلات مع بعض الأشخاص من يمكن اعتبارهم مصادر أساسية للمعلومات، وأجرت من الاستطلاعات ما يتطلب اشتراكها الشخصي في تجمعات نسائية اجتماعية مختلفة، سواء مع أقربائها أو في أماكن عمل النساء أنفسهن. وقد تفاوت عمر من قامت بمقابلتهن من العشرين إلى التسعين وشملت نساء من مختلف الشرائح الاجتماعية والاقتصادية، وتطرقت موضوعات المناقشة إلى الماضي والحاضر أو كليهما معاً.

كان كل هؤلاء على درجة عالية من التعاون والكرم، ولكن ثلاثاً من النساء على الأخص كانت مساعدتهن لا غنى عنها من أجل استمرار ثريا التركي في البحث، كما كان عمق فهمهن للمجتمع الذي ينتسبن إليه ومساعدتهن بوجه عام يشكلان مساهمة عظيمة في هذا المشروع. وتود ثريا التركي أن تعبر لهن عن أعمق مشاعر الامتنان على الرغم من أنها لا تستطيع أن تذكر أسماءهن.

وسوف نورد خلال تقديمنا لهذا البحث وتحليلنا للبيانات، كثيراً من المقتطفات من المقابلات التي قمنا بإجرائها، وقد قمنا في جميع الأحوال باستخدام أسماء مستعارة بدلاً من الأسماء الحقيقية لمن نجري مناقشتهم. وكما هي العادة في عنيزة، أشرنا إلى هؤلاء بأسماء تبدأ بكلمة «أبو» و «أم» قبل ذكر اسم الرجل أو المرأة. وحتى في الأحوال التي لا يكون فيها للشخص ابن، فإنه يشار إليه على أنه «أبو فلان» أو «أم فلان»، حيث يفترض الجميع في عنيزة أن الرجل أو المرأة سوف يكون لها، إن شاء الله، ابن في المستقبل. وقد راعينا في اختيار الأسماء المستعارة أن نختار أسماء شائعة الاستعمال في عنيزة بل في نجد.

وطوال هذا الكتاب يأتي ذكر الكميات النقدية بالريال السعودي، وقد كان الدولار الأمريكي وقت قيامنا بالبحث الميداني يساوي ٣,٦٥ ريال.

إن هذا الكتاب يضم مساهمات متساوية من كلا الباحثين، حيث تعاونا تعاوناً تاماً وعلى قدم المساواة في إعداد خطة البحث وصياغة مشروعه، وقضى كل منهما مدة مساوية للمدة التي قضاها الآخر في ميدان البحث، وجاءت مساهمة كل منهما من نفس طبيعة مساهمة الآخر ومكملة لها. وقد اشترك الاثنان في كتابة هذا الكتاب، حيث ساهم كلاهما في كتابة كل جملة تقريباً، سواء كانت البيانات موضوع التحليل من عمل هذا أو ذاك.

وقد قام كول بالمراجعة الأساسية الأولى، بينما قامت ثريا التركي باستقصاء الدراسات والتحليلات المهمة المكتوبة باللغة العربية. وإذا كان كل من الباحثين يتحمل مسؤولية المراجعة النهائية بالتساوي فإن كول قد قام بالجزء الأكبر من العمل اللازم لإعداد مخطوطة البحث للنشر.

شكر وتقدير

يود المؤلفان أن يعبرا عن إمتنانها للجامعة الأمريكية بالقاهرة للإجازة الدراسية والمنحة اللتين منحتا لهما خلال العام الجامعي ١٩٨٧/٨٦. كذلك نود أن نعبر عن تقديرنا لمجلس السكان الذي أمدنا بمنحة بحوث الشرق الأوسط، التي مكنتنا من تغطية جزء من نفقات البحث الميداني، ولمؤسسة فورد لما قدمته لنا من منح شخصية ساهمت في تغطية نفقات تحليل البيانات وكتابة هذا المؤلف.

ويطيب لنا أيضاً أن نعبر عن شكرنا لمركز دراسات الشرق الأوسط وقسم الأنثروبولوجي في جامعة تكساس بمدينة أوستن، وعلى الأخص للأستاذين روبرت أ. فيرنيا وريتشارد ن. آدمز اللذين مكنانا من الحصول على التسهيلات المكتبية والبحثية الخاصة بالباحثين الزائرين للجامعة، وذلك خلال فترة قيامنا بتحليل البيانات وكتابة هذا المؤلف. ونود أن نقدم الشكر لهما وللسيدة اليزابيث وارنوك فيرنيا على قيامهم بقراءة المخطوطة وإبداء كثير من الملاحظات المفيدة. كما نعبر عن تقديرنا لما حصلنا عليه من مساعدة تستند إلى خبرة عميقة في أعمال التحرير من آن ماكان بيكر في مركز دراسات الشرق الأوسط، ومن مساعدة في طريقة الكتابة الصحيحة للأسماء العربية بالإنجليزية في النسخة الإنجليزية من هذا الكتاب، التي قدمها لنا جيمس هيتسلبرجر.

وبالإضافة إلى هؤلاء، نقدم شكرنا للأستاذ جلال أمين بالجامعة الأمريكية بالقاهرة على ما قدمه لنا من ملاحظات مفيدة على جزء من المخطوطة. ويشعر المؤلفان بدَيْن وامتنان خاص للأستاذ مارك كنيدي بالجامعة الأمريكية بالقاهرة على قراءته الفاحصة والنقدية لمخطوطة هذا المؤلف ولاقتراحاته الكثيرة بإجراء تعديلات عليها.

وفي المملكة العربية السعودية، نريد أن نعبر عن امتناننا لسمو الأمير أحمد بن عبد العزيز آل سعود، وكذلك، وبوجه خاص، للدكتور حمد عبد الكريم المرزوقي، في

وزارة الداخلية السعودية، على ما قاما به من مساعدات رسمية وضرورية مكنت دونالد كول من الاشتراك في هذه الدراسة. كما نحب أن نعبر عن شكرنا لسمو الأمير محمد بن سعد بن عبد العزيز آل سعود، نائب أمير القصيم على ما قدمه لنا من معاونة وتأييد.

أما الأشخاص الذين نشعر نحوهم بالامتنان في مدينة عنيزة، فهم أكثر من أن يذكروا بالاسم. نكتفي بأن نذكر سمو الأمير محمد الحمد السليم، ورئيس بلدية عنيزة، عبد الله عبد العزيز إبراهيم البسام. أما الآخرون، كباراً وصغاراً، رجالاً ونساء، من الذين قدموا لنا الكثير من وقتهم وسمحوا لنا بالانتفاع بعلمهم ومعرفتهم الواسعة، فإننا لا نستطيع إلا أن نعبر لهم عن عميق شكرنا وامتناننا وعن أملنا في أن يصور هذا الكتاب بصدق ما قدموه لنا من معلومات بكرم أصيل وسعة صدر.

أما المسؤولية عن الشكل والمعلومات وبيانات هذا المؤلف، وعن تفسيرها، فإن المؤلفين وحدهما هما اللذان يتحملانها.

القاهرة ١٩٩٠

مقدمة: الدراسة وحدودها

يتحدد إطار هذه الدراسة، الذي جرى من خلاله جمع بياناتها وتحليلها، وفقاً لمفهومين من مفاهيم التغير الاجتماعي: « التحول »، و « التنمية ». والذي نعنيه بمفهوم « التحول » هو التغير الذي يجري على هيكل المجتمع ويتضمن تغيراً أساسياً في قاعدته الإقتصادية، وفي أشكال وعناصر الجماعات المكونة له، وفي القواعد والآليات التي تنظم التفاعل بين الأفراد والجماعات والمراكز الاجتماعية فيه. أما مفهوم « التنمية » فنعني به تغيراً يتضمن معنى التصاعد ومعنى الإرادية. ومفهوم التنمية يستخدم في الوقت الحاضر عادة للإشارة إلى ارتفاع في قدرة الدولة على تحقيق تحسن مضمون الاستمرار في مستوى معيشة مواطنيها والمقيمين بها، في ميادين مثل التغذية والرعاية الصحية وتوفير المأوى المناسب والتعليم. وترمي التنمية أيضاً، كما تجري ممارستها في معظم الدول، إلى زيادة قوة الدولة تجاه الدول الأخرى من أجل تحقيق درجة مُرضية من الاستقلال الاقتصادي والسياسي. وعلى مستوى الواقع، فإن معظم الجهود التي تبذل باسم التنمية إنما يجري توجيهها إلى الجوانب المادية لمستوى المعيشة. ونحن نرى أن هذه الجهود يجب، في صورتها المثلى، أن توجه أيضاً إلى تحقيق الحرية السياسية للأفراد ولضمان الحقوق الأساسية للإنسان، وهي الحقوق التي تتعلق برفاهيته الاجتماعية والنفسية، أياً كان تعريفنا لها.

ويجب أن نلاحظ أنه كلما تحقق بعض التغير الذي ينتسب إلى مفهوم « التنمية »، أدى ذلك على الأرجح إلى « تحولات » في المجتمع، حتى لو كان القائمون على عملية التنمية لا يستهدفون أصلاً إحداث هذه التحولات. ويحدث هذا على الأخص حينما تتعلق التنمية بتغير أساسي في القاعدة الاقتصادية للمجتمع. ومن ناحية أخرى فإن « التحول » قد يحدث بصرف النظر عن حدوث « تنمية » أو عدم حدوثها. فكما أن هذا

التحول يمكن أن يأتي نتيجة لجهد إرادي واع يتخذ باسم التنمية، فإنه يمكن أن يحدث أيضاً نتيجة لعدد كبير من المتغيرات الأخرى كنشوب حرب مثلاً، أو إنتشار وباء، أو اكتشاف مصدر جديد للطاقة، أو انتشار لنوع جديد من الأفكار، أو المعتقدات الدينية أو التكنولوجيا.

وليس من بين الأهداف المباشرة لهذه الدراسة طرح مناقشة نظرية للتنمية والتحول الاجتماعي، وإن كانت البيانات التي تحتويها تعتبر مصدراً ثرياً للمعلومات المفيدة لمناقشة من هذا القبيل. إنما تستخدم هذه الدراسة مفهومي التنمية والتحول الاجتماعي من أجل وصف وتحليل المتغيرات التي طرأت على مجتمع معين، هو مجتمع عنيزة، الذي يقع إلى الشمال من الجزء الأوسط من شبه الجزيرة العربية، على بعد نحو ٢٧٠ كيلومترا من مدينة الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية. أما الإطار الذي تنطلق منه هذه الدراسة فهو مستمد إلى حد كبير من المناقشات النظرية لمفهوم قوى وأساليب الإنتاج[1]. وللعلاقة بين المجتمع والطاقة[2]. وهو إطار يفترض أن الطريقة التي يتبعها المجتمع في تنظيم نفسه من أجل إنتاج حاجياته هي التي تحدد في نهاية الأمر مختلف جوانب السلوك الأخرى الاجتماعية والثقافية السائدة في هذا المجتمع، وأن قدرة المجتمع على إعادة الإنتاج (أو على البقاء) إنما تتوقف على قدرته على إنتاج حاجياته. بناء على هذا المنظور، فإن التركيز طوال هذه الدراسة هو على ما يبذل من نشاط في المجتمع من أجل الإنتاج، وتوزيع هذا الناتج، وما يطرأ على كليهما من تغيرات. وللوصول إلى هذا فإننا نبحث عما يبذل من نشاط، وعمن يقوم به، وعن الطريقة التي تم بها تنظيم الإنتاج والتوزيع عبر مراحل متتالية من حياة مجتمع عنيزة.

(١) انظر كتابات:

Marshall Sahlins. Stone Age Economics. Chicago: Aldine Publishing Company, 1972.

Claude Meillassoux, Maidens, Meat, and Money: Capitalisme and the Domestic Community. Cambridge: Cambridge University Press, 1981.

Joel S. Khan and Josep R. Llobera (eds), The Anthropology of Pre - Capitalist Societies. Atlantic High lands, N. J: Humanities Press. 1981.

Angel Palerm, Modos de producción y formaciones socioeconomicas, Mexico city: Editorial Edicol, 1976.

(٢) Richard N. Adamas, Energy and Structure, A Theory of Social Power, Austin: University of Texas Press, 1988, P. 75, 82.

نظرة عامة على الدراسة

كانت مدينة عنيزة فيما مضى، بمثابة النواة لإمارة أو مقاطعة تتمتع باستقلال سياسي، وتعتمد في معيشتها على الزراعة والنشاط الحرفي والتجارة المحلية والإقليمية والبعيدة. كان النشاط الزراعي والحرفي يجريان، في أغلب الأحوال، على أساس عائلي، بينما كان توزيع الناتج من هذا النشاط يجري على أساس عائلي وتجاري في نفس الوقت. وكان النمط العائلي للنشاط الإنتاجي والتوزيع يعود بالطبع إلى بداية قيام المستوطنات في هذه المنطقة منذ نحو ألف وثلاثمئة عام. ولا نعرف تاريخاً لنشأة العنصر التجاري، ولكن يبدو من المؤكد أنه كان قد مضى على نشأته زمن طويل حينما كان تشارلز داوتي يزور عنيزة في ١٨٧٨[١]. وقد استمر هذا النمط للاقتصاد السياسي حتى ١٩٠٤، حينما فقدت الإمارة استقلالها السياسي. ومع ذلك فقد استمر العنصران، العائلي والتجاري، بسودان التنظيم الاقتصادي حتى قيام الحرب العالمية الأولى على وجه التقريب. وهذه المرحلة من حياة عنيزة هي التي نقوم بوصفها وتحليلها في القسم الأول من هذه الدراسة.

في القسم الثاني من الدراسة نقوم بمناقشة التغيرات التنموية التي تضمنت قيام الدولة العربية السعودية بصورتها الراهنة، هذه الدولة التي ضمت في بنيانها مدينة عنيزة كمدينة إقليمية وكتقسيم إداري. وتضمنت هذه التغيرات التنموية أيضاً ظهور تكوينات اجتماعية رأسمالية في مجتمع عنيزة (أساساً خلال الفترة بين منتصف العشرينات ومنتصف السبعينات) بما يعنيه ذلك من سيادة ورسوخ نظام السوق في التنظيم الاقتصادي للمدينة، كما شاع نظام العمل مقابل أجر والاستخدام مقابل مرتب، وتكاثر أرباب العمل خلال تلك الفترة، وذلك في أعقاب ظهور ونمو البيروقراطية وإنتاج النفط على

---

(١) Charles M. Doughty, Travels in Arabia Deserta. New York: Dover Publications, 1979 (First published 1888).

المستوى القومي، وتعميم استخدام النقود في الاقتصاد وانتشار المشروعات الخاصة. وفي تلك المرحلة جرى اندماج المملكة العربية السعودية في النظام الرأسمالي العالمي.

ويركز القسم الثالث من هذه الدراسة على التغيرات التي لحقت مجتمع عنيزة من جراء الرواج الاقتصادي الذي حدث فيما بين ١٩٧٥ و١٩٨٣ بسبب الزيادات الحادة التي لحقت أسعار النفط الخام في السوق العالمي. في هذه المرحلة اختفى النشاط الحرفي، ولحقت الإنتاج الزراعي تحولات عميقة فبدأ ظهور الإنتاج الزراعي الذي يستهدف الربح، وأصبح جميع السكان المحليين تقريباً يشتغلون مقابل مرتبات أو كمديرين لمشروعاتهم الخاصة أو الاثنين معاً، كما جرى خلال هذه المرحلة استقدام أعداد ضخمة من المغتربين للعمل مقابل أجر أو مرتب، في كافة القطاعات تقريباً عدا قطاع الأمن.

وفي أثناء توثيقنا لما جرى من تغيرات خلال فترة الرواج هذه، سوف نشير إلى التحولات الاجتماعية التي حدثت خلالها والحكم بما إذا كان ما حدث يتفق مع مفهوم التنمية. وعلى الرغم من إدراكنا أن عملية التنمية إنما تنصب على الدولة بأكملها، فإننا سنبين أن التنمية، في حالة عنيزة، كانت قاصرة، على الرغم من تحقيقها لمستوى مرتفع من المعيشة. فبدلاً من زيادة القدرة الذاتية على تحقيق تحسن مضمون الاستمرار في مستوى المعيشة، تحول المجتمع إلى مجتمع يعتمد اعتماداً زائداً على القروض التي تقدمها له الدولة، وعلى ما يحصل عليه من دعم ومرتبات، وعلى ما يأتيه من الخارج من عمالة، وعلى استيراد كل السلع الاستهلاكية المعمرة تقريباً والتكنولوجيا من الخارج.

ويضم هذا الكتاب أول دراسة أنثروبولوجية ميدانية للتحول الاجتماعي الذي طرأ على مجتمع محلي في المملكة العربية السعودية منذ الرواج الاقتصادي. فباستثناء دراسات روبرت فيرنيا[٢] يلاحظ على الدراسات المنشورة الأخرى[٣]، أنها تتناول فترة سابقة على

---

(٢) Elizabeth Warnock Fernea and Robert A. Fernea, The Arab World: Personal Encounters. Garden City: Anchor Press/Doubleday, 1985.
Robert A. Fernea, Shaykh and Effendi: Changing Patterns of Authority among the El Shabana of Southern Iraq. Cambridge: Harvard University Press, 1987.

(٣) S. F. Vidal, The Oasis of Al - Hasa. Dhahran: Arabian American Oil Company. Wallerstein, Immanuel, 1955.
Donald P. Cole, Nomads of the Nomads: The Al Murrah Bedouin of the Empty Quarter. Chicago: Aldine Publishing Company, 1975.
Motoko Katakura, Bedouin Village: A Study of a Saudi Arabian People in Transition. Tokyo: University of Tokyo Press, 1977.
Saad Abdullah Sowayan, Nabati Poetry: the Oral Poetry of Arabia. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1985.
Soraya Altorki, Women in Saudi Arabia: Ideology and Behavior among the Elite. New York: Columbia University Press, 1986.

الرواج الاقتصادي وما جلبه من تطورات، أو أنها لا تتصدى أساساً لهذه التطورات.

وهذه الدراسة هي في الأساس دراسة اثنوجرافية، بل إن كثيراً من المعلومات الواردة فيها قد أوردناها بنفس الكلمات التي عبّر بها قائلوها. وقد اتبعنا هذه الطريقة لسببين أساسيين. الأول أننا لم نكن نملك معلومات محددة كثيرة عن عنيزة أو المجتمعات المشابهة لها في نفس الإقليم قبل أن نذهب إليها. ذلك إن كل الدراسات التي أجريت عن هذه المنطقة (باستثناء روزنفلد، وهو استثناء بارز)[4] قد اقتصرت على البدو الرحل ولم تفعل أكثر من الإشارة إشارة سريعة، في أحسن الأحوال، إلى وجود مجتمعات مستقرة تعتمد على الزراعة والتجارة، دون أن تذهب إلى أبعد من ذلك. فيما عدا كتابات داوتي وفيلبي، والريحاني[5]، لم يكن هناك شيء متاح لنا، فضلاً عن أننا لم نكن على ثقة لا بالدرجة التي يمكن الاعتماد بها على ما أورده هؤلاء الكتّاب من معلومات، ولا بطول الفترة الزمنية التي استمرت بها التشكيلات الاجتماعية التي وصفوها، حتى بافتراض أن هذا الوصف هو في الأساس صحيح.

وإذا كانت معلوماتنا عن عنيزة كما كانت في الماضي محدودة، فإن معلوماتنا عن الحاضر كانت أقل، فيما عدا معرفتنا بأن تغيرات كبيرة قد طرأت عليها. لقد نشرت بالطبع دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية كثيرة عن بعض المجتمعات المستقرة في أجزاء أخرى من شبه الجزيرة العربية والخليج[6]، ولكن حيث أن منطقة نجد لها سمات

---

(٤) Henry Rosenfeld, «The Social Composition of the Military in the Process of State Formation in the Arabian Desert.» Journal of the Royal Anthropological Institute, No 95, 1965, P. 75 - 86, 174 - 194.

(٥) Doughty, Ibid

Harry st John Phliby, Arabia of the Wahhabis. London: Constable and Company, 1928.

امين الريحاني، ملوك العرب، بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٧٦.

(٦) Fredrik Barth, Sohar: Culture and Society In an Omani Town. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1983.

Uni Wikan, Behind the Veil In Arabia: Women In Oman. Balitmore: Johns Hopkins University Press, 1982.

Christine Eickelman, Women and Community In Oman. New York' University Press, 1984.

Thomas Gerholm, Market, Mosque, and Mafraj: Social Inequality in a Yemeni Town. Stockholm: Studies in Anthropology, no. 5, 1977.

Cynthia Mynthi, Women and Development in Yemen Arab Republic. Eschborn: German Agency for Technical Cooperation, 1979.

Fouad Khouri, Tribe and State In Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority In an Arab State. Chicago: University of Chicago Press, = 1980.

اجتماعية وثقافية فريدة فقد شعرنا بأننا يجب الا نعتمد أكثر من اللازم على تلك الدراسات في وضع خطة بحثنا. ولما كانت المعلومات الأثنوجرافية الأساسية لا تزال في سبيل الجمع، فقد رأينا أنه من الخطأ أن نفرض على بحثنا إطاراً نظرياً صارماً.

أما السبب الثاني الرئيسي الذي جعلنا نتبع في هذه الدراسة أسلوباً وصفياً في الأساس، ونترك أفراد المجتمع الذي نقوم بدراسته يحكون قصتهم بكلماتهم هم، على قدر ما يسمح الأمر بذلك - فينبع من موقفنا الكثير من الكتابات التي نشرت عن المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة. فالكثير مما كتب عن المجتمع العربي السعودي كتبه أجانب تصادف أن عاشوا هناك دون ان يكونوا من علماء الاجتماع، وكثير من هذه الكتابات يتسم بأسلوب سرد القصص، على احسن الأحوال، أو بالإثارة والتضليل. والأسوأ من ذلك تلك الكتابات التي كتبها علماء اجتماع لم يروا المملكة العربية السعودية قط، أو زاروا بعض مدنها الرئيسية زيارات قصيرة. لقد قامت تلك الدراسات أساساً على البيانات الاحصائية، ومع ذلك كان لكتابها من الجرأة ما جعلهم يستخلصون نتائج حاسمة عن طبيعة المجتمع بصفة عامة. وقد جرى الجزء الأكبر من تلك الدراسات خلال فترة الرواج الاقتصادي، ومن الملفت للنظر أنها تتجاهل تجاهلا تاماً ما حدث من نمو فيها بين الخمسينات وبداية فترة الرواج في منتصف السبعينات. وقد أدى ضيق النظرة التي تصدر عنها هذه الكتابات، إلى إنكارها المساهمات التي قدمها بالفعل السكان المحليون أو يمكن أن يقدموها للتنمية، وترتب على ذلك مبالغتها في الدور الذي قام به العمال والخبراء الوافدون من الخارج. مثال ذلك ما كتبه عالم اجتماع عربي، قال إن «العمال المهاجرين إلى السعودية... يكادون أن يكونوا هم الذين يشكلون المؤسسات الجديدة ويقيمون البنية الأساسية في الدولة المضيفة التي كانت تفتقر إلى هذه وتلك»[٧]. وكثير من هذه الدراسات يعيبه أيضاً أنه كثيراً ما يطبق طرقاً في البحث ونظريات نشأت أساساً من دراسة أنماط من المجتمعات مختلفة تماماً عما نحن بصدده.

وبالنظر إلى أن دراستنا الانثروبولوجية قد انصبت على مجتمع واحد، لم يكن بوسعنا أن نسجل إلا ما وقع في هذا المجتمع بعينه. ومع ذلك فسوف يتبين للقارىء من خلال الدراسة أن كثيرا من التغيرات التي مرت بسكان مدينة عنيزة، كانت نتيجة لقرارات

---

* محمد الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، القاهرة: دار الشعب، ١٩٧٥.

(٧) Saad Eddin Ibrahim, The New Arab Social Order: A Study of the Social Impact of Oil Wealth. Boulder: Westview, 1982, P. 104.

اتخذت خارجها؛ في عاصمة الدولة أو حتى في دول بعيدة عن هذه الواحة الصحراوية. ويرجع كون هذه التغيرات ناتجة من قرارات تتخذ خارج المجتمع المحلي، إلى طبيعة الاقتصاد في المملكة العربية السعودية الذي يعتمد بدرجة كبيرة على تصدير سلعة أولية واحدة وغير متجددة هي النفط، للدول تقع في الأساس - فيما يسمى بمركز النظام العالمي الراهن. إذا استخدمنا مصطلحات أصحاب نظريات التبعية والنظام العالمي الواحد[٨].

أولاً: في مواجهة النماذج المحفوظة

في كتاب «الاستشراق» بيّن إدوارد سعيد[٩] بوضوح كيف أن الاعتماد على «النماذج المحفوظة STEREO TYPES» قد أدى بكثير من كتاب الغرب بل وحتى بعض الكتاب الذين ينتمون إلى نفس المجتمعات التي يقومون بدراستها، إلى تبني آراء باطلة. كما بيّن تيدريك[١٠] كيف أن الرحالة الإنجليز والعملاء السياسيين والعسكريين خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين قد أعطوا صورة خاطئة لمجتمعات شبه الجزيرة العربية وأحاطوا البدوي وطريقة حياته بهالة من الرومانسية. أما الدراسة الراهنة، باعتبارها تقوم على بحث ميداني تجريبي، فإنها تحاول أن تقضي على هذه الصور المشوهة والآراء المبنية على النماذج الفكرية المحفوظة عن المجتمع العربي السعودي بوجه عام وعن المجتمع النجدي بصفة خاصة.

ومن أكثر هذه النماذج الفكرية المحفوظة عن العربية السعودية شيوعاً، الاعتقاد بأن مركزها التاريخي والجغرافي، وهو نجد، يتمثل في «منطقة بدوية» تشكل تربية الإبل المصدر الأساسي للمعيشة فيها[١١]. وهذه الفكرة الشائعة ساهم في ترسيخها

---

(٨) انظر كتابات:

Samir Amin, Le Développement Inégal, Paris: Les Editions de Minuit, 1973; The Arab Economy Today. London: Zed Press, 1982.
Fernando Enrique Cardoso, and Enzo Faletto, Dependencia y desarrollo en América Latina. Mexico City: Siglo XXI Editores, 1969.
Wallerstein, 1974.
Eric R. Wolf, Europe and the People without History. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1982.

(٩) Edward W. Said, Orientalism, New York: Pantheon, 1978.

(١٠) Kathryn Tidrick, Heart - beguiling Araby, Cambridge: Cambridge University Press, 1981.

(١١) Louise E. Sweet, «Camel Raiding of North Arabian Bedouin: A Mechanism of Ecological Adaptation.» American Anthropologist, No 67, 1965, PP. 1130 - 1150 and The Central Middle East: A Handbook of Anthropology and

الكثير من الباحثين العرب من خارج شبه الجزيرة العربية ممّن أكدوا أيضاً على فكرة مؤداها أن هذه المنطقة لم تحقق في تنظيمها الاجتماعي والسياسي شكلاً أعلى من التنظيم القبلي(١٢)، ولكن لعل أكثر الأمثلة تطرفاً لهذا الإعتقاد الذي لا يقوم على أساس هو ما كتبه صفران الذي زعم أن:

« صعوبات كسب العيش، وضآلة الفائض من الموارد، وطول المسافات الفاصلة بين جزء وآخر من شبه الجزيرة، والبداوة والتنظيم القبلي، كل ذلك اجتمع ليجعل مجتمع الجزيرة العربية في حالة من البدائية والفطرة كتلك التي وصفها هوبز، حيث نجد كل قبيلة في حالة حرب دائمة مع القبائل الأخرى فيما عدا فترات قصيرة يعقد فيها تحالف مؤقت بين القبائل. وتجد العداوة على أشدها بين القبائل البدوية الرحل والقبائل المستقرة حيث يضاف في هذه الحالة بُعد « ثقافي » أساسه احتقار كل منهما لمهنة الآخر وطريقته في الحياة. ومع ذلك، وعلى العكس من نظرية هوبز، نجد أن هذه القبائل لا تنظر إلى هذا النوع من الحياة على أنه شر لا يمكن احتماله ولا بد من تجنبه بأي ثمن. إن هذه القبائل، وعلى الأخص البدوية منها، على العكس من ذلك، تنظر إلى الحرب وتبادل الغزوات والسطو والنهب لا على أنها شر لا بد منه ويحسن تجنبه إن كان تجنبه ممكناً، بل على أنها ملامح مثيرة لنمط طيب من أنماط الحياة، يتيح لأفراد المجتمع المناسبات التي يمكن لهم فيها أن يظهروا مختلف أنواع الفضائل التي يتحلون بها، وهي الفضائل التي تخلدها أشعارهم وأغانيهم الحماسية »(١٣).

إن دراستنا الراهنة لا تنكر الأهمية التي يمثلها البدو الرحل في هذا الإقليم، بل العكس تبين أنهم كانوا يشكلون عنصراً منتجاً إلى حد كبير في الاقتصاد المحلي، ويساهمون مساهمة مهمة في نمو كل من التجارة المحلية والتجارة البعيدة. ومع هذا فإنهم ليسوا إلّا عنصراً واحداً من عناصر الاقتصاد والمجتمع المحليين. فإلى جانب هؤلاء توجد الزراعة والإنتاج الحرفي، والقرى والمدن المستقرة، وشبكات متقدمة للغاية من التجارة وسبل المواصلات، وهو ما تبينه أيضاً دراسة الحمد(١٤). بالإضافة

---

* Published Research on the Nil Valley, the Arab Levant, Southern Mesopotamia, the Arabian Peninsula, and Israel. New Haven: HRAF Press, 1971.

(١٢) Ibrahim, The New Arab Social order... P. 151.

(١٣) Nadav Safran, Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security. Cambridge: Harvard University Press, 1985, P. 21.

(١٤) تركي الحمد، « توحيد الجزيرة العربية: دور الأيديولوجية والتنظيم في تحطيم البنية الاجتماعية =

إلى ذلك، فإن الإمارات ذات الأساس الحضري التي تمثل عنيزة مثالاً واحداً لها، كانت موجودة منذ عدة قرون، كما أن هذه المجتمعات تجاوزت الحدود التي ترسمها علاقات القرابة كأساس للقبيلة. صحيح أنه لم تَسُدْ في هذه المنطقة أي سلطة مستمرة لدولة مركزية قبل قيام ورسوخ المملكة العربية السعودية الحالية، ولكن المنطقة عرفت فترات طويلة من سيطرة السلطة المركزية في عهد بني خالد في الفترة الواقعة بين الربع الأخير من القرن السابع عشر والعقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، وتحت حكم آل سعود أثناء المملكة السعودية الأولى التي استمرت من ١٧٤٤ حتى سقوطها نتيجة الغزو الأجنبي في ١٨١٨.

أما الزعم بأن منطقة نجد لم تكن تصلح إلاّ لتربية الإبل، فهو ما يكذبه وصف فيلبي لوجبة تناولها في عنيزة في أواخر صيف ١٩١٨، وشملت «الأرز ولحم الضأن والدجاج، والدجاج المحشو، والبيض المقلي والطماطم المحشوة باللحم، والبامية والتين والخوخ والبلح، واللبن البقري والرمان»[١٥]. وباستثناء الأرز، كانت كل هذه المأكولات من المنتجات المحلية.

نحن لا ننكر أيضاً أن منطقة نجد تضم مساحات شاسعة من الصحراء التي تعتبر ملائمة أساساً لقيام بدو رحل برعي الإبل والأغنام والماعز، ومع ذلك فقد كانت في نجد منذ وقت طويل واحات زراعية غنية كانت في الماضي تنتج ما يكفي لتلبية حاجات سكانها المحليين، فضلاً عن إنتاج معظم التمر والحبوب التي يستهلكها البدو، وتحقيق فائض للتصدير للأماكن المقدسة في الحجاز. أضف إلى ذلك أن أجزاء من هذه المنطقة ساهمت مساهمة فعالة خلال السنوات الخمس الأخيرة في «المعجزة» الزراعية، عن طريق استغلال موارد المياه الجوفية العميقة، تلك المعجزة التي جعلت من العربية السعودية واحدة من البلاد العربية القليلة المكتفية ذاتياً في القمح، وهو المصدر التقليدي الأساسي للنشويات المستهلكة في المنطقة.

ومن المجالات الأخرى التي شاعت فيها بعض الأفكار الخاطئة والنماذج الفكرية المحفوظة، تلك التي تتعلق بتنظيم العمل في المجتمع فيما قبل قيام الدولة وما قبل اكتشاف النفط، وعلى الأخص فيما يتعلق بدور النساء في العمل خارج البيت، سواء في الماضي أو الحاضر. فقد أدت التعميمات المبنية على ذلك النموذج الفكري المحفوظ للقبيلة البدوية على أنها الشكل السائد للتنظيم الاجتماعي في الماضي، إلى

---

* الاقتصادية العربية للوحدة»، المستقبل العربي: العدد ٩٣، ١٩٨٦، ص ٢٧ - ٤٠.

(١٥) Philby, P. 167.

الاعتقاد بأن تنظيم العمل كان يجري على أساس الوحدة المنزلية، أو على أساس علاقات القرابة، أو يستخدم في أدائه جماعات من القبائل التي جرى إخضاعها أو من الرقيق. ودراستنا هذه تبين أنه على الرغم من أن تنظيم العمل في عنيزة كان يجري في إطار الأسرة أو شبكات العلاقات المبنية على أواصر القربى، فإن علاقات الجوار كانت أيضاً ذات أهمية. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك درجة لا يستهان بها من استخدام العمل المأجور. أما النساء فعلى الرغم من عزلتهن وتحجيبهن، كن يشتغلن خارج المنزل في مختلف أوجه النشاط الزراعي: في بعض الأحيان داخل إطار العلاقات العائلية ولكن في أحيان أخرى كجيران أو كعاملات أجيرات في مزارع يملكها أفراد من خارج الأسرة، كما كن يقمن بعمليات البيع والشراء في السوق، وفي بعض الأحيان على أساس منتظم ومستمر.

وتبين الدراسة الراهنة أنه على العكس من الفكرة الشائعة عن أن النساء في العربية السعودية قابعات في الأساس في بيوتهن، فإن كثيرات من النساء في الوقت الحاضر لهن أعمال ومهن منتظمة خارج المنزل ـ كبائعات في السوق مثلاً أو كمحترفات لبعض المهن الحديثة التي يتلقين عنها مرتبات، خصوصاً مهنة التدريس. وأكثر من ذلك، تبين هذه الدراسة أن اتخاذ النساء لمهنة خارج المنزل أصبح ينظر إليه نظرة إيجابية، ليس فقط من جانب كثيرات من النساء المتعلمات ولكن أيضاً من جانب آبائهن الذين كثيراً ما يشترطون في عقود زواج بناتهم حقهن في العمل إذا أردن ذلك.

وهذه الدراسة تقدم أدلة مناقضة لكثير من النماذج الفكرية الأخرى، مما نرجو أن يتضح للقارىء خلال مطالعته لها. فالمملكة العربية السعودية كثيراً ما ينظر إليها سواء في وسائل الإعلام ـ أو حتى، للأسف، في بعض الأعمال الأكاديمية ـ على أنها حالة فريدة ومتميزة. ففي نظر الغربيين كثيراً ما تبدو وكأنها بلاد يحوطها الغموض، يسكنها البدو وتسودها العادات البالية، وقعت يدها فجأة على ثروات طائلة يمكن أن يأتي من ورائها خير ولكن الأرجح الا يترتب عليها إلاّ الضرر فيما يتعلق بأثرها على الاقتصاد العالمي. وفي نظر كثير من العرب تبدو كموطن للبدو البدائيين الذين أصبحوا فجأة من حديثي الثراء، والذين يجمع بعضهم بين النظرة الزاهدة والمتزمتة كصيغة من صيغ الإسلام الإصلاحي في سلوكهم داخل بلادهم، وبين سلوك مادي نفعي في البلاد العربية الأخرى وفي أوروبا وأمريكا وآسيا.

وتحاول هذه الدراسة أن تخترق وتتجاوز هذه النماذج الفكرية المحفوظة، وأن تبين أن هذه الدولة، وإن كانت لها خصائصها الفريدة والمتميزة، خاضت تجربة في

التنمية مشابهة لتلك التي خاضتها مختلف بلاد العالم الثالث. إن إيراداتها الحديثة من بيع النفط الخام قد خلقت رواجاً اقتصادياً أدى إلى اضطراب عملية التنمية، ولكن كثيراً من سمات هذا الرواج تشترك فيه العربية السعودية مع غيرها من الدول المنتجة للنفط، بل ومع كثير من البلاد الأخرى التي يسيطر على اقتصادها ما تحصل عليه من دخل من تصدير سلعة أولية وحيدة، ذات قيمة عالية في السوق العالمية.

ثانياً: إطار الدراسة: مجتمع عنيزة اليوم

تقع عنيزة في منطقة القصيم، في قلب نجد، وعلى الضفة الجنوبية من وادي الرمة. ويطلق اسم عنيزة على إمارة تشغل نحو ٣٥٠٠ كيلو متر مربع[١٦]، وعلى مدينة يقدر سكانها حالياً من جانب الموظفين المحليين بنحو سبعين ألف نسمة. وقد كان إجمالي سكان إمارة عنيزة، طبقاً لتعداد ١٩٧٤ الحكومي، ٤٢٣٣٧ نسمة، بينما كان عدد سكان المدينة نفسها ٢٦٩٩٠ نسمة[١٧]. وقد ذكر تعداد حكومي يرجع إلى ١٩٦٢ أن عدد سكان المدينة يبلغ ٢٣٤٥٥ نسمة[١٨]. ولا شك أن التقدير السابق لسكان المدينة في الوقت الحالي بنحو سبعين ألف نسمة يميل إلى الارتفاع، ولكن يلاحظ أن المدينة شهدت نمواً سريعاً منذ التعداد الأخير (١٩٧٤) نتيجة هجرة أعداد كبيرة من البدو وسكان القرى إليها، ونتيجة استقدام أعداد كبيرة من العمال من بلاد خارجية، ونتيجة النمو الطبيعي السريع في عدد السكان المحليين الأصليين وفي عدد المهاجرين من البدو والقرويين. وبناء على أرقام العمالة والتلاميذ المقيدين بالمدارس التي نوردها في الفصل السابع، فإن تقديرنا الذي يقوم جزئياً على التخمين لعدد سكان المدينة في الوقت الحاضر - هو نحو خمسين ألف نسمة.

وتضم إمارة عنيزة مدينتي مذنب والبكيرية، وعدداً من القرى الصغيرة. على أن هذه الدراسة تنصب أساساً على مدينة عنيزة التي تمثل العاصمة الإدارية للإمارة. وتعتبر عنيزة، منظوراً إليها من زاوية المجتمع العربي السعودي الراهن، مدينة إقليمية متوسطة الحجم، كما تعتبر من نواح كثيرة مشابهة لمجتمعات محلية كبيرة أخرى في المملكة،

---

(١٦) عبد الرحمن صادق الشريف، منطقة عنيزة: دراسة إقليمية. القاهرة: مطبعة النهضة العربية، ١٩٧٠. ص ١٨٥.

(١٧) عبد الرحمن بن عبد الله الواصل، «العمران الريفي في منطقة عنيزة»، (رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٨٦). ص ١٠٨ - ١٠٩.

(١٨) الشريف، مصدر سابق، ص ١٨٥.

وسكانها يواجهون نفس البيروقراطية كظاهرة قومية، ويفيدون من كثير من برامج ومشروعات التنمية التي تقدمها الدولة. وفيما يتعلق بما يقوم به سكان عنيزة من نشاط خارج المدينة، فإن الجزء الأكبر من هذا النشاط يجري داخل المملكة العربية السعودية نفسها، وعلى الأخص في المدن الكبيرة كالرياض وجدة ومكة والحزام الحضري الذي يضم الدمام والخبر والظهران في المحافظة الشرقية. لقد أصبحت هذه المدن هي مراكز التجمع الرئيسة للسكان في مختلف أنحاء المملكة، يقصدونها سعياً وراء التعليم العالي أو الخدمات الصحية المتخصصة أو فرص العمل وغيرها من الفرص المدرة للدخل. ومع كل ذلك فإننا لا نستطيع أن نستخلص، بناء على هذه الدراسة في حد ذاتها، أن مدينة عنيزة تعتبر ممثلة بأي صورة من الصور للمجتمعات الأخرى في المملكة.

وعلى الرغم من أن ملاحظاتنا تشير إلى أن عنيزة تتطور على نحو يجعلها تزداد شبهاً بالمجتمعات الإقليمية الكبيرة الأخرى في العربية السعودية، فلا تزال هناك فوارق كبيرة بينها وبين هذه المجتمعات. فعلى سبيل المثال، يلاحظ أن مدينة بريدة، وهي المنافس القديم لعنيزة، التي تبعد عنها بنحو عشرين كيلو متراً وتقع على الضفة الشمالية من وادي الرمة، قد فاقت عنيزة حجماً واصبحت عاصمة الإقليم الإداري الذي تقع فيه مدينة عنيزة وهو القصيم. ومع ذلك فإننا نلاحظ أيضاً أنه بينما ترجع الإمارات المحلية الأخرى في إقليم القصيم، في أمورها الإدارية، إلى بريدة مباشرة، فإن عنيزة تتمتع بمركز خاص حيث ترجع في بعض الأمور إلى إمارة القصيم في حين يوجد فيها بعض الدواوين والمصالح التابعة لمختلف الوزارات القومية التي ترجع في شؤونها مباشرة إلى الرياض.

نلاحظ أيضاً أن عنيزة لم تقم بها مشروعات حكومية أو مشروعات بالغة الضخامة ترعاها الحكومة خلال السنوات العشر الماضية أو نحوها، بعكس كثير من المراكز الحضرية الأخرى الصغيرة ومتوسطة الحجم. فلا يوجد في عنيزة مثلاً قواعد عسكرية كبيرة، كما هي الحال في خميس مشيط وتبوك، ولا مشروعات صناعية كبيرة كما هي الحال في ينبع وجبيل. كذلك فإنها بعكس الاحساء، لم تشهد مشروعات ضخمة للري ولا مشروعات زراعية رأسمالية بالغة الضخامة، وإن كانت موقعاً أساسياً لبعض المشروعات الزراعية الجديدة التي قام بها مزارعون أو أرباب عمل من الأفراد. كذلك فإن عنيزة لم تصبح مركزاً من مراكز الإدارة الحكومية على المستوى الإقليمي، كما هي الحال مثلاً في حالة بريدة وأبها وحائل وتبوك، ولا هي جذبت أعداداً كبيرة من المهاجرين من مناطق أخرى في المملكة كما هي الحال فيما يتعلق بكل المدن التي ذكرناها. ولذلك فعلى الرغم من أن عنيزة جذبت عدداً من البدو والقرويين من أجزاء أخرى من نفس إقليمها فإن سكان عنيزة (باستثناء الوافدين من بلاد اجنبية) ظلوا أكثر تجانساً من سكان المدن

الأخرى في العربية السعودية.

ومن يقترب من عنيزة قادماً من مطار القصيم الحديث أو من أحد الطرق الرئيسية المهدة التي تصل عنيزة بالرياض وبالمدن الأخرى بالمملكة، سوف يلفت نظره تلك المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية التي تتخلل البيئة الصحراوية المحيطة. ومعظم هذه الأراضي الزراعية بها شبكات مركزية ومحورية للري وقد جرى استصلاحها حديثاً لزراعة القمح في الأساس. فإذا اقترب المرء من ضواحي المدينة فسوف يرى، إما تجمعات كثيفة من أشجار النخيل تحتها مزارع زاهية الخضرة من البرسيم، وإما مزارع صغيرة منظمة تنمو فيها أشجار الفواكه وبعض النخيل وبعض الخضروات، وذلك وفقاً للطريق الذي يأتي منه المرء إلى عنيزة.

ومعظم مباني المدينة ومنشآتها حديث البناء، وهي الآن تغطي مساحة واسعة. ويتركز الجزء الأوسط من المدينة حول مسجد رئيسي وسوق المدينة، وكلاهما حديث البناء وإن كان كل منهما قد أقيم في نفس مكان المسجد والسوق القديمين. أما المسجد فقد بُني من رخام أبيض لامع، وإن كانت المئذنة المبنية بالطوب النيء والتي تشكل جزءاً من المسجد القديم، قد بقيت كما هي أمام المسجد. وإلى خلف المسجد وفي المناطق المجاورة للسوق توجد بقايا المنازل القديمة المبنية بالطوب النيء، وكثير منها في حالة متداعية وقد هجرها أصحابها. ومع ذلك فإن عدداً من السكان الأصليين ما زالوا يقيمون في هذا الجزء القديم من المدينة، إما في منازل بنيت بالطوب النيء منذ عشرين أو ثلاثين عاماً وإما - وهو الأغلب - في منازل جديدة بنيت بالخرسانة. والجزء الأكبر ممن يعيشون في هذه المنطقة وفي المنازل القديمة هم من الرجال الوافدين من بلاد أجنبية. وأما السوق فتتكون من مساحات متسعة ومكشوفة من الأراضي التي يملؤها المشترون والبائعون في أيام الخميس والجمعة، ومن عدد كبير من المحلات التجارية الصغيرة التي تحتل إما بعض الأبنية ذات الدور الواحد التي قامت الإدارة المحلية ببنائها، وإما مبان يملكها الأفراد وتتكون من دور واحد أو دورين. وفي داخل هذا الجزء الأوسط من المدينة، توجد مساحات واسعة من الأرض لا تزال تخصص للزراعة، وتشغل معظمها أشجار النخيل القديمة والبرسيم.

فإذا تركنا منطقة السوق هذه الواقعة في وسط المدينة، مررنا بأحياء تتكون من منازل حديثة من دورين ويلاصق بعضها بعضاً وتمتد في شوارع ضيقة نسبياً. ومعظم هذه الأحياء نمت في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، وبنيت معظم مساكنها على أرض كانت تستغل في الزراعة. ويشق المدينة إلى نصفين تقريباً الطريق المار من الرياض

إلى مدينة بريدة، وهو يمر بحذاء ما كان في وقت من الأوقات سُور المدينة القديمة. ويقع على هذا الطريق عدد من المباني المكونة من خمسة أو ستة طوابق وعدد من البنوك وفندق من الفندقين القائمين بالمدينة. هناك أيضاً مبان أخرى تتكون من طابق إلى ثلاثة طوابق تحتلها وكالات مختلفة لبعض شركات السلع الزراعية وشركات المقاولات ومحلات لبيع الأثاث وما شابه ذلك. وتقع عبر هذا الطريق، وعلى أحد التلال، وفي منطقة كانت صحراوية في الماضي، معظم المساكن الحديثة التي اقتناها أصحابها منذ وقت قريب، عن طريق قروض غالباً ما حصلوا عليها من صندوق التنمية العقارية. ومعظم سكان المدينة المحليين يقيمون اليوم في هذه المنطقة التي تتميز بشوارعها المستقيمة الواسعة، وتكاد تكون كل منازلها من «الفيلات» المكونة من طابقين أو ثلاثة والمحاطة بأسوار عالية.

ولا يوجد في عنيزة إلا عدد قليل من العمارات السكنية، ويشغل معظمها الوافدون من بلاد أجنبية، أما الغالبية العظمى من السكان المحليين فيسكنون منازل مكيفة الهواء وحديثة البناء من الخرسانة أو الطوب الأحمر، لها في بعض الأحيان واجهة من الرخام المستورد. ولكل منزل في العادة مدخلان منفصلان أحدهما للرجال والآخر للنساء. وفي الطابق الأرضي يكاد كل منزل أن يحتوي على حجرة واحدة على الأقل، للاستقبال وصالة للطعام ودورة مياه للرجال بالإضافة إلى مطبخ، وبمعزل عن هذا الجزء قد يحتوي المنزل أيضاً على غرفة للاستقبال وغرفة طعام للنساء. وفي حالات أخرى تقع غرف النساء هذه في الطابق الثاني مع غرف النوم التي قد تقع أيضاً في الطابق الثالث إن وجد. وكثير من المنازل قد أثث بمقاعد وأرائك وموائد للطعام من الطراز الغربي، وكلها تتبع الطراز الغربي فيما تحتويه من أسرة ومطابخ وحمامات. يلاحظ، إلى جانب ذلك، أن كثيراً من هذه المنازل تحتوي أيضاً على أثاث من طراز عربي تقليدي في حجرات الاستقبال والطعام حيث يجلس الناس على الأرض المفروشة بالسجاد ويتكئون إلى مساند. وفي عدد لا يستهان به من هذه المنازل توجد حمامات للسباحة.

وكما سبق أن ذكرنا، فإن جميع المنازل الجديدة تقريباً تحيط بها أسوار عالية تعزلها عن الطريق وعن المنازل المجاورة. ومع ذلك فليست كل الأرض الواقعة في هذه المناطق السكنية قد عمرت وبنيت، فما زالت هناك مساحات كثيرة خالية تنتشر بين المساكن وغيرها من المباني، كما أن هناك من المساكن ما يقع على مسافة بعيدة نسبياً عن المدينة، وهي أقرب ما تكون من توابع المدينة لا جزءاً منها. هذه المساكن البعيدة تسكنها عائلات «محدودة الدخل» وتتكون في الغالب من تجمعات بدوية. ويلاحظ أن كلاً من الأحياء السكنية حديثة البناء يحتوي على مسجد، ومحلات تجارية صغيرة، ويوجد

بمعظمها مخابز ومحلات أخرى. إن كل هذه الأحياء السكنية قد أخذ في الاعتبار في بنائها وجود السيارة، فالشوارع مرصوفة رصفاً جيداً، والمسافات التي يضطر المرء لقطعها، حتى للذهاب إلى المسجد مثلاً، هي من الطول بحيث يتطلب قطعها استخدام سيارة. ولهذا فإنه من النادر أن نجد شخصاً يسير على قدميه في الشارع في الجزء الحديث من المدينة، باستثناء ما قد نراه من حين لآخر من بعض الوافدين وبعض النساء من السكان المحليين ذاهبين لزيارة جار قريب. أما الرجال من السكان المحليين فهم دائماً تقريباً يستقلون سيارة خاصة أو سيارة نقل صغيرة.

ومدينة عنيزة اليوم مدينة نظيفة تتمتع بشبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي والتليفون التي تعمل بطريقة مرضية، وشوارعها الرئيسة هي طرق فسيحة جميلة كثير منها تحدها أشجار أو شجيرات، وتزين النافورات الميادين الرئيسة وتقاطعات الطرق. وفي المدينة عدة حدائق تعطي، مع الحقول القائمة في الحي القديم بوسط المدينة وفي الضواحي، شعوراً بالاتساع والجمال الهادىء. ولا توجد «مدن الصفيح» أو تجمعات سكنية من هذا النوع في عنيزة أو في المنطقة المحيطة بها، وإن كان كثير من الوافدين من بلاد أجنبية يسكنون، كما سبق أن ذكرنا، في منازل آخذة في التداعي بسبب الإهمال في الحي القديم من المدينة، وأحياناً تكون هذه المنازل شديدة الازدحام بهم. كذلك يعيش كثير من العمال الزراعيين الوافدين في عزلة وفي ظروف بدائية، في المزارع التي يملكها بعض السكان المحليين.

من هذا نتبين أن عنيزة لا تختلف كثيراً عن معظم المدن الصغيرة الأخرى بل وعن كثير من قرى المملكة. فالناس يسكنون منازل جديدة بني معظمها على النمط الغربي وإن كانت تزينها أحياناً بعض الرسوم من الطراز العربي. وتنتشر السيارة في كل مكان، كما ينتشر الوافدون من بلاد أجنبية في الشوارع والمطاعم أو في السوق. إن عنيزة مدينة صغيرة وهادئة، ومعظم سكانها المحليين يعرف بعضهم بعضاً كما يعرفون أسرهم. فهي ليست أبداً شبيهة بتلك المدن الضخمة المزدحمة بالناس والآخذة في الامتداد بسرعة كالرياض وجدة أو مدن المحافظة الشرقية بما فيها من ناطحات السحاب اللامعة وفنادقها الضخمة وسكانها الأكثر اتصالاً بالعالم الخارجي. ولكن إذا كانت عنيزة تبدو اليوم مدينة عادية، بدرجة أو بأخرى، فإن من زارها في الماضي كان يعتبرها مجتمعاً فريداً للغاية وواحدة من أعظم مدن شبه الجزيرة.

القسم الأول

استقلال سياسي، وانتاج عائلي، وتجارة قوافل

الإمارة المستقلة

يعرف هذا الفصل الخلفية التاريخية والإطار الإقليمي اللازمين لفهم الهيكل السياسي والاقتصادي لمجتمع عنيزة، كما كان في الماضي، وإلى حد ما، في الوقت الحاضر أيضاً. فنحن نصف في هذا الفصل الخصائص الأساسية لعنيزة كإمارة مستقلة حتى سنة ١٩٠٤، كما نصف ونحلل نمط تقسيم العمل وتنظيم الإنتاج الذي كان سائداً حتى العشرينات في القرن الحالي وبقي قائماً حتى منتصف القرن.

أولاً: الخلفية التاريخية

يحتوي الشعر الجاهلي على إشارة إلى «عنيزة» ولكننا لا نعرف على وجه اليقين ما إذا كانت هذه الإشارة إلى مدينة عنيزة التي نعرفها اليوم. وعلى الرغم من أن بعض المستوطنات أقيمت في منطقة عنيزة خلال العصر الروماني، فإن المدينة الحالية تعتبر محصلة تطور عدد من المستوطنات الزراعية الصغيرة التي انضم بعضها إلى بعض لتكون مدينة في منتصف القرن الثالث عشر[1]. ويرجع تاريخ هذه المستوطنات الأخيرة إلى القرن الأول الهجري (أي أواخر القرن السابع الميلادي وأوائل القرن الثامن). وكانت أولى هذه المستوطنات تسمى «الجناح» التي سكنها أفراد من قبيلة بني خالد، ثم تبعتها مستوطنات الضَّبَط والعقيلية والمليحة والخريزة. وكانت كل من هذه المستوطنات، في الأصل، مغلقة بالسور القائم حولها ثم أصبحت فيما بعد من ضواحي عنيزة، وهي كذلك حتى اليوم. وكان بعض هذه المستوطنات الصغيرة ينتسب إلى قبيلة بني خالد بينما ينتسب غيرها إلى قبيلة السبيع[2].

---

(١) الشريف، مصدر سابق، ص ٢٧٩.

(٢) الواصل، مصدر سابق، ص ١٩٨ - ٢٠١.

والتاريخ المبكر لهذه المستوطنات يحيطه الغموض، وهي وإن كانت قد اعتمدت في حياتها على الزراعة، في الأساس، فإن هناك من الأدلة ما يشير إلى أن بعضها استمر لفترة ما يحيا حياة زعوية شبه متنقلة. كانت كل مستوطنة تتكون أساساً من أفراد أسرة كبيرة واحدة وتفصلها عن المستوطنات الأخرى مساحات كبيرة من الأرض الفضاء. وبمرور الوقت أقام المستوطنون مسجداً في أرض خالية من الأراضي التي تفصل بين المستوطنات، وسوقاً مجاورة. ولكن كثيراً ما قامت المنافسة بين المستوطنات وبين أفراد كل منها، تطورت في بعض الأحيان إلى نزاع سافر وحروب. وكانت التحالفات فيها تجري بصفة عامة على أساس الانقسام الرئيسي بين قبيلتي بني خالد والسبيع. وفي فترات النزاع كان الإنتاج الزراعي يميل إلى الإنخفاض بشدة، مما اضطر السكان إلى الهجرة عدة مرات، إما إلى بريدة وإما إلى مستوطنات أخرى موجودة بالفعل وإما إلى مستوطنات جديدة قاموا بإنشائها (ومن بينها الخبرة والموشوزية والبكيرية).

أما في فترات الهدوء النسبي، فقد ازدهرت الزراعة وزاد عدد السكان في جميع المستوطنات بسبب الزيادة الطبيعية وبسبب قدوم مستوطنين جدد. وكان هذا يؤدي في بعض الأحيان إلى بناء منازل على الأرض الزراعية الواقعة داخل المستوطنة مما كان يجبر السكان على نقل زراعتهم خارج أسوار المستوطنة. أدى ذلك تدريجياً إلى وصل المستوطنات بعضها ببعض خارج أسوارها وإلى بناء سور واحد يضمها جميعاً. وكان هناك داخل كل سور من الأرض الزراعية ما يكفي لإطعام جميع السكان خلال فترات الحصار، ومع ذلك فقد استمر النمو، وحدث خلال مرتين على الأقل أن أقيمت أسوار جديدة لكي تحيط بمساحة أكبر[٣].

عند نهاية القرن الثامن عشر، على أكثر تقدير، كانت عنيزة قد أصبحت إمارة متحدة تحت قيادة رجال يتحدرون من قبيلة السبيع، وانتهت النزاعات بين سلالة قبيلة السبيع وسلالة بني خالد حول السيطرة على المدينة والقرى التابعة لها. وسرعان ما أصبح لعنيزة قاضيها المستقل. وفي سنة ١٨١٨ اضطرت عنيزة، وكانت قد وصفت في هذا الوقت بأنها مدينة كبيرة، للاستسلام لقوات إبراهيم باشا، ابن محمد علي حاكم مصر. وكانت هذه القوات قد قامت بغزو نجد للقضاء على الدولة السعودية الأولى. ولكن لم يستمر بقاء هذه القوات طويلاً وتحررت عنيزة من سيطرتها. وتأثرت عنيزة طوال السنوات الباقية من القرن التاسع عشر بالصراع الذي دار بين آل سعود وآل رشيد

---

(٣) الواصل، مصدر سابق، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٨.

للسيطرة على نجد. وكانت عنيزة تمر ببعض فترات الاستقلال التي تتحرر فيها من أي سيطرة خارجية، وأصبحت في فترة ما عاصمة إقليم القصيم حين نصب جلوي بن تركي آل سعود نفسه حاكماً عليها. وبينما انضمت بعض العناصر في المدينة إلى آل رشيد، ناصر آخرون آل سعود، إلى أن انضمت عنيزة في النهاية، في سنة ١٩٠٤، إلى قوات عبد العزيز بن سعود على أساس اتفاق مؤداه أن يكون أمير عنيزة دائماً من بين سكانها، وبالذات من فخذ السليم من قبيلة السبيع[٤].

ثانياً: الإطار الإقليمي

يجب أن يأخذ أي وصف لمدينة عنيزة في اعتباره الخصائص الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأقاليم المحيطة بها التي تشترك معها في بعض الخصائص العامة. أما الإقليم الكبير الذي تنتسب إليه عنيزة فهو نجد وأما الإقليم الأصغر فهو القصيم.

أما نجد فهي الإقليم الأوسط فيما يسمى اليوم المملكة العربية السعودية، وهي إقليم واسع، قفر، يمتد من جبل شمار في الشمال إلى ما وراء وادي دواسر في الجنوب، ومن سفوح جبال الحجاز إلى صحراء الدهناء في الشرق. ونجد موطن لمجتمعات مستقرة من المزارعين والحرفيين والتجار فضلاً عن بعض قبائل البدو الرحل، وتنتسب إليها أصول القبائل الأساسية في شبه الجزيرة العربية فيما وراء اليمن وعمان. هذه القبائل تشمل قبائل قحطان ودواسر وعتيبة ومطير وشمر والسبيع وعنيزة، فضلاً عن قبائل عجمان وبني خالد وآل مرة التي تسكن الأطراف الشرقية من نجد. ونجد هو أيضاً موطن آل سعود وآل الشيخ، وهما الأسرتان اللتان تزعمتا الحركة السياسية والدينية التي بلغت ذروتها بتأسيس المملكة العربية السعودية الحالية.

وقد تميزت منطقة نجد طوال تاريخها بدرجة عالية من الاستقلال عن الدولة المركزية. وفي داخل منطقة نجد قامت مجتمعات حضرية مثل حائل وبريدة وعنيزة، كان لكل منها أميرها، وقام مواطنوها تحت قيادة هذا الأمير بالدفاع عنها بأنفسهم. كانت هذه المدن (والقرى الملحقة بها) كالجزر من حيث انها كانت محاطة بمساحات واسعة من الصحراء، تخضع لسيطرة قبائل بدوية مستقلة. وكان الانقسام الأساسي في المنطقة بين البادية « أو البدو الرحل » والحضر أو « السكان المستقرين ». ومع ذلك قامت علاقات من الاعتماد المتبادل بين أهل الحضر والبادية بسبب ما يربط بينهما من أواصر القربى والأصول القبلية المشتركة. كما ازدهرت العلاقات التجارية بين المجتمعات المستقرة

---

(٤) الواصل، مصدر سابق، ص ٢٠٤ - ٢٠٦.

والبدو الرحل، حيث كانت الأولى تقدم السلع الزراعية والمنتجات الحرفية، والبدو الرحل يقدمون الثروة الحيوانية (وعلى الأخص الإبل والخيل) ومنتجاتها.

في هذا الإطار الذي تعددت فيه القبائل والمدن المستقلة، كثيراً ما كانت تؤدي المنافسة بينها إلى الإغارة والهجوم. كانت فترات الاستقرار النسبي تسود حينها تزدهر الزراعة والتجارة، ولكن فترات الصراع كانت تؤدي إلى انخفاض الإنتاج، كما تبين من حالة عنيزة. كان هناك أيضاً بعض التنوع الثقافي والسياسي في داخل الإقليم، كالذي يدل عليه اختلاف اللهجات بين القبائل وبين المدن والأنحاء المختلفة داخل الإقليم. ومع ذلك فعند مقارنة نجد بالأقاليم الأخرى في شبه الجزيرة كاليمن وعمان والحجاز، نجد أن سكان نجد كانوا يتمتعون بحصيلة مشتركة من الثقافة والتجارب الاجتماعية.

وعلى الرغم مما كان هناك من اختلاف بين البدو الرحل والمجتمعات المستقرة، فإن الاتصال المتكرر بينهما أدى إلى اشتراكهما في كثير من القيّم وقواعد السلوك، كما أنه لم تكن هناك حدود صارمة تفصل بين الجماعتين، ذلك أن كلاً منهما كان يمتد في بعض الأحيان ليشمل أفراداً من الجماعة الأخرى. فعلى سبيل المثال، كان من الممكن لفرد من سكان المدينة أن يشير إلى فرد آخر من سكان القرية على أنه ينتسب إلى البادية. أما في القرية فإن كلمة بادية تعني البدو الرحل. وبالمثل نجد أن البدو يستخدمون لفظ الحضر استخداماً مرناً. من هذا نتبين أن هذه التصنيفات يجب أن ينظر إليها من منظور تاريخي وليس على أنها تصنيفات مطلقة تنطبق على كل مراحل التطور أو على أنها تميز بين جماعتين تناقض إحداهما الأخرى. كذلك نلاحظ أنه بينما يمكن تصنيف البدو على أسس قبلية فإن السكان المستقرين يشملون الكثير من الأفراد الذين ترجع أصولهم إلى نفس هذه القبائل. وكان بعض أفراد المجتمعات المستقرة من ذوي الأصل القبلي يلعبون دوراً مهماً في التنظيم الاجتماعي القبلي، وعلى الرغم من أن انتسابهم إلى قبيلة أو أخرى لم يكن يعني الكثير فيما يتعلق بحياتهم المستقرة، فإنهم كثيراً ما كانوا وما زالوا يستعينون بالايديولوجية القبلية لتأكيد هويتهم أو لإحراز مكانة في مجتمعهم.

مثال ذلك ظاهرة استخدام الأصل كأساس لتقسيم المجتمع إلى طبقات. ويقتصر الآن موضوع الانتساب لأصل معين (قبلي أو غير قبلي)، من جانب المجتمعات المستقرة والرحل على حد سواء، على إقامة بعض العقبات أمام التزاوج فيما بين الجماعات المختلفة، أما في الماضي فكان الاختلاف في الأصل يترجم إلى تمييز بين الأفراد فيما يمارسونه من مهن وما يحصلون عليه من سلطة سياسية، كما سوف يتبين فيما بعد من دراستنا لعنيزة.

لقد ظل إقليم نجد، بسبب موقعه وبسبب ظروف المنافسة الداخلية وتعدد وحداته الصغيرة المستقلة، منعزلاً نسبياً، ليس فقط عن بقية أجزاء العالم العربي ولكن أيضاً عن المؤثرات الآتية من مناطق أخرى داخل شبه الجزيرة العربية. لقد اشترك إقليم نجد في تجارة القوافل مع اليمن والحجاز وحضرموت وعمان والعراق وسوريا ومصر، لكن هذه التجارة كان يمارسها رجال يغادرون الإقليم ويذهبون إلى تلك البلاد ولم يترتب عليها حضور أفراد من الخارج إلى نجد. ولم يخضع هذا الإقليم قط بشكل مباشر لسيطرة خارجية. لقد ادعت بعض الدول المركزية من خارج نجد انتماء الإقليم أو أجزاء منه إليها، ولكن هذه الدول لم تؤسس قط مستوطنات دائمة فيه ولم يكن لها عليه أثر حضاري يذكر.

وهكذا احتفظ إقليم نجد بسماته الخاصة على الرغم من مساهمته في التجارة البعيدة. فجماعات البدو الرحل وكذلك سكان المدن والقرى فيه، يختلفون اختلافاً ملحوظاً عن سكان المناطق الجبلية والساحلية في شبه الجزيرة، وإن كان تقديم الدليل على هذه الحقيقة يقع خارج نطاق هذا الكتاب. ومع ذلك، وكنتيجة للحركة السياسية والدينية التي قادها آل سعود وآل الشيخ، فقد انتصر رجال من نجد على المناطق الأخرى في الحجاز وعسير والمناطق الساحلية الشرقية خلال العقود الأولى من القرن العشرين، الأمر الذي أدى إلى انضواء هذه المناطق في المملكة العربية السعودية الحالية. وسوف نشرح هذا التطور في القسم الثاني من هذه الدراسة.

أما القصيم فهو جزء من إقليم نجد. وقد عبر داوتي حين جاء إلى الإقليم لأول مرة في ١٨٧٨ وقضى معظم الوقت في شبه الجزيرة، في نجد بين البدو، وفي مدينة حائل التي يسيطر عليها البدو ـ عن عجبه لرؤيته عدداً من الأبقار التي يرتبط وجودها في الذهن بالسكان المستقرين في شبه الجزيرة، بدلاً من أن يرى إبلاً ترعى الحشائش والشجيرات وسط رمال الصحراء، وقد أخبره رفيقه البدوي أن الإقليم يضم العديد من المدن والقرى، كما لاحظ داوتي نفسه:

« أن السكان يبدون كأهل الحضر: فمنطقتهم المتوغلة في الصحراء في وسط شبه الجزيرة العربية لا تكاد تقل في درجة استقرار أهلها عن سوريا. وأهل إقليم القصيم يتسمون بالحكمة وحب المغامرة... ويشترك نحو ثلثهم في تجارة القوافل، يسافرون بها إلى بلاد أجنبية وكذلك إلى المدينة ومكة والكويت والبصرة وبغداد وبلاد الوهابيين وشمر. وكثير منهم يتركون موطنهم الأصلي في شبابهم ليبحثوا عن الرزق في الخارج، حيث ينضم بعضهم (كما رأينا) إلى الجيش العثماني. فحتى وقت قريب كانوا ما زالوا من

العقيلات في بغداد ودمشق والمدينة . . . في تلك البلاد الواقعة على الحدود تجد معظم من هاجروا من إقليم القصيم يعملون هناك رعاة أو تجاراً صغاراً ولكن قلة منهم أصبحوا من أثرياء التجار . . . أما فقراء إقليم القصيم فهم يتنقلون من مكان لآخر داخل بلادهم، وينتقل شباب مزارعهم من مدينة لأخرى بحثاً عن عمل حيث يسمون أن « عرق الجبين » يكافأ مكافأة سخية »[٥].

وعلى الرغم من أن لنجد، بصفة عامة، طابعاً بدوياً واضحاً، فإن إقليم القصيم هو في الأساس إقليم أبناء عمومتهم المستقرين في أرضهم. والرعاة الرحل يرعون قطعانهم في صحاري القصيم الشاسعة ولكن الشيء الذي يعطي إقليم القصيم سماته الخاصة هو كثرة ما به من القرى والمدن الكبيرة. ويلاحظ أنه بفضل وادي الرمة الذي يمر بهذه المنطقة كانت هناك دائماً مياه قريبة من السطح، ومن ثم كانت الزراعة فيها مصدراً أساسياً للرزق خلال قرون طويلة. ولكن الاقتصاد لم يكن قائماً على الزراعة وحدها، فقد كانت التجارة والحرف وهجرة العمال من العناصر الأخرى المهمة في الاقتصاد، كما كانت التجارة وهجرة العمال هما العاملان اللذان أديا إلى اتصال هذا الإقليم بالعالم الخارجي، وربما بدرجة أكبر منها في أي إقليم آخر في نجد. ولقد ساعد هذا الاتصال بالعالم الخارجي على انتشار التعليم وحفز الكثيرين من سكان القصيم على تحصيل المزيد من المعرفة الدنيوية، قبل أن يحدث هذا بالنسبة للبدو الرحل الذين ظلوا أكثر إنعزالاً. ومن المألوف اليوم في إقليم القصيم القول بأن الانتشار المبكر للتعليم الحديث فيه يرجع إلى كثرة سفر سكانه إلى الخارج. ولا شك أن هذا صحيح جزئياً، ولكننا نحب أن نؤكد أن السكان هنا هم في الأساس مستقرون في أرضهم وأن التعليم كان دائماً محل تقدير وإقبال من السكان وخاصة فيما يتعلق بالدراسات التي تدور حول القرآن وعلومه.

ثالثاً: عنيزة القديمة

كانت عنيزة ولا تزال جزءاً من إقليم القصيم، ولكنها كانت « أم القصيم » كما يقول سكانها بإعتزاز. وربما تعتبر عنيزة اليوم مدينة عادية من مدن المملكة العربية السعودية الحالية، ولكنها كانت في الماضي تتميز - بلا شك - بكثير من الخصائص الفريدة، إذا قورنت بالمجتمعات الأخرى في المنطقة، سواء كانت مجتمعات مستقرة أو مترحلة. وكان داوتي الذي زارها في ١٨٧٨ بعد أن طرد من مدينة بريدة وترك وحده في الطريق، وصفها بأنها « مدينة تتمتع بالحرية . . . ويعيش سكانها في اتحاد تام ». وقدر

---

(٥) Doughty. PP. 337 - 338.

احد أصدقائه سكانها بنحو ١٥ ألف شخص، وأثناء إقامته بالمدينة صادف داوتي الكثير من المتعلمين من ذوي الاطلاع الواسع والدراية بالعالم الخارجي، كما وجدهم ذوي طبيعة سمحة وسخية، وقال إن «اليوم الطيب الوحيد» الذي قضاه في شبه الجزيرة العربية هو ذلك اليوم الذي قضاه في عنيزة[٦].

وفي صيف ١٩١٨ سافر الرحالة البريطاني والعميل السياسي جون فيلبي على ظهر جمل من مدينة الرياض، وكانت وقتها مدينة صغيرة مبنية بالطوب النيء، قاصداً عنيزة التي وصفها بأنها «واحدة من المدن العظيمة في شبه الجزيرة». واستطرد يقول:

«على الرغم من أنني كنت قد سمعت من قبل عن السمات التي تميز عنيزة عن بقية أجزاء نجد، وعن كرم وسخاء أهلها مع ضيوفهم، وعن تحررها الكامل من أي نوع من أنواع التعصب الديني او المذهبي، فلا بد ان اعترف بأن تجربتي الواقعية قد اثارت في نفسي الدهشة والحيرة. فقد بدا لي وكأنني انتقلت فجأة من البربرية إلى مجتمع على مستوى عال من التمدن بل والثقافة، حيث كان الغريب عن المدينة إذا دخلها لا ينظر إليه نظرة الشك والارتياب بل يعتبر ضيفاً على مجتمع عنيزة بأسره، ويلتزم السكان السهر على خدمته (بلا رحمة أحياناً وبصرف النظر عن رغباته الخاصة) وتشعر بهذا الالتزام كل أسرة لها أي اعتبار في المجتمع. وكان من حسن حظي أنني كنت قد خبرت كل جزء تقريباً من أجزاء نجد قبل ان آتي إلى القصيم، وأنني ذقت المرّ كاملاً قبل أن أذوق الحلو، وزاد من سعادتي أن كانت ذكرياتي الأخيرة عن أواسط شبه الجزيرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتلك الأيام التي قضيتها في تلك المدينة التي تعتبر كالجوهرة بين مدن الجزيرة العربية. وعندما رأيت مدينة بريدة بعد ذلك تأكد لي ان شقيقتها كانت مدينة فريدة تماماً»[٧].

وحينما دخل عبد العزيز بن سعود، الذي أصبح فيما بعد أول ملك للمملكة العربية السعودية، مدينة عنيزة في ١٩٠٤، مر بالسوق، وروي أنه قال إنه يأمل ان تصبح عاصمته الرياض في يوم من الأيام مثل عنيزة[٨]، وفي العشرينات زار عنيزة أمين الريحاني الكاتب اللبناني ومستشار عبد العزيز، فوصفها بأنها بمثابة «باريس نجد»[٩].

---

(٦) Doughty, PP. 357 - 485.

(٧) Philby, PP. 160 - 162.

(٨) الواصل، مصدر سابق، ص ١٦٠ ـ ١٦٢.

(٩) الريحاني، مصدر سابق.

وما زال هذا الوصف معروفاً ومستخدماً من جانب كثير من السعوديين حتى اليوم.

وكما هو الحال مع المدينة الحالية فإن مدينة عنيزة القديمة كان يقع في وسطها المسجد الرئيسي ومنطقة السوق. وكان المسجد القديم مبنياً من الطوب النيء، وهو ومئذنته العظيمة من نمط تتميز به عنيزة. أما السوق، وهي من أكبر أسواق نجد، فكانت تتكون من مساحة واسعة من الأرض المكشوفة ومساحات أخرى مغطاة، وسيأتي وصفها بالتفصيل فيما بعد. وكانت الأحياء المأهولة من المدينة القديمة تتميز بشوارعها الشديدة الضيق والمتعرجة التي كانت ظليلة دائماً. وعلى جانبي الشارع تقوم منازل مكونة من طابقين إلى أربعة طوابق وقد التصق بعضها ببعض تمام الالتصاق، وكان يجري توسيع بعض هذه المنازل أحياناً فيبنى امتداد لها يبدأ من الطابق الثاني ويمتد فوق الشارع الضيق تاركاً ممراً صغيراً تحته. وكانت كل المنازل مبنية من الطوب النيء مع استخدام عروق أشجار الأثل في بناء السقف. وكان كل البنائين ومساعديهم، من أهل المدينة، كما كانت المواد المستخدمة في البناء مواد محلية أيضاً. وكانت حرفة البناء من أقدم الحرف في المدينة، كما كان المعمار المستخدم متقدماً، حتى أن طلبة الهندسة والعمارة الذين كانت عائلاتهم تسكن في هذه المباني يوماً ما، يعودون اليوم إلى عنيزة لدراسة المعمار القديم وليكتبوا عنه بحوثاً كجزء من دراستهم الجامعية.

كان لكل منزل، في العادة، ثلاثة مداخل: واحد للرجال، وآخر للنساء، وثالث للحيوانات. وكان مدخل الرجال يؤدي مباشرة إلى «مجلس» الرجال، أو حجرة الاستقبال الخاصة بهم، وهي حجرة طويلة مستطيلة وضعت فيها المساند بجانب حوائطها. وفي الجانب المقابل للمدخل كانت هناك مدفأة تستخدم في إعداد القهوة والشاي، ويخرج الدخان المنبعث من نوافذ صغيرة في أعلى الحجرة. وكثيراً ما كانت الحوائط في هذه الحجرات مكسوة بالسواد بسبب الدخان، الأمر الذي كان يتخذ دليلاً على كرم صاحب المنزل وتعدد علاقاته الاجتماعية. وكثيراً ما يذكر الرجال اليوم أن أبواب حجرات الاستقبال هذه كانت في الماضي، بعكس الحال اليوم، تترك مفتوحة على الدوام، وأن أي شخص ماراً بها كان في وسعه الدخول حيث يرحب به وتقدم له القهوة حتى لو كان صاحب الدار غائباً.

أما مدخل النساء فكان يؤدي مباشرة إلى داخل المنزل الذي يتكون عادة من فناء مغطى تحيط به الحجرات. وكان المطبخ وحجرات النوم تقع في الطابق الثاني، وكان كثير من المنازل القديمة يحتوي على عشر حجرات تقريباً، فضلاً عن أن السطح يستخدم كمكان للنوم خلال شهور الصيف الحارة. وكان بالمنازل التي لها آبارها الخاصة أماكن

مخصصة للاغتسال والوضوء، وأخرى للاستحمام. وكان بكل منزل أماكن لتخزين الخشب المستخدم كوقود، والتمر والقمح وغيرهما من الأطعمة، وكانت أماكن تخزين الطعام مغلقة جيداً وتحت الرقابة الدقيقة من جانب ربة البيت. وكان بكل منزل تقريباً عدد من الحيوانات التي يحتفظ بها في الطابق الأرضي، كما يحتوي كثير من المنازل على عدد من أشجار النخيل التي ترتفع في فناء مكشوف خلف المنزل.

وبعكس الحال اليوم، كان الناس في الماضي يعيشون بالقرب من بعضهم البعض، وكان المنزل الواحد يضم في العادة أكثر من عائلة نووية واحدة. وكانت المنازل تتجمع في أحياء (عددها نحو ٢٥ حياً) لكل حي منها اسمه، وتفصل بين الأحياء المختلفة المزارع أو حدائق النخيل. وكان لكل منطقة بالمدينة مسجد أو أكثر، ولكل حي أغنياؤه وفقراؤه الذين يختلط بعضهم ببعض، وكان سكان الحي ذوي أصول مختلفة، ونادراً ما كانوا يمثلون جماعة قرابية واحدة. وكانت الرابطة التي تجمع سكان الحي الواحد محل اعتبار كبير، وكان التزاور بين رجال الحي بعضهم البعض، وكذلك بين النساء، ظاهرة مألوفة ومتكررة.

كانت النساء تتقابلن على الأخص في مكان يسمى «الحسو» حيث يوجد البئر الذي يستخدم في الاغتسال والاستحمام والوضوء، إذ بينما كان بمنازل الأثرياء آبارها الخاصة، وكذلك بالمساجد، لم يكن للفقراء ذلك، ومن ثم كان فقراء النساء في كل حي يشتركن في بئر يُقام في منزل واحدة منهن ويكون له مدخله الخاص من شارع خلفي، وبالقرب منه مكان للصلاة. كانت هذه الأماكن مقصورة على استخدام النساء فأصبحت مكاناً يقابل فيه بعضهن بعضاً، فيما عدا النساء اللاتي كان لهن عمل منتظم يؤدينه.

هذه المدينة القديمة التي كانت أشبه بنسيج تلاحمت خيوطه المادية والاجتماعية تلاحماً وثيقاً، بقيت على هذا الحال حتى الخمسينات والستينات من هذا القرن ثم بدأت تتغير أو تهجر. ففي وقت إجراء هذا البحث، كان الجزء الأكبر منها قد تهدم أو في حالة متداعية. وفي ذلك الوقت كانت المدينة القديمة قد أصبحت، إلى حد كبير، مجرد ذكرى: يتذكرها البعض باحتقار كمدينة متخلفة، ويذكرها أيضاً الكثيرون باعتزاز ويتكلمون بفخر عن معمارها المتميز وعن رابطة الجوار الحميمة التي كانت تسودها.

رابعاً: تقسيم العمل وتنظيمه

كان سكان الحضر المستقرون في إمارة عنيزة المستقلة، يشتغلون بعدد من المهن الرئيسة، في داخل كل من هذه المهن يوجد العديد من التخصصات. كان أصحاب

المهن الرئيسة العلماء، والأمراء، والفلاليح (وهم زارعو الأرض)، والتجار، والجماميل (أصحاب قوافل الإبل)، والصناع.

وعلى الرغم من أن الاشتغال بهذه المهن كان يتوارث، فإن الاشتغال بمهنة منها لم يكن دائماً يمنع من الاشتغال في نفس الوقت بغيرها. وقد يغير الفرد مهنته خلال حياته وقد لا يتبع الابن مهنة أبيه، وإن كان هذا ليس شائعاً. وبالمثل لم تكن الفتاة تتبع مهنة أمها دائما. وإذا اشتغل الفرد بأكثر من مهنة واحدة في نفس الوقت كانت العادة «أن تنسب إليه مهنة واحدة فقط».

وعلى الرغم من أن الحراك المهني كان موجوداً وممكناً، فإن المجال لم يكن مفتوحاً دائماً للانتقال من مهنة لأخرى، وكانت بعض المهن تحكمها اعتبارات تتعلق بالأصل والجنس. وكانت التصنيفات الثلاثة المتعلقة بالأصل في عنيزة هي «القبيلي» (نسبة إلى القبيلة) والخضيري (حينما يغيب الأصل القبلي)، والعبد. أما وصف «القبيلي» فينطبق على الذكور والإناث الذين لايثور شك في أنهم من سلالة قبيلة معينة، هي في الأساس، في حالة عنيزة، بني خالد أو السبيع، أو بني تميم. وأما وصف الخضيري فيطلق على الذكور والإناث من الأحرار الذين لا يستطيعون، لسبب أو آخر، أن ينتسبوا لقبيلة معينة. وأما العبيد فقد كانوا في الأساس أفراداً من أصل أفريقي، جرى استيرادهم هم أو آباؤهم، وهو الأرجح، من أفريقيا إلى شبه الجزيرة العربية. والظاهر أن عدد هؤلاء العبيد كان صغيراً في الماضي، أما اليوم فلا تشكل سلالتهم إلا أقلية صغيرة من سكان المدينة.

كان منصب الأمير مقصوراً دائماً على الرجال الذين يتمتعون بوصف «قبيلي»، كما كانت بعض المهن والحرف مقصورة على الخضيري، كالاشتغال بدباغة الجلود، أو بصناعة الفضة والذهب أو صناعة الأحذية أو الجزارة. أما المهن الرئيسة الأخرى وغيرها من التخصصات الحرفية فكانت عملياً متاحة للجميع بصرف النظر عن الأصل والنسب.

وبالإضافة إلى الأصل أو النسب، كان الجنس يلعب دوراً فيما إذا كان من المسموح به الاشتغال ببعض المهن. فباستثناء عدد صغير من الحرف، كانت كل المهن الرئيسة والحرف متاحة للذكور. أما الإناث فيصادفن قيوداً أكثر فيما يتعلق بما يستطعن ممارسته من أعمال. فلم يكن باستطاعتهن أن يصبحن من العلماء أو الأمراء، وهما من أكثر المهن أهمية، أو أن يشتغلن بمهن تتطلب السفر مسافات بعيدة بمفردهن. ولكن النساء كن، من ناحية أخرى، يساهمن بدرجة ملحوظة في الأعمال الزراعية وبعض

التخصصات الحرفية (مثل إعداد الجلود والحرف الأخرى التي لا يمارسها الرجال)، كما كن يشتغلن بالتجارة، وإن كان ذلك بدرجة أقل من الرجال. وكانت النساء تقمن، بالإضافة إلى ذلك، بمختلف الأعمال المنزلية التي لا يقوم بها الرجال.

لقد امتد النظام المعقد لتقسيم العمل في اقتصاد عنيزة المستقلة إلى خارج حدود المجتمع الحضري المستقر، ليشمل قرى الإقليم، وليشمل كذلك، وهو الأكثر أهمية في هذا الصدد، البدو الرحل. فقد تخصص البدو في تربية الإبل والخيول والغنم والماعز، وكانوا ينتجون إلى جانب ذلك كميات كبيرة من السمن وغيره من منتجات الألبان (كالجبن المجفف المصنوع من لبن الماعز). وكان البدو يقومون ببيع هذه المنتجات بأنفسهم في أسواق عنيزة أو للتجار الذين يأتون من المدينة إلى مضارب البدو. وفي المقابل، كان البدو يشترون المنتجات الزراعية المحلية (كالتمر والقمح) وبعض السلع التي يستوردها التجار المحليّون (كالبن والحبهان والشاي والسكر والأرز والأقمشة)، وبالإضافة إلى ذلك كانوا يشترون تقريباً كل الأدوات والمعدات المستخدمة في نشاطهم الرعوي (كالقرب الجلدية وعجلات الآبار والحبال) والأدوات المنزلية، من بين السلع المنتجة محلياً والمعروضة للبيع في سوق عنيزة.

هكذا كان اقتصاد عنيزة في الماضي ينتج تقريباً كل ما تحتاجه بالإضافة إلى فائض يذهب لتلبية حاجات البدو الرحل في نفس الإقليم. وبالمقابل كان ما يقدمه البدو من إبل وخيل وسمن سبباً في نمو التجارة البعيدة مع المراكز الحضرية الأخرى في شبه الجزيرة العربية، وكذلك مع سوريا ومصر والعراق على وجه الخصوص، ثم مع بلاد أكثر بعداً كبومباي في الهند. وفي مقابل السلع التي ينتجها البدو، كان تجار عنيزة يستوردون وينقلون السلع من الخارج ويقومون ببيعها في بلدهم.

خامساً: التنظيم السياسي والسلطة السياسية

يقول داوتي انه بعد أن وصل إلى عنيزة في ١٨٧٨، ذهب في الصباح التالي لمقابلة الأمير، ويصف هذا بقوله:

« لقد قادني عليّ عبر ميدان السوق المكشوفة. وكان الأمير، لحسن الحظ، جالساً في مكانه حينئذ، في شرفة (المجلس)، عند منعطف الطريق المؤدي الى منزله (المصنوع من الطين)، في مواجهة سوق الأقمشة. وكان في شرفة الأمير مقعدان من الطوب التي بسطت على أحدهما سجادة فارسية حيث جلس زامل (الأمير)، وبجانبه سيفه»[١٠].

(١٠) Doughty, P. 364.

وقد قدم أحد الأفراد المتمين إلى فرع ثانوي من فروع الأسرة التي ينتسب إليها الأمير، واسمه « أبو يحيى »، وهو في الخمسين من عمره تقريباً ـ وصفاً لما كانت عليه ممارسة السلطة السياسية في الماضي، بقوله:

« كانت الحكومة هنا، في الماضي، تتكون من الأمراء والقضاة، وان كان الأمراء على دراية واسعة بالفقه. كان الناس يأتون إلى الأمير الذي يجلس كل يوم، وإلى ما يقرب من ثلاثين عاماً مضت، في (المجلس) الذي يقع على منصة مرتفعة حيث وضعت ثلاثة مقاعد، يجلس الأمير على أحدها، ويجلس على الثاني وكيله أو نائبه، وعلى الثالث الشخص الذي جاء بشكوى أو بقضية للمناقشة. وفي مكان أكثر انخفاضاً من هذه المنصة المرتفعة كان يجلس « الأخاوي »، وهم أصحاب الأمير ورفاقه، وكذلك عبيده. كان هذا هو المكان الذي يجري فيه النظر في القضايا ومناقشة المشاكل المختلفة.

فإذا جاء شخص بشكوى ضد آخر، أحضر هذا الأخير على الفور بواسطة هؤلاء « الأخاوي » أو العبيد، ثم يستمع الأمير إلى أقواله في القضية المطروحة، ويحاول الأمير دائماً أن يوفق بين المتنازعين ومن ثم الوصول إلى تسوية يرضيان بها. فإذا لم يتفقا أرسل الأمير بالقضية إلى القاضي الذي يتخذ مكانه في المسجد الكبير المواجه « للمجلس ».

وكانت معظم المنازعات التي تنشب بين الناس في الماضي قليلة الخطر، كأن تضل بقرة أحدهم وتدخل حقل آخر فتتلف جزءاً منه، ويطلب صاحب الحقل تعويضاً عما لحقه من خسائر. أما الذين كانوا يتجاوزون الحدود (أي يرتكبون جرائم خطيرة) فكانوا قلة. كان أهل عنيزة دائماً يحبون الحياة الهادئة المستقرة، وكان القليلون الذين يرتكبون جرائم خطيرة يعاقبون طبقاً للشريعة. ولكن العقاب المادي كان أخف بكثير من الشعور بالعار أمام المجتمع، إذ كان الجميع يعرف بعضهم بعضاً، وكان مجرد ذكر اسم شخص بوصفه معرضاً للعقاب، في « المجلس » القائم في مواجهة المسجد، يعتبر حدثاً رهيباً للشخص من مواطني عنيزة. أما السجون فلم تكن تعرفها عنيزة في الماضي ».

ويورد داوني صورة مماثلة تدل على ندرة الجرائم الخطيرة في عنيزة في الماضي، فيقول:

« إن الأشخاص المتهمين بجريمة ما في مدينة عنيزة (التي لا تعرف السجون)، كانوا يقيدون بالحبال حتى الجلسة التالية للأمير. وقد أخبرني كينيدي أنه في عهده لم تحدث إلا حادثة إعدام واحدة، وقد حدث ذلك منذ خمسة عشر عاماً وكان المتهم امرأة... اقتادت إلى فناء منزلها صبية صغيرة، كانت البنت الوحيدة لعائلة ثرية تسكن بالقرب منها، وخنقت الطفلة لتستولي على الحلي الذهبية التي تزين رأسها الجميل، ثم

قامت بدفن الجسم البريء. . . أما مرتكبو الجرائم العادية واللصوص فكانوا يضربون بعصيّ صنعت من خوص النخيل التي كان يراعى أن تكون خضراء ولم تجف بعد وإلّا انكسرت لها عظام مرتكب الجرم. ولم تعرف عنيزة قطع يد السارق، أما المجرمون من ذوي السوابق فإنهم ينفون من المدينة »[11].

وطبقاً لرواية داوتي، كان الأمير يقوم بجمع أموال كثيرة من السكان المحليين في صورة إتاوات سنوية، ولكن لم تكن هناك ضرائب مفروضة على المباني أو المحلات التجارية أو الحيوانات، وإن كانت هناك ضريبة مفروضة على القمح بسعر ٢,٥٪ من الإنتاج في بعض الحالات، وبسعر ٥٪ في حالات أخرى، كما كان الأمير يحصل على ٧,٥٪ من محصول التمر. ويقول داوتي أيضاً إن أثرياء التجار الذين كانت لهم روابط بالشركات التجارية بالخارج، كانوا أكثر ثراء من الأمير نفسه، وكانوا يدفعون له مبلغاً متواضعاً من النقود. ومعظم هذه الإيرادات « التي كان ينظر إليها بكثير من الحسد » لم تكن تذهب إلى جيب الأمير، بل تنفق على الخدمات العامة وعلى الأخص على بيت الضيافة[12].

وبالإضافة إلى تسوية المنازعات والسهر على تطبيق القانون وتوفير الأمن، كان الأمير مسؤولاً أيضاً عن الدفاع عن المجتمع وقيادته في وقت الحرب. يقول داوتي:

« كان الأمير يدون أسماء من سيشتركون في الغزوات، ومعظمهم من الشبان القادرين على ركوب الجمال. كان عبء الخدمة العسكرية يقع على المواطنين من ذوي الحيثية والمكانة. . . أما العامة فيبقون في منازلهم ويقومون بأعمالهم اليومية وتقع عليهم مسؤولية حراسة المدينة. . . كان الجمل الواحد يركبه رجلان، ويكون الرديف شقيق صاحب الجمل أو ابن عمه أو من عملائه أو خدمه. فإذا تعذر على شخص ما تلبية النداء كان عليه أن يرسل بديلاً عنه ليركب جمله هو ومعه. فإذا لم ينضم أحد الأشخاص إلى صحبة الأمير ولم يرسل شخصاً آخر بديلاً عنه فقد يتجاوز الأمير عن ذلك إذا كان الغائب ذا مكانة، ولكن قد يضطر هذا شخصاً أقل مكانة للحلول محله. كان أهل المدينة يسيرون إلى الغزوة في ثلاث فرق، حاملين أعلام الأقسام الثلاثة التي تنقسم إليها مدينة عنيزة، وإن كان للمدينة خمس أو ست رايات حينما تكون الحرب ناشبة في المدينة نفسها »[13].

---

(١١) Doughty, P. 395.

(١٢) Doughty, P. 474.

(١٣) Doughty, PP. 474 - 475.

ولم يكن الأمير، على الرغم من النفوذ الكبير الذي يتمتع به، محتكراً للسلطة في اتخاذ كافة القرارات، كما توحي بذلك المقتطفات السابقة. وكما كانت الحال فيما يتعلق بالشيوخ الذين كانوا يحكمون منطقة الخليج العربي قبل الحقبة الراهنة[١٤] وكذلك في حائل[١٥] وفي بريدة[١٦] كانت سلطة الأمير تدعمها فرقة محاربة من رجال الحضر كان يستدعيها في وقت الحرب للقيام بمهمة الدفاع. وكان له أيضاً حاشية من العبيد ومن البدو، يقومون بالسهر على استتباب القانون والنظام. وكان القاضي يشارك الأمير في سلطته، وكذلك بعض الأسر، خاصة تلك التي تربطها بالأمير صلة القربى، كما كان الأمير كثيراً ما يستشير بعض الرجال المرموقين، وبينهم كثير من التجار أو من العلماء. وكان في إدارته « للمجلس » كثيراً ما يتحاور مع مختلف الأشخاص، وكانت القرارات تؤخذ عادة باتفاق الآراء. ومع ذلك لم يكن من الممكن دائماً احترام هذا النظام الدقيق في توزيع السلطة، وقد شهد تاريخ عنيزة فترات من الصراع الداخلي والتنافس على السلطة بين الأسر المنتمية إلى قبائل مختلفة.

على أن فترات الصراع الداخلي كانت قليلة وقصيرة الأمد، إذا ما قورنت بالخطر الآتي من قبائل البدو المستقلة والمحاربة التي كانت تسيطر على الصحراء المحيطة بالمدينة. ومع هذا فإن البدو لم يقدموا قط على غزو المدينة. فمن ناحية، كان تنقّل الأفراد والسلع بين المدينة والعالم الخارجي يجري التفاوض بشأنه طبقاً للقواعد المرعية ومقابل ثمن معين، وعلى نحو يضمن المرور الآمن للأفراد والسلع في الأراضي التي تسيطر عليها قبائل البدو. ومن ناحية أخرى، كانت المدينة تعقد التحالفات مع مختلف الجماعات البدوية، وإن لم تكن هذه التحالفات دائمة، وكثيراً ما كانت تتعرض للتغير المفاجيء، وكان لا بد من إعادة التفاوض حول هذه التحالفات من وقت لآخر لمواجهة التغير المستمر والمفاجيء في العلاقات القائمة بين جماعات البدو نفسها.

وعلى كل حال فقد كان يخفف من احتمالات نشوب نزاع بين البدو وأهل المدينة، اعتماد البدو على بعض السلع الضرورية التي تنتجها المدينة وحاجتهم لبيع الحيوانات ومنتجاتها للتجار المقيمين بها. والواقع أن التجارة هي التي ضمنت للنظام السائد استمراره، وليس من الأمور الخالية من المغزى أن « مجلس » الأمير كان يقع في قلب

---

(١٤) محمد الرميحي، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٤.

(١٥) Rosenfeld, «The Social Composition of the Military...».

(١٦) Doughty, Ibid.

السوق. وطبقاً لأفرال داوتي، كان السبب الأساسي الذي يدفع أهل عنيزة إلى القيام بحملات حربية، خلال الفترة التي قضاها الكاتب في عنيزة - فيما عدا حربهم ضد آل سعود - هو رغبتهم في معاقبة من يقوم بمهاجمة وسرقة قوافل أو أفراد من عنيزة.

سادساً: بعض مظاهر الإنقسام والتوتر

كان في عنيزة القديمة بعض مظاهر الانقسام والتوتر. فعفضلاً عن الانقسام والاختلافات الناتجة من إختلاف الأصل والنسب، كان هناك تفاوت ملحوظ في توزيع الثروة. ففي أعلى السلم كان هناك أثرياء التجار الذين تربطهم في العادة بعض العلاقات ببيوت التجارة في الخارج، والذين كانوا في معظم الحالات هم أيضاً ملاّك الأراضي ومقرضو النقود، ثم الأمراء الذين كانت بيدهم السلطة السياسية ولهم أيضاً بعض المصالح التجارية ولكن بدرجة أقل من التجار الكبار. كان هناك أيضاً متوسطو التجار الذين كثيراً ما يملكون أراضي ولكنهم لا يقومون بتقديم القروض. يأتي بعد ذلك في ترتيب الثراء صغار التجار والحرفيّون الذين يملكون وسائل الإنتاج التي يستخدمونها، وصغار «الفلاليح» الذين يمتلكون الأرض التي يزرعونها. وفي مرتبة أدنى من هؤلاء يأتي الزراع وفق نظام المزارعة، وفي أدنى السلم يأتي أولئك الذين يشتغلون في الحقل كعمال أجراء، والعمال البدويّون الذين يقومون بحمل خشب الوقود أو الماء أو ما شابه ذلك، وكذلك بعض الحرفيين.

وكما كانت الحال في المناطق الأخرى من نجد والخليج العربي[١٧] كان الاقتراض من التجار وغيرهم شائعاً في عنيزة القديمة، الأمر الذي يفسر وجود احتمالات الصراع بين الأطراف المختلفة الداخلية في مثل هذه العلاقات. ففي طرف كان هناك التجار المقدمون للائتمان أو مقرضو النقود، وكان بمقدرتهم أن يستولوا على وسائل الإنتاج التي يملكها المقترضون العاجزون عن السداد. وفي الطرف الآخر كان هناك «الفلاليح» الذين يملكون ويشتغلون في مزارعهم العائلية الصغيرة، والمشتركون في نظام المزرعة، والعمال الأجراء، وبعض الحرفيين، والعمال البدويون. ولكن يبدو أن احتمالات الصراع بين الطرفين كان يخفف منها عدد من العوامل، منها قدرة المدين على الاقتراض من مصدر آخر حين يضغط عليه دائنوه مطالبين إياه بالسداد، ووجود مصلحة لملاك الأراضي الزراعية في أن يستمر العمال في زراعة أراضيهم لضمان استمرار حصولهم على إيراد منها،

---

(١٧) الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي.

وسيادة أيديولوجية تشجع وتحبذ العمل الصالح، والتعاطف مع الضعفاء والخوف من عقاب الله، وكذلك سيادة نظرة أخلاقية في المجتمع تستهجن تجريد أي شخص من كل مصدر من مصادر الرزق. ويشير كل من الرميحي والنجار[18] إلى أنه كثيراً ما كانت الاستدانة في مشيخات الخليج العربي تؤدي إلى استرقاق المدين، ولكن ليس هناك أي دليل على أن الحال كان كذلك في عنيزة.

وكان التوتر الأخطر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى استخدام العنف هو ذلك الناتج من التنافس على السلطة السياسية، كما كان البدو مصدراً آخر لهذا التوتر. فلا يمكن للمرء أن ينكر وجود منافسات سياسية وبعض المنازعات التي تتسم بالعنف، وإن كان علينا ألا نبالغ في هذا الأمر. صحيح أن الغزوات والأعمال الحربية يرد ذكرها بكثرة في الأدب الشعبي المحلي، وعلى الأخص في الأشعار[19]، ولكن علينا أن نتذكر أن العنف والصراع هما الشيئان اللذان يستثيران دائماً خيال الناس، كما نرى مثلاً من مطالعة أية جريدة في العالم العربي في الوقت الحاضر، مع ما يتضمنه هذا من مبالغة في تصوير ما يحدث في الواقع.

قد يكون أهم من ذلك ما نلاحظه من أن الإنتاج الزراعي والحرفي كانا يستمران حتى في فترات الصراع، أو في معظمها. فكما يلاحظ داوني، كان «العامة» (يقصد العمال) يبقون في بيوتهم ويستمرون في ممارسة أعمالهم، بينما كان المواطنون «الأعلى مكانة» هم الذين يخرجون للغزو. وفضلاً عن ذلك فإن وجود نزاع بين القبائل واحتمال ظهور قطاع للطرق لم يترتب عليهما قط أي انقطاع يذكر في مسيرة قوافل عنيزة وتجارتها البعيدة. إن أحد مثقفي عنيزة اليوم يلاحظ ملاحظة ذات مغزى وهي أن أكثر أقوال داوتي فطنة هو قوله إن «عنيزة لا يمكن أن تصيبها المجاعة». والواقع أن الشيء الذي كان يهدد عنيزة ويعتبر خطره أكبر من خطر الحروب، هو «الجراد»، وهو وإن كان يعتبر من أطيب المأكولات لدى البعض، فإنه كان يصيب المحاصيل بخسائر جمة. ويضاف إلى ذلك الأمراض الوبائية التي كانت تنتشر من حين لآخر ويموت بسببها الكثيرون.

ويمكن أن نستخلص من كل ذلك أن مدينة عنيزة كان لها في الماضي كثير من السمات الخاصة بها، ولكنها لم تكن فريدة تماماً بين مدن شبه الجزيرة. لقد كانت تشبه

---

(18) الرميحي، المصدر السابق؛ بكر النجار، «آثار للعمالة الوافدة أم عواقب لمأزق تنموي: حالة الأقطار العربية المصدرة للنفط»، المستقبل العربي: العدد ٨٢، ١٩٨٥. ص ١١١ - ١٤٩.

(19) Sowayan, Nabati poetry...

مدينة حائل، في كثير من السمات التي يصفها روزنفلد[٢٠]، ولكنها كانت تختلف عنها بأنه لم يكن لها روابط وثيقة بقبيلة قوية واحدة، وأنها لم تحاول قط تأسيس حكومة مركزية تسيطر بها على الإقليم المحيط بها أو على طرق التجارة التي تمر بها. كانت عنيزة تشبه مدينة حريضة في حضرموت، التي يصفها بشري[٢١]، وجود درجة عالية من التفاوت الطبقي فيها، ولكن الصفوة في عنيزة لم تكن تستند في تبرير مكانتها المتميزة إلى انتسابها إلى بعض الشخصيات ذات المكانة الدينية الرفيعة، بقدر إستنادها إلى ما تملكه من ثروة وسلطة لم تتبلور أبداً على أساس وراثي. أضف إلى ذلك أن جميع سكان عنيزة، أغنياءهم وفقراءهم، كانوا يعتبرون أنفسهم أعضاء في مجتمع عنيزة، بعكس حريضة حيث كان هذا يقتصر على الأفراد الأكثر فقراً. كذلك يمكن ملاحظة أوجه شبه كثيرة بين عنيزة ومدينة دغارة الواقعة في جنوبي العراق التي يصفها فيرنيا[٢٢]، ولكن الزراعة في عنيزة لم تكن مقصورة على ذوي الأصل القبلي، كما أن كثيرين من تجار عنيزة، بعكس دغارة، كانوا يستثمرون أموالهم في شراء الأرض الزراعية وإن كانوا في الحالتين يقومون أيضاً بتقديم القروض والائتمان للمزارعين.

ومن الصعب تصنيف عنيزة طبقاً للتصنيفات السائدة في الوقت الحاضر في العلوم الاجتماعية. فإذا كان البعض يعتبر الهوية القبلية والتنظيم على أساس قبلي هما السائدان في نجد، لدى البدو والسكان المستقرين على السواء[٢٣]، فإن هذا لم يكن حال عنيزة. فقد كان الشعور قوياً بالانتماء للمجتمع ككل، على نحو يتجاوز الانتساب لأسرة أو لعشيرة أو حتى لقبيلة ما لدى البعض. كذلك لم تكن عنيزة مجتمعاً مغلقاً اقتصادياً، وإنما كانت تقيم علاقات متنوعة مع الإقليم المحيط بها وفيما وراءه. كانت عنيزة تشبه في بعض الجوانب، المدينة ـ الدولة، ولكن علينا الا نبالغ في مدى انطباق هذا الوصف عليها، إذ أن أهل عنيزة كانوا يشعرون بارتباطهم مع السكان المقيمين خارج مدينتهم ويتفاعلون معهم، على أساس مستمر من الصلات القبلية، او النشاط التجاري، أو الانتساب إلى ذلك الصراع الديني والسياسي الشامل المتمثل في الإسلام.

لقد كان مجتمع عنيزة، حينما كانت عنيزة إمارة مستقلة، مجتمعاً معقداً اجتمعت فيه عناصر مختلفة من انماط الإنتاج التي تعايشت جنباً إلى جنب. فقد وجدت فيها عناصر

---

(٢٠) Rosenfeld. 1965.

(٢١) Abdallah S. Burja. The Politics of Stratification: A Study of Political Change in a South Arabian Town. Oxford: Clarendon Press. 1971.

(٢٢) Fernea. Shaykh and Effendi...

(٢٣) الحامد، مصدر سابق.

من ذلك النمط الذي أطلق عليه أمين وولف اسم « نمط الإنتاج القائم على الجزية »[٢٤]، ولكنه لم يكن النمط السائد. وفي نفس الوقت كان الإنتاج الزراعي والإنتاج الحرفي قائمين في الأساس على تكوينات إجتماعية تذكرنا بنمط الإنتاج المنزلي، الذي وصفه ساهلنز ومياسو، وآخرون، كما سوف يبين الفصلان التاليان من هذه الدراسة. ولكن إلى جانب هذا كان هناك أيضاً نظام العمل المتبادل الذي لا يستند إلى علاقات عائلية، إلى جانب بعض العمل مقابل أجر. كذلك نلاحظ أن النشاط التجاري والنقل كانا يقومان في الأساس على نظام تجاري يتضمن بعض عناصر النظام الرأسمالي (كاستخراج فائض القيمة، وتحمل المخاطرة، ودافع الربح ـ على سبيل المثال). كما نلاحظ أن هذا النظام المعقد كان، بلا شك، محصلة التطور الداخلي للمجتمع، إذ ان عنيزة المستقلة، وكذلك الإقليم المحيط بها، لم يخضعا قط للاستعمار ولا لغزو أجنبي يقوم به وكلاء وممثلو الاقتصاديات والمجتمعات الرأسمالية.

---

(٢٤) Amin, Le Développement inégal...; Meillassoux, Maidens, Meal, and Money...

الفصل الثاني

نظام الزراعة القديم

كانت المستوطنات التي أدى تطورها في النهاية إلى قيام مدينة عنيزة، تعتمد في حياتها على الزراعة. وقد استمرت الزراعة، طوال القرون المتعاقبة، هي الأساس الإنتاجي لاقتصادها. كما ظلت مهنة الفلاحة، إلى ما يقرب من عشرين سنة مضت، واحدة من أهم المهن في المدينة، سواء من حيث عدد المشتغلين بها أو من حيث مساهمة هذا القطاع في الناتج الكلي للمجتمع.

ويستخدم الأهالي في عنيزة اليوم وصف «الزراعة التقليدية» أو «الزراعة القديمة» للإشارة إلى تلك المزارع العريقة التي ما زالت متناثرة هنا وهناك في الجزء القديم من المدينة. وعلى الرغم من أنه لم يبق اليوم إلا القلائل ممن يشتغلون بهذا النمط من الزراعة، فإن كثيرين من الرجال والنساء المسنين كانوا يشتغلون بها، وكان باستطاعتهم أن يزودونا بوصف مفصل لما كانوا يفعلونه ولطريقة تنظيم العمل في ذلك الوقت. ومعظم المعلومات التي يقدمونها تتعلق بالفترة الواقعة بين الثلاثينات والستينات. وقد حدثت تغيرات مهمة خلال هذه الفترة، ومع ذلك فإن كثيراً مما يذكرونه يتشابه إلى حد كبير ما مع يذكره داوتي عما كان سائداً خلال زيارته لعنيزة في ١٨٧٨.

كانت الزراعة القديمة تمارس داخل سور المدينة، وفي كثير من الأحيان في الأراضي الفاصلة بين الأحياء السكنية. وكانت هناك أيضاً بعض المزارع الواقعة في أطراف المدينة وعلى امتداد جوانب وادي الرمة. وكان إجمالي مساحة الأرض الزراعية، طبقاً للشريف ٦٤٣٨٣ دونم[1] (أي ما يعادل ٦٤٣٨,٣ هكتار) عدا حساب الأراضي الواقعة في القرى والمدن التابعة لعنيزة التي تشكل جزءاً من الإمارة. وعلى الرغم من أن التوسع

(١) الشريف، مصدر سابق، ص ١١١٩؛ الواصل، مصدر سابق، ص ٦٨.

الزراعي الجديد بدأ منذ سنة ١٩٦١ فإن جزءاً كبيراً من إنتاج عُنيزة الزراعي مصدره المزارع القديمة.

إن عنيزة، بوقوعها وسط صحراء مترامية، تمثل ما يطلق عليه الغربيون وصف « الواحة »، ولكن السكان المحليين لا يستخدمون هذا اللفظ. فالواحة في نظرهم ليست إلا مكاناً صغيراً في الصحراء يمارس فيه الناس الزراعة حول بئر صغيرة أو بئرين. وليست عنيزة كذلك، بل هي الآن، كما كانت في الماضي، « مدينة » بمعنى الكلمة، ليس فقط بالنظر إلى حجمها وإنما أيضاً باعتبار ما تقوم به من وظائف، ككونها مركز الإدارة السياسية للإمارة بأكملها، وسوقاً مركزياً، فضلاً عن وجود مسجد كبير بها. وليس من المستغرب أو من غير المألوف، في مدينة من المدن التي تنتسب إلى عهد ما قبل الصناعة كمدينة عنيزة، أن تشتغل نسبة كبيرة من السكان بالزراعة[٢]. كما أنه ليس من غير المألوف في الشرق الأوسط أن تكون الزراعة هي المهنة الرئيسة لسكان الحضر، كما كانت الحال مثلاً في مدينة دمشق التي كانت تقع داخل حدودها أراضٍ زراعية خصبة. فحتى مدينة مثل لندن التي كانت تضم داخل حدودها في الماضي مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والمراعي التي تحول كثير منها إلى حدائق.

وتعتمد الزراعة في عنيزة على الري اعتماداً كلياً، إذ أن المطر في هذه المنطقة غير منتظم. ففي بعض السنوات يسقط مطر غزير يؤدي إلى تدفق سيول تغمر الحقول، خاصة تلك الواقعة في الوادي، وإن كانت تغمر غيرها أيضاً في بعض الأحيان، وفي سنوات أخرى لا يسقط أي مطر على الإطلاق. ويذكر الواصل[٣] أن متوسط مياه الأمطار هو ١٢٤,٣ مليمتراً في السنة. فإذا فاض الوادي بالمياه، إستمر تدفقها لفترة تتراوح بين يومين وستين يوماً، كما تتجمع المياه في الأراضي المنخفضة حيث تبقى بها أحياناً بعد توقف تدفق المياه في الوادي. يضاف إلى ذلك، المياه الجوفية التي تستخدم منها المياه القريبة من السطح. وهذه يغذيها المطر وتدفق مياه الوادي، وهي التي زودت الزراعة القديمة بمياه الري اللازمة. ويلاحظ أن مياه بعض الآبار هي مياه عذبة ولكن كثيراً منها على درجة عالية من الملوحة.

وتتميز التربة بوجه عام، فيما يتعلق بالأراضي الواقعة في داخل حدود مدينة عنيزة،

---

(٢) Gideon Sjoberg. The Preindustrial City, Past and Present. Glencoe: The Free Press, 1960; Janet L. Abu - Lughod. Cairo: 1001 Years of the City Victorious. Princeton: Princeton University Press, 1971.

(٣) الواصل، مصدر سابق، ص ١٣.

بصلابتها وصعوبة تقليبها بسبب ارتفاع نسبة ما تحويه من جبس وغرين. وتتسم الطبقة العليا من التربة بعمقها بسبب ما يأتيها من الوادي من رواسب. وهذه الأرض تصلح أساساً لأشجار النخيل ونبات البرسيم. أما في الوادي فتختلف طبيعة التربة من مكان لآخر بحسب اختلاف نسب الرمل والطين والزلط والطمي في كل منها. وعلى الرغم من الارتفاع النسبي في الملوحة، فإن أراضي المنطقة لا تعاني من القلوية. ويلاحظ أن هناك مساحات من أراضي الوادي تحيط بها كثبان الرمال ومن ثم يصعب ريها، كما أن بعض الأراضي قد انخفضت إنتاجيتها بسبب مشكلات الصرف. أما الأراضي الواقعة جنوبي عنيزة فالتربة فيها رملية بدرجة أكبر، انها ذات قدرة عالية لإنتاج البلح والموالح والعنب بسبب ارتفاع عنصر الكالسيوم وانخفاض نسبة الصوديوم[4].

ويصل متوسط درجة الحرارة في النهار في شهور الصيف (يونيو- أغسطس) إلى ٤١,٥ درجة مئوية، وكان أعلى مستوى مسجل لها هو ٤٧ درجة. أما في الشتاء فيبلغ متوسط درجة الحرارة في النهار ٢٣ درجة وفي الليل ٩ درجات، وكان أقل مستوى مسجل لها هو الصفر. وتنخفض درجات الحرارة أحياناً فجأة في الشتاء، بسبب الرياح الشمالية والشمالية الغربية، كما أنها قد ترتفع فجأة أيضاً في الربيع والخريف حينما تهب رياح السموم الحارة من الجنوب الغربي[5].

أولاً: نظام ملكية الأراضي وحيازتها

لقد تطور نظام ملكية الأراضي وحيازتها في عنيزة إلى ان اصبح نظاماً معقداً نسبياً. وإذا أردنا أن نفهم هذا النظام وما طرأ عليه من تطور فمن المفيد أن نبدأ بالحديث عن المناطق الصحراوية المحيطة بعنيزة، وهي التي تعرف باسم « البر » أو « الأرض البيضاء » أو الأرض التي لم يجر استصلاحها. ففي هذه المناطق كان البدو وما زالوا يرعون حيواناتهم على مختلف أنواع النباتات الدائمة أو الحولية. وكانت هذه الأراضي تمثل لعنيزة في الماضي مصدراً مهماً من مصادر اخشاب الوقود و « العشب »، وهو من الحشائش الصحراوية البرية يُجمع ويُخزن لكي يستخدم فيما بعد كغذاء للحيوان، وكان جزء كبير منه يحمل إلى السوق حيث يقايض بسلعة أخرى أو يباع بالنقود. كما كانت هذه المناطق تستخدم كمراع للحيوانات.

---

(٤) الواصل، مصدر سابق، ص ٥٨ - ٦٣.

(٥) الواصل، مصدر سابق، ص ٣٩.

وحتى سنة ١٩٥٣، وهي السنة التي صدر فيها مرسوم بإلغاء «نظام الحمى» في كافة أرجاء المملكة[1] كان لعنيزة منطقة في الصحراء خصصت لرعي حيواناتها دون أن يكون لغيرها الحق في استخدامها في الرعي. كانت أراضي «الحمى» هذه مملوكة ملكية شائعة لسكان عنيزة، وكان الرعي ينظم على أساس موسمي، كما كان يمنع الرعي في بعض فترات السنة وأحياناً لسنة كاملة، حتى تستعيد الأرض خصوبتها. كما كان من الممنوع قطع الأشجار أو الشجيرات أو الحشائش او جمع خشب للوقود في اراضي الحمى. وكان تنظيم استخدام هذه الأراضي يخضع كلية لما يضعه الأمير من قواعد. وقد حدث في السنوات الأخيرة نوع من الإحياء «لنظام الحمى» هذا، إذ جرى تحديد هذه الأراضي بإقامة أعمدة من الخرسانة حولها وصار استخدامها مقصوراً على الرعي كحق شائع للجميع، كما منع من جديد قطع الأشجار أو الشجيرات فيها أو تحويلها إلى أرض زراعية مملوكة ملكية خاصة.

كانت الأراضي التي لم يجر استصلاحها والواقعة خارج «الحمى»، أو حتى داخل أسوار المدينة، تعتبر مملوكة ملكية شائعة بين الجميع، وإن كان للأفراد تحويلها (وحدث فعلاً أن حولت) إلى ملكية خاصة طبقاً للمبدأ الإسلامي في «إحياء» الأراضي. وهذا المبدأ يقوم على حديث للنبي (ﷺ)، اعتبر حديثاً صحيحاً من جانب المذاهب السنية الأربعة، وهو: «من أحيا مواتاً فهو له» وعلى من يطلب أن يعترف له قانوناً بملكية الأرض أن يثبت أنها كانت بالفعل بوراً ولم تكن مملوكة لأحد غيره. وتعرف الأرض التي يحصل شخص على ملكيتها على هذا الأساس «بالملك الحر»، ويجوز بيعها وشراؤها دون قيد كما يجوز أن تنتقل ملكيتها من جيل لآخر بالميراث.

والراجح أن الأفراد الذين قاموا في الماضي باستصلاح الأراضي البور داخل مدينة عنيزة أو حولها لم يقوموا بذلك في الأساس بقصد تملكها ملكية خاصة، بل كان الغرض الأساسي لمعظمهم هو إنتاج ما يحتاجونه عن طريق زراعتها. ولم تلجأ إلا قلة، هم أساساً من التجار، إلى الاستثمار في استصلاح الأراضي مدفوعين قبل كل شيء بالقيمة التجارية لما تنتجه من سلع. إن كون الأرض مملوكة ملكية خاصة يعني أنها كانت سلعة من السلع، ولكنها كسلعة، لم يكن لها قيمة كبيرة بالنظر إلى أنه لم يكن هناك سوق لبيع الأراضي وشرائها. ويلاحظ أن مساحات كبيرة من الأراضي في هذه المنطقة بقيت دون استصلاح. وكان العاملان الوحيدان اللذان منعا هذا الاستصلاح هما عدم توافر

---

(١) Hassan Hamza Hajrah, Public Land Distribution in Saudi Arabia. London: Longman, 1982. PP. 23-24.

التكنولوجيا اللازمة وندرة العمالة.

وتقدم زراعة أشجار الأثل مثالاً يوضح كيف كان خضوع الأرض للملكية الخاصة نتيجة لنشاط يستهدف في الأساس الحصول على ناتج هذه الأرض دون أن تكون الملكية هي المقصودة لذاتها، وهو مثال يذكره أهل عنيزة باعتزاز خاص. فمن الممكن لأي شخص بالغ من أهل عنيزة أن يحكي لك كيف كان بعض الرجال في الماضي يحملون شتلات الأثل على ظهورهم ويسيرون بها بضع كيلومترات حتى يصلوا إلى ضواحي المدينة حيث يقومون بغرسها في الرمال. ثم يأتي الرجال والنساء بانتظام حاملين الماء لفترة تتراوح بين ستة شهور وسنة، لسقي هذه الأشجار. بعد هذا لا يحتاج نمو الأشجار إلى السقي، فإذا اكتمل نموها يقوم الناس بقطعها وجلب أخشابها إلى المدينة حيث تستخدم في بناء المنازل وصنع الأبواب وعدد من الأدوات اللازمة لبعض الحرف.

وكما يذكر الناس اليوم، كان لزراعة أشجار الأثل بعض النتائج غير المقصودة، منها أنها قللت من انتقال كثبان الرمال وحمت منها المدينة ومزارعها، وأنها كانت تمنح الظل وتصدّ الرياح. أهم من ذلك أنها كانت تعطي لمن يغرسها وسيلة للحصول على حق الملكية الخاصة للأرض التي تم فيها الغرس، طبقاً لمبدأ الإحياء. ومع نمو المدينة خلال العقدين الأخيرين، ارتفعت بشدة أثمان كثير من هذه الأراضي، ومن ثم نجد أن ما بدأ في الأصل كوسيلة متواضعة لكسب الرزق أصبح فيما بعد سبباً في تكوين الثروات الكبيرة. ولهذه الحقيقة أهمية كبيرة في نظر أهل عنيزة، حتى إن عدة أشخاص أصروا على أن يلتقط الباحث صورة لهذه الأشجار، بسبب ما يشعرون به من أنها تعتبر رمزاً لنمط الحياة القديمة ولكفاحهم من أجل البقاء في ظل بيئة صعبة ومتقلبة.

لقد تحققت الملكية الخاصة لمعظم الأراضي الزراعية القديمة على نحو شبيه بما حدث في حالة الأراضي المزروعة بأشجار الأثل. ويلاحظ أن توثيق هذه الملكية، في حالة كثير من الأراضي الزراعية، لم يحدث إلا خلال العشرين أو الثلاثين عاماً الماضية، بعد أن زادت قيمة هذه الأراضي كسلعة ورسخ نظام التوثيق الرسمي للملكية.

كانت هناك طريقة أخرى لاقتناء الأرض وهي ما يعرف في عنيزة « بالإقطاع »، أي الحصول عليها كمنحة من أمير عنيزة. فإذا أراد شخص أن يستصلح قطعة أرض تدخل في نطاق الإمارة، قدم طلباً بذلك إلى الأمير. فإذا لم يكن لدى الأمير سبب للاعتراض أرسل أحد مساعديه لقياس الأرض وتحديد موقعها وللتحقق من أنها بالفعل أرض بور ولا يملكها أو يدعي ملكيتها شخص آخر. وبعد ذلك يقوم الأمير إما بمنح الأرض لهذا الشخص شفاهة، وإما بإعطائه، كما أصبح الحال مؤخراً، وثيقة مكتوبة

تحمل خاتم الأمير تمنحه هذا الحق. وتعتبر الأرض الممنوحة بهذه الطريقة قابلة للتصرف فيها بكامل الحرية، ويستطيع صاحبها، كما في حالة التملك عن طريق الإحياء، أن يبيعها أو يورثها.

وهناك طريقة ثالثة لاقتناء الأرض هو الاستيلاء على الأراضي التي كانت قد قدمت كضمان لبعض الديون، والمستفيدون في هذه الحالة هم في الأساس من التجار أو مقرضي النقود. وهذا طبقاً لما قاله لنا «أبو طلال» وهو رجل في الخمسين من عمره تقريباً وينتسب إلى أسرة من الأسر المالكة للأراضي والمشتغلة بالتجارة في عنيزة، وتعتبر من أكبر هذه الأسر مكانة:

« جاءت أسرتنا إلى عنيزة من مدينة أخرى في نجد، منذ أكثر من قرنين. وقد كنا دائماً من التجار كما كنا دائماً نساعد الكثيرين من فقراء الفلاليح بمدهم بالقروض. فإذا عجزوا عن السداد، كما كان يحدث كثيراً، استولينا على أراضيهم واستمر الفلاليح في زراعتها وفقاً لنظام المزارعة. وهكذا فإنه على الرغم من أننا من أصحاب الأراضي فإننا لم تفلح الأرض قط بأنفسنا. ولكننا لم نكن الوحيدين الذين يقومون بإقراض المزارعين بل كانت هناك عائلات أخرى من التجار تقوم بالإقراض أيضاً ».

لم يكن الفلاح بالطبع يفقد أرضه في كل حالة يقترض فيها من أحد التجار، ولكننا لا نستطيع أن نحدد بالضبط نسبة الأراضي التي تغير مالكها لهذا السبب. وعلى أي حال فقد اتفقت أقوال الجميع على أن التجار كانوا يملكون كثيراً من المزارع وأن كثيراً منها استولي عليها بهذه الطريقة، وإن كانوا قليلين أولئك الذين يتذكرون حالات محددة لهذا الاستيلاء.

كان الأفراد الذين يملكون أراض زراعية في عنيزة، ولهم الحق المطلق في التصرف فيها، لا يميلون إلى بيعها لآخرين، وإن كانوا يقومون بتأجيرها لمدد مختلفة تتراوح بين خمسين سنة وألف سنة. وكانت حيازة الأراضي عن هذا الطريق تسمى « صبرة »، حيث يحرر عقد بين مالك الأرض والشخص الذي يقوم باستئجارها، ينص فيه على مدة العقد ومبلغ الإيجار السنوي. وكان الإيجار يحدد عادة بكمية معينة من القمح أو التمر، وإن كان يحدد في حالات محدودة بكمية من النقود. ويكون للمستأجر وذريته الحق في استغلال الأرض وإن لم تكن لهم ملكيتها، كما يمكن أيضاً بيع حق المستأجر لغيره. وكان كثير من الأراضي الزراعية القديمة في عنيزة تخضع لهذا النظام.

كان جزء آخر من الأراضي الزراعية في عنيزة يخضع لنظام « الوقف »، ويتكون

من أراض كانت في الأصل مملوكة ملكية غير مقيدة ثم أوصى بها صاحبها لدعم مؤسسة دينية أو لصالح ذريته. وكانت هذه الأرض، شأنها شأن الأراضي المملوكة ملكية مطلقة، يمكن تأجيرها لآخرين، وإن كان نظام الإيجار في هذه الحالة يختلف بعض الشيء عنه في غيرها، إذ يكون الإيجار هنا لموسم معين أو أكثر مقابل مبلغ نقدي أو نسبة من المحصول لا تتجاوز ١٠٪. وفي بعض الحالات كان الإيجار يتم لمدد أطول، ويحصل المتضمنون بالأرض على نسبة من الناتج قد تصل إلى نصف محصول التمر بالإضافة إلى ما يحتاجونه من علف للحيوان. وقد تسري هذه الشروط أيضاً على غير أراضي الوقف، وإن لم يكن هذا شائعاً.

فإذا أضيف إلى مختلف صور ومصادر ملكية الأرض واستئجارها، انتقال الملكية بالميراث، فإنه لا يستغرب أن يكون لكثير من الأراضي تاريخ شديد التعقيد والغموض. فليس من غير المألوف مثلاً أن نجد قطعة من الأرض مملوكة لذرية شخص قام بتأجيرها لآخر بطريق «الصبرة» منذ خمسمئة سنة أو نحوها. وقد يكون عقد الإيجار قد انتقل إلى ذرية المستأجر الأصلي، ثم قامت ذريته ببيع حق الإيجار إلى شخص قام بدوره ببيعه إلى آخر. وقد يكون ورثة المالك الأصلي قد انتقلوا للإقامة في مكان آخر ولم يعودوا من سكان عنيزة، ومع ذلك يظل لهم حق ملكية الأرض ويكون على المستأجر أن يدفع لهم مستحقاتهم وإلا كان لهم المطالبة بالاستيلاء على الأرض. ومن ناحية أخرى فإن أشجار النخيل التي قام المستأجر بغرسها تصبح ملكاً له هو لا لمالك الأرض، وكذلك المباني التي يكون المستأجر قد أقامها عليها. ويسلم سكان عنيزة بأن نظام «الصبرة» نظام شديد التعقيد، الأمر الذي أدى إلى تخصص بعض الوسطاء في تحصيل الإيجار (الذي يدفع الآن عادة بالنقود) من المستأجرين وتسليمه للملاك الذين قد يكونون مجهولين للمستأجر الحالي.

ومعظم المزارع في عنيزة صغير الحجم. فمن بين ٢٩٣ حيازة أحصاها بعض الكتّاب كمجموع الحيازات الموجودة في عنيزة في ١٩٦١، كان ٤٥٪ منها لا يزيد حجمه على ٢,٥ هكتار، و ٢٠٪ لا تزيد على نصف هكتار. ومن ناحية أخرى، نجد أن ٣٥٪ من الحيازات تتراوح بين ٢,٥ و ١٠ هكتارات و ٢٠٪ يزيد حجمها على ١٠ هكتارات[٧]. ويلاحظ أن معظم الحيازات الكبيرة نسبياً هي حيازات نشأت حديثاً ولم تكن قائمة في ظل الزراعة القديمة. كما يلاحظ أنه بحلول سنة ١٩٦١ كانت مزارع كثيرة

---

(٧) الشريف، مصدر سابق، ص ١١٨ - ١٢١.

قد هجرت أو بدأ تحويلها إلى أراضي بناء. وعلى أي حال فقد كانت الصورة العامة لمزارع صغيرة كثيرة إلى جانب قلة من المزارع الكبيرة ـ هي الصورة السائدة وقت زيارة داوتي لعنيزة في سنة ١٨٧٨، وهي التي يمكن اعتبارها سمة مميزة لنظام الزراعة القديم للنظام الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر على الأقل.

ثانياً: نظام المزارعة

على الرغم من أن كلا من الشريف والواصل[٨] يذكر أن معظم الأراضي الزراعية القديمة كان يقوم بزراعتها الملاك بأنفسهم، فإن البيانات المتوافرة لدينا تشير إلى غير ذلك. فعلى الرغم من أننا لم نقم بإجراء تعداد زراعي، فإن جميع من تحدثنا معهم قالوا ان أكثر نظم زراعة الأرض شيوعاً هو نظام المزارعة. وبينما كان هناك من الأفراد المسمين بالفلاليح من يزرع أرضه بنفسه، كان معظم الأراضي يملكها التجار ويقوم الفلاليح بزراعتها طبقاً لنظام المزارعة.

وقد كان لنظام المزارعة عدة صور، أكثرها شيوعاً ذلك النظام الذي يقدم المزارع بمقتضاه البذور والحيوان والسماد والعمل ونفقات الري، بينما يقدم المالك الأرض التي تم استصلاحها بما تحتويه من بئر. وكان المالك طبقاً لهذا النظام يحصل على ثلث محصول التمر وثلث محصول القمح (أو على نسب أقل أو أكثر من أحد المحصولين تعوضها زيادة أو نقص في المحصول الآخر) ويحصل المزارع على الثلثين بالإضافة إلى كل المحاصيل الأخرى التي يقوم بزراعتها في الأرض.

وكان هناك نظام آخر ينطبق على الأرض غير المستصلحة والأرض التي انخفضت خصوبتها نتيجة للإهمال حيث يعقد المالك إتفاقاً مع المزارع يلتزم المزارع بمقتضاه بإصلاح الأرض ويقسم الناتج منها بينهما بحيث يحصل المزارع على ثلاثة أرباع المحصول ويحصل المالك على الربع.

والحالة التي سوف نصفها الآن هي مثال لاتفاق على تأجير الأرض حيث تقوم إحدى الأسر بزراعة الأرض طبقاً لنظام المزارعة وتدفع نسبة من ناتج النخيل كإيجار لصاحب الأرض. وقد قامت هذه الأسرة باستئجار الأرض لمدة ثمانية وعشرين عاماً، وهي أطول من معظم المدد التي سمعنا عنها لاتفاقات تقوم على المزارعة. وتمثل هذه الحالة أيضاً نظام تأجير الأرض وفقاً لعلاقة « الصبرة » التي أشرنا إليها، حيث يكون

---

(٨) الشريف، مصدر سابق، ص ١٢٠؛ الواصل، مصدر سابق، ص ٧١.

الإيجار الذي يجري دفعه كمية محددة من القمح أو الشعير. وصفت «أم نصر» وهي امرأة في الخمسين من عمرها تقريباً، هذه الحالة بقولها:

«لقد تزوجت وأنا في الثالثة عشرة من عمري وانتقلت أنا وزوجي لنعيش في المزرعة التي استأجرها أبوه، وكنّا نقيم مع الأخ الأصغر لزوجي، وزوجته، ووالد زوجي ووالدته. وكان والد زوجي قد قام باستئجار هذه المزرعة لمدة ثمانية وعشرين عاماً، على أن يدفع ربع محصول التمر فقط للمالك. وكنا نقوم بزراعة التمر والقمح والبرسيم والخضراوات، ونملك تسعة جمال. واتفقنا مع إحدى العائلات على القيام بشؤون الري مقابل أجر ندفعه لها.

وعندما انتهت مدة الإيجار استأجر زوجي وأخوه مزرعة أخرى على أن تكون مدة الإيجار خمسة عام مقابل أن يدفعا سنوياً مئة وتسعين صاعاً من القمح وثمانية عشر صاعاً من الشعير. وعندما تسلمنا هذه المزرعة كانت في حالة سيئة ولكننا قمنا بتحسينها، وكان زوجي وأخوه مغرمين بالزراعة. واليوم نقوم بزراعة هذه الأرض بالعنب والموالح فضلاً عن المحاصيل الأخرى التقليدية».

كان الاتفاق على مواد عقود المزارعة يتم بدقة وبشكل منضبط بين المالك والفلاح، وكانت تحرر كتابة، على الأقل في السنوات الأخيرة. وكانت العادة أن تحدد مدة العقد بنحو ست سنوات قابلة للتجديد، وإن كان كثيراً ما يحدث أن ينتقل المزارع من أرض لأخرى خلال حياته. وقد روى لنا كثيرون من الفلاليح من كبار السن الذين أصبح معظمهم من ملاّك الأراضي الحديثة الاستصلاح، أنهم كانوا في الماضي من المزارعين طبقاً لنظام المزارعة وأنهم عملوا في أكثر من خمس أو ست مزارع لملاّك مختلفين.

ثالثاً: نظام الري

كانت الزراعة القديمة تعتمد على الري من مياه الآبار التي قام بحفرها بعض المتخصصين من سكان عنيزة. ويعتبر سكان عنيزة اليوم حفر الآبار من الأعمال الصعبة والخطرة ولكنها عالية الأجر. وكان عمق الآبار يتفاوت بين خمسة أمتار وخمسة عشر متراً، ويبلغ محيط البئر نحو ثلاثة أمتار ويبطن الجزء العلوي منها بالأحجار أو جذوع النخيل.

وكان الماء يستخرج من الآبار بواسطة طريقة تسمى طريقة «السواني»، وتقوم على استخدام بكرات قد يصل عددها إلى خمسة وتصنع من الخشب وتتصل بجذوع من أشجار الأثل، وحبال تصنع من ألياف النخيل أو من جلد الإبل، وتستخدم في سحب

القرب المملوءة بالماء التي يجري تفريغها في حوض يوزع منه الماء على قنوات يجري فيها إلى المزرعة. وعلى الرغم من أن سحب المياه من الآبار كان يقوم به المزارع بنفسه أحياناً، فإن العادة كانت أن تستخدم الجمال في ذلك حيث يقوم بعض النساء بتوجيهها والغناء لها وإطعامها بمزيج من البرسيم والشوك. ويسمي البعض اليوم هذا الطعام « بالسندويتش »، حيث كان الشوك يوضع بين طبقتين من البرسيم « لخداع الإبل ». كان عدد الجمال المستخدمة في ذلك يصل أحياناً إلى العشرين، تستخدم في أربع أو خمس دوريات، وكان العمل يبدأ في المساء ويستمر طوال الليل ثم في الصباح التالي حتى قرب الظهر، فيتوقف العمل للراحة حتى آخر العصر أو بداية المساء، ثم يبدأ من جديد.

كثيراً ما نجد الناس اليوم يتكلمون عن نظام « السواني » القديم بنوع من الحنين، ويتذكرون بوجه خاص النسوة وهن يغنين، وذلك الوشيش الرائع الذي يصدر عن الماء عند انسكابه في الأحواض. ولكن يجب أن نتذكر أن هذه الطريقة في الري كانت تتطلب عملاً شاقاً من الإنسان، وأن الإبل المستخدمة كانت باهظة التكلفة، سواء في شرائها أو إطعامها. وكان النظام المعتاد في المزارع الكبيرة والمتوسطة أن يقوم الفلاح باستخدام أسرة من الأسر للقيام بهذا العمل مقابل أجر يدفعه لها.

وكمثال لهذه الحالة التي يقوم فيها الفلاح باستخدام إحدى الأسر للقيام بأعمال الري، تروي «أم فهد»، وهي امرأة في الستين من عمرها تقريباً، أنه بعد زواجها بوقت قصير عقد زوجها اتفاقاً مع أحد الملاك واسمه « أبو إبراهيم »، طبقاً لنظام المزارعة، وأنها هي وزوجها وأطفالها وأختها غير المتزوجة عاشوا وعملوا معاً في هذه المزرعة. كان هذا منذ نحو أربعين سنة:

« وعلى الرغم من أن زوجي كان هو الذي يقوم بتوزيع المياه على الحقول، فإنه قام باستخدام إحدى الأسر لتشغيل السواني. كان لدينا عشرون من الإبل نستخدمها لسحب المياه من البئر. وأما الأسرة التي استخدمها زوجي فكانت تتكون من رجل وأمه وزوجته، وأطفالها وكانوا يعيشون في المزرعة نفسها، ويعملون طوال الليل ومدة من الصباح، فيتبادل الرجل وزوجته وأمه مهمة توجيه الجمال التي تسحب المياه إلى أعلى، والتي كانت تشتغل أربع أو خمس ورديات. كان لا بد من ربط الجمال في السواني، وكانت هذه المهمة تقع على عاتق الرجل، بينما تقوم النساء بتحضير خليط البرسيم والقش أو الشوك، وهو خليط يشبه السندويتش وكانت تطعم به الجمال. كانت مهمة إطعام الجمال تتطلب في العادة شخصين: الزوجة مع واحد من أولادها أو مع أم زوجها. وكان من الضروري من وقت لآخر تسوية الأرض التي تمشي عليها الجمال ذهاباً وإياباً،

وهي مهمة كانت تقوم بها أساساً النساء. وكان على أحد الأشخاص أن يراقب عملية صبّ المياه من القرب إلى « البركة » (الحوض)، حيث كانت تتجمع لكي توزع فيا بعد على الحقول.

كان الرجل يتقاضى ثلاثين ريالاً في الشهر، وإن كانت لا تدفع له شهرياً دائماً. كما أننا كنا نعطيهم جزءاً من إنتاج المزرعة كالخضراوات والتمر والرمان، وكان عليهم أن يوفروا لأنفسهم بقية غذائهم وإن كنا نعطيهم أيضاً من وقت لآخر بعض اللبن والبيض ».

ووفقاً للمعلومات التي استقيناها، كان أقصى عدد للجمال المستخدمة في « السواني » لري الأرض من بئر واحدة، هو عشرون جملاً. أما في المزارع الصغيرة، حيث كانت الأرض المطلوب ريها أصغر مساحة، فإن الفلاح، سواء كان يعمل طبقاً لنظام المزارعة أو حائزاً لأرض يزرعها لحسابه، كان لديه « سواني » أصغر. وكثيراً ما كان عدد الجمال التي يستخدمها لايزيد على اثنين. وبالنظر إلى صغر حجم المزرعة وضآلة دخل الفلاح فإنه لم يكن يستطيع استخدام غيره لري الأرض، ومن ثم كان هو وعائلته يقومون بذلك. فإذا حدث أن أصبحت الجمال أضعف من اللازم أو ماتت دون أن يكون بالإمكان إحلال غيرها محلها، يضطر الرجال والنساء للقيام بذلك العمل الشاق بأنفسهم.

رابعاً: المحاصيل المنتجة والأيدي العاملة

كانت أهم المحاصيل التقليدية المزروعة هي التمر، والرمان، والتين، والقمح، والذرة الرفيعة، والشعير، والبرسيم، والقرع، والكوسة، والفلفل، والباذنجان، والبامية، واللوبيا، والجرجير، والبصل، والبصل أبو شوشة، والكزبرة، والكمون، والحلبة، والشمام، والبطيخ. ولا تزال هذه المحاصيل تزرع حتى الآن، إلى جانب عدد من المحاصيل الجديدة التي بدأت زراعتها في الخمسينات. وكان لدى الفلاليح أيضاً أبقار وأغنام وماعز وجمال وحمير ودجاج. وكل الأعمال الزراعية يقوم بها اليوم رجال من الوافدين إلى المملكة العربية السعودية من بلاد أخرى، بينما كانت هذه الأعمال يقوم بها في الماضي الرجال والنساء من السكان المحليين.

كان أهم محصولين هما التمر والقمح، ليس فقط لأهميتهما كغذاء ولكن لأنهما كانا يستخدمان أيضاً كنقود في إتمام بعض الصفقات المحلية، كانا أيضاً أهم المحاصيل التي تباع للمقيمين خارج عنيزة، وعلى الأخص للبدو، وكذلك لسكان مدن الحجاز. وكان

التمر والقمح أيضاً أداتين مهمتين للوفاء بالديون، ولدفع إيجار الأراضي، وفي كثير من الأحيان لدفع أجور الحرفيين مقابل ما قاموا به من أعمال.

وما زال للتمر دور مهم في حياة سكان عنيزة كما كان في الماضي. فهو يقدم باستمرار، كما كان يقدم في الماضي مع القهوة، ويكاد أن يكون عنصراً دائماً في كل وجبة. والناس في عنيزة كثيرو الحديث عن التمر، وشديدو الاعتزاز به وخاصة بصنفين هما البرحي والسكري. وكانوا حريصين على أن يلفتوا نظر الباحثَيْن إلى مختلف المنتجات التي تستخرج من النخيل، عدا التمر نفسه، والتي كانت تلعب دوراً أساسياً في حياتهم الاقتصادية في الماضي. وتشمل هذه المنتجات عدداً كبيراً من السلع التي تستخدم في صنعها الألياف المستخرجة من النخل أو خشب النخلة ذاتها. وعلى أي حال فالمهم هو أن التمر كان يمثّل أهم عنصر في غذاء السكان في الماضي. وكانت النواة تُغلى ويطعم بها الحيوان كعلف، وإن كانت الحيوانات، على حد تعبير إحدى النساء، «قد أصابها التمدن وأصبحت ترفض أكلها».

كان كل ما يتعلق بالنخيل من أعمال يقوم بها الذكور، إلا في الحالات النادرة التي كان الفقر فيها يضطر الإناث إلى القيام ببعضها، كان غرس النخيل والعناية بها خلال الشهور الثلاثة أو الأربعة الأولى يتطلب خبرة خاصة. وكان الأمر في الماضي، كما هو الآن، يستدعي في بعض الأحيان إحضار خبير للقيام بالعمل. كما أن أشجار النخيل، الصغيرة والكبيرة، تتطلب سقياً منتظماً: مرتين في اليوم في الشهور الحارة، إذا كانت الشجرة قد غرست في أرض رملية، ومرة في اليوم في الأرض الطينية. ثم تسمّد الأرض بعد أن تبلغ الشجرة خمس سنوات. وتكون شجرة النخيل على استعداد للإثمار بعد فترة تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات حسب نوعها. ولكن لا بد لكي تؤتي النخلة ثمرها أن تقلم، أياً كان نوعها، وسواء كانت صغيرة أو كبيرة، ثم يجري تلقيحها. كان هذا العمل يقوم به الفلاح إذا كانت لديه المعرفة والخبرة الكافية وإلّا فإنه يستعين بخبير. وكما كان الحال في الماضي، يستغرق هذا العمل مدة تتراوح بين عشرة أيام وشهر إذا تعلق الأمر بمزرعة متوسطة الحجم، وهو يؤدى في شهر أبريل.

وبعد تلقيح النخلة بشهر ونصف الشهر، يجب تفريق الأغصان الحاملة للثمار بعضها عن بعض، ثم تقوى بالعصي، وبعد نحو عشرة أيام أخرى يربط بعض هذه الأغصان بحبل، ثم تترك النخلة نحو شهر قبل أن يبدأ جمع التمر منها. ويختلف موعد الحصاد باختلاف نوع النخلة، ويستمر الحصاد طوال الصيف وأوائل الخريف. وفي عنيزة ما لا يقل عن ثلاثين نوعاً من التمر، تختلف فيما بينها في اللون والحجم ودرجة

الحلاوة واللیونة والطعم وفي قابلیتها للتخزین والحفظ وكذلك في وقت النضوج.

كانت كل الأعمال المتعلقة بسقي النخیل و تجهیزها للإثمار وحصاد التمر یقوم بها الذكور من سكان المنطقة. وفیما عدا عملیة السقي، كانت هذه الأعمال تتطلب أن یتسلق الرجل النخلة، وهي عملیة تتسم بالخطورة خاصة فیما یتعلق بالنخیل القدیم العالي، وكثیراً ما كان الرجال یستخدمون حبالاً لیست بدرجة كافیة من القوة ومن ثم كان یحدث أحیاناً أن یسقط الرجل من أعلى النخلة ویلقى مصرعه. وبالنظر إلى صعوبة العمل فإنه من المدهش حقاً أن بعض الرجال العمیان كانوا یقومون به، كما في حالة شقیقین فاقدي البصر ورجلین آخرین تعرف علیهم الباحثان.

أما عملیة إعداد التمر للحفظ بعد انتهاء الحصاد فیقوم بها في الأساس النساء. وتبدأ بتصنیف التمر بالید إلى أنواعه المختلفة، ثم تقوم النساء بمزج الأنواع الجیدة من التمر ببعض الشراب السكري الذي كان قد اختزن من المواسم السابقة، ثم یوضع التمر في عبوات مغلقة ویجري كبسه. وهناك طریقة أخرى لحفظ التمر حیث یغسل بالماء ثم یوضع في عبوات تسمح للماء بالتسرب، وبعد ذلك یوضع التمر في عبوات أكبر ثم یجري كبسه بعد أربعة أو خمسة أیام، وفي النهایة توضع أثقال كبیرة فوقه ویترك حتى الشتاء. أما أنواع التمر متوسطة أو قلیلة الجودة فكانت تستخدم في حفظها طرق تختلف اختلافاً طفیفاً عما سبق وصفه. فالأنواع متوسطة الجودة توضع في خزائن خاصة بنیت في كل بیت، وهذا هو التمر الذي یجري استهلاكه على نحو منتظم طوال السنة. وأما الأنواع قلیلة الجودة فكثیراً ما تستخدم طعاماً للحیوان.

وعلى الرغم من أن التمر كان هو المحصول الذي یتكلم عنه الناس كثیراً، لم یكن القمح یقل عنه أهمیة كعنصر أساسي في غذاء السكان، كما أنه كان بدوره یستخدم كنقود في بعض الصفقات. وكان القمح أیضاً هو العنصر الأساسي في إعداد بعض الأطباق المعتمدة على الدقیق التي تتخصص فیها عنیزة والقصیم. وترجع أهمیة القمح أیضاً إلى أنه یتطلب اشتراك مجموعة من الأفراد تتجاوز حدود العائلة الممتدة في عمل واحد، كما أن الأعمال المتصلة به تبرز جانباً مهماً من جوانب تقسیم العمل بین الذكور والإناث.

كان إعداد الأرض لزراعة القمح نشاطاً جماعیاً یقوم على أساس التبادل وتقوم به مجموعات من الرجال ممن یعیشون في الغالب في مساكن متجاورة، وقد تجمعهم أو لا تجمعهم أواصر القرابة. ویقوم هؤلاء الرجال بشق التربة بالفأس في عمل جماعي وهم یغنون. ثم تترك التربة لبضعة أیام حتى تجف ثم یقوم أحد الرجال بتسمیدها بسماد طبیعي، وهو یركب حماراً (وكان هذا الرجل یستأجر خصیصاً للقیام بهذا العمل إذا

أمكن ذلك). ثم يقوم الرجال بشق الأرض مرة أخرى حتى تمتزج التربة بالسماد، ثم تغرس البذور (التي اختزنت من محصول العام السابق) بواسطة الفلاح الذي يساعده عادة طفل أو امرأة. بعد هذا يقوم الفلاح بتسوية الأرض ثم يجري تقسيمها إلى أحواض تغمر بعد ذلك بالمياه.

عندما يبدأ القمح في النمو يصبح العمل الوحيد المطلوب هو الري فضلاً عن إقتلاع الحشائش من وقت لآخر. وحينما يأتي وقت الحصاد يكتسب عمل النساء أهمية، إذ يقمن بقطع عيدان القمح بالمنجل إما بمفردهن أو بمساعدة بعض الرجال، ثم يقمن بوضعها في أكوام إلى أن تنقل إلى مكان مركزي في المزرعة استعداداً للدراس. فإذا كانت كمية القمح المطلوب نقلها كبيرة حملها الرجال وإلاّ قامت النساء بحملها.

وتؤدي عملية الدراس إلى قيام عمل جماعي آخر هو عمل تبادلي بدوره، إذ يأتي الأفراد الذين يسكنون متجاورين في حي واحد أو منطقة واحدة ومعهم حيواناتهم (هي ابقار في العادة) حيث تظل تدور فوق القمح لفصل الحبوب عن القش، ويدفع بعض الرجال بعيدان القمح مرة أخرى إلى الدائرة التي يسير فيها الحيوان إذا لزم الأمر.

وحينما تنتهي عملية الدراس تقوم النساء بعمليتي التذرية والغربلة، حيث يدفعن بالقمح في الهواء لفصل القش عن الحب، ثم يمرر في الغرابيل لتنقيته. فإذا احتاج القمح إلى مزيد من الدراس قامت النساء بذلك عن طريق دقه بأداة خاصة تشبه المطرقة ثم يقمن بإعادة غربلته عدة مرات أخرى. فإذا كان الغربال صغيراً قامت امرأة واحدة بالمهمة، وإذا كان كبيراً فإنه يحتاج إلى شخصين قد يكونن امرأتين او رجلين او رجلاً وامرأة. وأخيراً تضع النساء الحبوب في جوالات يقوم الرجال بوزنها « توخياً للدقة » ثم تخزن في المنازل إذا كانت مخصصة للإستهلاك أو يحملها الرجال إلى السوق إذا كانت مخصصة للبيع.

أما البرسيم الذي يسمى في عنيزة « الزت » فقد كان ولا يزال ذا أهمية قصوى باعتباره أهم محصول يستخدم كعلف للحيوان. وهو لا يزرع إلاّ مرة واحدة كل ثلاث أو خمس سنوات أو أكثر حسب نوع التربة، وما إذا كانت ظليلة أو مكشوفة، وما إذا كانت هناك حشرات أو آفات تؤذيه او لا توجد. وهو يحصد بالمنجل على مدار السنة ويقدم للحيوان عادة بعد حصاده مباشرة. وتقوم الآلات الآن بمهمة الحصاد في كثير من الأحيان وإن كان بعض الناس يقولون على سبيل المزاح « ان الحيوانات لا تحب البرسيم الذي تحصده الآلات! ». وعلى أي حال فإن كثيرين من المزارعين يفضلون حصد البرسيم باليد لأن الآلات تقوم بقطعه عند مستوى قريب من الأرض أكثر من اللازم مما

قد يضر به. وسرعان ما يبدأ البرسيم في النمو من جديد بعد حصاده ويتعين حشه كل أسبوعين أو ثلاثة قبل أن تتكون البذور. وهكذا نرى أن البرسيم، على خلاف التمر والقمح، يحتاج إلى عمل مستمر طوال العام.

وفي الماضي كانت النساء تعمل كل يوم تقريباً في حشّ البرسيم الذي كان يستخدم مباشرة في إطعام الحيوان أو يربط في حزم وينقل ليباع في السوق، بواسطة واحدة من النساء أو أحد الرجال، وهي الحالة الأكثر شيوعاً. وكما هي الحال فيما يتعلق بالقمح، كانت مهمة إعداد التربة وغرس البذور من نصيب الرجال الذين يقومون بها على أساس جماعي وتبادلي. كذلك فإنه في كل حالة تلزم فيها إعادة زراعة البرسيم، تقوم النساء بالحصاد بعد نمو البذور، ثم يقمن بعملية الدراس والتذرية والغربلة والفرز كالقمح، فيما عدا أن الحيوانات لا تستخدم في الدراس في حالة البرسيم.

كانت زراعة الخضر في الماضي تتطلب عملاً من الرجال والنساء على السواء. فكان الرجال يقومون بإعداد الأرض للزراعة ثم تغرس البذور بواسطة الرجال أو النساء، ويقوم بالري أيضاً أي من الرجال أو النساء، أما عمليتي استئصال الحشائش ورعاية النبات أثناء نموه فتقوم بها النساء وحدهن، وكذلك كانت مهمة الحصاد من نصيب النساء.

وهذا الوصف لعملية الري والأعمال المتعلقة بزراعة المحاصيل المختلفة ينطبق في الأساس على ما كان يحدث في المزارع الصغيرة أو المتوسطة. وكانت وحدة الإنتاج الأساسية في هذه المزارع هي العائلة الممتدة المالكة للأرض التي تعمل بها أو تقوم بزراعتها طبقاً لنظام المزارعة. وكان أفراد العائلة يقومون بالأعمال اليومية الضرورية على مدار السنة، وإن كانوا في بعض الحالات يستخدمون أيضاً عائلة أخرى مقابل أجر لكي تقوم بعملية الري، وذلك في الحالات التي تكون فيها المزرعة أكبر نسبياً وحين تكون العائلة قادرة على تحمّل تكاليف استخدام آخرين. ولكن هذه الحالات كانت نادرة، وفي معظم الأحوال كان أفراد العائلة يقومون بكل الأعمال بأنفسهم.

وبصفة عامة كان تقسيم العمل على أساس الجنس يقضي بأن يقوم الذكور بالأعمال المتعلقة بالنخيل، وشق الترية وإعداد الحقول والأحواض لزراعة مختلف المحاصيل، وتوزيع مياه الري وعملية الدراس في حالة القمح. أما النساء فكن يقمن بعملية استئصال الحشائش والحصاد والفرز والتذرية والغربلة. وفي وقت الحاجة كان من الممكن أن يقوم الرجال بأعمال النساء أو العكس. كما أنه في بعض مراحل الدورة الزراعية كان العمل يحتاج إلى عدد من الأفراد يزيد على ما يمكن للأسرة الواحدة توفيره. وهنا يتم

تطبيق نظام العمل الجماعي التبادلي الذي تساهم فيه أسر أخرى من سكان الحي نفسه. وعادة يكون هؤلاء المستخدمون من أسر أخرى من الرجال، وإن كانت النساء تساهمن أحياناً في وقت حصاد القمح. ولم يكن هؤلاء المساهمون من أسر أخرى على هذا النحو يتلقون أجراً على مساهمتهم، وإن كانوا يزودون ببعض الوجبات. وكان كل شخص ملتزماً بأن يعمل في مزارع الآخرين إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

أما في المزارع كبيرة الحجم فإن العائلة الممتدة لم تكن تكفي لتوفير العمل اللازم. وكانت تلجأ في كل الحالات تقريباً إلى إستخدام رجل وزوجته وأطفاله لتشغيل « السواني »، وأحياناً لتوزيع المياه على الحقول. ويجري استخدام رجال ونساء من خارج الأسرة على أساس موسمي للعمل في تجهيز الحقول والأحواض للزراعة وفي وقت جمع محصولي القمح والتمر. ويتقاضى هؤلاء أجراً عن كل يوم عمل، وإن كان بعض المزارعين يستخدمون أيضاً بعض العمال المأجورين للعمل طوال العام في استئصال الحشائش وحصاد بعض المحاصيل كالبرسيم، ويتقاضى هؤلاء أجراً شهرياً. ويتقاضى الجميع جزءاً من أجورهم عيناً والباقي نقداً.

وفيما يلي وصف لحالة مزرعة صغيرة، وفقيرة بعض الشيء، ترويه « أم علي »، وهي إمرأة في العقد السادس من عمرها ولدت في مكة من أب ينتمي إلى عنيزة، وطلق أمها بعد مولدها بوقت قصير، فعادت هي وأمها إلى عنيزة ليعيشا مع جدها لأمها الذي كان يمتلك مزرعة بها بئر، وأربع أو خمس بقرات وثلاثة حمير وبعض الماعز. وكان بالمزرعة نحو مئة نخلة، كما كان يزرع بها البرسيم والخضر. تقول « أم علي »:

« لقد نشأت مع جدي وجدتي وأخوالي وخالاتي. ومع مرور السنين تزوج أخوالي، وانتقل أحدهم ليعيش خارج عنيزة بينما أحضر الثاني زوجته لتعيش معنا.

كنت صغيرة جداً في ذلك الوقت، ومع ذلك فإني أذكر كيف ان أمي وشقيقها كانا يلعبان كل يوم لجمع خشب الوقود وبعض العشب. وكان جدي يرعى أشجار النخيل وجدتي تقوم على إدارة « السواني ». كان الرجال والنساء يقومون أحياناً باستخراج الماء من البئر بأنفسهم لعدم وجود حيوانات كافية بالمزرعة. ففي الصباح الباكر، كانت جدتي تبدأ العمل في « السواني » بمساعدة امرأة أخرى. فإذا كانت هناك امرأة ثالثة لا يشغلها شيء آخر قدمت يد المساعدة في إطعام الحيوانات أثناء قيامها بسحب المياه من البئر، وكان جدي وواحد من أخوالي يقومان برعاية أشجار النخيل وبتوزيع مياه الري.

وعندما يحل وقت الغداء، قبيل صلاة الظهر، يأخذ الرجال وقتاً للراحة ونقوم

النساء بطحن القمح أو صنع الحصر أو ببعض الواجبات المنزلية، وعصراً يعود الجميع إلى العمل في المزرعة من العصر حتى قبيل الغروب. فتبدأ النساء في تحضير الوجبة الرئيسية، وبعد هذا يعتنين بالحيوانات ويحلبن البقر ثم يجهزن العلف اللازم لإطعام الحيوانات في اليوم التالي، ويبذلن جهداً كبيراً في تجهيز القمح الذي سوف يستخدم في وجبة اليوم التالي، كما يستخدمن القش في صنع مختلف المنتجات التي يأخذنها للسوق في وقت لاحق لبيعها. وبعد الغروب يتناول الرجال وجبتهم ويستريحون بعض الوقت ثم يذهبون للنوم.

واذكر أنه حينما كنا نحتاج إلى تجهيز الأرض لزراعة القمح، كان الرجال من المزارع المجاورة يأتون لمساعدة جدي وخالي. كما أن جدي وخالي كانا يقومان في وقت الحصاد بتقديم المساعدة للنساء اللاتي كن يتلقين المساعدة أيضاً من نساء المزارع المجاورة. في تلك الأيام كان الجميع يساعدون بعضهم بعضاً، فكنا نساعد أقاربنا وجيراننا ونتلقى المساعدة منهم، ولم يكن أحد يدفع أو يتلقى أجراً على عمله في تلك الأيام.

فإذا انقضى وقت الحصاد، كان جدي يضع القمح على حميره ويذهب به إلى السوق، حيث كان يسلم القمح للتاجر الذي كان يمدنا بالقروض طوال العام لشراء الطعام أو الحيوانات أو أي شيء آخر نكون بحاجة إليه.

وعلى الرغم من أنه كان لدينا في العادة ما يكفينا من طعام فإني أتذكر يوماً لم يكن في البيت أي طعام، وكنت أبكي من شدة الجوع، فأشفقت أمي عليّ وذهبت إلى الجيران وحصلت منهم على بعض الخضراوات ثم ذهبت بها إلى بيت أبي حمد الذي تتمتع أسرته بدرجة من الثراء، وقدمت لها الخضراوات كهدية على أمل أن تحصل منها على بعض التمر، ثم عادت في وقت متأخر من العصر ومعها بعض التمر فانكببنا جميعاً عليه والتهمناه كله».

هذه الرواية تبين أنه كلما ظهرت الحاجة إلى مساعدة من خارج العائلة الممتدة، تعاون الجيران بعضهم مع بعض على أساس تبادلي ومن دون مقابل نقدي. كما تبين أن ملكية الأسرة لمزرعة لم يكن يضمن ألا تعاني هذه الأسرة من الجوع في أي وقت. ويرجع هذا إلى عدة أسباب منها صغر حجم كثير من المزارع، والاضطرار إلى الاستدانة من بعض التجار، مما كان يؤدي في الحالات القصوى إلى فقد حق الملكية نفسه.

وقد حصلنا على وصف لحالة أخرى، قدمته لنا «أم منصور»، وهي امرأة يتجاوز عمرها الستين عاماً. تصور لنا هذه الحالة التغير المهني الذي طرأ على عنيزة القديمة، ونوع العمل الذي كان يجري داخل المنازل، ونظام إيجار الأرض حينما يكون دفع الإيجار

عيناً. كان والد «أم منصور» يشتغل غواصاً لجمع اللؤلؤ في الخليج العربي، ثم عاد إلى عنيزة ليشتغل بالزراعة وفقاً لنظام المزارعة. وقد تنقل بين عدة مزارع، كان العمل في الواحدة منها يمتد أحياناً لعشر سنوات. وكان يزرع التمر والبطيخ والخضر والقمح. وطبقاً لرواية «أم منصور»:

«كان أفراد الأسرة هم، في الأساس، الذين يقومون بالأعمال اللازمة للزراعة والحيوانات. كان أبي وأمي يشتغلان بإدارة «السواني»، وأبي هو الذي يقوم بتوزيع مياه الري. وكنا جميعاً نتعاون عندما يأتي وقت إعداد الأرض للزراعة، ولكن كان أبي وابن أخته وابن عمه هم الذين يقومون بعزق التربة بالفأس، ويبقى الأخيران معنا حتى العشاء، وكان هذا العشاء هو «الأجر» الذي يتقاضيانه.

كانت أمي والنساء الأخريات هن اللاتي يرعين الحيوانات ويقمن ببقية أعمال المزرعة، وتكثر أعمالهن بوجه خاص في وقت الحصاد، حيث يقمن مع الرجال بعملية دراس القمح وتذريته وغربلته. ثم يعبأ القمح في جوالات يشترينها من نساء البدو.

وعندما بلغت من العمر خمسة عشر عاماً، تزوجت رجلاً كان يشتغل بقطع خشب الوقود، وكان يملك جملاً ينقل عليه بعض المهمات لسكان عنيزة. وكان أخو زوجي قد استأجر مزرعة، نعيش جميعاً عليها حيث كنت أقوم بمساعدته ومساعدة زوجته فيما تتطلبه المزرعة من أعمال. كنت أقوم بشتى الأعمال: فقد اشتغلت بالسواني، وقمت بحش البرسيم، وغربلت القمح وتقاوي، بل وساهمت في عزق التربة، وتسلقت النخيل. وإلى جانب كل ذلك كنت أقوم بصنع بعض الحصر من القش، ولكنني لم أكن ماهرة في هذا العمل فكانت الحصيرة الواحدة تستغرق مني شهراً بينما كان آخرون يقومون بصنعها في عشرة أيام. وكنت أبيع الحصر في السوق وأشتري بثمنها أشياء نحتاجها. وكان أخو زوجي قد استأجر الأرض مقابل تسليم ربع محصول التمر للمالك الذي كان يشتغل بالتجارة.

وترك زوجي عمله في نقل الأشياء بالجمل واشتغل كلانا بالزراعة، فاستأجرنا خمس مزارع مختلفة وفقاً لنظام الصبرة ولمدد تبلغ ستة عشر عاماً. وكنا ندفع كإيجار لاحدى هذه المزارع خمسين «وزنة» من التمر في السنة، ولا شيء غير ذلك. وكإيجار لمزرعة أخرى كنا ندفع خمسين صاعاً من القمح. أما المزارع الأخرى فكنا ندفع عنها ثلاثين وزنة من التمر وثلاثين صاعاً من القمح. وإني أذكر كيف أننا عجزنا مرة عن دفع كل هذا للمالك واضطررنا للشراء من السوق لتغطية العجز. أما الكميات الباقية من المحاصيل فكانت من حقنا نحن، فضلاً عن الحيوانات اضطررنا للاستدانة لشرائها.

كنت اشتغل بهذه المزارع مع زوجي وأبنائي وزوجاتهم، بعد زواجهم، ومع بناتي غير المتزوجات. وكان اخي وزوجته يساعدوننا أيضاً دون مقابل عندما كنا نحتاج إلى قوة عمل إضافية، وكنا بدورنا نساعدهم إذا احتاجوا إلينا. وعندما أصبح زوجي عاجزاً عن العمل الزراعي بسبب كبر سنه، ترك الزراعة واقتصر على الاشتغال كمؤذن وتخلينا عن استئجار الأراضي».

خامساً: توزيع الإنتاج الزراعي والمديونية

كانت عائلة الفلاح تحتفظ بجزء مما تنتجه، سواء كان الفلاح حائزاً لحق غير مقيد على الأرض أو يعمل وفقاً لنظام المزارعة، وذلك لتقتات به أو تستخدمه في زراعة المحصول التالي. فكان التمر والقمح يخزنان للاستهلاك طوال السنة، وكانت البذور تحتجز لزراعة المحاصيل في الموسم التالي.

وبالإضافة إلى هذا الجزء كان جميع المنتجين يدفعون نسبة من محصول التمر والقمح كضريبة للأمير (وفيما بعد لابن سعود). وكان الزارعون وفقاً لنظام المزارعة يدفعون نسبة قد تصل إلى ثلث التمر والقمح لمالك الأرض، وما بقي بعد ذلك يطرح للبيع في السوق، أو يدفع في مقابل عيني للحصول على بعض الحيوانات (خاصة لاستخدامها في السواني)، أو للحصول على بعض خدمات أو منتجات الحرفيين، أو يستخدم للوفاء ببعض الديون المستحقة للتجار والمقرضين.

كان المنتجون من الفلاليح كثيراً ما يضيفون إلى إنتاجهم الزراعي ما يجمعونه من «عشب» من «البر» وما ينتجونه من مختلف المنتجات المصنوعة من القش أو من الأجزاء المختلفة لأشجار النخيل. كان معظم هذه السلع يعرض للبيع في السوق، وإن كان بعضها يخصص لاستخدام المنتجين أنفسهم. وفي بعض الأحيان كانوا يشتغلون أيضاً كعمال باليومية في بعض المزارع الكبيرة.

وكان على الفلاليح أن يحصلوا على بعض الحيوانات من الغير، وكذلك على كافة الأدوات والمعدات اللازمة للري أو لحرث الأرض أو لتجهيز المحاصيل. كان بعضهم يضطر إلى استخدام بعض الأسر لتشغيل «السواني» مقابل أجر، وأحياناً إلى استخدام بعض عمال اليومية. ومن حين لآخر كان الفلاليح يضطرون أيضاً لدفع مبلغ من المال لبناء منزل أو حفر بئر أو لشراء بعض الأدوات المنزلية التي لا ينتجونها بأنفسهم. وكثيراً ما كانوا يعجزون عن دفع أثمان هذه السلع وقت احتياجهم إليها ومن ثم يضطرون إلى

الشراء بأجل على أن يوفوا بديونهم في صورة تسليم جزء من إنتاجهم بعد حصاد المحصول.

ونظراً لوجود ندرة عامة في النقود لدى معظم السكان، فإن الشخص الذي يرغب في الحصول على شيء يمتلكه الغير كان عليه أن يلجأ إلى تاجر يعرفه (وقد يكون هذا التاجر من ملاك الأراضي الذين يعملون بطريق المزارعة أو لا يكون)، فيقدم له التاجر الشيء الذي يحتاج إليه، إن كان متوافراً لديه، أو يحصل له عليه من تاجر آخر. فإذا كانت السلعة موجودة لدى التاجر أعطاها له على سبيل الائتمان، ويحدد للمشتري، إذا كان من الفلاليح، كمية معينة من التمر أو القمح أو غيرهما ثمناً لما حصل عليه ويلتزم بتسليمه وقت الحصاد. ويكون هذا الثمن الذي يحدده التاجر أعلى دائماً من ثمن السلعة المباعة لو كان المشتري قد دفع ثمنها فوراً. فإذا لم تكن السلعة المرغوب فيها موجودة لدى التاجر، حصل عليها التاجر من شخص آخر ودفع ثمنها على أن يصبح هذا الثمن قرضاً مقدماً من التاجر. وفي هذه الحالة لا يعلم المشتري الثمن الذي دفعه التاجر بالفعل، كما أنه يكون في العادة أمياً فلا يكون لديه سجل بالمبالغ التي اقترضها.

وحيث ان الفلاح يقوم بالوفاء بديونه بتسليم جزء من المحصول في وقت الحصاد، فإنه في العادة لا يبقى لديه من المحصول ما يكفيه هو وأسرته إلى آخر العام، ومن ثم يضطر إلى شراء الغذاء من التجار مع تأجيل الدفع، خاصة في شهور الشتاء. ومع تزايد الديون يتزايد أيضاً عدد المقرضين حيث يضطر الفلاح إلى الاقتراض من شخص للوفاء بدينه لآخر. بل إن من يقوم بالزراعة بطريق المزارعة كان عليه أحياناً أن يقترض للوفاء بالتزاماته تجاه مالك الأرض، وهي ظاهرة تتحول إلى مشكلة عويصة إذا تتابعت عدة سنوات من المحصول المنخفض نتيجة لهجوم الحشرات أو لتتابع شتاء شديد البرودة بعد آخر. فإذا تكاثرت الديون وتتابعت المحاصيل المنخفضة يبدأ الفلاح في مواجهة أزمة قد يضطر معها إلى رهن أرضه أو محصول التمر بأكمله. وقد يؤدي رهن الأرض في بعض الحالات القصوى إلى أن فقدان الفلاح لأرضه وحصول الدائنين عليها. على أنه يجب أن نلاحظ أنه من النادر أن يُصرّ الدائنون على الاستيفاء الفوري لديونهم، إذ لا تختلف علاقة المديونية بين الفلاليح والتجار في عنيزة عن تلك التي وجدها ووصفها فيرنيا[٩] في مدينة دغّارة بجنوبي العراق. فكما أخبرنا سكان عنيزة ممن مارسوا تجربة الاستدانة فإن: « بعض الناس يخافون الله ومن ثم يظهرون تفهماً للظروف التي تؤدي بالفلاح إلى العجز عن الوفاء بديونه، ومن ثم يؤجلون وقت الوفاء بالدين دون أن يفرضوا عليه أعباء إضافية ».

(٩) Fernea, Shaykh and Effendi...

وهكذا نرى أنه كثيراً ما يبدي الدائنون تسامحاً في تحصيل ديونهم، كما تبين الحالة الآتية التي يصفها «أبو محمد»، وهو رجل في أواخر العقد السابع من عمره، كان أبوه يمتلك مزرعة بها نخيل بالإضافة إلى ما كان يزرعه من قمح وخضراوات:

«عندما كنت صبياً، لم يكن لدى أحد منا أي نقود. وعلى الرغم من أننا كنا نمتلك مزرعة فإن غذاءنا لم يكن يتكون إلا من بضع بلحات في الصباح ووجبة واحدة بسيطة بعد الغروب. كانت لدينا بقرة في بعض الأوقات وكنا نشرب من لبنها، ولكن لم يكن الأمر دائماً كذلك. وإني لأتذكر كيف كنت أعاني أحياناً من الجوع الشديد وأنا طفل.

كنت أرافق أبي إلى السوق حيث كنا نقابل «أبا سالم» التاجر، وكان يعطينا القماش والبن والشاي والسكر وأحياناً كان أيضاً يعطينا التمر والقمح في الشتاء. وأذكر أننا مرة كنا نحتاج لشراء بقرة، فذهب أبي إلى «أبي سالم» الذي أرسلنا إلى شخص آخر أعطانا البقرة.

وفي الصيف، بعد أن نحصد كل محاصيلنا، كان أبي وأخي الأكبر يأخذان كمية كبيرة من التمر والقمح لأبي سالم. وقد صادفنا سنتين عجز فيهما أبي عن أن يسدد ولو جزءاً صغيراً من دينه لأبي سالم. وغضب أبو سالم وحزن أبي بشدة وأصابه الحرج. كان أبي يعرف أنه لا يستطيع أن يواجه أبا سالم في هذه الظروف فذهب إلى تاجر آخر لا أعرفه، واقترض منه ما مكّنه من أن يسدد جزءاً من دينه لأبي سالم، كما أنه أخذ من ذلك التاجر بعض السلع على سبيل القرض. وقد سمعت أبي فيما بعد يقول لأمي أنه قد قام برهن أشجار النخيل لهذا التاجر. وهكذا، عندما حلّ الصيف التالي، كنا ننظر إلى بلحنا بعد جمعه ولا نستطيع تناول ولو بلحة واحدة منه بل كان علينا أن نحصل على بلح آخر من السوق».

وحالة أخرى صادفناها، كان المقرض قليل الصبر. فعندما عجز المقترض عن الوفاء بأي جزء من دينه لعدة سنوات متتالية، أرسل المقرض رجلين لكي يجبراه على الدفع، وكان المقرض قد أمرهما بأن يجمعا كل التمر الموجود بالجصّة، وهي المكان الذي يخزن فيه التمر داخل المنزل. كان هذا التمر هو مصدر الغذاء الأساسي لأسرة المقترض خلال شهور الشتاء. فجاء شخص من الجيران، يعرفه ويحترمه الجميع، إلى منزل المقترض، ومنع الرجلين من أخذ التمر وأقسم بالله تعالى أنه لن يسمح لهما بأخذ التمر من بيت هذا الرجل كوفاء بالدين. وكان هذا الغضب الذي قوبل به تصرف المُقرض دليلاً على أن مثل هذا السلوك كان يعتبر مفرطاً في شدته وأنه لم يكن سلوكاً مقبولاً من المجتمع.

وهناك حالة أخرى تبين كيف أن بعض الأشخاص كانوا يتحولون من مزارعين إلى عمال أجراء بسبب كثرة ديونهم، وعجزهم عن الوفاء بها، وتصفها «أم عبد»، وهي امرأة يزيد عمرها على خمسة وخمسين عاما:

«كان أبي يزرع أرض «أبي خليفة» وفقاً لنظام المزارعة، وكنا جميعاً نعمل في المزرعة ونقوم بزراعة البرسيم والكمون والكزبرة والكوسة والباذنجان والبصل والذرة الرفيعة والقمح والتمر. وأذكر أننا كنا دائماً نواجه المصاعب في سبيل دفع إيجار الأرض للمالك وفي الوفاء بديوننا للمقرضين. وعلى الرغم من أننا لم نكن نتكلم كثيراً عن هذه المشكلة فقد كانت مصدر قلق دائم لأبي وأمي. وقد عجزنا عن الدفع عدة مرات، وساءت الأمور إلى درجة أن أبي قرر ألا يحاول تجديد التعاقد مع المالك حينما حل موعده، بل وربما لم يكن أبي ليحصل على هذا التجديد حتى لو طلبه. كان هذا هو الوقت الذي تزوجت فيه وانتقلت لأعيش في بيت والد زوجي، وانتقل أبي وبقية عائلتي ليعيشوا في مزرعة أخرى حيث قاموا بالعمل على السواني مقابل أجر شهري. وكان هذا الوضع أفضل من بعض النواحي، حيث كانوا يحصلون على بعض النقود كل شهر وعلى بعض الطعام من المزرعة».

وهناك حالة أخرى تصفها «أم خالد» وهي امرأة في الستين من عمرها تقريباً. كان أبوها قد تزوج بنحو أربع عشرة زوجة، وقام عمها برعايتها إذ كانت تعيش معه هو وزوجته وأطفالها الثلاثة. كان عمها «عقيليا»، أي يشتغل بالتجارة البعيدة، فكان يسافر إلى سوريا ليشتري بعض السلع التي يبيعها بالجملة في عنيزة. وتعتبر هذه الحالة التي سيأتي وصفها الآن حالة شاذة، إذ انها تصف حالة رجل استغل أقرباءه الذين منحوه ثقتهم بسبب رابطة القرابة، كما أنها تبين كيف يحرم المزارع من الأرض أحياناً بسبب ديونه، والأخطار التي تترتب على عدم الاحتفاظ بسجل بالديون وأقساط السداد، الأمر الذي نادراً ما كان يفعله الفلاليح حيث كانوا في معظم الأحيان أميين ويتركون مهمة التسجيل للدائن نفسه. تقول «أم خالد»:

«لقد تزوجت في سن مبكرة ومات زوجي بعد الزواج بوقت قصير، ثم تزوجت من جديد وأقمت في منزل والد زوجي وعائلته. كانوا يملكون مزرعة صغيرة ولكنهم كانوا أيضاً يستأجرون مزرعة أخرى من خال زوجي ويزرعونها بطريق المزارعة. كان خال زوجي يعطينا أيضاً بعض السلع مع تأجيل دفع ثمنها. وأذكر أن الحال استمر لمدة ثماني سنوات وكنا نسدد ديوننا له بجزء من المحصول أو بالنقود. وحيث انه كان قريبا لنا فإننا لم نكن نسجل قط ما دفعناه له. وجاءنا يوماً ليقول إننا مدينون له بمبلغ كبير

وطردنا من المزرعة، وقام ببيع حيواناتنا. وقد كان حزننا عظيماً لأننا منحناه ثقتنا بسبب صلة القرابة ولم نهتم بتسجيل المبالغ التي دفعناها له. وبعد سنوات طويلة، عندما دُقِّقت الحسابات تبين أنه هو الذي كان مديناً لنا».

كان الفلاليح في كثير من الأحيان مدينين لأحد التجار أو أحد المقرضين، فإذا كانوا يزرعون الأرض بنظام المزارعة فإنهم كانوا مدينين أيضاً بجزء من محصولي التمر والقمح لمالك الأرض. وقد يكون مالك الأرض والتاجر والمقرض شخصاً واحداً ولكن لم يكن هذا هو الحال دائماً. وعلى الرغم من أن البعض في عنيزة يقولون إن الفلاليح يضطرون إلى الاستدانة بسبب سوء إدارتهم لشؤونهم، فإنه يتضح من التحليل السابق أن الفلاليح نادراً ما كانوا يتمتعون بحرية الاختيار، وإنما كانوا يقعون بسهولة في دائرة مفرغة تؤدي في الحالات القصوى إلى فقدانهم لمزرعتهم وحيواناتهم التي تشكل المصدر الرئيسي لمعاشهم. على أنه إذا كان الفلاح غالباً، سواء كان ذا حق مطلق على الأرض أو يرتبط بنظام المزارعة، يواجه موقفاً صعباً بسبب مديونيته فإن الرأي السائد هو أن حالته كانت أفضل من حالة عامل اليومية الذي لا يملك إلاّ قوة عمله وكان أكثر تعرضاً لآثار تقلبات الدورة الزراعية. فالمزارع الذي يضع يده على أرض ما ومنتجاتها، حتى وإن كان مثقلاً بالديون، يشعر بنوع من الطمأنينة لأنه في العادة يجد ما يأكله وفي معظم الأحوال كان قادراً حتى على استدانة مبالغ أخرى بضمان الأرض.

على الرغم من أن بعض الفلاليح كانوا يضطرون إلى استكمال دخلهم من الإنتاج الزراعي بالقيام بأعمال إضافية، وكثيراً ما كانوا يقعون في مشكلة المديونية، فإن إجمالي الإنتاج الزراعي في عنيزة كان يكفي لمواجهة الحاجات الأساسية من الغذاء لمجموع سكان المدينة، الذين كان عدد كبير منهم لا يشتغل بالزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، كان الإنتاج الزراعي لعنيزة يساهم في سد حاجات البدو الذين يعيشون في نفس الإقليم، بينما كان جزء من هذا الإنتاج «يصدّر» إلى الحجاز وأجزاء أخرى من نجد. وكان هذا الفائض من الإنتاج الزراعي هو الأساس الذي قام عليه نمو الإنتاج الحرفي ونمو التجارة المحلية والإقليمية والبعيدة التي كان يسيطر عليها تجار عنيزة.

الإنتاج الحرفي والسوق القديمة

كانت القاعدة الزراعية لاقتصاد عنيزة في الماضي يكملها الإنتاج الحرفي والإنتاج الرعوي الذي يقوم به البدو. وكانت السوق المحلية هي التي تنظم وتحدد هذه الأنواع الثلاثة من الإنتاج، كما أن هذه الأنواع الثلاثة هي التي كانت تنتج الفائض الذي سمح بنمو التجارة البعيدة التي أكسبت عنيزة شهرة وسببت الثراء النسبي لتجارها.

كان البدو منعزلين عن عنيزة، اجتماعياً وسياسياً، على الرغم من أن بعض سكان عنيزة ينحدرون من نفس الأصل القبلي الذي ينحدر منه بعض سكان البادية. وكانت الصلة الاقتصادية بين البدو وعنيزة تتمثل في كونهم مستهلكين لإنتاج المدينة الزراعي والحرفي ويزودونها بالحيوانات والإنتاج الحيواني اللذين يقوم تجار عنيزة بتسويقها في الداخل والخارج. وكانت الأرباح التي يحققها التجار من بيع هذه الحيوانات والإنتاج الحيواني هي التي شجعت على استيراد بعض السلع الكمالية إلى عنيزة، حيث يباع بعضها ويوزع الباقي، بواسطة التجار، على المدن الأخرى والقرى وتجمعات البدو. وكان نقل السلع المستوردة أو المنتجة محلياً يتم باستخدام قوافل الجمال التي تتخذ عنيزة مركزاً لها.

أولاً: الإنتاج الحرفي

على الرغم من أن البدو كانوا يقيمون خارج حدود عنيزة، فإن الحرفيين كانوا يكونون جزءاً لا ينفصل عن المجتمع المحلي. وقد لاحظ داوتي، منذ أكثر من مئة عام أن:

«الحرفيين هنا في مدينة من مدن نجد الوسطى، من المنتمين إلى طائفة الصنّاع يتكونون من صناع السلاح والحدادين وصانعي السلع النحاسية والذهبية، بينما يصنع المشتغلون بالخشب الأواني والأقفال الخشبية وسروج الجمال والعجلات التي تستخدم

لاخراج المياه من الآبار... ومن يقطعون الأحجار ويشكلونها ومن يحفرون الآبار ويبطنون حوائطها، ومن يصنعون الهاون لدق البن ومن يصقلون الرخام ومن يبنون البيوت. وقد نضيف إلى ذلك القائمين بأشغال الإبرة والخياطين والخياطات والعاملين بالتطريز وصناعة الصنادل. وعلى قدر علمي، فإن الخياطين من الرجال والنساء هم من الأحرار. وقد تفوق المشتغلون بصناعات الذهب والفضة في عنيزة في الأشغال الدقيقة ومنهم من إستقر في مكة وتفوق على جميع حرفيي هذه المدينة المكرّمة»[1].

هذه الصناعات التي يعددها داوتي، لم يعد أحد يقوم بها الآن في عنيزة، باستثناء عدد قليل من كبار السن. ومع ذلك فإنه عندما طلبنا من شخص يدعى «أبو علي» وهو رجل في الثانية والسبعين من العمر وكان آباؤه من العبيد، أن يعدد كافة الحرف المتخصصة عدا العلماء والأمراء والتجار والفلاليح، مما قد يستطيع تذكره، لمعت عيناه وهو يفكر لحظة ثم قال:

«عندما كنت طفلاً في العاشرة من عمري تقريباً كنت أشتغل مع أمي وأبي اللذين كانا يجمعان خشب الوقود في البر ليبيعاه في السوق. ثم اشتغلت فيما بعد بنقل الخشب، على الحمار في البداية ثم على الجمل. ثم اشتغلت في إصلاح وبيع الأسلحة، ثم عملت سائقاً أما الآن فانا أشتغل بالزراعة، فقد اشتريت قطعة من الأرض في الوادي، ولديّ الآن مزرعتي الخاصة. أما أولادي، فثلاثة منهم يشتغلون كرجال شرطة وابن آخر يعمل مستخدماً في بنك والخامس مدرّس. أما بناتي فإني لم أرسلهن إلى المدرسة فيما يتجاوز المدرسة الابتدائية، إذ انهن لا يحتجن إلى التعليم أو التوظف، ووظيفتهن هي خدمة أزواجهن. فهذا هو الأفضل لهن ولا أريد أن يعملن في جمع الحطب كما كانت تفعل أمهن.

وكانت أكثر الأعمال المتخصصة صعوبة وخطورة هي حفر الآبار، ويقوم بها الرجال الأقوياء ولم يكونوا يتوارثونها بالضرورة أباً عن جد، بل يمكن أن يقوم بها أي شخص، سواء كان قبلياً أو خضيرياً أو عبداً، ما دام قوي البنية. وكانت من الأعمال المجزية مادياً، أكثر من أي مهنة متخصصة أخرى، ولكن كان محترفوها يموتون في سن مبكرة، بسبب التراب الذي يخرج من البئر، فكانوا دائمي السعال. وعلى كل حال لم يكن القائمون بهذا العمل كثيري العدد، وكانوا يقومون بأعمال أخرى إلى جانب ذلك.

يلي ذلك في المشقة مهمة تكسير الحجارة في المحجر القريب. وكانت الحجارة

(1) Doughty, P. 924.

تستخدم في بناء أساسات المنازل أو عتبات الأبواب كما كانت تستخدم أيضاً في الآبار. كان القائمون بهذه المهمة من أقوياء البنية وكان هذا هو عملهم الوحيد.

كان هناك أيضاً أصحاب الإبل الذين ينقلون الحجارة من المحجر إلى المدينة، وكان هذا هو عملهم الوحيد، وكان من المفروض أن يعرف الواحد منهم كيف يحمّل الجمل بالحجارة الضخمة الثقيلة. وكان هناك آخرون من أصحاب الإبل المتخصصين في حمل أشجار الأثل التي تستخدم في بناء المنازل، بينما اختص غيرهم بإحضار خشب الوقود. كان لكل من هؤلاء جمل واحد ويقتصر عملهم على منطقة واحدة، وهم غير « الجمامبل » الذين لدى الواحد منهم أربعون جملاً أو أكثر وكانوا ينقلون السلع المشحونة بالسفن من البحرين إلى عقير أو الكويت، وكذلك (بعد مجيء ابن سعود) إلى جبيل.

كان هناك أيضاً عمال « السواني »، ويتكونون من أسرة بكاملها، رجالاً ونساءً وأطفالاً، وتقيم في مزرعة ما مدة قد تصل إلى ستة شهور متواصلة. كان هذا عملاً شاقاً للغاية، وكان المشتغلون به ينفقون فيه ساعات متواصلة، خاصة خلال الليل.

كان هناك أيضاً النساء اللاتي يحملن الماء العذب في أواني على رؤوسهن ويجلبنه من إحدى الآبار الرئيسة الأربعة ذات الماء العذب. كن يعملن في حدود المدينة ويحملن الماء إلى المنازل الكثيرة التي لم يكن لديها مصدرها الخاص للمياه العذبة، وكن يتلقين أجورهن شهرياً ويحضرن الماء إلى المنازل كل يوم بانتظام.

ثم كان هناك المشتغلون بالجلود، ومنهم « الدبابير » (أي المشتغلين بالدباغة)، وكانوا يشتغلون في بيوتهم التي تقع في حي معين من المدينة بسبب الرائحة الكريهة المنبعثة من الجلود التي كان يكرهها الناس. كانت العائلة تقوم بهذا العمل مجتمعة، الرجال والنساء والأطفال، وهي مهنة يتوارثها جيل عن آخر، كما كانوا في العادة يتزاوجون بعضهم من بعض. وكان هناك بالإضافة إلى هؤلاء، من يشترون الجلد بعد دباغته ويصنعون منه منتجات كثيرة. فكانوا يصنعون الحبال الجلدية التي يستخدمها المزارعون في تسلق النخيل وفي سحب الماء من الآبار. وكانوا يصنعون القواديس والقرب، ومهود الأطفال، والأحزمة والصنادل وأشياء كثيرة أخرى. وعلى الرغم من أن النساء كن يشتغلن بهذا العمل أحياناً، فقد كانت هذه الحرفة، في الأساس، من اختصاص الرجال الذين يشتغلون في « الحوانيت » في السوق حيث يبيعون ما ينتجون.

أما المشتغلون بالصناعات المعدنية فكان منهم من يشتغل بالنحاس ويصنع أواني للقهوة ونحو ذلك، أو بالحديد فيصنع مختلف الأدوات والمعدات. وكان منهم من

يشتغلون بإصلاح الأسلحة ولكن لم يكن هناك من يصنع السيوف أو الخناجر، فهذه كانت تصنع في نجران في اليمن أو في الهند. كما كان هناك المشتغلون بالذهب والفضة فيقومون بصنع المجوهرات.

إلى جانب هؤلاء كان هناك النجارون الذين يصنعون أبواباً جميلة من خشب الأثل وغيره من الأخشاب، ونوافذ بأحجام مختلفة يلونونها بمختلف الألوان. كما كانوا يصنعون السروج وغيرها كالآنية والسلع المنزلية الأخرى. بل كانوا يصنعون أيضاً المفاتيح والأقفال الخشبية. كان هؤلاء على درجة عالية من المهارة، حتى اكتسب بعضهم شهرة واسعة. ولم يكونوا ينتجون فقط لسكان عنيزة بل وكذلك لسكان القرى والبادية.

وبمناسبة ذكر المهارة، فقد كان هناك أيضاً المشتغلون ببناء المنازل، ومنهم من يقوم بصناعة الطوب وآخرون يقومون بعملية البناء نفسها، تحت إشراف من يسمى «بالأستاذ».

وأخيراً كان هناك «الحمّارة» الذين ينتظرون في السوق لنقل ما يحتاج المشترون لنقله إلى منازلهم.

وبصفة عامة كانت كل هذه المهن تتوارث أباً عن جد، وكان الأجر يدفع عادة عيناً وإن كان يقدر بالنقود، فتذكر قيمته «بالريال الفرنسي» (ريال ماريا تيريزا). ولم تسُد عادة الدفع نقداً إلا بدءاً من نحو سنة ١٣٣٠هـ (١٩١٠ الميلادية). ولم يكن أمام أبناء الفقراء من فرصة للعمل إلا أن يساعدوا آباءهم وأمهاتهم. والفرصة الوحيدة الأخرى التي كانت متاحة لهم في الماضي هي الهجرة إلى الكويت أو البحرين حيث يعملون في الغوص لاستخراج اللؤلؤ. أما الآن فقد تحسنت الأمور إذ أصبح أبناء المشتغلين بهذه المهن يتعلمون ويصبحون مدرسين أو موظفين في الحكومة. بل إن بعضهم أصبحوا من أرباب العمل الأثرياء، بل أكثر ثراء من التجار القدامى. ولم يعد يقوم بهذه الأعمال الآن إلا قلة من كبار السن. ولا يزال هناك من يقومون بصناعة الصنادل، ولكنهم يستوردون الجلد من الباكستان أو الهند ويقتصر عملهم على إضافة لمسات إليه».

هكذا نرى أن الأعمال الحرفية كان يشتغل بها نسبة لا يستهان بها من السكان، وكانت عنيزة مكتفية ذاتياً في معظم المنتجات الحرفية بل وتنتج فائضاً. وكان الاشتغال ببعض هذه الأعمال يتأثر باعتبارات الأصل والمكانة الاجتماعية. فمن المهم أن نلاحظ أن داوتي يتكلم عن طائفة «Santes» وهي كلمة مشتقة من «صنّاع» أو من «صانع»، ويذكر أن بعض المشتغلين بالحرف هم من «ذوي الدم الحر». كذلك يلاحظ أن «أبا

علي » قد أشار إلى أن أي رجل سواء أكان قبلياً أو خضيرياً أم عبداً، يمكنه أن يشتغل بحفر الآبار، وقال إن المشتغلين بصناعة الجلود كانوا يقيمون في جزء خاص من المدينة. كذلك أكد أن بعض الحرف تتطلب عملاً شاقاً وأن الفقراء هم الذين كانوا يشتغلون بهذه الحرف، ولم تكن لديهم فرصة تذكر لتحسين وضعهم في المجتمع. وهذه الأقوال تدل على أن كثيرين من الحرفيين كانوا من ذوي المركز الاجتماعي والاقتصادي المنخفض، وتؤكد هذا الاستنتاج أقوال أشخاص آخرين.

فطبقاً لحديث شخص يسمى «أبو صلاح»، عمره خمسة وأربعين عاماً تقريباً، وهو من مثقفي عنيزة ومن ذوي الأصل الخضيري:

« كان سكان نجد ينقسمون إلى ثلاثة أقسام متميزة: القبيلي والخضيري والعبد، فالقبيليون هم ذوو الأصل العربي النقي، أي أنهم سلالة إحدى القبائل، وينتمي إليهم معظم البدو وكثير من السكان المستقرين. وقد كانوا في الماضي يعتبرون أن أفضل مهنة يمكن أن يزاولها رجل هي أن يكون محارباً، ولكن كان منهم أيضاً الرعاة والمزارعون والتجّار، وإن كانوا يعتبرون بعض المهن الأخرى، كالاشتغال بالصناعات الجلدية أو المعدنية أو بالجزارة أو الحلاقة « مو بحلال » أي أدنى منزلة من أن يزاولوها.

وأما « الخضيريون » فلهم خلفيات كثيرة مختلفة، فمنهم من ينتسبون إلى عائلات أتت إلى هذه المنطقة من بلاد أخرى في الشرق الأوسط ولكنها غير عربية، أو إلى عائلات قامت القبائل بطردها أو قررت هي أن تهجر القبيلة، أو من اضطرتهم ظروفهم الاقتصادية الصعبة إلى الاشتغال « بمهن غير نقية » وهكذا. هؤلاء إذن قد يكونون من أصل عربي وقد لا يكونون، ولكن المهم في تصنيفهم أنهم لا يعتبرون سلالة أصل نقي، إذ لا ينحدرون من ذكر وأنثى ينتسبان إلى قبائل عربية. إلى هؤلاء ينتسب أشخاص هم من أعظم القادة الذين عرفهم تاريخ العالم العربي (كصلاح الدين الأيوبي الذي ينحدر من أصل كردي) وكثيرون من عظماء الفلاسفة والمعلمين (كابن سينا). أما في نجد فإن المنحدرين من أصل قبلي هم الذين كان منهم القادة السياسيون الذين فرضوا سيطرتهم على المجتمع. أما الخضيريون فقد كانوا مزارعين أو تجاراً أو علماء أو يشغلون مناصب إدارية مهمة في الدولة، ولكن كان كثير منهم في الماضي يمارس حرفة أو أخرى.

أما « العبيد » فهم في الأساس من سلالة العبيد الأفارقة. وقد كانوا يشتغلون، كالخضيريين بالزراعة وقد يصبحون من التجار أو العلماء، ولكنهم كانوا أيضاً يقومون بالأعمال التي يرفض القبيليون القيام بها.

وكل هذا يتعرض للتغيير الآن، بل لقد تغير كثيراً بالفعل. فالجميع الآن يقبلون

الاشتغال بالأعمال الفنية الحديثة، حتى البدو الذين كانوا يعتبرون الاشتغال بالزراعة أو التجارة مقبولاً ولكن غير ملائم لشخص ذي أصل قبلي نقي. ولكن يلاحظ أن سيطرة القيم القبلية هنا كان لها أثر سلبي على التنمية في الماضي إذ كان ذوو المراكز العليا في المجتمع يحتقرون عدداً من المهن الضرورية».

ومع كل ذلك فمن المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من الاحتقار الذي كان ينظر به ذوو المكانة القبلية إلى بعض الحرف فإن ذوي المكانة القبلية العالية لم يكونوا يعتبرون كل الحرف غير ملائمة لهم. كما يلاحظ أن كلاً من الحضيري والعبد كان يمكن أن يصبح من العلماء، بل ومنهم من أصبح كذلك بالفعل، أو أن يشتغل موظفاً بالحكومة أو بالزراع أو التجارة أو النقل.

وكما هو الحال في سائر أنحاء شبه الجزيرة العربية، فإن بعض الحرف كان ينظم على أساس عائلي[2]. وفي عنيزة كان هذا واضحاً على الأقل في حالة دباغة الجلود. أما العمل بالسواني فعلى الرغم من أنه لا يعتبر من الناحية الفنية من بين الحرف، فإنه كثيراً ما كان يؤدى على أساس عائلي وعلى أساس العمل طوال الوقت. وعلى العكس من ذلك كان الرجال يستخدمون لحفر الآبار على أساس فردي. وفيما يتعلق بالحرف الأخرى كان يجري توارثها ابناً عن أب، وفي بعض الأحيان كانت البنت ترثها عن أمها. وفي بعض الحرف، كالنجارة وصناعة الأحذية، كان الذكور من مختلف العائلات يعملون معاً، وكذلك بالنسبة للإناث اللاتي كن يشتغلن بنقل المياه. أما الأعمال المتعلقة بصنع الطوب للبناء فكان يشتغل بها أحياناً ذكور وإناث عائلة واحدة. وكانت عملية التدريب والاستخدام تتطلب في معظم الحرف أن يعمل الشخص أولاً في مساعدة آخر ليتعلم منه، وقد يكون «الصبيان» من أقرباء صاحب الحرفة وقد لا يكونون.

كانت بعض الحرف تؤدى داخل المنزل، وعلى الأخص في حالة النساء اللاتي يشتغلن بصنع بعض السلع من القش أو بالخياطة أو بالخبيز. أما الحرف الأخرى، كحفر الآبار وبناء المنازل، فمن الطبيعي أن القيام بها كان يجري في المكان الملائم لها خارج المنزل، كما أن كثيراً من الحرف كانت تجري ممارستها في السوق. ولكن أياً كانت طبيعة العمل، فإن السلع والخدمات المنتجة كانت تباع للغير. فعلى الرغم من وجود بعض الحالات التي تمتلك فيها العائلة حديقة صغيرة بجانب منزلها، أو بقرة أو بقرتين تزودانها باللبن ـ فإن جميع الحرفيين الذين يشتغلون بحرفهم على نحو منتظم وطوال اليوم، كانوا

---

(٢) الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، ص ٤٠.

يعتمدون على بيع سلعهم أو خدماتهم للحصول على ما يسدون به حاجاتهم. وقد يدفع لهم ثمن هذه السلع والخدمات عيناً أو نقداً. وفي بعض الحالات كانت السلع تباع مباشرة للمستهلك، ولكن جزءاً كبيراً من ناتج الحرف في عنيزة كان يصل إلى المستهلك عن طريق التجار الذين يزودون الحرفيين بمعظم ما يحتاجونه من غذاء. ويؤدي بنا ذلك إلى الحديث عن السوق.

ثانياً: السـوق

كانت السوق القديمة في عنيزة هي إحدى الأسواق الكبيرة المنتشرة في الشرق الأوسط وتمثلها خير تمثيل. كانت تضم شوارع وحواري كثيرة ضيقة ومتعرجة، ومساحات كبيرة مغطاة بالقباب المبنية بالطوب النيّ وكذلك مساحات كبيرة أخرى مكشوفة. كان معظم البائعين والحرفيين يمارسون مهمتهم داخل حوانيتهم ولكن كان منهم أيضاً من يعرض سلعته في الطريق العام أو في المساحات الكبيرة المكشوفة كما كان منهم من يحملها جيئة وذهاباً حتى يجد المشتري.

كانت سوق عنيزة منذ عدة قرون تنعقد في مساحة مكشوفة بين المستوطنات الأصلية، وكانت هي إحدى العوامل التي أدت إلى نمو عنيزة كمدينة كما سبق ذكره في الفصل الأول. وفضلاً عن كونها المركز التجاري للمدينة، كانت هي أيضاً مركز الحياة الاجتماعية للرجال. ويقول البعض ان الرجال كانوا يرتدون عباءاتهم ويذهبون إلى السوق، بعد ظهر كل يوم، سواء كان أو لم يكن لديهم عمل يؤدونه هناك. فهناك يقابلون أصدقاءهم وجيرانهم وأقاربهم ويعقدون الصلات مع مختلف شرائح المجتمع. وهكذا كانت السوق تلعب دوراً أساسياً في حياة المجتمع المحلي إذ كانت تزوّد الرجال بمكان يمارسون فيه حياتهم الاجتماعية. وفي نفس الوقت كانت السوق مركزاً مهماً لنقل المعلومات، ففيها يتناقل الرجال الأخبار ويناقشون الأحداث. وفضلاً عن ذلك كانت السوق هي المكان الأساسي الذي تمارس فيه السلطة السياسية كما سبق ذكره الفصل الأول.

في سنة ١٨٧٨ لاحظ داوتي أن حوانيت التجار حسنة الأثاث وان «الطرقات مكتظة بالناس في أيام الجمعة، إذ كان كل رجال المدينة، حتى عمال الزراعة، يأتون في منتصف النهار ليصلّوا في المسجد الكبير، ويستمعون إلى القرآن وإلى خطبة الإمام. ولا غرو فهذا يوم سوقهم»[٣]. كما يسجل أيضاً أن:

---

(٣) Doughty, P. 375.

« البائعين كانوا يعرضون الأقمشة ومختلف السلع الصغيرة، مثل العقاقير والأرغفة المكرة والبهارات والصابون السوري الذي يجلبونه من المدينة، والبن الذي تأتي به قوافل مكة، وكذلك مختلف الأطعمة. وفي الأحياء الواقعة على أطراف المدينة، كانت هناك حوانيت تبيع سلعاً مختلفة، وفي بعضها كان النساء يقمن بالبيع، حيث تجد البصل والبيض ومسامير مصنوعة من الحديد، والملح (الأملاح)، والكبريت والخبز الجاف. وقد تبيع بعض هؤلاء النسوة الفقيرات بعض اللبن، إن كان لديهن شيء منه. وفي أيام الجمعة، ترى نساء محجبات وقد تجمعن في المجلس حيث يعرضن للبيع الدجاج والقشدة والجلود التي قمن بإعدادها ودباغتها »[1].

وبعد انقضاء أربعين سنة على كتاب داوتي هذا، كتب فيلبي، الذي يعتبر ـ بصفة عامة ـ من المعلقين المتسمين بالدقة والذين لا يميلون إلى المبالغة، أنه كان هناك « ما لا يقل عن ألف حانوت في الأسواق الرئيسة والفرعية »[2]. كما قدر عدد السكان في ذلك الوقت بما لا يقل عن خمسة عشر ألفاً. فإذا قدرنا أن متوسط عدد أفراد الأسرة النووية في ذلك الوقت كان خمسة أشخاص، فإن معنى هذا أن نحو ثلث العائلات النووية في عنيزة كان لكل منها حانوت في السوق، إذ لم يكن من المألوف في ذلك الوقت أن يكون للعائلة الواحدة أكثر من حانوت واحد. يضاف إلى ذلك أن كثيراً من المشتركين في الأنشطة الجارية في السوق لم يكن لهم حانوت فيها. وعلى الرغم من أن أي تقدير لعدد الحوانيت ونسبة السكان المشتغلين في السوق القديمة لا بد أن يكون تقريبياً محضاً ونوعاً من التخمين، فإن مصادرنا تدلنا على أن هذه السوق كانت كبيرة جداً وأن عدد المشتغلين بها كان يمثل نسبة كبيرة من السكان. وقد سبق أن ذكرنا أن هذه السوق قد أعجب بها عبد العزيز بن سعود عندما زارها لأول مرة في سنة ١٩٠٤. ولا يزال سكان عنيزة يروون باعتزاز قصة الرجل الذي ذهب إلى الرياض منذ زمن بعيد واشتكى لأحد أصدقائه من أنه لم يجد أي شيء مما يريده في تلك السوق الصغيرة التي كانت موجودة حينئذٍ في عاصمة عبد العزيز، فأجابه صديقه قائلاً: « إلى أين تظن أنك جئت؟ أتظن أنك في عنيزة؟ ».

ووفقاً لأقوال بعض كبار السن الذين لا يزالون يتذكرون السوق القديمة جيداً، كان مركز السوق يسمى « المجلس »، وهو مساحة كبيرة مكشوفة تقع في مواجهة المسجد الرئيسي للمدينة. ويقوم حولها أكثر من مئة حانوت كبير وبعض المنازل، ويؤدي إليها العديد من المداخل التي تشبه الممرات أو الحارات. وفي هذه الحوانيت، وفي هذه المساحة

---

(1) Doughty, P. 429.

(2) Philby, P. 174.

المكشوفة ، كان الرجال يبيعون مختلف السلع المتعلقة بقوافل الجمال وكل ما يحتاجه البدو في نشاطهم الرعوي، بما في ذلك القرب والحبال والسروج والأسلحة والأكياس الجلدية التي يحمل فيها البن والجبهان وسلع أخرى عديدة كان معظمها من إنتاج الحرفيين في عنيزة. كان هناك أيضاً بعض الأقمشة الرخيصة التي يشتريها البدو بالإضافة إلى التمر والقمح والأرز المستورد والبن والجبهان والشاي والسكر. كان البدو يأتون إلى هذا المكان حاملين سلعهم التي يريدون بيعها، مثل السمن والجبن المصنوع من لبن الماعز والصوف والإبل والخراف والماعز. وكان يجري بالسوق مزاد كل يوم جمعة، فتكتظ بالبدو وبالقادمين من المزارع البعيدة الذين يجيء معظمهم بغرض البيع والشراء في آنٍ واحد.

كانت هناك مساحة مكشوفة أخرى، أكثر اتساعاً تسمى «الجيالة»، تقع بالقرب من المجلس، يحيط بها الحوانيت والمنازل، ويبيع فيها الرجال اللحوم والفواكه والخضراوات والبرسيم والفحم وخشب الوقود. وبين المجلس والجيالة كانت هناك مساحة أخرى تسمى « المسوقف » يجري فيها الرجال مزاداً طوال اليوم، في كل يوم من أيام الأسبوع. وفي مكان آخر بالقرب من «الجيالة» كان الحلاقون وبائعو السلال والحبال وغزل الصوف.

كانت الجيالة تقودك إلى سوق رئيسة أخرى تسمى « القاع » وتتكون من شارع متسع يحتوي على حوانيت عديدة وتتفرع منه حارات ضيقة ومداخل عديدة. وكان هذا الشارع به جزء مغطى، تقوم بالبيع فيه نساء كثيرات، إما في حوانيت وإما على الرصيف، يبعن الأقمشة وأدوات المطبخ، والبهارات والكعك المنزلي، ونوى التمر كعلف للماشية، والسلع المصنوعة من القش، واليقطين، والحنّة، وأحياناً الذهب والفضة. وفي منطقة أخرى مغطاة وقريبة من هذه السوق توجد حوانيت أخرى تقوم فيها النساء بالبيع، ودورة مياه للسيدات. وبالقرب من هذه توجد سوق أخرى يصنع فيها الرجال ويبيعون مختلف السلع المعدنية المصنوعة من الحديد أو النحاس أو الفضة أو الذهب. وفي منطقة أخرى تسمى « أم العصافير » كانت النساء تبعن سلعهن.

كانت السوق هي المركز الذي يقوم فيه مختلف المنتجين بتبادل سلعهم، إما عن طريق المقايضة وإما نقداً. فإليها يحمل المزارعون إنتاجهم اليومي من الخضراوات والبرسيم والسلع المصنوعة من القش لبيعها لآخرين من سكان المدينة أو من البدو. وكان التجار يبيعون فيها المحاصيل الأساسية كالتمر والقمح للبدو وغير الزراع ، أو للزراع في غير أوقات الحصاد حيث يكونون قد استنفدوا ما اختزنوه من السنة السابقة.

وكانت السوق هي أيضاً مركز بيع منتجات الحرفيين المحليين ومنتجات البدو

لفقدانه للأرض المقدمة كضمان. وكثيراً ما كان الحرفيون والبدو بدورهم يستدينون من بعض التجار أو المقرضين، بل وكثيراً ما كان التجار أنفسهم وأصحاب القوافل يلجأون إلى الاستدانة.

إن عملية الاستدانة كنتيجة لشراء سلعة ما مع تأجيل الدفع. كانت ولا تزال في عنيزة عملية بسيطة وواضحة ولا تحتاج إلى شرح. ولكن الذي يحتاج إلى شرح هو قيام بعض المقرضين بالإقراض بفائدة في مجتمع مسلم كمجتمع عنيزة. فمن المعروف أن الإسلام يحرم الربا، ومع ذلك كان هناك من الناس من عرف عنهم أنهم يقرضون المال مقابل فائدة (وهو ما يقال أنه لا يزال مستمراً حتى اليوم). وكان مقدار الفائدة أو كما يسمونها « الغائبة » يتفاوت من مقرض لآخر، ولكن المتوسط، طبقاً لمعظم المصادر التي استمعنا إليها، كان ١٠٪ في السنة. فإذا اقترض شخص ١٠٠ ريال كان عليه أن يدفع ١١٠ ريالات بعد سنة أو ١٢٠ بعد سنتين وهكذا. وكان الناس يشيرون إلى ذلك بقولهم « يغلب عليه الدين » أي ان الدين، مع مرور الزمن، عليه أن يدفع نقوداً أكثر فأكثر وقد لا يستطيع في كثير من الأحيان أن يدفع أكثر من مبلغ الفائدة. ويقال إن هذا قد يحدث أيضاً في الديون التي يتفق على سدادها عيناً.

وكان الأكثر حدوثاً أن يقدم التاجر قرضاً للمشتري عن طريق تزويده ببضاعة يعتزم المقترض أن يبيعها في السوق. وفي هذه الحالة يتحمل هذا الشخص مخاطرة تتمثل في أنه قد يبيع السلعة بثمن أقل من المبلغ الذي أخذها به. ويجمع كل من ناقشنا الأمر معهم على أن هذا ليس من قبيل الربا ومن ثم فهو عمل مشروع ومقبول ما دام يتضمن تحمل بعض المخاطرة. وهناك من يتذكر أنه كان هناك أشخاص يسيرون في السوق وهم ينادون « من يشتري مال الديّان؟ » ويعنون بذلك: من يريد أن يأخذ بضاعة بالائتمان؟ وهناك شكل آخر لنفس المعاملة، كان ولا يزال شائعاً، وهو، كما وصفه البعض « بيع النقود لشخص عن طريق تزويده بسلعة »، وفي هذه المركبة المريبة يتعلق الأمر « ببيع » سلعة، هي عادة قطعة من القماش، يملكها المقرض، ويعتزم شراءها مرة أخرى من المقترض بسعر أقل. فالتاجر يعطي المقترض ذلك المبلغ الأقل ويلتزم المقترض بأن يسدد في وقت لاحق الثمن الأصلي الذي « اشترى » به السلعة، يضاف إليه مبلغ آخر بسبب التأخر في الدفع. فمثلاً إذا أراد شخص أن يقترض ١٠٠٠ ريال فإنه يذهب إلى تاجر فيعرض عليه التاجر أن يبيعه قماشاً بمبلغ ١٠٠٠ ريال. ومن حق المقترض أن يأخذ القماش إلى السوق ويحاول بيعه متحملاً مخاطرة، ولكن التاجر يقول له انه هو نفسه مستعد لشرائه بسعر أقل، هو مثلاً ٩٥٠ ريالاً. ويوافق المقترض ويأخذ ٩٥٠ ريالاً

ويبقى القماش في الدكان. وبعد سنة، حينما يذهب المقترض لسداد دينه، يكون مديناً بألف ريال وهو المبلغ الذي إشترى به القماش، بالإضافة إلى مبلغ قد يصل إلى ٢٠٪ من سعر القماش بسبب تأخر الدفع لمدة سنة. وهكذا يكون المقترض قد حصل على ٩٥٠ ريالاً ودفع في مقابلها ١٢٠٠ ريال بعد سنة.

ويقول البعض أن هذه الصفقة المسماة «بالتورّق»، تسمح بها بعض مذاهب الفقه السني، في حالة الضرورة. بينما يذهب آخرون إلى أنه ما دامت النيّة هي الحصول على نقود وما دامت الصفقة تتضمن دفع فائدة في الواقع، فإن الصفقة تعتبر من قبيل الربا ومن ثم يتعين تحريمها. وفي رأي بعض من استمعنا إليهم أنه قد توجد ظروف يحتاج فيها الشخص إلى نقود ويكون هذا النوع من الاتفاق هو السبيل الوحيد للحصول عليها ومن ثم جرى التسامح معه، ولكنهم يعترفون بأن المقرضين كثيراً ما يسيئون إستخدام هذا الأسلوب. أما المقرضون انفسهم فيذهبون إلى أن هذه الصفقة مشروعة لإنها ليست إلاّ بيعاً وشراء مع تحقيق بعض الربح.

ويتفق الجميع، خاصة من كبار السن، على أن الاستدانة كانت شائعة في عنيزة. ويذهب معظمهم إلى أنها كانت تمثل حملاً ثقيلاً خاصة على الفلاليح. وقال البعض ان ارتفاع تكلفة الائتمان كان أحد العوائق الأساسية في طريق نمو المشروعات الإنتاجية في الماضي. ومع ذلك يلاحظ أن تقديم الائتمان والقروض عن طريق إعطاء بضاعة كان دائماً، وكثيراً ما كان يوفر للمقترض رأس المال اللازم لإقامة مشروع ناجح، كما تبين ذلك حالة من الحالات التي سنعرضها في الفصل التالي.

القوافل والتجارة البعيدة

تركز حديثنا حتى الآن على الأنشطة التي تقع داخل عنيزة. ولكن بعض الأنشطة كانت تضطر رجال عنيزة في كثير من الأحيان إلى القيام برحلات طويلة، يشوبها الخطر أحياناً، إلى أماكن أخرى داخل شبه الجزيرة العربية، سواء إلى خيام البدو أو إلى اليمن، وإما إلى مدن الحجاز أو إلى موانىء الخليج العربي. كما كانوا يذهبون أيضاً إلى العراق وسوريا الكبرى ومصر والبحرين والهند. وكان البعض ينقلون البضائع على الإبل، سواء في قوافل أو في عمليات محدودة، وكان هؤلاء يسمون « بالجماميل »، بينما كان آخرون يساهمون في النشاط التجاري كعمال بأجر أو كمرتزقة. وهؤلاء كانوا يسمون « بالعقيلات ». وكان من شأن عمل كلا المجموعتين وصل عنيزة بسوق الإقليم وبالعالم الخارجي.

أولاً: النقل: الجماميل

كان في عنيزة أثناء معركة سبل نحو اربعين من الجماميل، يشتغلون بالتجارة البعيدة بنقل السلع على الجمال. وكان لكل منهم « أسطول » يتكون من عدد من الجمال يتراوح بين ٤٠ و ١٤٠ جملا. وحتى العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، كانت هذه الأساطيل هي أهم وسائل الانتقال بين عنيزة وميناءي الكويت وجبيل. كما كانت تذهب أحياناً إلى مكة والمدينة في الحجاز وإلى الرياض. وكان جماميل عنيزة يقومون أيضاً بنقل السلع من الأحساء إلى الرياض، بينما كان آخرون يقومون بنقل السلع فيما بين عنيزة وبريدة.

ويقول البعض ان تجار عنيزة كانوا يستوردون السلع من الخارج ليس فقط لبيعها في سوق عنيزة وإنما أيضاً لبيعها لتجار بريدة. وهذه التجارة لم تكن تستخدم عدداً كبيراً

من الجمال مثل تلك القوافل الكبيرة التي تنتقل بين عنيزة والمدن البعيدة. فكثيراً ما كان يحدث الا يكون للجمّال إلاّ أربعة أو خمسة جمال أحياناً. ونورد فيما يلي شهادة رجل يدعى «أبو تركي»، في الخامسة والستين من العمر تقريباً، وهو الآن من تجار الذهب الأغنياء ويملك عدة عقارات. وفيها يتذكر أيام صباه حينما كان يسافر جيئة وذهاباً بين بريدة وعنيزة:

« كان أبي يعمل جمّالاً، فيسافر جيئة وذهاباً بين عنيزة وبريدة. وكان ذا صلة مباشرة بتجار عنيزة إذ كان ينقل السلع التي يستوردونها من جبيل إلى تجار بريدة. وكان هؤلاء التجار يدفعون له أجراً مقابل ما ينقله من سلع. وعندما بلغت السادسة عشرة أو السابعة عشرة بدأت بدوري أشتري السلع من واحد من تجار عنيزة وأحاول بيعها بسعر أعلى في بريدة. وكنت أتمكن في العادة من تحقيق بعض الربح. وكان هذا التاجر يعاملني بعطف لأني من اقاربه وبسبب صغر سني.

كنت أضع البضاعة على جمل وأركب جملاً آخر، وأترك عنيزة بعد الغروب وأقضي في السفر الليل بأكمله وكثيراً ما كان يغلبني النعاس وأنا جالس على الجمل. وكنت أصل إلى بريدة في الصباح الباكر فأحاول بيع البضاعة. فإذا جاء الليل رحلت عائداً إلى عنيزة. وقد مكثتّ مدة طويلة، أثناء عملي هذا، لا أنام راقداً بل كان نومي دائماً وأنا جالس على سرج الجمل الذي كان يعرف الطريق بنفسه ».

وكانت القوافل التي تصل عنيزة بميناء جبيل الواقعة على الخليج العربي، تأتي في المقام الأول بسلع كالأرز والسكر والبن والشاي والهيل (الحبّهان) والكيروسين. ومن الكويت كانت تجلب نفس السلع بالإضافة إلى الأقمشة والبهارات. كانت هذه القوافل تعود إلى الكويت وجبيل من عنيزة دون سلع، وإن كانت أحياناً تحمل السمن. اما القوافل التي تخرج إلى مدن الحجاز فكانت تحمل التمر والقمح والسمن وتحضر في عودتها الزنجبيل والفلفل الأسود والشاي والبن والسكر والهيل، وكانت القوافل الذاهبة إلى الرياض تحمل القمح والذرة الرفيعة والشعير والتمر والخضر في بعض الأحيان.

كانت الرحلة إلى جبيل تستغرق نحو عشرين يوماً ومثلها في العودة، وكانت تقوم بنحو ثلاث رحلات في السنة، ذهاباً وإياباً. ويقول البعض إن تكلفة النقل للجمل الواحد، في أواخر العشرينات، كانت تتراوح بين ١٥ و ٢٠ من ريالات ماريا تيريزا، ويستطيع كل جمل ان يحمل ما لا يزيد وزنه على مئتي كيلوجرام أو ما يعادل جوالين كبيرين من السكر. وكانت الإبل التي يستخدمها الجمّال دائماً من الإناث أو الذكور من غير فحول السفار، ولأن الإبل كانت في عمل دائم فإن إناثها لم تكن تلد. ولهذا لم يكن

الجمّال يستطيع أن يستبدل بجماله جمالاً أصغر سناً كما يفعل البدو الذين يربونها. وكان الجمّال يحصل على إبله أحياناً عن طريق الميراث، ولكن الطريقة الأساسية للحصول عليها كانت هي المعروفة باسم « البضاعة ». وهي الطريقة المستخدمة ليس فقط للحصول على جمال تستخدم في النقل ولكنها كانت أيضاً طريقة مألوفة لتجار عنيزة الراغبين في استثمار أموالهم في البضائع دون أن يتوافر لديهم رأس مال يكفي لشرائها نقداً.

ففي حالة الجماميل، كان التاجر يشتري جملاً ويعهد به إلى جمّال يسافر به حتى تغطي النقود التي يحصل عليها من نقل البضائع ثمن الجمل، وحينئذ يصبح التاجر والجمّال شريكين في ملكية الجمل بالتساوي. فإذا قرر التاجر أو الجمّال أن ينهي هذه العلاقة، يؤخذ الجمل ليبيعه في المزاد، ويقسم المبلغ الذي بيع به مناصفة بينهما. أما إذا أراد كل منهما استمرار العلاقة بينهما فإن التاجر يدفع للجمّال نصف القيمة السوقية للجمل، وتبدأ العملية كلها من جديد وكأن الجمل قد جرى شراؤه توّاً. وإذا أراد الجمّال أن يشتري نصيب التاجر فإنه يدفع له نصف ثمن الجمل. وبهذه الطريقة يكون التاجر في الواقع قد استرد المبلغ الذي استثمره في الجمل بالإضافة إلى ٥٠٪ من ثمنه. فإذا كان الجمّال لا يريد الجمل فإن التاجر يحصل على المبلغ الأصلي الذي دفعه فضلاً عن الجمل، أما الجمّال فلا يبدأ في تحقيق ربح إلاّ بعد أن يكون قد دفع ثمن الجمل الأصلي بما قام به من عمل. وحينئذ يكون ربحه هو ما يعادل نصف ثمن الجمل.

كان معظم الجماميل يقومون بنقل السلع لحساب التجار، وأحياناً يعطيهم التاجر ورقة لتسليمها لوكيل له في جبيل مثلاً، فيقوم هذا الوكيل بتزويدهم بالسلع التي يريدها التاجر. وفي بعض الأحيان، حينما تتوافر الثقة، يعطي التاجر نقوداً للجمّال ويطلب منه أن يشتري سلعاً لحسابه. وكانت هذه العلاقة دائماً تدون كتابة. فإذا كانت الثقة في محلها فإن هذه الطريقة للحصول على السلع تحقق بعض المزايا للتاجر، إذ أن الجمّال يقوم بهذه الخدمة مجاناً بينما كان الوكيل يتقاضى عمولة عليها.

وكان بكل قافلة عدد من « الصبيان » يرافقونها للتدرب على العمل، وقد يكونون من أولاد الجمّال نفسه أو أولاد أخيه أو قد يكون الجمّال قد استأجرهم. فكان الجمّال يوجه القافلة، بينما يتحمل هؤلاء الصبية المسؤولية عن تحميل الجمال بالسلع أو إنزالها. ومن ثم فإن عددهم كان يتوقف على عدد الجمال المكوّنة للقافلة. وبالإضافة إلى الصبيان كان يرافق القافلة أحد الرعاة، وهو عادة من البدو، ويكون مسؤولاً عن رعي الجمال.

« أبو مشعل » رجل في نحو الثمانين من العمر، ضعيف الجسم ولكنه حاضر الذهن، وله عينان لامعتان. وهو يشعر بالحنين إلى تلك الأيام التي كان يسافر فيها قاطعاً

رمال الصحراء، جيئة وذهاباً، بين عنيزة ومدن أخرى بعيدة. وكان التجار يستخدمونه، للذهاب إلى جبيل ليحضر منها بعض السلع، وكان بعضهم يرسل تعليمات إلى وكلائه في جبيل لتسليمه السلع، بينما كان آخرون يعطونه المال اللازم لشرائها. وفي وقت ما كان في حوزته نحو ٢٠ ألف ريال لهذا الغرض، وهو مبلغ كبير. يقول «أبو مشعل»:

«كان الله يحمينا من البدو، ولكن كان لدينا أيضاً بعض الأسلحة لهذا الغرض. كانت الرحلة إلى جبيل تستغرق عشرين يوماً. وكنا نبدأ الرحلة وقت صلاة الفجر ونسير حتى صلاة العصر. فإذا كان الجو حاراً توقفنا حتى نصلي صلاة المغرب ثم نسير من جديد طوال الليل حتى الفجر. كنا نحمل بعض الطعام معنا وأحياناً نقوم بذبح معزة. كنا أقوياء وأصحاء في تلك الأيام وكان باستطاعتنا أن نأكل المعزة بأكملها.

فإذا بلغنا منتصف الطريق كنا نتوقف عند أحد الآبار لتشرب جمالنا ولنملأ بالماء قربنا، وكنا نحمل من هذه الأنيات ثماني عشرة. وفي هذا المكان كنا نقابل غيرنا من الجماميل في طريق عودتهم من جبيل.

فإذا وصلنا إلى جبيل ذهبت أبحث عن وكيل التاجر. وكنت أحمل له ورقة بها تعليمات مؤداها أن يسلمني بعض السلع لأحملها إلى عنيزة. كانت جبيل صغيرة جداً في تلك الأيام وتتكون من الميناء وبعض المنازل المسقفة بالقش والقليل من المباني الأخرى. ولم نكن نمكث بها طويلاً، بل لا نبقى بها إلا المدة الكافية لشراء السلع بالنقود التي تسلمتها من «أبو حمد». وكنا في عودتنا نحمل الأرز والسكر والبن والشاي والهيل (الحبهان) والأقمشة والبهارات.

كان الصبيان يقسمون إلى مجموعتين، تتكون كل منهما من ثلاثة صبية. وكانت كل مجموعة مسؤولة عن ستين جملاً، فتتسابق المجموعتان في تحميل الجمال ثم انزال أحمالها. كان عملنا شاقاً. ولا أعتقد أن أحداً يستطيع أن يقوم بمثل هذا العمل اليوم.

وكان سقوط المطر يسبب لنا متاعب كثيرة، إذ كان علينا أن نبني خيمة كبيرة بحجم هذه الحجرة التي نجلس فيها ثم نسرع بنقل الجوالات إليها، خاصة تلك التي تحتوي على سكر. كانت هذه مشكلة كبيرة حقاً، وإني لأذكر أن أحد التجار رفع دعوى على أحد الجمّالين لأنه لم يحضر إليه كل السكر الذي كان يجب أن يحضره، وكان ردّ الجمّال: «إن المطر أخذ السكر» ولم يحكم القاضي عليه. كذلك كان الوادي يمتلىء أحياناً بالمياه مما يضطرنا إلى الانتظار عدة أيام قبل أن نعبره. لقد كانت تلك والله أياماً صعبة، ولكنها كانت أيضاً أياماً حافلة...

فإذا عدنا إلى عنيزة كنا نقوم بتسليم السلع لأبي حمد الذي كان يعطيني ١٥ ريالاً من ريالات ماريا تيريزا مقابل كل جمل من الأحمال. وكان الجمل يحمل نحو مئتي كيلوجرام من السكر أو الأرز. وكنت أعطي جزءاً من هذه النقود لعدد من الرجال الذين كانت لهم جمال معي على سبيل « البضاعة ». كنت عادة أتعامل مع أربعة من تجار عنيزة وكانوا هم بدورهم يتعاملون مع غيري من الجماميل.

إن عنيزة هي « أم القصيم »، فكنا في تلك الأيام نأخذ معنا من عنيزة كل شيء. إن الرياض ترسل إلينا بعض السلع اليوم ولكننا في الماضي كنا نرسل إليها السلع. فأنا كنت أحمل إلى الرياض القمح والذرة الرفيعة والشعير والتمر والسمن والباذنجان. وكنت أحياناً أخرج ببعض الجمال حاملاً هذه الأشياء إلى الرياض ثم أقابل بقية الجمال في جبيل.

وقبل أن توجد جبيل كنا نذهب إلى الكويت، وكذلك إلى جدة ومكة. فإذا كنا ذاهبين إلى جدة أو مكة حملنا معنا السمن والتمر السكري، أما إذا ذهبنا إلى الكويت أو جبيل فلم نكن نحمل معنا شيئاً. وكانت رحلة مكة تستغرق وقتاً أطول، نحو شهر. وكانت مكة مدينة كبيرة جداً ونمكث بها زمناً طويلاً، ولكن الطريق إليها كان شاقاً وطريق العودة من مكة إلى القصيم شديد الخطورة، فقد كان هناك الكثير من المتاعب في تلك الأيام. كنا نحمل معنا في العودة الزنجبيل والحيّهان والفلفل الأسود والشاي والبن والأرز والسكر. وكنا في بعض الأحيان نصطحب معنا من عنيزة بعض الرجال والغنيان الذين يسافرون للبحث عن عمل، إذ كان في مكة وجدة بعض الأشخاص القادمين من القصيم، وكان هؤلاء الرجال والأولاد يقصدونهم ليساعدوهم في الحصول على عمل ».

تبين من هذه الأقوال أن مهمة نقل السلع كانت تتم من أجل الربح، وإذا كان التجار يموّلون في بعض الأحيان عملية شراء الإبل فإن معظم الجماميل كانوا يملكون وسائل النقل هذه ويمارسون هذا العمل للحصول على دخل نقدي. وكان الكثيرون منهم يعملون كوكلاء للتجار في شراء السلع المستوردة. وفي بعض الأحيان كان الجماميل يعملون أيضاً كوكلاء أو كأرباب عمل في شراء السلع التي ينتجها البدو لبيعها في السوق المحلية أو للتصدير، كما يبين « أبو مشعل »:

« لم نكن نسافر خلال أشهر الصيف، وفي بقية شهور السنة كنا نقوم بثلاث أو أربع رحلات. على أني كنت في بعض الأحيان أتسلم مبلغاً من المال من بعض الأشخاص لأخرج به إلى الصحراء لشراء بعض السلع من البدو، وكان هذا يشغلني معظم الصيف. فكنت أنا وبعض صبياني نسافر حتى « بيشة » باحثين عن البدو الذين

ينصبون خيامهم بالقرب من الآبار، حيث أن الوقت صيف ولا بد من الحصول على مصدر للماء تشرب منه جمالهم. وكنت أشتري منهم الجمال والسمن والجبن المجفف لحساب من سلموني النقود لشرائها، إذ كان الحصول على هذه السلع من البدو في الصحراء أرخص. وكان البدو، من ناحية أخرى يخشون ترك حيواناتهم إذا ذهبوا ليبيعوا هذه السلع في المدينة، فقد تهاجمها جماعة أخرى من البدو. كان البدو يتسمون بالغلظة في تلك الأيام، بعكس الحال الآن. ولكنهم كانوا يملكون الاف الإبل وينتجون الكثير من السمن.

فإذا سلكنا طريق العودة إلى عنيزة، كنت أترك الجمال التي اشتريتها بالنقود مع الصبيان وأذهب إلى عنيزة باحثاً عن تجار الجملة وقاصداً الأشخاص الذين أعطوني النقود، فأخبرهم عن الجمال التي اشتريتها وعن موعد وصولها. وكانوا يذهبون لاستقبالها ومعهم « دلال »، فيقوم تجار الجملة بشراء ما يريدون. كان هؤلاء من العقيلات (التي سنشرح معناها فيما بعد) وكانوا أحياناً يشترون بعض الجمال التي أحضرتها ويأخذونها معهم في رحلتهم إلى الغرب (يقصد سوريا أو مصر حيث يبيعونها). كان العقيلات يدفعون الثمن فوراً. وما لم يتم بيعه نحضره إلى عنيزة حيث يعرضه الدلال للبيع بالمزاد، ويقوم الدلال بتحصيل الثمن من مشتري الجملة وممن اشتروا في المزاد، ويستغرق هذا كله نحو اسبوعين.

« كنت أقوم بعد ذلك بدعوة الأشخاص الذين أعطوني النقود وكذلك الدلال والكاتب الذي كان يقيد الحسابات، أدعوهم إلى غذاء ونقوم حينئذ بتسوية حساباتنا. كان الدلال يتقاضى ربع ريال عن كل جمل، وكنا نسجل كافة مصروفات الرحلة، فإذا كنا قد اشترينا حبلاً أو قربة سجلنا ذلك. وإذا كان التجار قد دفعوا نفقات الرحلة تقاضيت أنا ثلث الربح، أما إذا كنت أنا الذي دفعت هذه النفقات فإني أتقاضى نصف الربح. وإذا لم يكن هناك أي ربح لا أتقاضى شيئاً، ولكن إذا كانت هناك خسارة لا أتحمل جزءاً منها، اللهم إلا ما عانيته من تعب ».

هذه الرواية تدلنا على أهمية الجماميل بوصفهم وسيلة النقل الأساسية بين عنيزة وجزء من العالم الخارجي على الأقل. كما تدل على أن كل جمال كان يعمل مستقلاً عن الآخرين. ولكن جماميل آخرين أخبرونا أن الذي كان يحدث في وقت أسبق، هو أن يسافر الجماميل في وقت واحد في جماعات كبيرة، ويقوم الأمير بالتنسيق بين أوقات رحيلهم من عنيزة، وكانوا يدفعون بعض المال للقبائل البدوية التي تسير القوافل في أراضيها، كما أنهم كانوا يعتمدون على « وجه » (أي شرف) شيخ القبيلة الذي كان

يعطيهم الإذن بالمرور، أو يصطحبون معهم « رفيقاً » من هذه العشيرة أو القبيلة. كان اضطرارهم إلى ذلك يرجع جزئياً إلى ما كانوا يواجهونه من خطر الإغارة والاعتداء، إذ كانت القوافل المكدسة بالسلع والنقود ذات إغراء خاص لجماعات البدو المسلحة الساعية وراء الغنائم. على أنه مع نمو قوة الدولة المركزية تضاءلت قوة قبائل البدو، الأمر الذي سمح بأن تقوم بعملية نقل السلع جماعات صغيرة ومستقلة. ومع ذلك فإننا يجب ألا ننظر إلى دفع مبلغ من المال للبدو مقابل حق المرور الذي كان يضمنه « الوجه » أو « الرفيق »، على أنه مجرد عادة قبلية، بل إنه كان يمثل الوسيلة التي تضمن للقافلة الحماية والمرور الآمن في وقت لم تكن فيه الدولة توفر مثل هذه الحماية.

ثانياً: التجارة البعيدة والعمال المهاجرون: العقيلات

بينما كان الجماميل يتخصصون في النقل، وأحياناً يقومون بمهمة شراء وبيع الحيوانات، كان العقيلات هم في الأساس المتخصصون في شراء الحيوانات من شبه الجزيرة العربية وبيعها في أجزاء أخرى من العالم العربي والهند، كما كانوا أيضاً يعملون خارج الإقليم، كمرتزقة أو كعمال مأجورين.

ولمصطلح « العقيلات » دلالتان مختلفتان: أولاهما اسم قبيلة عربية كبيرة كانت تكوّن فرعاً من فروع بني كعب، ويقال إن هذه القبيلة قد انتشر أفرادها من سوريا إلى العراق ثم إلى شمالي أفريقيا والأندلس في اسبانيا. وقد تركزت إحدى عشائرها بالبصرة بينما قامت أخرى بحكم الموصل أثناء الخلافة العباسية[1]. وعلى الرغم من أنه لا يتوافر لدينا أي دليل على علاقة « العقيلات » بتلك القبيلة، فقد كان هذا هو الاسم الذي أطلق على احدى المستوطنات الأولى التي شكلت فيما بعد جزءاً من عنيزة.

ومن ناحية أخرى يستخدم لفظ « العقيلات » للدلالة على جماعة من الناس من إقليم « القصيم » تخصصوا أساساً في شراء الإبل والجياد من شبه الجزيرة العربية وبيعها في أسواق سوريا والعراق ومصر. وكانت هذه الجماعة تنتمي إلى أصول قبلية مختلفة أقامت تجمعات في إقليم القصيم. وليس من الواضح لدينا ما إذا كانت هناك علاقة بين هذين المعنيين لكلمة « عقيلات ». على أن الأشخاص الذين تحادثنا معهم في عنيزة كانوا يستخدمون الكلمة بالمعنى الثاني، أي يستخدمونها للدلالة على مهنة أو هوية فيقولون مثلاً: « لقد كنت عقيلياً في تلك الأيام » أو « كانوا يسموننا عقيلات ».

---

(١) ابراهيم السلم، العقيلات، الرياض: دار الإصلاح للثقافة والنشر والإعلام، ١٩٨٥ ـ ص ١٨.

كان « العقيلات » يشكلون شبكة تعمل على نطاق واسع في أنحاء شمالي شبه الجزيرة العربية وسوريا الكبرى والعراق ومصر، وامتدت فيما بعد حتى وصلت إلى بومباي. هذه الشبكة تضم أشخاصاً استوطنوا أماكن مختلفة من نجد، خاصة في القصيم، وآخرين ممن جاءوا أساساً من هذه الأماكن ثم توطنوا في مدن تقع خارج المنطقة. كان الأشخاص القادمون من نجد يسافرون في جماعات عبر الطرق المعروفة يأخذون معهم الحيوانات التي اشتروها من البدو الرحل ليبيعوها في أسواق سوريا الكبرى والعراق ومصر، حيث كانوا يتعاملون أساساً مع « العقيلات » المقيمين هناك على الأخص بالقرب من مكان السوق. وكان هؤلاء القادمون من نجد، أثناء إقامتهم بتلك البلدان، لا يقتصرون على إنشاء علاقات اجتماعية مع « العقيلات » المقيمين بها، بل كانوا أيضاً يدخلون معهم في علاقات تجارية، ويعتمدون على ما أنشأوه من علاقات معهم في طلب المساعدة منهم عند الحاجة، كما لو صادفوا متاعب مع السلطات السياسية في تلك البلاد. كذلك كان بعض هؤلاء، على الأقل، ينشئون بيوتاً تجارية على درجة من الأهمية، وهي بيوت لعبت دوراً مهماً في تصدير السلع إلى بعض المجتمعات ومنها مجتمع عنيزة. وعلى الرغم من أن كثيرين منهم تزوجوا من سكان المجتمعات التي رحلوا إليها قد ظلوا على علاقة حميمة بموطنهم الأصلي، ليس من الناحية التجارية فحسب وإنما أيضاً من الناحية الاجتماعية، وكان بعضهم يقوم بزيارة موطنهم الأصلي لفترات يمتد بعضها إلى بضع سنوات.

و « العقيلات » الذين نتحدث عنهم الآن كانوا يشتغلون أساساً بتجارة الإبل والجياد ولكنْ بعضهم كان يتاجر في الأغنام. وكان بعضهم أيضاً من القصيم ممن تطوعوا للخدمة العسكرية في جيوش الإمبراطورية العثمانية، ثم فيما بعد في جيش شريف مكة خلال الحرب العالمية الأولى. وطبقاً لرواية داوتي، ذهب الكثيرون من سكان القصيم في جماعات « للخدمة مقابل أجر في حفر قناة السويس »[٢] كل هؤلاء كانوا يسمون « بالعقيلات ». وهكذا، بينما كان هذا الاسم يستخدم في إقليم القصيم للدلالة على المشتغلين بالتجارة البعيدة في الحيوانات، كانت الكلمة تستخدم بمعنى أكثر اتساعاً يشمل الرجال الآتين من القصيم الذين كانوا يشتغلون في الخارج بصفة مؤقتة أو الذين انضموا إلى بعض الجيوش في الخارج، وقد تستخدم بشكل أوسع للدلالة على أشخاص أصلهم من القصيم واستوطنوا في الخارج بصفة دائمة.

كانت لظاهرة « العقيلات » هذه جوانب مختلفة ولكنها مرتبطة بعضها ببعض، على

---

(1) Doughty, P. 450.

الأقل فيما يتعلق بإقليم القصيم. هذه الجوانب تشمل الهجرة، وعمليات البيع والشراء، ونقل الحيوانات لمسافات بعيدة في قوافل، وعلى الأخص عبر أراض تخضع لقبائل مختلفة ومستقلة، وشبكات من العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهجرة العمال المؤقتة.

وطبقاً لأقوال المسلم[٣] الذي يستخدم لفظ العقيلات بكلا المعنيين، المعنى المهني الضيق والمعنى الجغرافي الأكثر اتساعاً، وكذلك بمعنى يشمل الأشخاص المشتغلين في قوافل المسافات البعيدة - فإن هؤلاء «العقيلات» ذوو تاريخ طويل تتخلله فترات من التقلب. فحتى القرن السادس عشر كان التغير في نشاطهم يرجع أساساً إلى التغيرات التي لحقت العلاقات بين القبائل داخل شبه الجزيرة العربية. ومع ذلك، فباعتبارهم من إقليم القصيم، كان أصلهم القبلي وعلاقاتهم مع قبائل البدو الرحّل سهل لهم في كثير من الأحيان مرور قوافلهم التجارية ومكنتهم من الاشتغال كمرشدين وقوّاد للقوافل. كما أنهم كانوا يتاجرون في الإبل والجياد والأغنام.

على أنهم بدءاً من القرن السادس عشر، أخذوا يتأثرون بالتغيرات السياسية في العالم الإسلامي، كما أثر فيهم بزوغ ونمو سلطة سياسية مركزية في نجد. كما أثر فيهم أيضاً تغير الظروف الاقتصادية في الأقاليم البعيدة التي يتاجرون معها. وهكذا نجد أنه عندما أدخل السلطان العثماني سليمان الأول (الذي تقلد الحكم في سنة ١٥٢٠) إصلاحاته على نظام الجيش بأن رفع رواتب الجنود - انضم إلى جيشه رجال من القبائل العربية ومنهم رجال من القصيم. كذلك عندما ازدهر اقتصاد بغداد في أواخر القرن الثامن عشر، نمت تجارة القوافل وزاد الطلب على الجياد والإبل والأغنام. وكانت هذه التطورات معاصرة لفترة من الاستقرار في نجد في عهد الدولة السعودية الأولى.

على أن غزو إبراهيم باشا لنجد في ١٨١٨ وضع حداً لهذا الاستقرار وبدأت فترة من السيطرة التركية الإسمية. ونفى الأتراك أمير القصيم إلى المدينة، مما دفع كثيرين من القادة الآخرين إلى الرحيل. وبدأت عائلات مختلفة في التنافس للسيطرة على الحج والقوافل التجارية وكذلك للسيطرة السياسية على نجد. وكان لآل رشيد نفوذ كبير فقاموا بفرض الضرائب على القوافل، مما أدّى إلى شيوع السخط في القصيم. وأخيراً، حدث في معركة دارت في ١٨٩١ أن حارب كثير من العقيلات ضد آل رشيد الذين انتصروا عليهم. وفي أعقاب ذلك اضطر آل سعود إلى الخروج من نجد ورحلوا إلى

---

(٣) المسلم، مصدر سابق، ص ٢٧ - ٤١.

الكويت. وكانت عودتهم في ١٩٠١ عندما استعادوا الرياض من آل رشيد. وطبقاً لرواية المسلم ذهب ثلاثة آلاف شخص تقريباً من العقيلات، من سوريا وفلسطين ومصر، إلى الكويت لتأييد ابن سعود، وانضموا إليه عملياً في البكارية في ١٩٠٤ حينما استولى على القصيم من جديد. ومع ذلك، نجد أنه بينما يؤكد المسلم تأييد العقيلات لآل سعود خلال هذه الفترة، فإنه من المعروف أن واحدة من أهم الأسر المشتغلة بالتجارة في عنيزة، التي كانت أيضاً من العقيلات، كانت تؤيد آل رشيد.

كانت استعادة آل سعود للرياض ثم القصيم، من الخطوات الأولى التي أدت إلى تأسيس الدولة المركزية التي نعرفها اليوم. واستمر العقيلات في شراء الإبل والجياد والأغنام ونقلها إلى أسواق سوريا وفلسطين ومصر والعراق. ودام ذلك حتى السنوات الأولى للحرب العالمية الثانية، حينما توقف الجزء الأكبر من هذه التجارة والتنقلات. ومع ترسيخ الحدود الفاصلة بين دولة وأخرى في المنطقة زادت الصعوبات التي تواجه العقيلات في الانتقال من دولة لأخرى. كما ساهم في وضع حد لنشاطهم تطور النقل بالسيارات، وتغير مركز الثقل في الاقتصاد من الإنتاج الحيواني إلى الاقتصاد الحديث القائم على استخراج النفط وتصديره.

وليس في وسعنا أن نقرر ما إذا كان العقيلات قد كونوا جمعيات مهنية كما فعل السواسة في المغرب[4] ولكن من الواضح انهم كانوا أثناء وجودهم بالخارج يقدمون المساعدة لغيرهم من العقيلات، ويساعد بعضهم البعض في الأمور المتعلقة بأعمالهم، كتوفير رأس المال، والتعامل مع السلطات في الدول المضيفة، وأنهم أنشأوا شبكة من العلاقات الاجتماعية المنتظمة فيما بينهم. بل إنهم كانوا يميلون إلى السكنى بالقرب من بعضهم البعض وإلى ارتياد نفس المقاهي، فضلاً عما يذكره المسلم من أنهم قاموا بتكوين جمعية سياسية في العراق إشتركت في النشاط السياسي المحلي.

والرواية التالية تصوّر نمط التحركات وشبكة العلاقات التي قام بها أو كوّنها العقيلات خلال الرحلات التي كانت تستغرق أحياناً عدة شهور، ويرويها «أبو طالب» وهو رجل في الثامنة والثمانين من عمره، شديد الحيوية، يقظ الذهن، ويمتلك حانوتاً في السوق ولكنه، إذ لم يعد قادراً على الذهاب إليه بانتظام، قام باستخدام أحد المهاجرين ليقوم بالبيع فيه. ويقول الرجل انه تقاعد ولكنه لا يزال يطمع في أن يبقى اسمه على الأقل متداولاً في السوق:

---

(4) John Waterbury, North for the Trade: The Life and Times of a Berber Merchant. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1972.

«حينما كنت طفلاً رضيعاً، قام أبي بتسلق نخلة ليجمع بعض التمر ولكنه وقع ومات، فقام عمي بتربيتي. وكان عمي تاجراً. وعندما بلغت الرابعة عشرة سمعنا أن شريف مكة يقوم بتعبئة الجنود لتكوين جيشه، وكان هذا أثناء الحرب الدائرة بين البريطانيين والأتراك (الحرب العالمية الأولى). وكان يدفع للجندي ستة جنيهات إسترلينية، وهو مبلغ كان يعتبر كبيراً في ذلك الوقت. وقد ذهبت مع عدد من الصبية الآخرين، وانتظرنا أول جمّال متجه إلى الحجاز وركبنا معه. وكانت تلك أول مرة في حياتي أخرج فيها من عنيزة. وقد أخذنا معنا بعض التمر وأعطتني أمي بعض الفطير «كليجة» وكان هذا هو كل ما بحوزتي. لقد كنا شديدي الفقر وكان الزمن صعباً. ففي تلك الأيام لم يكن أي منا يحصل على أكثر من ثوب واحد في السنة، وذلك عندما يحل العيد.

عندما وصلنا المدينة سجلنا أسماءنا في الجيش، وكان عددنا نحن القادمين من عنيزة، أربعة عشر شخصاً، وأقمنا جميعاً في خيمة واحدة. وكان هناك أولاد وشبان جاءوا من مناطق أخرى بإقليم القصيم، يسمون «العقيلات». وعندما وصلت سمعت أن من يعمل بالديناميت يحصل على أجر أكبر من غيره، فكان يحصل على عشرة جنيهات إسترلينية. وكان الإنجليزي لورانس يعمل معنا في ذلك الوقت. ثم اتجهنا شمالاً حتى بلغنا الأردن.

مع نهاية الحرب، كنت قد ادخرت كمية كبيرة من النقود، وقررت أن أعود إلى عنيزة وأشتري بعض الجمال لأبيعها في سوريا. وفي طريق عودتي مررت بتبوك فوجدت أن عدداً كبيراً من الناس يموتون فجأة دون أن يدري أحد سبب موتهم. كان السبب هو وباء الكوليرا الذي أدى انتشاره إلى مقتل عدد كبير من الناس في الحرب وتركهم في أرض المعركة دون دفن. وقد مرضت أنا أيضاً ولكني نجوت من الموت وعدت إلى عنيزة، فوجدت عدد الموتى كبيراً أيضاً في عنيزة، وإن كان أقل منه في تبوك. حدث ذلك في السنة التي نسميها «سنة الرحمة».

اشتريت عدداً من الجمال من البدو بجزء مما ادخرته من نقود. وكان عمري حينئذ تسعة عشر عاماً ولم أكن قد تزوجت بعد. وكان رجال آخرون من عنيزة قد قاموا بدورهم بشراء بعض الإبل، وآخرون من بريدة. وقد اجتمعنا وسافرنا معاً في اتجاه الشمال الغربي حتى وصلنا إلى سكاكة، ثم إلى وادي سرحان، وتوقفنا عند قريات لنتزود بالمياه ثم ذهبنا بعد ذلك إلى الأردن. لم تكن هناك في ذلك الوقت حراسة للحدود كما أننا لم نكن نحمل جوازات سفر أو شيئاً كهذا. وتوقفنا عند غرب الحماد في الأردن لنستريح

بضعة أيام حيث وجدنا ماء عذباً. ومن هناك ذهب بعض العقيلات إلى عمّان، بينما ذهبت أنا مع آخرين إلى دمشق، حيث قابلنا « أبا فوّاز » الذي كان قد جاء من عنيزة أيضاً وأقام بدمشق منذ عدة سنوات، وأصبح تاجراً ناجحاً ويتمتع باحترام كبير حتى انه كان يعرف « بأمير العقيلات ».

بعت ما لديّ من جمال وقررت أن أذهب إلى بغداد مع بعض العقيلات الآخرين، وهناك اشتريت حصانين لآخذهما إلى مصر. وكان لأبي فواز وكيل في بغداد قابلناه ودلّنا هو وآخرون من العقيلات على المكان الذي يمكن أن نشتري منه الحصانين. وفي طريقنا إلى مصر مررنا بدمشق ثم اتجهنا إلى فلسطين. كان عددنا أربعة فقط في ذلك الوقت. وبعد دخولنا فلسطين مررنا بالقرب من مستوطنة يهودية، حيث أخذوا يصيحون بنا ولم نفهم ما كانوا يقولون، فاستدعوا الجنود البريطانيين الذين جاءوا واعتقلونا وأخبرونا أن اليهود قالوا لهم اننا نشتغل بالتهريب وأننا سرقنا الجياد من الشريف، ووضعونا في السجن. ولكن كان هناك عقيل في المدينة، جاء وتكلم معنا، وبمجرد أن عرف الجنود أننا من العقيلات أفرجوا عنا واعتذروا لنا.

ذهبنا إلى مصر عن طريق غزة والعريش، وكان في غزة الكثيرون من العقيلات كما كانت فيها سوق مركزية كبيرة، ووكلاء لتجار من عمان ودمشق ومصر. وعبرنا قناة السويس عند القنطرة التي كان يوجد بها الحجر الصحي (القنطرة شرق) وكان علينا أن ندفع رسماً للحكومة المصرية لكي ندخل الأراضي المصرية. وعبرنا القناة بعبّارة ثم ذهبنا إلى الإسماعيلية، ومنها إلى القاهرة فوصلنا إلى كفر الجاموس التي كانت تقع في ضواحي هليوبوليس. كان هذا هو المكان الذي توجد به الجياد وحظائرها وأراضي السباق والمدربون. كان أخي يعيش في مصر وكانت له دراية واسعة بتجارة الجياد، وكان بدوره عقيلياً، وقد عاش في مصر مدة طويلة وتزوج من أهلها، ولا يزال أولاده يعيشون بها حتى الآن.

وكان أحد جيادي من جياد السباق، فعرفني أخي على مصري يملك الكثير من هذه الجياد، وعرضت عليه حصاني فعرض عليّ أن يشتريه بمئة وأربعين جنيهاً مصرياً. فقلت له اني أريد مئة وسبعين جنيهاً ثمناً له، فرد علي بأن أقصى ما يستطيع أن يدفعه هو مئة وخمسون فقبلت الثمن ولكني اشترطت عليه أن يعطيني عشرين جنيهاً إضافياً إذا كسب الحصان أول سباق له. وبالفعل كسب الحصان أول سباق وأعطاني الرجل العشرين جنيهاً.

ومكثت في مصر ثلاثة أشهر في تلك الزيارة، وكان بها كثيرون من العقيلات وكنا

دائماً معهم، ولما عدت إلى عنيزة لم أكن أحمل شيئاً معي إلاّ النقود التي حصلت عليها والتي كنت أنوي ان أنفقها في شراء المزيد من الجياد او الجمال وأن أعود لبيعها في مصر.

وقد ظللت اعمل كعقيلي حتى سنة ١٩٣١. وقد قمت بعدة رحلات إلى مصر، ولكني لم اذهب إليها منذ ١٩٣١. ومصر بلد عظيم، وشاهدنا أشياء كثيرة بها، وإذا رأيت الأن بعض الافلام عنها في التلفزيون استطيع ان أتعرف على ميادينها الرئيسية وأهم معالمها.

وفي زياراتي الأخرى لمصر كنت أصطحب معي الإبل والجياد التي اشتريها من البدو، فقد كان البدو يربون الآلاف من الإبل في تلك الأيام ويصنعون الكثير من السمن. كانوا يعملون بهمة كبيرة وينتجون الكثير. وكان ثمن الإبل يتغير بين سنة وأخرى. فإذا كانت السنة وفيرة المطر كانت الإبل سمينة وأثمانها مرتفعة وإذا كانت السنة شحيحة أو عديمة المطر انخفضت أثمان الإبل.

وكان علينا إذا عبرنا بحيواناتنا أراضي إحدى قبائل البدو أن ندفع لهم مبلغاً من المال. وكنا نعطي هذا المبلغ لشيخ القبيلة الذي يرسل معنا « رفيقاً » يسير معنا ويضمن لنا مروراً آمناً. وفي بعض الأحيان كان الشيخ « يعطينا وجهه » ليضمن لنا أن رجاله لن يعتدوا علينا أو يسرقونا. وهكذا كان علينا أن ندفع بعض المال لقبائل مطر وحرب وشمّر وعنزة وحويطات، وإذ كان لكل قبيلة قبائل كثيرة أصغر منها كان علينا أن نتعامل مع كل منها على حدة. وكانت قبيلة الحويطات تسبب دائماً الكثير من المشاكل كما كان بدو مصر لعنة حقيقية، وخاصة هؤلاء الذين يقيمون في المنطقة الواقعة بين القاهرة والسويس.

كنا نعبر قناة السويس عادة عند بلدة القنطرة شرق، حيث يوجد الحجر الصحي. وكان المصريون يطلبون منا أن ندفع ٧٥ قرشاً عن كل رأس من الجمال التي تدخل، وكانوا يبقونها في الحجر الصحي مدة طويلة. وكان لأبي فواز وكيل هناك نعطيه ٢٥ قرشاً ليقوم بالتعامل مع المصريين بدلاً منا. فكان يعطيهم « البقشيش » فيتركونا نمر بسرعة. ومتى دخلنا مصر كنا نأخذ الجمال إلى أسواق الجمال المختلفة، ومن الإسماعيلية نذهب إلى الزقازيق ومنها إلى اسواق بلبيس وشبين الكوم وأخيراً إمبابة التي كان يذهب إليها السودانيون بجمالهم.

وفي البداية لم اكن اشتري شيئاً من مصر لاعود به إلى هنا، ثم بدات اشتري بعض الاشياء التي كانت أرخص في مصر، وكان كل ما اشتريه قد صنع في أوروبا ثم شحن بالسفن إلى السويس فكنت اشتري هذه الأشياء في السويس. وكان علينا دائماً أن ندفع

« البقشيش » لموظفي الجمرك في مصر، ولم أكن أحضر معي الكثير من السلع لأني لم أكن قادراً على حمل الكثير، إذ أكون قد بعت كل جمالي فيما عدا جملاً واحداً أو اثنين لحمل البضاعة. فإذا عدت إلى عنيزة كنت أبيع ما اشتريت في مزاد إذا كنت أريد أن أحصل على النقود بسرعة، أو أتركه مع أحد التجار ليبيعه إذا لم أكن في عجلة. ولكن أثمان السلع في مصر أخذت في الارتفاع بعد ذلك بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية هناك. وقد أصبحت تاجراً من تجار السوق منذ أن بدأت إقامتي واستقراري هنا في عنيزة في سنة ١٩٣١ ».

قصة « أبي طالب » هذه تصف حالة شخص كان يقوم بصفقات متوسطة الحجم وكان هناك الكثيرون من أمثاله في عنيزة وبريدة والمدن الأخرى بالقصيم. وقد قارنا جوهر روايته بما قاله الآخرون فوجدنا أن النمط الذي يصفه يمثل النمط المعتاد لنشاط العقيلات أثناء تلك الفترة من الزمن. ولكن يلاحظ أنه كان هناك أيضاً عدد من التجار الكبار يشتغلون بتجارة الحيوانات ويرسلون في كل عام بأعداد كبيرة منها من القصيم إلى البلاد الأخرى التي ذكرها أبو طالب. وربما كانت أشهر عائلة من العائلات المشتغلة بالتجارة في عنيزة تنتمي إلى فئة العقيلات. وقد استقر أحد أفراد هذه العائلة في دمشق منذ فترة تزيد على مئة عام، بينما أقام أفراد آخرون من نفس العائلة مؤسسات تجارية كبيرة في البصرة والبحرين وبومباي. وقداستقرت عدة عائلات أخرى من عنيزة من المشتغلين بالتجارة في البصرة والبحرين والكويت. ووجود هذه المؤسسات التجارية الكبيرة هو الذي لفت نظر كل من داوتي وفيلبي أكثر من أي شيء آخر وجعلهما يعتبران عنيزة متميزة عن المدن الأخرى. فيقول فيلبي: « كان سكان عنيزة... من أرباب الأعمال الكبار... الذين إعتادوا الاتجار مع مراكز التجارة الكبيرة كبغداد والبصرة وعمارة والكويت والبحرين وبومباي، وكانوا على اتصال مستمر بالعالم الخارجي »[٥].

ولعل القارىء يتذكر ما قاله أبو طالب في حديثه عن اشتغاله كعقيلي، من أن « الإنجليزي لورانس كان معنا » عندما كان يشتغل كمفجر للديناميت في جيش شريف مكة خلال الحرب العالمية الأولى. وقد كتب لورانس أيضاً عن العقيلات الذين كان يكن لهم احتراماً كبيراً، فقال « إن العقيلات كانوا من سكان مدن نجد، ومن شباب عنيزة أو بريدة أو الرس الذين تطوعوا في الخدمة العسكرية ليكونوا فرقة الهجانة النظامية لعدة سنوات. كانوا صغيري السن، تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والخامسة والعشرين، طيبي المعشر، ذوي عيون واسعة، مرحين، وعلى قدر من التعليم، ومتزمتين

---

(٥) Philby, P. 218.

في تمسكهم بالدين، وأذكياء، وتطيب صحبتهم في السفر. . . كانت لهم خصال الجنود، وكانوا يحاربون بذكاء وشجاعة »[٦].

وقد انقضى الآن نحو خمسة وثلاثين عاماً منذ أن قام آخر الجماميل بتحميل جماله بالبضائع أو إنزالها منها، ونحو نصف قرن منذ رحل آخر العقيلات بحيواناته لبيعها في الخارج. ومن الطريف أن نلاحظ أن قليلين من صغيري السن من سكان عنيزة هم الذين يدركون الدور المهم الذي كان يلعبه الجماميل والعقيلات في شبكة التجارة الغنية المعقدة التي كانت عنيزة مركزاً لها. ذلك أنه بحلول السيارة على الجمل امحى نمط كامل للحياة لا يتذكره الكثيرون من الشباب.

هناك، مع ذلك، جمّال عجوز اسمه « أبو صالح »، كوّن ثروة واسعة من التجارة ومن عمليات الشراء والبيع التي ازدهرت في السنوات الأخيرة. ويضم بستانه الآن قطيعاً كبيراً من الجمال، في تلك المنطقة التي كانت تغطيها أشجار الأثل الواقعة غربي عنيزة، وهو يذهب عصر كل يوم ليتفقد جماله و« يكلمها »، وهو يقول لنا: « كان أبي يحب الجمال، فهي التي وهبتنا الحياة وأنا مثله أحبها ».

وفي جوانب أخرى غير هذه، يمثل « أبو صالح »، أيضاً، الامتزاج بين الماضي والحاضر. فهو مثلاً يواظب على متابعة مباريات كرة القدم على شاشة التلفزيون، وكلاهما، مباريات كرة القدم والتلفزيون، لم يكونا معروفين في شبابه. وكلما شاهد إحدى هذه المباريات يتساءل ضاحكاً: « هل هذان الفريقان هما دواسر وعتيبة؟ » فهو بتشبيهه للفريقين المتبارين بالقبيلتين البدويتين الشهيرتين، يفصح عن إدراكه لجوهر المنافسة التي كانت قائمة بين القبائل. ولكن « أبا صالح » يعرف أيضاً أن الفريقين يشتركان في مباراة ذات قواعد كما كانت هناك قواعد تنظم العلاقة بين القبائل والتجار وناقلي السلع في الماضي. وكما يبين هذا الفصل والفصول السابقة، كانت السوق تسبب نمطاً من العلاقات الشاملة، تتجاوز حدود القبائل والمدن ذات الاستقلال السياسي والنسبي في وسط شبه الجزيرة العربية.

لم يكن دافعنا إلى وصف هذا النظام القديم وتفرعاته المختلفة هو مجرد الاهتمام بكل ما هو قديم، بل كان دافعنا أنه لكي نفهم التطورات الحديثة في عنيزة لا بد أن نعرف الأسس التي قامت عليها. لقد ظلت عنيزة مدة طويلة جداً، وحتى وقت قريب،

---

(٦) T. E. Laurence, Seven Pillars of Wisdom, A Triumph. Garden City: Doubleday, Doran and Company, 1935, PP. 147 - 148.

ذات بنيان اقتصادي معقد، وعرف سكانها درجة عالية من التخصص المهني. وكانت عنيزة مركزاً يرتبط بشبكات مختلفة من العلاقات تمتد على مستوى محلي وإقليمي ودولي، كما كانت هناك درجة عالية من التكامل بين الأطراف المختلفة العاملة من خلال هذه الشبكات.

ولعدة أجيال، وقبل بزوغ النمط المعاصر للاقتصاد بوقت طويل، كان سكان عنيزة دائمي التنقل داخل مدينتهم وخارجها. لم يكونوا يشعرون بالغربة في الصحراء، وكانت لهم قواعد يتبعونها في عبور الصحراء أو في الذهاب إلى مضارب البدو للبيع والشراء. لقد سافروا إلى المدن البعيدة في الحجاز والعراق وسوريا ومصر والهند، واشتغلوا بالتجارة هناك واكتسبوا معارف جديدة. وأثناء وجودهم بالخارج لم ينسوا بلدهم عنيزة، وعاد الكثيرون منهم إليها في زيارات قصيرة أو طويلة، وأحضروا معهم أفكاراً جديدة ومعرفة بالعالم الواسع خارج بلدتهم. وقد تكون عنيزة حالة خاصة في الكثير من الأمور، ولكن هناك بلاداً أخرى في نجد لم تكن تختلف عنها في شيء.

لقد كان المزارع والحرفي والتاجر ورجل القوافل ينتمون جميعاً إلى عنيزة ويمثلون عناصر أساسية في اقتصادها بدرجة لا تقل عن انتماء الراعي البدوي. قد يكون الراعي البدوي اليوم هو الوحيد الذي يتذكره الجميع، ولكن الجياد التي كان ينتجها كانت تعرف في الهند باسم «جياد عنيزة» لأنها كانت تباع هناك بواسطة تجارها[٧]. وأكثر من ذلك، فقد كان الكثيرون من العقيلات، على ما رواه «كون»، من الثراء بحيث «يستطيعون - لو أرادوا - شراء عدة شيوخ من شيوخ قبائل البدو، وأن يدفعوا ثمنهم أضعافاً مضاعفة»[٨].

---

(٧) Doughty, P. 418.
(٨) Carleton S. Coon, Caravan: The Story of the Middle East. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1965, P. 203.

القسم الثاني

مدينة إقليمية في دولة جديدة
نمو التكوينات الاجتماعية الرأسمالية

نمو الدولة الجديدة والتعليم

تتعلق المعلومات التي قدمناها في القسم الأول بما كان قائماً قبل بدء تأسيس الدولة الحالية وقبل حدوث التغيرات التي طرأت على اقتصاديات المنطقة خلال القرن الحالي. كانت عنيزة القديمة هذه قد عاشت مئات السنين كنظام متعدد الجوانب يقوم على نظام الإنتاج المنزلي، وتجارة القوافل، والاستقلال السياسي. ولكن يلاحظ أن التكوينات الاجتماعية الرأسمالية والبدايات الأولى لنشأة الدولة المركزية كانت قد أخذت في الظهور منذ العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر على الأقل. فالمعلومات الواردة في القسم الأول تدل على وجود قدر من الإنتاج من أجل التبادل، والعمل مقابل أجر. كما تبين ان السوق كانت تلعب دوراً أساسياً في تنظيم الإنتاج.

فوجود نظام المزارعة يدل على وجود أمثلة انتاج من أجل التبادل. وكان التجار يضعون أيديهم على الأرض ويستخدمونها في زيادة الإنتاج بغرض بيعه بعد ذلك في السوق. أضف إلى ذلك أن الطلب على مستوى الإقليم ككل، بالإضافة إلى الطلب المحلي، كان يشجع على الإنتاج الحرفي من أجل التبادل، الذي يتم عن طريق السوق. كما أن التجارة البعيدة رفعت من قيمة الإبل والجياد لما لها من قيمة تبادلية في حالة بيعها، بالإضافة إلى قيمتها الاستعمالية.

وقد قدم القسم الأول أمثلة على العمل المأجور فيما تضمنه من إشارة إلى حالات استخدام رجل مع عائلته لإدارة « السواني » واستئجار الذكور والإناث في الإنتاج الزراعي والحرفي. كذلك وجد العمل المأجور في حالة هجرة بعض الشبان هجرة مؤقتة، الى مناطق أخرى في شبه الجزيرة العربية أو خارجها، للعمل في حفر قناة السويس، أو في حوانيت التجار من أهل عنيزة، أو للخدمة كمرتزقة في جيش شريف مكة.

كما تضمن القسم الأول أمثلة على بزوغ نظام السوق كمؤسسة تلعب دوراً أساسياً

في تنظيم الإنتاج وتوزيعه فيما احتواه من إشارات إلى وجود نظام الائتمان والاستدانة. وقد أدى الائتمان إلى زيادة الإنتاج الزراعي والحرفي كما أدى إلى حدوث تغيرات في حيازة الأراضي. وكان المقرضون أيضاً يوفرون رأس المال اللازم لإقامة المشروعات في قطاعات الزراعة والتجارة والنقل.

على أنه بالرغم من وجود تكوينات اجتماعية رأسمالية في عنيزة القديمة التي وصفناها، فإن هذه التكوينات لم تصبح هي السائدة إلاّ نتيجة للتغيرات التنموية التي اشتد أثرها خلال الثلاثينات من هذا القرن حتى منتصف السبعينات، حينما أدت حقبة الرواج النفطي إلى تغيرات جوهرية بعيدة المدى. وسوف نبين أثر الرواج النفطي ونناقشه في القسم الثالث، أما القسم الحالي فنوضح فيه كيف أصبحت التكوينات الاجتماعية الرأسمالية هي السائدة، وما صاحب ذلك من انضواء عنيزة في الدولة الجديدة كمدينة إقليمية.

أولاً: الدولة الجديدة

نادراً ما وقع إقليم القصيم، ومعظم إقليم نجد، تحت سيطرة سلطة مركزية في الماضي. وكانت أهمية الإقليم للخلافة الإسلامية نابعة في الأساس من وقوعه في طريق الحج الذي يعبر المنطقة الواقعة بين البصرة والمدينة. وقد انتقلت سلطة إدارة هذه المنطقة من المدينة، في عصر الخلفاء الراشدين إلى بغداد في عصر العباسيين، ثم عادت مرة أخرى إلى المدينة ومكة في العهد الفاطمي، ثم خضعت إدارياً لإسطنبول في القرن الثامن عشر، وذلك أحياناً عن طريق تبعيتها لوالي البصرة. ومع ذلك يمكن القول بصفة عامة ان المنطقة ظلت بعيدة عن المراكز الأساسية للسلطة السياسية والاقتصادية الخارجية، وعلى الرغم من أنه كان عليها أن تدفع الزكاة والجزية لهذه المراكز، فإن ذلك لم يكن يحدث في الواقع في كثير من الأحوال.

على أنه كان هناك تطور داخلي نحو تأسيس دولة مركزية بدأ يتشكل خلال الربع الأخير من القرن السابع عشر، مع نشوء دولة تخضع لبني خالد مركزها في الأحساء. وفي القرن الثامن عشر أدى التحالف بين المصلح الديني الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأمير الدرعية محمد بن سعود، إلى نشوء حركة دينية سياسية سرعان ما قوي ساعدها وانتشرت في معظم أنحاء نجد. وقد نجحت هذه الحركة في التغلب على أعدائها (بما فيهم بنو خالد) حتى أصبحت مع نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر دولة مركزية قوية تحت قيادة آل سعود الذين سيطروا في النهاية على معظم شبه الجزيرة العربية وأجزاء من اليمن. وكان انتشار نفوذ هذه الدولة الجديدة يهدد الامبراطورية العثمانية فأرسلت

حملة غزت البلاد وهزمت الدولة الجديدة[1].

أدى الانتصار العثماني على الدولة السعودية الأولى إلى انهيار السلطة المركزية، إذ لم يستطع العثمانيون أن يحتفظوا بالسيطرة الفعالة على المنطقة، فسادت اللامركزية مرة أخرى في سائر أجزائها، وإن كانت قد ظهرت قوة سياسية جديدة بقيادة آل رشيد حاكم حائل، ونجحت في السيطرة على معظم اجزاء نجد، بما في ذلك الرياض التي أصبحت ملاذ آل سعود بعد تدمير العثمانيين للدرعية.

وقد قام روزنفلد[2]، بتحليل الملامح الأساسية للدولة الرشيدية بالاعتماد على مصادر مكتوبة، وبيّن أنها كانت تعتمد اقتصادياً على التجارة والجزية، وتعتمد عسكرياً على العبيد والمرتزقة ورجال مدينة حائل، سواء في الاستيلاء على السلطة أو الاحتفاظ بها. وقد بيّن روزنفلد أيضاً أنه على الرغم من أن آل رشيد كانوا هم السكان المستقرين الذين ينتسبون أصلاً إلى قبيلة شمّر البدوية، فإن البدو المنظمين على أساس قبلي لم يكونوا محاربين يمكن الاعتماد عليهم في الدفاع عن الدولة، بل انهم كانوا مصدر قلق شديد لها، إذ انهم كانوا يسيطرون على أطراف هذه الدولة التي كان مركزها في مدينة حائل، وكثيراً ما كانوا يمتنعون عن دفع الجزية، بل ويغيرون أحياناً من ولائهم بسرعة فيتحالفون مع آل سعود أو يبقون غير خاضعين لأحد. ويذكر كاتب آخر هو غسان سلامة، وإن كان روزنفلد لا يذكر ذلك، أن آل رشيد كانوا يستمدون قوتهم أيضاً من تحالفهم مع سلطة خارجية هي العثمانيون[3]. وربما كان ذلك العامل، أكثر من أي عامل آخر، هو الذي سمح لآل رشيد في سنة ١٨٩١ بالسيطرة على نجد ثم بنفي عبد الرّحمن قائد آل سعود، هو وأفراد عائلته الأقربون.

وفي سنة ١٩٠٢، نجح عبد العزيز، ابن عبد الرّحمن، في إعادة السيطرة على الرياض، ثم قام بحركة تستهدف إعادة السيطرة السعودية على معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية. وبحلول ربيع سنة ١٩٠٤ كان قد استعاد السيطرة على أواسط نجد، بما في ذلك مناطق وشم وسدير والقصيم. وفي ١٩٠٦ كان قد دعم سيطرته على هذه المناطق بانتصاره الحاسم على ابن رشيد المدعوم من الأتراك الذي اضطر إلى التقهقر إلى مدينته

---

(١) R. Bayly Winder, Saudi Arabia in the Nineteenth Century, New York: St. Martin's Press, 1965.

(٢) Rosenfeld, 1965.

(٣) غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠.

الأصلية حائل. وفي إبريل سنة ١٩١٣ هاجم عبد العزيز الحامية التركية في الهفوف بإقليم الأحساء وهزمها، وسرعان ما سقطت بعد ذلك بقية أجزاء المنطقة الشرقية في يده.

وفي نهاية ١٩٢١ كانت مدينة حائل قد سقطت وحلّت بآل رشيد هزيمة نهائية. وفي نفس السنة ضمت مرتفعات عسير إلى أراضي عبد العزيز، وفي ١٩٢٤ انزلت جيوشه هزيمة ساحقة بحكام الحجاز في تُرَبة، ودخلت مدينة الطائف حيث وقعت مذبحة مروعة للسكان المحليين الذين تخلى عنهم جنود حاكم الحجاز. وفي أكتوبر ١٩٢٤ دخلت مدينة مكة تحت سيطرة عبد العزيز دون قتال. وبنهاية ١٩٢٥ كان الحجاز كله قد أصبح تحت سيطرته.

وفي ٨ يناير ١٩٢٦ بايع زعماء مكة عبد العزيز ونصبوه ملكاً على الحجاز، وبعد عام أصبح ملكاً على الحجاز ونجد وتوابعها. وفي ٢٢ يناير ١٩٣٢ اتخذت الخطوة النهائية في تأسيس الدولة المعاصرة حينما أطلق عليها اسم « المملكة العربية السعودية ». وكما يقول سلامة[٤]، كانت كل المحاولات السعودية لإنشاء دولة مركزية، محاولات محلية بحت، جاءت استجابة لعوامل اقتصادية وسياسية محلية. فالمملكة الحالية، بعكس كثير من الدول الأخرى في المنطقة، ليس لها جذور في التقسيمات الإقليمية للإمبراطورية العثمانية، كما أنها لم تنبع من تنظيم فرضه الاستعمار على المنطقة.

كان أحد العوامل الرئيسة التي أدت إلى نجاح المحاولة السعودية لإنشاء دولة مركزية هو استنادها إلى قاعدة دينية، الأمر الذي زوّد السكان بأيديولوجية مشتركة فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة. وكان العامل الثاني هو تكوين قوة عسكرية تمثلت في جماعة « الإخوان » التي عملت على تعبئة واستقرار بعض العناصر البدوية في مستوطنات جديدة عرفت الواحدة منها باسم « الهجر »، وانتشرت هذه المستوطنات في معظم أجزاء الدولة الجديدة، وكان دور « الاخوان »، وفقاً لما ذكره كشك بمثابة دور الحزب الثوري في إنشاء هذا الكيان السياسي الجديد[٥].

على أننا يجب ألا نهمل دور سكان الحضر في تكوين هذه الدولة، فالواقع أن أشد مؤيدي هذه الدولة حماساً وإصراراً كانت هي المجتمعات القديمة المستقرة، في القرى

---

(٤) سلامة، المصدر السابق، ص ٣٥ - ٤١.

(٥) محمد جلال كشك، السعوديون والحل الإسلامي: مصدر الشرعية للنظام السعودي. القاهرة: المطبعة الفنية، ١٩٨١.

والمدن في إقليم نجد، بل إن بعضهم اشترك بالفعل في القتال، خاصة في اللحظات الحرجة، إلى جانب آل سعود الذين كانوا هم أنفسهم من السكان المستقرين المتحدرين من أصل قبلي، لا يختلفون في ذلك عن الكثيرين من سكان نجد.

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يركزون على دور الإخوان[6]، فإن القواعد الاجتماعية التي اعتمدت عليها الدولة الجديدة كانت تتمثل أساساً في سكان الحضر في نجد. وكما يبين الحمد، كانت مصالح التجار والمزارعين مهددة في ظل الفوضى السائدة في غياب السلطة المركزية[7]. كما انه يشارك هيلمز[8] فيما ذهب إليه من أن كلا القطاعين، البدوي والمستقر، كان مستعداً لقبول العقيدة الوهابية التي لها أثرها الفعّال في إضعاف التعددية القبلية والقضاء على استقلال الوحدات السياسية المحلية لصالح السلطة.

لقد لعب سكان نجد المستقرون القدامى دوراً مهماً في إنشاء الدولة، إذ أرسلوا الوعّاظ إلى البدو لإقناعهم بالأفكار الجديدة، كما أمدوا الدولة الجديدة بالقروض التي قدمها التجار الأثرياء، وبمن يستطيع حمل عبء الإدارة ممن كانوا يتمتعون بقدر من التعليم الحديث على الأقل. كما أنهم لعبوا دوراً أساسياً في القتال الذي صاحب قيام الدولة. وكان هذا على الأخص ما حدث في المعركة الحاسمة التي وقعت في سبله سنة ١٩٢٩ حينما اضطر عبد العزيز إلى تكوين جيش معظمه من رجال إقليم القصيم، ليضع به حداً لاتجاه قوات «الإخوان» المتزايد إلى الاستقلال بالأمر[9]. وكما ذكر لنا الكثيرون، فإن عنيزة أرسلت محاربين كثيرين لدعم عبد العزيز في المرحلة الأولى من نشأة الدولة الجديدة.

كان توفير المال اللازم من الصعوبات الأساسية التي واجهها عبد العزيز خلال الجزء الأكبر من حملاته وخلال جزء كبير من حكمه. وكان التجار يقدمون مبالغ لا يستهان بها، في صورة تبرعات أو قروض، وكان معظم هؤلاء التجار من نجد وبعضهم

---

(٦) John S. Habib, Ibn Sa'ud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and Their Role in the Creation of the Sa'udi Kingdom, 1910-1930. Leiden: E. J. Brill, 1978؛ كذلك، مصدر سابق.

(٧) الحامد، مصدر سابق، ص ٣٥.

(٨) Christine Moss Helms, The Cohesion of Saudi Arabia. London: Croom Helm, 1981, P. 104.

(٩) Habib, P. 138.

من عنيزة. ويقول أحد أفراد أسرة من الأسر التجارية العريقة في عنيزة: «كنا نقدم القروض لعبد العزيز دون أن نتقاضى فوائد عنها». ولكن هذه القروض والتبرعات، بالإضافة إلى الضرائب التي استطاع عبد العزيز جمعها، لم تكن كافية لمواجهة كل الإحتياجات المالية للدولة الجديدة. ودفع البريطانيون أيضاً بعض المبالغ، وكانوا يرسلون الخبراء العسكريين منذ وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩١٥، ولكن عبد العزيز كان دائماً يتصدى للبريطانيين كلما وقفوا ضد توسيع نفوذه. بل إن عبد العزيز لجأ من أجل تأمين استقلاله عن البريطانيين، إلى فتح الباب أمام التفاوض مع الأمريكيين من أجل التنقيب عن النفط[١٠].

كانت سلطة السعوديين ترجع، من الناحية التاريخية على الأقل، إلى عوامل داخلية، وتعتمد في ظهورها واستمرارها على الإرادة الذاتية وليس على الإرادة الأجنبية. ومع ذلك فقد أثر في استقلالها اضطرارها إلى قبول المعونات المالية والاستعانة بالخبرة العسكرية البريطانية. وقد حاول عبد العزيز الحدّ من هذا الاعتماد على البريطانيين عن طريق منح الأمريكيين بعض الامتيازات في التنقيب عن النفط في سنة ١٩٣٣، ولكن الذي حدث في نهاية الأمر هو أن الدولة ضحت بالكثير من إستقلالها نتيجة اكتشاف واستغلال الموارد النفطية الكبيرة من قبل شركات النفط الأمريكية.

لم يكن إنشاء الدولة الجديدة مقترناً فقط بظهور حركة للإصلاح الديني، وبحملات عسكرية، وبتعبئة الموارد المالية، وإنما اقترن أيضاً بتكوين ونمو جهاز إداري للدولة. وقد شكّل رجال من نجد، سواء كانوا من المستقرين أو الرحل، قاعدة من المواطنين المخلصين ينتشرون في أنحاء متفرقة من الدولة الجديدة نتيجة هجرتهم من نجد في وقت سابق. واعتمد عبد العزيز عليهم وقام بعضهم بدور مهم في الجهاز الإداري للدولة الجديدة. وفي منطقة كالحجاز كان هناك رجال من سكان المنطقة يتمتعون بكفاية عالية ويستطيعون العمل في الجهاز الإداري الجديد وقد عمل بعضهم فيه بالفعل. ومع ذلك فقد كان رجال نجد هم المفضلون في المراحل الأولى من نشأة الدولة، ليس فقط لانهم يتمتعون بدرجة أعلى من ثقة القيادة ولكن أيضاً لانهم هم وعائلاتهم كانوا معروفين معرفة شخصية لعبد العزيز، ولأنهم كانوا جميعاً ذوي خلفية ثقافية مشتركة وهوية إقليمية واحدة[١١].

---

(١٠) سلامة، مصدر سابق، ص ٣٨ - ٣٩.

(١١) ثريا التركي، «دور التوحيد الثقافي في نشوء المجتمع السعودي»، اليقظة العربية: العدد ٣، ١٩٨٧، ص ١٠٧ - ١٣٠.

ومن الأمثلة البارزة لهؤلاء الرجال رجل من عنيزة يدعى « عبد الله سليمان » (وهذا اسمه الحقيقي)، لعب دوراً أساسياً في تطور الدولة، وهو يقدم مثالاً لمهاجر ناجح من عنيزة خلال تلك الفترة. يقول محمد المنة:

« ربما كان أهم شخص من بين مستشاري الملك، رجل لم يشترك إلا نادراً في اجتماعات اللجنة السياسية بسبب قيامه بأعمال أخرى كثيرة خارجها، وهو الشيخ عبد الله سليمان، وزير المالية. كان سليمان من بلدة عنيزة في نجد، ترك شبه الجزيرة العربية في شبابه قاصداً بومباي، وهو الطريق الوحيد الذي كان متاحاً للشباب العرب الباحثين عن المغامرة والثروة. وقد نشأ دون أي تعليم نظامي وعمل خادماً لدى أسرة... ومن تجار نجد البارزين الذين اتخذوا بومباي مقراً لهم أيام ازدهارها كمركز تجاري... وبسبب تلهفه على أن يجرب حظه في التجارة، ترك سليمان بومباي إلى البحرين حيث أسس مشروعاً تجارياً صغيراً لحسابه. ولم يحرز هذا المشروع نجاحاً كبيراً ومن ثم وجد الرجل نفسه يبحث عن عمل أكثر استقراراً.

وكان شقيق سليمان يشغل منصباً صغيراً كموظف حسابات في خدمة الملك، وكان كثيراً ما يجد نفسه مثقلاً بالواجبات، فاستأذن في أن يعين له مساعداً وطلب من سليمان أن يعمل معه... وهكذا بدأ سليمان عمله في خدمة الملك كمساعد بسيط لموظف حسابات... وأخذ تقدير الملك لسليمان في الازدياد، حتى عين هذا المساعد البسيط وزيراً للمالية، يتحمل وحده المسؤولية الكاملة عن خزانة الدولة. وظل سليمان وزيراً للمالية طوال حياة الملك...

كان سليمان لا يحب الظهور ويبتعد عن الأضواء. ومع ذلك كان نفوذه وسلطته من القوة بحيث انني كنت كثيراً ما اعتبره الملك غير المتوج للمملكة العربية... وقد كان بلا شك، وهو في قمة نفوذه، أهم رجل في المملكة باستثناء أفراد العائلة المالكة »[١٢].

ثانياً: عنيزة تصبح مدينة إقليمية

بينما كانت الدولة تتطور بالتدريج، كانت عنيزة وغيرها من التجمعات السكانية المماثلة لها تشهد تغيراً في علاقاتها بالعالم الخارجي. كانت عنيزة ومثيلاتها تواجه خطر قطاع الطريق إذا ما غامر أهلها بالخروج إلى الصحراء وجاوزوا أسوار المدينة، ولذلك كانوا يضطرون لدفع اتاوة لزعماء قبائل البدو. ولكن مع تأسيس الدولة أصبح التنقل

(١٢) Mohammed Almana, Arabia Unified: A Portrait of Ibn Saud, London: Hutchinson Benham, 1980. PP. 192-197.

آمناً، وكان من أهم الأمور التي تحظى بأولوية لدى عبد العزيز تفتيت سلطة القبائل وإخضاعها، ومعاقبة أعمال السرقة من جانب البدو عقاباً شديداً.

في نفس الوقت، كانت عنيزة ومثيلاتها آخذة في فقد استقلالها بالطبع، والانضواء تحت لواء الجهاز الإداري للدولة الجديدة. وعندما سيطر عبد العزيز على نجد قسّمها إلى خمس مناطق كان منها إقليم القصيم. وقسم إقليم القصيم بدوره إلى أربع إمارات كانت إحداها عنيزة. وعلى الرغم من أن عنيزة كانت جزءاً من إقليم القصيم من الناحية الجغرافية فقد ظلت تتمتع باستقلالها الإداري واحتفظت برايتها الخاصة.

على أنه مع توحّد المملكة في سنة ١٩٣٢، قُسّمت الدولة بأسرها إلى أربع مقاطعات وقُسّمت كل مقاطعة إلى مناطق، فأصبحت نجد مقاطعة والقصيم منطقة من مناطقها، وكان الرؤساء الإداريون لهذه المقاطعات والمناطق يسمّون بالأمراء، ويختارون من بين آل سعود أو أقربائهم. وأصبحت عنيزة واحدة من الإمارات الأربع التي تتكون منها منطقة القصيم. وقد زاد الآن عدد هذه الإمارات على ما كان قبلاً، وأصبحت كلها تنضوي تحت الإدارة المباشرة لمنطقة القصيم فيما عدا عنيزة التي ظلت منفصلة حتى سنة ١٩٦٩. واليوم تتبع عنيزة منطقة القصيم التي أصبحت عاصمتها تلك المنافسة القديمة لعنيزة، أي مدينة بريدة[١٣].

ومن الروايات الشائعة بين الناس في عنيزة تفسيراً لاختيار بريدة عاصمة للقصيم، رواية تتعلق بتحديد المكان الذي أقيم به أول مكتب للبرق والبريد في المنطقة. ففي الأيام الأولى لإنشاء الدولة الجديدة، عرضت الحكومة إنشاء هذا المكتب في عنيزة، غير أن أمير عنيزة رفض قبوله خوفاً من أن يؤدي إلى كثرة التدخل الخارجي في شؤون المدينة، ومن ثم أنشأت الحكومة المكتب في بريدة، فإذا بعنيزة تطلب بعد هذا مباشرة أن ينشأ مكتب آخر فيها. ولكن بريدة كانت هي التي حظيت بالمكتب قبل عنيزة ومن ثم أصبحت عاصمة الإقليم، إذ أنها كانت أول مدينة فيه يكون لها اتصال مباشر بالخارج. وكانت نتيجة هذا، على الأقل في نظر سكان عنيزة، أن حظيت بريدة باهتمام أكبر وفاقت عنيزة على الأقل في حجم السكان، إن لم يكن في غير ذلك.

وفي رأي شريف[١٤] أن سلطة أمير الإقليم تختلف عن سلطة المحافظ في البلاد العربية الأخرى. فالأمير يجمع في شخصه سلطات إدارية واقتصادية وعسكرية وفنية،

---

(١٣) الواصل، مصدر سابق، ص ١٠ - ١٣.

(١٤) الشريف، مصدر سابق، ص ٢٧٧ - ٢٧٨.

وكان يعتبر ممثل الملك في المنطقة، ويتمتع باستقلال واسع ولا يعتبر مسؤولاً إلّا أمام الملك. وقد تغير هذا الوضع حينها انشئت الدولة وزارات وأصبح الأمير مرتبطاً بوزارة الداخلية. وتبع هذا إنشاء إدارات أخرى في الدولة المركزية لم تكن موجودة من قبل وأصبح لها بعض المسؤوليات التي كانت من قبل من مسؤوليات الأمير، وترتب على ذلك ان فقد بعض سلطاته المحلية.

ويرى الشريف أن هذا يمثل تطوراً من نظام الإدارة القديم الذي كان يتسم باللامركزية في السنوات الأولى التالية لقيام الدولة، إلى نظام إداري يتسم بدرجة عالية من المركزية، وهو الذي يسود في الوقت الحاضر. فالأمير المحلي لعنيزة تقوم بتعيينه الآن وزارة الداخلية، وهي التي تحدد ميزانيته. وعلى الرغم من أن هذا الأمير يجري اختياره من بين أفراد نفس العائلة التي كان يختار منها أمراء عنيزة أيام تمتعها بالحكم الذاتي في أواخر القرن التاسع عشر، فإن الأمير في الوقت الحاضر يعتبر من موظفي وزارة الداخلية ويعتبر مسؤولاً أمامها من خلال إمارة مركز القصيم التي تتخذ بريدة مركزاً لها. ولكن معظم الوظائف الأخرى في عنيزة تتصل مباشرة بالوزارات المركزية في الرياض، وهو ما يدل على احتفاظ عنيزة ببعض مظاهر استقلالها القديم على الأقل، كمجتمع منفصل داخل هيكل النظام الإداري المركزي الراهن.

ثالثاً: التعليم

كان من أهم المؤسسات التي أدخلتها الدولة نظام التعليم المدني. وقد ساهم هذا النظام بما تضمنه من إدخال مقررات تدرس على النطاق القومي إلى تبلور هوية قومية جديدة[15]، كما انه زوّد الذكور والإناث على السواء بالمهارات الأساسية التي يحتاجونها ليصبحوا موظفين من ذوي الرواتب، أو مهنيين، أو من أرباب الأعمال. ومن ثم ساهم في نمو التكوينات الاجتماعية الرأسمالية في البلاد. وعلى الرغم من أن الدولة هي المسؤولة الآن عن التعليم، فإن نظام التعليم في عنيزة يمدنا بمثال على قيام السكان المحليين بدور فعّال في إحداث التنمية. بل إن التعليم هو في الواقع أهم ما تمتاز به عنيزة وهو الذي يضفي عليها، في نظر أهلها، خصوصيتها، سواء في الماضي أو في الحاضر.

إن اتساع الأفق، والسعي المستمر إلى المعرفة، والاهتمام بالتعليم واحترامه، هي الأشياء التي كانت تلفت نظر كل من زار عنيزة وكتب عنها. فنجد داوتي مثلاً، يذكر

---

(15) التركي، «دور التوحيد الثقافي...»، مصدر سابق، ص ١٠٧ ـ ١٣٠.

المكتبات التي كان يحوزها الكثيرون من أهل عنيزة، ويذكر أن العديدين منهم كانوا يتلقون المؤلفات الجديدة من بيروت، ويتحدث عمن كان منهم من المتفقهين في الدين أو من ذوي المعرفة الواسعة بالفلسفة. كذلك يتضح من وصف فيلبي لعنيزة، وقت زيارته لها في ١٩١٨، أن كثيراً من سكانها كانوا من المتعلمين ويحتفظون بمكتبات تحتوي على كتب في الدين والعلوم الدنيوية على السواء.

وهناك عاملان على الأقل يمكن أن يُردّ إليهما ما تمتعت به عنيزة من تقدم في التعليم قبل أن تُدخل الدولة نظام التعليم الحديث في ١٩٣٦. أحدهما « الكتاتيب » التي كانت موجودة في المدينة نفسها. وفي حدود علمنا لم يدون أحد تاريخ هذه الكتاتيب وتطورها في عنيزة، ولكننا نعلم أنه عندما افتتحت أول مدرسة مدنية في عنيزة في سنة ١٩٢٦، بجهود واحد من سكانها، كان يوجد بالمدينة ما لا يقل عن أربعة كتاتيب للذكور وغيرها للإناث. ولم يذكر لنا أحد عمر هذه الكتاتيب، ولكن يمكن أن نفترض باطمئنان أنها لم تكن حديثة العهد بل ذات تاريخ عريق، حتى إن داوتي يذكر أنه قابل سنة ١٨٧٨ أحد الدارسين الذين لم يسافروا خارج المدينة « وقضى شبابه في التعلم على يد أحد الشيوخ الفضلاء »[١٦].

كانت المهمة الأساسية للكتاتيب في كل أنحاء العالم الإسلامي هي تعليم القرآن الكريم ونشر المعرفة بالدين. وبينما كان حفظ القرآن الكريم وبعض الأحاديث هو هدفها الأساسي، تعلم بعض تلاميذها القراءة والكتابة ومن ثم أصبحوا قادرين على اكتساب معرفة أوسع. وقد تمكن بعض سكان عنيزة من اكتساب بعض المعرفة المتخصصة في الدين، والتي كانت تلقى احتراماً كبيراً من المجتمع. وكان يحظى بهذا الاحترام الكبير أيضاً الفقراء الذين تمكنوا من تحصيل درجة عالية من المعرفة بالعلوم الدينية، فكان الناس على اختلاف مكانتهم الاجتماعية يستشيرونهم ويطلبون منهم النصيحة ومن ثم كان لهم تأثير كبير في سلوك الناس. وقد استمر بعض هؤلاء في تحصيل المزيد من المعرفة بالانتقال إلى مدن أخرى كالبصرة والمدينة ومكة.

أما المصدر الثاني الذي أدى إلى تقدم مستوى التعليم في عنيزة فهو اتصال سكانها بالعالم الخارجي. فمنذ مطلع القرن التاسع عشر على الأقل أقام بعض عقيلات عنيزة في مدن أخرى بالخارج وتعلموا هناك، وكانوا يعودون إلى عنيزة من وقت لآخر ويتركون أثراً قوياً في سكانها.

---

(١٦) Doughty, P. 383.

وقبل أن تفتتح الدولة أول مدرسة للبنين بعشر سنوات، أسّس شخص يدعى « ابن صالح » مدرسة خاصة في عنيزة. وكان « ابن صالح » هذا قد تلقى تعليمه في العراق والبحرين ثم عاد إلى عنيزة حيث أقام هذه المدرسة التي قال عنها أحد الذين تعلموا فيها، إن تأسيسها « يمثل بداية التعليم الحديث في نجد ». بدأت هذه المدرسة التي عرفت باسم « مدرسة ابن صالح الأهلية » عملها في ١٩٢٦ وقام « ابن صالح » وشقيقه بتدريس القرآن الكريم والإملاء والكتابة والإنشاء والحساب. وكان التلميذ يدفع ريالاً إذا كان ذلك باستطاعته، وإلاّ قبلته المدرسة مجاناً. ويقال إن معظم التلاميذ كانوا من العائلات الثرية وعلى الأخص من أبناء التجار، إذ كان الصبية الفقراء من أبناء الفلاليح مضطرين إلى العمل في المزارع والخروج إلى الصحراء لجمع العشب، الأمر الذي كان سيجبرهم، إذا التحقوا بالمدرسة، على التغيب عن بعض الدروس.

ويروى أيضاً أن الملك عبد العزيز كان شديد الإعجاب بهذه المدرسة وأنه حضر حفلة التخرّج فيها مرتين، وكان يسعده أن يرى شباب عنيزة مقبلاً على التعليم. كان المتخرجون في هذه المدرسة هم أيضاً أول من عُيِّنوا في وظائف الديوان الملكي، إذ كانوا الوحيدين من بين أهل نجد الذين تلقوا تعليماً حديثاً. وقد حقق بعض المتخرجين فيها، في حياتهم العملية، تفوقاً في العلم وفي خدمة الحكومة أو في المشروعات الاقتصادية، وكان من بينهم أول سعودي يحصل على درجة الدكتوراه، وقد أصبح فيما بعد أول رئيس لأهم جامعات المملكة السعودية وشغل منصب الوزارة مرتين، بينما برز خريج آخر كرئيس لبلدية مدينة مهمة من مدن السعودية، وأصبح ثالث سفراء المملكة البارزين.

وفي سنة ١٩٣٦ افتتحت الدولة أولى مدارسها للبنين في نجد، ومن بينها مدرسة العزيزية في عنيزة. وقد بدأت المدرسة بالصفوف الثلاثة الأولى. وكان من أكمل دراسته في مدرسة « ابن صالح » أكثر تقدماً في بعض المواد ولكنه لم يكن ليدرس بعض المواد التي تدرس في مدارس الدولة، ومن ثم كان يلحق بالصف الثالث. ثم أضيف الصف الرابع في السنة الثانية من عمر المدرسة وهكذا حتى أصبحت المدرسة تضم ستة صفوف. وخلال سنتها الأولى كانت مدرسة العزيزية تضم ١٥٠ تلميذاً وستة مدرسين. وكان جميع المدرسين كما يذكر سكان عنيزة بفخر، من أهل عنيزة نفسها، وإن كان بعضهم قد عاش فترة في الحجاز. ويقول أهل عنيزة إن المدرسين في مدينة بريدة كانوا من سكان مدن أخرى، وكذلك الحال في مدينة حائل التي كان أحد مدرسيها من أهل عنيزة.

وفي السنوات التالية افتتح كثير من المدارس الأخرى للبنين في عنيزة، حتى أصبح بها اليوم ٢٤ مدرسة ابتدائية. أما المدارس المتوسطة فقد افتتحت أولاها في سنة ١٩٥٣،

بينما افتتحت أول مدرسة ثانوية للبنين في ١٩٥٦ . وفي عنيزة اليوم خمس مدارس متوسطة ومدرستان ثانويتان للبنين، بالإضافة إلى عدد من المدارس الفنية ومدارس تدريب المعلمين بمستوى المدارس الثانوية. ويبلغ إجمالي عدد التلاميذ في مدارس الذكور في عنيزة اليوم ٦٥٠٣ تلاميذ وعدد المدرسين بها ٤٢٥ مدرساً، عدا تلاميذ ومدرسي المدارس الفنية ومدارس تدريب المعلمين.

أما تعليم البنات فقد بدأه في الأصل عدد من السيدات اللاتي قمن بتأسيس كتاتيب للبنات في منازلهن. ويذكر بعض السيدات اللاتي يزيد عمرهن اليوم عن ستين عاماً أنهن تعلمن في هذه المدارس عندما كن بنات صغيرات، وأن مدرساتهن تعلمن ايضاً في هذه المدارس. وكان الهدف الأساسي من هذه المدارس هو حفظ القرآن الكريم، فكان يعطى لكل فتاة لوح خشبي صغير كتبت عليه المدرّسة آية من آيات القرآن الكريم باستخدام مادة ملونة تستخرج من بعض النباتات التي تنمو في الصحراء. وكانت الفتاة تأخذ هذا اللوح إلى منزلها وتحفظ ما كتب عليه. فإذا ما حفظته غسل اللوح حتى يزول ما كتب عليه وكتبت عليه آية جديدة.

فإذا ما أتمت الفتاة حفظ القرآن الكريم أقيمت لها « زفة »، فتلبس الفتاة ثياباً خاصة لهذه المناسبة وتتحلى بالذهب وتبدأ الزفة بالفتاة من بيت معلمتها وتمضي في الشوارع المجاورة مصحوبة بالغناء حتى تصل إلى بيت أبويها حيث يعقد حفل استقبال في ذلك الجزء من المنزل المخصص للسيدات، ويحرق البخور وتقدم وجبة من الطعام للمعلمة ولزميلات الفتاة وجاراتها وقريباتها. كانت هذه دائماً مناسبة بهيجة، يتذكرها الكثيرون بوضوح. وكانت الزفة تقترن عادة بسن البلوغ الذي يبدأ معه ارتداء الحجاب ويصبح عزل الفتاة عن الاختلاط ضرورياً. وحيث انه يصبح على الفتيات أن يلزمن منازلهن بدءاً من ذلك الوقت، فإن كثيرات منهن كن ينسين الكثير مما تعلمنه، وإن كان هناك القليلات منهن اللاتي يبذلن جهداً خاصاً للحصول على ما يمكن مطالعته، يستطعن الاحتفاظ بما تعلمته وتنميته. وكما تقول إحداهن: « كان أخي يملك محلاً لبيع الكتب (في مدينة أخرى) وكان يرسل إليّ الكتب التي أطلبها منه. كنت أقرأ كل ما تقع عليه يدي من كتب وأطلب من المسافرين من أقربائي أن يحضروا لي كتباً معهم، وكنت أشتريها بنفسي عندما أسافر، ولكن هذا لم يكن يحدث كثيراً. وقد استمتعت بوجه خاص ببعض الكتب الكلاسيكية العالمية المترجمة إلى العربية ». لم يكن هذا القدر من القراءة شائعاً بين النساء في مثل عمرها، ولكن كان على النساء اللاتي يقمن بالتدريس في كتاتيب البنات، أن يبذلن جهداً خاصاً لتنمية معارفهن، وكان هذا يحدث في العادة بمساعدة أقاربهن

الذكور. تقول إحدى هؤلاء السيدات: «كان أبي قد بدأ يفقد القدرة على الإبصار، وكان في ذلك الوقت منهمكاً في دراسة بعض الموضوعات الدينية مع شيخ معروف فكنت أساعده بأن أستمع إليه يتلو بعض النصوص وأتحقق من أنه يتلوها على الوجه الصحيح. وبهذا أحرزت بعض التقدم في قدرتي على القراءة وفي معرفتي بالقرآن والحديث».

كانت كثيرات من البنات اللاتي يذهبن إلى الكتاتيب من الأسر الثرية، إذ كان يتوفر لديهن الوقت اللازم للانغماس في الدراسة. ولكن كان هنالك أيضاً بعض الفقراء الذين ارسلوا بناتهم إلى الكتاتيب:

«كان أبي فقيراً ويقوم بأعمال مختلفة. كان يملك جملاً يستخدمه في حمل خشب الوقود والعشب لأشخاص آخرين. وباعتباري اكبر إخوتي كنت أساعد أبي في العناية بالجمل في غير الأوقات التي يشتغل فيها. وكنت في بعض الأحيان أقضي عدة شهور من كل سنة في جمع العشب من الصحراء. وفي الأيام التي كان عليّ فيها أن آخذ الجمل إلى الصحراء ليرعى كنت أهرع إلى منزل مدرستي وأطلب منها أن تكتب الأبيات التي عليّ دراستها على اللوح الخشبي ثم اجري لآخذ الجمل وأقوم بحفظ الدرس أثناء سيري خلف الجمل إلى البرّ. اما في الأيام الأخرى فكنت أقضي وقتاً أطول في المدرسة. على أني لم أتعلم القراءة والكتابة، وان كنت أعرف القدر الكافي من القرآن الكريم اللازم لتأدية الصلاة».

إن الرواية السابقة وغيرها مما استمع إليه الباحثان، تبين أن التعليم الديني للبنات كان يعتبر شيئاً إيجابياً يستحق التقدير، وأن البنات اللاتي كن مضطرات إلى مساعدة عائلاتهن في أعمالها كن يُرسَلْنَ مع ذلك في بعض الأحيان لتلقي الدروس. وكانت المدرِّسة تتلقى اجراً عن دروسها يدفع نقداً أو في صورة كميات من التمر أو الشاي أو السكر أو القمح أو غير ذلك من السلع.

وعندما تطورت مدارس البنين ولجأت إلى تعيين مدرسين من بلاد أخرى من العالم العربي، ارسلت بعض الأسر البارزة بناتها ليتلقين دروساً خاصة من زوجات هؤلاء المدرسين، فكانت الفتيات يدرسن الحساب وقواعد النحو والإنشاء. حدث هذا خلال فترة قصيرة في الخمسينات وقبل أن تفتتح الدولة أول مدرسة للبنات في ١٩٦٠. ففي هذه السنة افتتحت الدولة ١٥ مدرسة ابتدائية للبنات في مدن مختلفة في أنحاء البلاد. وبينما قاوم بعض الناس في نجد فتح مدارس للبنات، لم تعرف مدينة عنيزة هذه المقاومة، وإن كان بعض سكانها لم يرحبوا بذلك. وفي السنة الأولى التحقت ٢٨٥ فتاة من عنيزة بهذه المدارس، وفي السنة الثانية ارتفع عددهن إلى أكثر من الضعف فأصبح ٦٨٥ فتاة.

وبعد عشر سنوات من افتتاح أول مدرسة ابتدائية للبنات، افتتحت مدرسة متوسطة. وفي ١٩٧٤ افتتحت أول مدرسة ثانوية للبنات. ويوجد الآن في عنيزة ٢٩ مدرسة ابتدائية وست مدارس متوسطة ومدرستان ثانويتان للبنات. وفي ١٩٨٦ بلغ إجمالي عدد الطالبات ٥٨٩٣ طالبة، وعدد المدرسات ٥٠٣ مدرسات. يضاف إلى ذلك عدد من مدارس تدريب المعلمين بالمستوى الثانوي. ويلاحظ أن عدد المدرسين في مدارس البنات يزيد على عددهم في مدارس البنين بسبعة وثمانين مدرساً، بينما يزيد عدد التلاميذ من الذكور على عدد التلميذات بـ ٦١٠ تلاميذ.

التغير المهني والمؤسسات الجديدة

صاحب نمو الدولة الجديدة ونظام التعليم الحديث دخول التكنولوجيا المتقدمة وتطوير البنية الأساسية، وأصبح نظام العمل المأجور والاستخدام مقابل دفع مرتبات وظهور طبقة أرباب العمل، من السمات السائدة في تنظيم العمل سواء في عنيزة أو في غيرها من مدن الدولة الجديدة. وظهرت العملة الجديدة، وهي الريال السعودي التي حلت محل ريالات ماريا تيريزا والعملات الأخرى التي كانت تستعمل من قبل، واختفى نظام المقايضة وسداد القيمة عيناً، وزاد اعتماد الناس على النقود في تلبية حاجاتهم. وقد اقترنت كل هذه التغيرات، في حالة عنيزة، بالتغير الذي طرأ على هيكل الإنتاج الزراعي، وعلى المهن والهجرة إلى الخارج، وبتزايد دور الدولة في المجتمع، وبنمو مؤسسات محلية جديدة تعمل على رفع مستوى المعيشة وتحسين الظروف المادية للمجتمع.

أولاً: تغير هيكل الإنتاج الزراعي

كان من أهم التغيرات التكنولوجية المبكرة تركيب المضخات الميكانيكية على الآبار لأغراض الري. ففي سنة ١٩٢٥ أعطى الملك عبد العزيز لأفراد من عائلة أمير عنيزة ثلاث مضخات تعمل بالكيروسين، ولا يزال الناس في عنيزة يذكرون هذه الواقعة حتى اليوم ويعتبرونها بداية لتغيرات مهمة. وفي سنة ١٩٦١ كان في عنيزة ٥٢٣ مضخة، وفي السنة التالية أصبح في عنيزة ستة محاريث آلية، وثماني عشرة آلة من آلات الدراس، وسبعة عشر مسلفة لتسوية الأرض[١].

---

(١) الشريف، مصدر سابق، ص ١٢٧ - ١٣٦.

وكان لإدخال المضخات تأثير عميق على نظام الزراعة. ذلك أن نظام سحب المياه بواسطة «السواني» كان نظاماً عالي التكلفة بسبب ما يتطلبه من عدد كبير من الجمال وتوفير الطعام لها، واستخدام كثيف للعمل الإنساني. والواقع أن السبب الأساسي في عدم انتشار الزراعة كان ارتفاع تكلفة نظام الري وصعوبته. ثم أدى إدخال المضخات إلى تخفيض كمية العمل اللازمة وزيادة مساحة الأراضي التي يمكن زراعتها وزيادة حجم الحيازات الزراعية. وأدى إدخال المضخات أيضاً إلى تقسيم العمل على أساس الجنس، إذ كان الذكور وحدهم هم الذين يديرون المضخات.

وقد سبق أن أشرنا إلى ما ذكره الشريف[2] من وجود ٢٩٣ حيازة زراعية في ١٩٦١، كان ٢٠٪ منها على الأقل حيازات جديدة، يبلغ الحد الأدنى لمساحة المزرعة الواحدة منها عشرة هكتارات، ومن ثم كانت هذه الحيازات الجديدة أكبر حجماً من معظم المزارع القديمة. وكان الجزء الأكبر من الحيازات الجديدة يزرع بمحاصيل جديدة بالإضافة إلى المحاصيل التقليدية. ومن المحاصيل الجديدة البرتقال واليوسفي والعنب والتفاح والمشمش والخوخ والكمثري والجريب فروت والطماطم والخس والخيار والثوم والبطاطس. وكانت المزارع الجديدة والأكبر حجماً تزرع في بعض الأحيان طبقاً لنظام المزارعة، ولكن كثيراً منها كان يعتمد على استخدام العمل مقابل أجر، الدائم والموسمي. أما في المزارع القديمة والأصغر حجماً فإن العمل الإضافي، الذي كانت تقوم به في الماضي جماعات العمل المتبادل، يقوم به الآن عمال بالأجر يتم التعاقد معهم على أساس يومي. وكان بعض هؤلاء العمال مقابل أجر هم من الذكور أو الإناث الذين كانوا يشتغلون في الماضي في إدارة «السواني».

والحالتان التاليتان تصوران ما طرأ من تغيرات في هذا الصدد. الحالة الأولى ترويها «أم منصور»، وهي امرأة كانت تعمل في إدارة «السواني» في سنة ١٩٤٠ عندما كانت في الخامسة عشرة من عمرها، وذلك في مزرعة استأجرها شقيق زوجها. ثم اشتغلت هي وزوجها وأولادها وبناتها غير المتزوجات وزوجات أولادها في مزارع مختلفة كان يستأجرها زوجها. وفي حوالي سنة ١٩٥٦ بدأت تعمل مقابل أجر في مزارع الآخرين وبدأت تنظم جماعات للعمل من النساء. وفي الوقت الذي كنا نقوم فيه بدراستنا كانت تعمل بأجر في مزرعة يملكها ابنها، طبقاً لنظام يختلف اختلافاً جذرياً عن نظام العمل الذي كان سائداً في الماضي والذي كان يقوم على أساس عائلي:

---

(٢) الشريف، مصدر سابق، ص ١١٨ - ١٢١.

« منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً، وقبل أن نترك المزرعة التي كنا نقوم باستئجارها بدأت أشتغل في مزارع يملكها آخرون. وكنت أتقاضى أجراً يدفع على أساس يومي. وكانت العادة، كلما ظهرت الحاجة إلى عمال إضافيين، أن يأتي إليّ صاحب المزرعة ليخبرني بعدد النساء اللاتي يحتاج إليهن، فأقوم أنا بإخبار من أعرفه من النساء، ونتفق على مكان نلتقي فيه حيث يأتي في الصباح الباكر من يصطحبنا إلى المزرعة. لم أكن أتقاضى أجراً يزيد على أجر النساء الأخريات، على الرغم من أني كنت مسؤولة عن جمعهن. وكنت أحياناً، إذا لم يعترض صاحب المزرعة، أذهب بعد الظهر للعمل في مزرعة مجاورة لأحصل على مبلغ إضافي من المال.

إن ابني منصور يعمل الآن مديراً لمدرسة ابتدائية، ويعمل في نفس الوقت مؤذناً. وقد قام خلال السنوات الثلاث الماضية باستئجار مزرعة بمبلغ ٨٠٠٠ ريال في السنة. وحصل على إجازة طويلة من مدرسته وهو يدرس للحصول على درجة أعلى. إن لديه اثنين من المصريين وأربعة باكستانيين يشتغلون في مزرعته. كما أنه يستخدم بعض النساء على أساس « المياومة » لفرز التمر وتجهيزه ولدراس البرسيم، كما أني اشتغل لحسابه ويدفع لي مقابل ذلك ٥٠ ريالاً في اليوم.

ويقوم زوج ابنتي أيضاً بزراعة قطعة من الأرض على أساس المزارعة، وعندما اشتغل أنا فيها يدفع لي أجراً نظير عملي. وخلال موسم الحصاد يرسل ابني بعض عماله للعمل في مزرعة زوج ابنتي على سبيل المساعدة، كما يرسل زوج ابنتي بعض عماله لمساعدة ابني كلما احتاج إلى ذلك. وعندما يشتغل الجميع في هاتين المزرعتين تنضم إلينا زوجة إبني للعمل في مزرعة زوج ابنتي للمساعدة في طهي الطعام، ولكنها لا تتقاضى أجراً على ذلك إذ أن المناسبة تكون أشبه بأيام الأعياد ».

والرواية التالية هي لـ « أم علي » التي كانت تشتغل في صباها مع بقية أفراد عائلتها في مزرعة صغيرة يملكها جدها، وفي حوالي سنة ١٩٥٥ كانت تعمل هي وزوجها باليومية في مزرعة كبيرة. ومن الطريف أن نلاحظ أن هذه الحالة تصور كسابقتها حالة استخدام امرأة للعمل بأجر في مزرعة أحد أقربائها:

« عندما تم زواجي ذهبت أنا وزوجي للعمل في مزرعة كبيرة مجاورة لنا. وكنا في البداية نعمل باليومية، وكان يعمل معنا في نفس المزرعة نساء أخريات. كنا نعمل من الصباح المبكر حتى الظهر مقابل سبعة ريالات لكل منا. كنا نقطع البرسيم ونجمعه ونوزع ونعبد زراعة الخريز (الشمام) وكنا نقطع البرسيم الذي أثمر بذوراً ونجمعه في

ثيابنا حتى لا نفقد أي كمية من البذور، ونقوم بدراس البرسيم لنحصل على البذور ونضعها في جوالات.

لقد عملنا هناك بضع سنين ثم ذهبنا للعمل لحساب خالي الذي كان قد اشترى مزرعة لنفسه. وكنا نقوم بنفس الأعمال، وكان هو بدوره يدفع لنا أجراً على عملنا.

ثم قمت أنا وزوجي بالعمل مدة سنة في مزرعة كبيرة جداً يملكها شخص ليس من أقربائي، وكان يدفع لنا أجرنا مرة كل شهر. كان زوجي يشتغل مع بعض الرجال في ري الأرض، وكنت أنا أقدم يد المساعدة في جميع الأعمال الأخرى. فإذا احتاج الأمر إلى عمال إضافيين كان المالك يطلب إلينا أن نحضر بعض النساء. وكنت أعرف امرأة تعرف بعض النساء اللاتي كن في حاجة إلى العمل، فكانت تحضرهن إلى منزلها حيث أقابلهن أنا وزوجي ونصطحبهن في سيارة من سيارات المزرعة إلى مكان العمل. كان الأجر في ذلك الوقت قد ارتفع فكن يحصلن على ٢٠ ريالاً في اليوم.

لقد هجرنا أنا وزوجي هذا العمل بعد مدة من الزمن، وزوجي الآن يعمل بواباً في مدرسة وأنا أحاول أن أحصل على عمل في مزرعة أو حتى أن أعمل في تجهيز التمر في بيوت الآخرين. إنني أحب هذا النوع من العمل لأنه يمكنني اليوم من الحصول على ٥٠ ريالاً في اليوم، كما أنني في العادة أعمل مع نفس النساء اللاتي كنت أعمل معهن منذ سنوات طويلة، ونحن صديقات ويسرنا أن نعمل معاً».

ومع انتشار نظام العمل مقابل أجر حتى صار هو النظام الغالب في المزارع، زاد الاتجاه إلى بيع الناتج مقابل نقود في أسواق عنيزة ومدن أخرى مثل الرياض. لقد استمر جزء كبير من السكان المحليين في العمل في الزراعة، ولكن نسبة النساء الأميات والرجال المسنين، في قوة العمل الزراعية، أخذت تميل إلى الزيادة في الفترة الواقعة بين الخمسينات ومنتصف السبعينات، ومنذ ذلك الحين بدأ العمال الوافدون من الخارج يشكلون الجزء الأكبر من العمال الزراعيين.

ثانياً: التغير المهني والهجرة إلى الخارج

أدى التطور التكنولوجي إلى انعدام الحاجة لكثير من العمال الذين كانوا يشتغلون من قبل في الزراعة، كما أدى إدخال وسائل النقل الميكانيكية إلى الاستغناء عن خدمات الجماميل وإلى التدهور السريع في دور العقيلات. كذلك تدهور الإنتاج الحرفي في عنيزة مع زيادة استيراد منتجات المصانع وحلولها محل السلع المنتجة محلياً. وترتب على هذه التطورات حدوث تغيرات مهنية كثيرة خلال الأربعينات والخمسينات، فقام البعض

بالتحول من مهنة لأخرى داخل عنيزة بينما هاجر آخرون إلى أنحاء أخرى داخل الدولة كانت تمثل مراكز النمو السريع.

ويصف «أبو مشعل» الذي كان يشتغل جمّالاً حتى أواخر الأربعينات، الآثار التي أحدثها ظهور النقل بالسيارات والقطارات وما طرأ من تغير بسبب ذلك على مركز الجماميل، فيقول:

«حينما جاءت السيارات أخذت منا فرص العمل. لقد شقت السيارات طريقها وسط الصحراء، وأخذت في الذهاب إلى الكويت أو جبيل والإياب منها، وكانت أسرع من الجمال وتستطيع أن تحمل الكثير من السلع. لقد كرهنا السيارة لأنها حرمتنا من فرص الرزق. فلو أننا صادفنا مالك السيارة وهو يموت من العطش ما كنا لنعطيه قطرة ماء واحدة. ولكن كانت هناك رمال الدهناء الواقعة بين الأحساء والرياض، ولم تكن السيارة قادرة على اجتيازها. فذهبنا إلى هناك، وكنا ننقل التمر من الأحساء إلى الشيوخ المقيمين بالرياض. ولكن جاء الخط الحديدي الذي يصل إلى الرياض فكانت هي النهاية».

لم يقدم الجماميل على المساهمة في وسائل النقل الجديدة بأي درجة محسوسة. لقد تحول بعض كبار السن منهم إلى الزراعة (متبعين على الأخص نظام المزارعة)، أو أقاموا حوانيت صغيرة في السوق، أما الأصغر سناً منهم فإنهم راحوا يبحثون عن مهن أخرى جديدة. والحالة التالية هي حالة رجل كان يعمل في البداية مع والده جمّالاً ثم أصبح مستخدماً في مشروعات مختلفة ثم صار فيما بعد من أرباب الأعمال. وقد صادف مثل هذا التطور عدد كبير من الشباب الذين كانوا يعملون أصلاً فلاليح أو في مهن أخرى. والرجل الذي سيروي قصته الآن واسمه «أبو يوسف»، في الثامنة والستين من عمره، وقد اعتزل العمل مؤخراً واستقر في عنيزة. وكانت بداية اشتغاله جمّالاً مع والده سنة ١٩٣٢:

«لقد تركت عنيزة وأنا في الثانية عشرة من عمري، وكان أبي جمّالاً واشتغلت معه بضع سنوات، ثم ذهبت إلى البحرين حيث عملت نحو سنتين في مكتب أحد التجار القادمين من عنيزة. فلما بلغت التاسعة عشرة اشتغلت عند رجل يملك سيارة نقل وينقل البضائع في الدمام، ثم أصبحت ميكانيكياً ثم مديراً لأحد الكاراجات. بعد ذلك ذهبنا إلى الكويت والرياض. لقد جمعت من ذلك الكثير من المال ولكن هذه الأعمال كانت تقترن بالكثير من الأخطار، كما أنني تعبت من كثرة التنقل من مكان لآخر، ففضلت الاستقرار في الرياض وفتحت حانوتاً لبيع الذهب، ومكثت هناك اثنتين وعشرين سنة إذ كانت تجارتي ناجحة للغاية. لقد اشتغلت طوال خمسين عاماً كنت أعمل خلالها كل

يوم من أيام الأسبوع باستثناء بعض أيام الجمعة، فقررت أن أعتزل العمل واستريح، وبعت الحانوت وعدت إلى عنيزة ».

ولم يقتصر أثر دخول السيارة على القضاء على واحدة من أقدم المهن التي اشتهرت بها عنيزة، لكنها أدت أيضاً إلى فتح المدينة على العالم الخارجي بدرجة لم يكن يتصورها المرء من قبل. فالرحلات التي كانت تستغرق في الماضي عشرين يوماً أو أكثر أصبح من الممكن الآن إتمامها في يوم أو يومين. كانت السيارات في البداية تخترق الصحراء الجرداء حيث لم يكن هناك طرق بعد. وقد كان هذا أمراً سهلاً في كثير من الأحيان حيث ان جزءاً كبيراً من الصحراء يتكون من أرض منبسطة يسهل عبورها بالسيارة. ولكن كانت هناك أيضاً مناطق رملية من الصعب جداً عبورها، فكانت السيارات كثيراً ما تتوقف عن السير ويحتاج الأمر إلى سحبها بالجمال. كانت هذه المناطق الرملية تمثل عقبة كبيرة في التنقل بين الأماكن المختلفة بالسيارات، كما كانت الحال فيما بين بريدة وعنيزة أو بين الأحساء والرياض. على أنه بحلول الخمسينات كان قد تم ربط عنيزة بالمدن الأساسية في الدولة بشبكة من الطرق، وقد جرى معظم هذه الطرق في الستينات.

ويذكر الشريف[3] أن الطريق الذي يربط عنيزة بالرياض قد جرى تعبيده في ١٩٦٧، والذي يربطها بكل من بريدة وحائل في ١٩٦٣. وفي نفس الوقت تقريباً تم تعبيد الطريق الذي يربط عنيزة بالحجاز عن طريق المدينة. كما شق طريق غير معبد بين عنيزة والكويت، ولكنه كان طريقاً شاقاً حيث انه يمر بكثير من المناطق الرملية. كذلك تم ربط عنيزة بالتجمعات السكانية حولها بشبكة من الطرق، وكانت معظم هذه الطرق صعبة وفي حالة سيئة. ثم بدأت وزارة النقل في ١٩٦٥ في إنشاء شبكة من الطرق الحديثة تربط عنيزة بالأراضي الزراعية والقرى المحيطة بها.

كذلك يذكر الشريف أنه كان هناك مطار « صحراوي » صغير في عنيزة تهبط فيه طائرات « داكوتا » الصغيرة. وفي أوائل الستينات كانت الرحلات الجوية بين جدة والرياض تتوقف في عنيزة أربع مرات في الأسبوع حاملة إليها المسافرين والبريد. واستكمل في ١٩٦٤ العمل في مطار القصيم الرئيسي الذي يخدم كلا من عنيزة وبريدة وأصبح هناك عدة رحلات يومياً تربط إقليم القصيم بكل المطارات التجارية في الدولة، وهي كثيرة، وكذلك ببقية أجزاء العالم. كما أن عنيزة تمر بها اليوم شبكة جديدة وممتازة من الطرق المعبدة.

---

(٣) الشريف، مصدر سابق، ص ١٧٢ - ١٧٧.

إن معظم الأعمال التي أنشأت هذه البنية الأساسية في الخمسينات والستينات قام بها رجال كانوا في الأصل من الفلاليح أو البدو أو الحرفيين، وقد جذبت هذه الأعمال العديد من الرجال من سكان عنيزة الذين اشتغلوا بها كعمال مقابل أجر. ومن المفيد أن نلاحظ أن إقامة هذه البنية الأساسية، التي موّلتها الدولة بجزء من إيرادات النفط، أدت بدورها إلى تشجيع قيام شركات المقاولات التي كان من بينها شركات أسسها رجال من سكان عنيزة كانوا في الأصل من التجار أو العقيلات. كما أدى انشاء هذه الطرق إلى تسهيل هجرة العمال إلى العاصمة حديثة النمو، أو إلى حقول النفط في المنطقة الشرقية أو إلى الحجاز.

وعلى الرغم من أن مدينة عنيزة تقع بعيداً عن حقول النفط الواقعة في المنطقة الشرقية، فقد كان لاكتشاف النفط واستغلاله آثار عميقة على عنيزة، وإن كانت غير مباشرة، وخاصة في أواخر الأربعينات والخمسينات. لقد بدأ التنقيب عن النفط في ١٩٣٣ في منطقة الدمام بواسطة شركة «سميث»، وفيما بعد (في ١٩٤٤) بمعرفة شركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو). وبدأ إنتاج النفط بكميات تجارية في ١٩٣٨، ثم توقف التوسع في الإنتاج أثناء الحرب العالمية الثانية.

وخلال الأربعينات شرع رجال من عنيزة في الذهاب إلى المحافظة الشرقية بحثاً عن عمل، ليس فقط في حقول النفط ولكن أيضاً في أوجه النشاط الأخرى الكثيرة المرتبطة به. فعملوا مثلاً في بناء خط السكة الحديدية الذي بدأ تشغيله فيما بين الدمام والرياض في سنة ١٩٥٠، وفي بناء خط أنابيب النفط المعروف باسم «التابلاين»، وفي أعمال المسح الجيولوجي التي أجريت بغرض البحث عن النفط في كل أنحاء المنطقة الشرقية والربع الخالي.

وتبين الرواية التالية مدى اشتراك بعض رجال عنيزة في هذه الأعمال. فـ «أبو عبد المحسن» يملك مزرعة متوسطة الحجم في عنيزة ويتطلع إلى اعتزال العمل والاستقرار فيها بعد سنوات قليلة. وهو يعمل الآن في وظيفة إدارية كبيرة في «بترومين»، الهيئة الحكومية المسؤولة عن تسويق النفط. ويروي «أبو عبد المحسن» ذكرياته عن أول عمل قام به في «أرامكو» منذ سنوات بعيدة:

«لقد بدأت العمل في ارامكو في سنة ١٩٤٧، وكان بعض سكان عنيزة يذهبون للعمل في المنطقة الشرقية منذ أوائل الأربعينات، ولكن زاد عددهم. في حوالي ١٩٥١ حينما بدأت ارامكو في توسيع نطاق عملها. لقد كنا جميعاً نشتغل هناك في أعمال لا تحتاج إلى مهارة، وكان كثير منا من أبناء الفلاليح وإن كان بعضنا قد سبق له العمل بعض

الوقت سائقاً أو ميكانيكياً. كنت قد ذهبت في البداية إلى الرياض واشتغلت هناك كعامل بناء، وفي تلك الفترة كنت أقيم مع بعض الشبان الآخرين القادمين من عنيزة. وكان بعضهم قد وجد عملاً في بناء المطار القديم هناك. وكان العمل الذي يجري تحت إشراف أرامكو، كما أنهم كانوا قد سمعوا عن وجود فرص للعمل في حقول النفط في المنطقة الشرقية.

وقرر بعضنا الذهاب إلى هناك، فتركنا الرياض وسجلنا أسماءنا للعمل في شركة ارامكو مقابل ثلاثة ريالات في اليوم. كان عدد الشبان الوافدين من عنيزة إلى الظهران في ذلك الوقت مئة وخمسين شاباً، كما كان هناك عدد آخر يعمل في المسح الجيولوجي، وآخرون يعملون في بناء خط السكة الحديدية، ولكن أفضل الوظائف كانت تلك التي تقدمها ارامكو إذ أنها كانت تنظم لعمالها دورات تدريبية أعدت خصيصاً لهم، ومن ثم كان من الممكن لهم اكتساب مهارات جديدة. فعلى سبيل المثال تم اختياري للمشاركة في دورة تدريبية مكثفة بدأ تنظيمها في سنة ١٩٤٩. كانت كل مؤهلاتي هي إجادتي للقراءة والكتابة فتلقيت دروساً في الإنجليزية والعربية واستطعت أن أحصل على وظيفة تتطلب بعض المهارة والخبرة.

وقد تحول بعض الأشخاص الذين بدأوا كعمال عاديين، إلى تأسيس مشروعاتهم الخاصة التي كانت تزود شركة ارامكو بكثير من حاجياتها، وأقدم أحدهم على إنشاء شركة تزود أرامكو بوسائل النقل، وهو الآن من أكبر التجار في المملكة. وأصبح أكبر مورداً للعمال، وإذ كان هذا الرجل من عنيزة فقد كان من الطبيعي أن يحاول مساعدة القادمين منها. وقد أتاح بالفعل فرص العمل لكثير من العمال وخاصة في عملية المسح الجيولوجي. كان هناك أيضاً عدد كبير من سكان عنيزة الذين قصدوا البحرين في تلك الفترة بمساعدة بعض العائلات التجارية العريقة التي كانت قد استقرت في البحرين منذ زمن طويل.

كان القادمون من عنيزة يحاولون الإقامة بجوار بعضهم البعض. فكنا نتقابل ونأكل معاً المطازيز (وهي طعام تقليدي من عنيزة)، فإذا جاء العيد كنا نقوم برقصة العرضة الجماعية ونغني أغاني عنيزة التقليدية. كما أننا كنا نقدم المساعدة لكل قادم جديد من عنيزة ونبحث له عن عمل. كان هناك بالطبع عمال وافدون من مدن وقبائل كثيرة مختلفة ولكن كان كل شخص يميل إلى البقاء مع أهله وعشيرته. وأعتقد أنه من الممكن القول بأن الأشخاص الذين قدموا من عنيزة وعملوا مع أرامكو حققوا نجاحاً كبيراً. فعلى سبيل المثال، هناك « أبو أحمد » و « أبو صالح » اللذان يرأسان في الوقت

الحاضر شركات كبيرة جداً. وقد أصبح « أبو صالح » واحداً من أغنى الرجال في العالم، مثله مثل (. . .)، ولكنه يتميز عنه بأنه كون ثروته بوسائل شريفة. وكان كل منهما قد بدأ حياته عاملاً بسيطاً في الصحراء. ويجب أن نذكر أيضاً أن أهل عنيزة لم يكونوا يخشون الصحراء، إذ كانت الصحراء مألوفة لنا وكنا نعرف القبائل والبدو جيداً، ومن ثم لم نكن نخشى أن نقضي فترة تصل إلى شهر أو أكثر في معسكر في الربع الخالي. كما أن أهل عنيزة يتميزون بسعة الأفق، وباحترامهم للعلم والمعرفة، وكان معظمنا مستعداً للعمل على نحو منتظم والإفادة مما كان يتلقاه من دروس. إن عدداً لا يستهان به من الوظائف العليا في أرامكو يشغلها الآن أشخاص من عنيزة، بدأوا بالاشتغال بأعمال متواضعة ثم ترقوا مع مرور الوقت إلى وظائف كبيرة. كان هناك بالطبع بعض الأشخاص الذين لم يصبروا على العمل مدة طويلة، وكان هدفهم الوحيد هو الحصول على كمية صغيرة إضافية من المال. لقد عاد هؤلاء إلى عنيزة، أما من نجح منا فإنه لم يعد إليها وإن كان من الممكن أن يعود إليها عند اعتزاله العمل.

عندما ذهبنا إلى هناك لأول مرة، كنا صغيري السن ولم يكن معظمنا متزوجاً، فتزوج بعضنا هناك وكانت الزوجة في معظم الأحوال من العائلات المهاجرة من عنيزة. ولكن بعضنا تزوج في عنيزة نفسها وذهب بزوجته إلى هناك عندما أصبح قادراً على تحصيل المال الكافي. كنا نقوم أيضاً بإرسال بعض المال إلى عائلاتنا في عنيزة كما كانت عائلاتنا ترسل إلينا بعض السلع، وخاصة بعض أصناف الطعام التي تعدها أمهاتنا وترسل بها مع بعض المسافرين ».

هذه الرواية تدل على أن البعض تمكن من الإفادة مما حصل عليه من تدريب من شركة أرامكو واستطاع الترقي في سلم وظائفها، حتى وصل إلى مراكز ذات مسؤولية كبيرة. أما الحالة التالية فتدل على أن العمل في قطاع النفط لم يكن يؤدي دائماً إلى الترقي الوظيفي.

« فأبو تركي » كان قد أسس مشروعاً في قطاع البناء، وكان له مكتبان أحدهما في الرياض والآخر في عنيزة. وقد أصبح من الأثرياء في السنوات الأخيرة، ولكن هذا الثراء كان يرجع إلى فرص اتيحت له مؤخراً وليس إلى عمله الأصلي. وهو الآن في العقد الخامس من عمره:

« كان أبي يقوم ببيع البرسيم في السوق، وكنا في فقر شديد في ذلك الوقت ولكنني مع ذلك استطعت أن أذهب إلى الكتاب وأن أتعلم القراءة لدرجة ما. ثم ذهبت إلى مدرسة العزيزية (أول مدرسة للأولاد تنشئها الدولة في عنيزة) ولكن أبي وأمي خشيا إذا

ما حصلت بعض التعليم أن ترسلني الحكومة إلى مكان بعيد عن عنيزة، ومن ثم اخرجاني من المدرسة. واشتغلت في أعمال مختلفة هنا في عنيزة ولكني كنت أريد أن التحق بمدرسة مثل أصدقائي، وأخيراً لان قلب أبويّ فأتممت السنة الخامسة في المدرسة الابتدائية. كان عمري نحو خمسة عشر عاماً في ذلك الوقت وقررت أن أذهب للبحث عن عمل.

ركبت أنا وصديق لي سيارة إلى الرياض وأعطتني أمي بعض « الكليجة » وكان هذا هو طعامنا في الرياض. مكثنا هناك يومين وكنا ننام في محطة القطار. ثم ركبنا القطار إلى الدمام ومنها إلى الظهران. وكان في الظهران رجل من عنيزة يملك شركة لها بعض الصلات بشركة أرامكو، وقال لنا ان أرامكو تبحث عن شبان حصلوا على بعض التعليم، فذهبت إليهم وعينوني في إحدى الوظائف وألحقوني بدورة تدريبية تعلمت فيها بعض الإنجليزية وأصبحت ميكانيكي سيارات. مكثت معهم سنتين وكنت أقيم في معسكر مع بعض الأشخاص الذين كانوا قد قدموا أيضاً من عنيزة.

كان أخي الأكبر يعمل في إنشاء خط أنابيب التابلاين وأقنعني بالذهاب إلى هناك لأعمل معه. فتركت أرامكو وحصلت على وظيفة في التابلاين ولكني لم أكن راضياً عن المكان الذي أعمل فيه، فعدت إلى الظهران وحصلت على وظيفة في عملية المسح الجيولوجي. كنا نعمل في الربع الخالي ومناطق أخرى مختلفة، ونقوم باستخدام الديناميت في اختبار التربة. وكان في معسكرنا بعض الأشخاص الوافدين من عنيزة يتراوح عددهم بين عشرة وأربعين، وكنا نقيم معاً في خيمة واحدة، كما كان هناك أيضاً بعض البدو من قبائل المرّة وبني هاجر والدواسر، وآخرون من حائل والرس والبكيرية ولكني لا أذكر ان كان هناك أحد من بريدة.

كانت المدة الإجمالية لعملي في أرامكو وفي المسح الجيولوجي ثمانية عشر عاماً، وبلغ اجري في نهايتها ٤٠٠ ريال في الشهر. كنت أنا وغيري ممن يعملون في المسح الجغرافي قد حصلنا على وظائفنا عن طريق مورّد أنفار من أهل عنيزة، وكان من الطبيعي أن يتحيز لأهلها. على أنه كان من النادر أن يقوم أبناء الفلاليح والتجار بالأعمال التي كنا نقوم بها نحن، إذ كنا من عائلات فقيرة ونقبل أي عمل يطلب إلينا اداؤه. وكان المقاول يعطينا اجورنا بعد ان يخصم كل نفقاتنا، إذ كنا مضطرين لأن نشتري منه كل طعامنا وأي شيء آخر نحتاج إليه.

عدت إلى عنيزة سنة ١٩٦٨ حيث عملت بعض الوقت سائقاً لسيارة نقل كنت قد اشتريتها بثمن زهيد. وكنت أقوم بالدراسة ليلاً ودخلت إمتحانات الشهادتين

الابتدائية والمتوسطة، ثم أصبحت جندياً بعض الوقت مقابل ٢٠٥ ريالات في الشهر، ثم حصلت على وظيفة هنا في عنيزة تابعة لوزارة (...)، ولكني اضطررت لتركها سنة ١٩٧٤ بسبب انشغالي ببعض أعمالي الخاصة».

إن كلا الحالتين السابقتين تبين أهمية قطاع النفط فيما طرأ من تطورات على القوة العاملة، وهو ما بينه الرميحي فيما يتعلق بدول الخليج العربي[4]، وفاسيليف فيما يتعلق بالمملكة السعودية[5]. لقد أحدثت أرامكو تغيرات كيفية في أنواع المهارات المطلوبة وأدخلت نمطاً جديداً للعمل، كما ساعدت على دعم بعض التطورات التي كانت قد بدأت في المملكة السعودية. كان من بين هذه التطورات ما طرأ على العلاقات التعاقدية ونظام الأجور والمرتبات، وإن كانت أنماط تعبئة القوة العاملة وتوظيفها قد احتفظت بسماتها التقليدية إلى حد كبير. لقد جذبت أرامكو العمال إليها من البدو والمزارعين والحرفيين، ولكن الجزء الأكبر ممن اشتغلوا بها كان ممن أتوا إليها بأنفسهم بعد أن سمعوا من أقاربهم وأصدقائهم بوجود فرص للعمل بها، أو ممن أتى بهم موردو الأنفار الذين كانوا يميلون إلى توظيف من ينتسبون إلى نفس الطوائف أو الجماعات السكانية التي ينتسبون هم إليها.

وخلال الخمسينات والستينات كان العمال الأتون من عنيزة تجذبهم أيضاً المراكز الحضرية الآخذة في النمو دون أن تكون بالضرورة ذات صلة بإنتاج النفط، فاشتغل كثيرون منهم، شأنهم شأن البدو والمزارعين، كعمال غير مهرة في التشييد والبناء أو التجارة أو غيرها من قطاعات الخدمات. وعلى الرغم من أنهم كانوا يتقاضون أجوراً أو مرتبات أو يحققون الربح مما يبيعون من سلع، فإنهم لم يدخلوا في علاقات تعاقدية ولم يمارسوا أعمالاً أو يتلقوا تدريباً يشبه ما كان يخضع له أو يمارسه في كثير من الأحيان العمال المشتغلون في أرامكو، كما أن نوع العمل الذي يختارونه كان يتأثر في كثير من الأحيان بالاعتبارات العائلية.

من الحالات التي تصور ذلك حالة رجل يدعى «أبو عثمان»، في الخامسة والثلاثين أو الأربعين من عمره، ترك عمله كمزارع في عنيزة وذهب للبحث عن عمل في الرياض. عمل في البداية في خدمة أحد الأمراء، فكان يرعى حيواناته، ثم انضم إليه في نفس العمل، بعد بضع سنوات، أخوه الأصغر. وبعد ذلك اشترك أخوه مع شخص

---

(٤) الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي.

(٥) اليكسي ميخائيلوفيتش فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦.

آخر في بيع الخضراوات في سوق الرياض، وانضم إليهما «أبو عثمان» وبقي هناك حتى تحول إلى بيع وشراء العقارات خلال فترة الرواج الاقتصادي التي جاءت في أعقاب ١٩٧٥.

وكثيرون ممن تركوا عنيزة اشتغلوا بأعمال لا تتطلب أية مهارة على الإطلاق أو تتطلب درجة بسيطة منها، ولكن كان هناك أيضاً بعض الرجال الذين كان لديهم من المؤهلات ما يسمح لهم بالتدريس في المدارس الابتدائية والثانوية في عنيزة أو غيرها من المدن والقرى المنتشرة في أنحاء نجد والمحافظة الشرقية، كما شغل عدد كبير من الرجال من أصحاب المؤهلات وظائف حكومية في داخل عنيزة وخارجها.

وتاريخ الهجرة إلى خارج عنيزة هو تاريخ قديم فيما يتعلق بالرجال. فعندما كانت عنيزة مجتمعاً يتمتع بالاستقلال الذاتي، هاجر بعض الرجال إلى العراق وسوريا ومصر والكويت والبحرين والهند وإلى المدن الثلاثة بالحجاز: مكة والمدينة وجدة. وكانت الرغبة في التفقه في الدين تمثل أحد دوافع الهجرة فيما يتعلق بالمهاجرين إلى مكة والمدينة، ولكن كانت أهم دوافع الهجرة بصفة عامة هي التجارة أو البحث عن عمل. ثم أدت التنمية في المملكة السعودية ونمو صناعة النفط، كما بيّنت مناقشتنا السابقة في هذا الفصل، إلى تغير نوع المدن الجاذبة للمهاجرين، فأصبحت في الأساس هي المدن حديثة النمو داخل المملكة السعودية بدلاً من أن تتجه إلى خارج البلاد.

ومع نمو الاقتصاد القومي ومؤسسات الدولة خلال الخمسينات والستينات وأوائل السبعينات اتسع نطاق الهجرة إلى خارج المجتمع المحلي سواء في ذلك الهجرة للبحث عن عمل أو للدراسة، بحيث أصبحت تشمل أغلب الأسر في عنيزة. وبينما كان بعض الرجال المهاجرين يعودون بعد فترة للإقامة في عنيزة، بقي آخرون خارجها. واتجه كثيرون من هؤلاء الذين استقروا خارج عنيزة، إذا كانوا متزوجين، إلى استقدام زوجاتهم وأولادهم ليعيشوا معهم خارجها. فإن لم يكونوا متزوجين وقت الهجرة، فإنهم كانوا يعودون إلى عنيزة ليتزوجوا ويذهبوا هم وزوجاتهم إلى المكان الذي استقروا به، أو يتزوجون من بنات أسر من عنيزة كانت تقيم خارجها، وإن كانت هناك قلة تتزوج من بنات المجتمعات الجديدة التي استقروا بها، وآخرون قليلو العدد تركوا زوجاتهم في عنيزة وتزوجوا نساء أخريات في موطنهم الجديد. وهكذا يمكن القول إن هجرة الرجال في الماضي كانت في الأساس للبحث عن عمل، وبدرجة أقل، بغرض الدراسة، بينما كانت هجرة النساء، بدون استثناء تقريباً، بسبب زواجهن بمهاجرين.

وكان من بين الأعداد الغفيرة التي هاجرت من عنيزة، أو من أولادهم الذين

استقروا خارج عنيزة ولكن في بلاد تقع داخل المملكة السعودية ـ كثيرون ممن احتفظوا بعلاقات وثيقة مع عنيزة وساهموا مساهمة فعّالة في تنميتها. ويلاحظ، كما تبين عدة حالات سبق لنا ذكرها، أن عنيزة أصبحت تجذب الآن عدداً من أبنائها وبناتها الذين كانوا قد هاجروا منها للبحث عن مصدر للرزق خارجها، فشرعوا في العودة إليها.

ثالثاً: إتساع نطاق دور الدولة في عنيزة

كان كثيرون ممن يبحثون عن أعمال تختلف عن أعمالهم الأصلية يضطرون للهجرة إلى خارج عنيزة. وأما من بقي بها فقد استمر بعضهم في العمل بالزراعة، وكان معظم هؤلاء من العاملين بأجر أو ممن يعملون بالزراعة لحسابهم الخاص، كما كان السوق يجذب بعضاً ممن كان يعمل بالزراعة أو بنشاط حرفي، وبعض البدو. ومع اتساع نطاق الاقتصاد النقدي اتجه بعض الذين انضموا إلى السوق، وكثير ممن كانوا به منذ وقت طويل ـ إلى تكوين مؤسسات تجارية أكبر من مشروعاتهم القديمة وأكثر تطوراً. ومع كل ذلك، كان المصدر الأساسي لظهور أنواع جديدة من العمل والوظائف ـ توفير فرص عمل جديدة ـ هو الدولة التي اتسع نطاق نشاطها في عنيزة، وعلى الأخص خلال الخمسينات والستينات.

وسبق أن أشرنا إلى دور الدولة في إنشاء مدارس للبنين، بدءاً من سنة ١٩٣٦، وللبنات بدءاً من سنة ١٩٦٠. يضاف إلى ذلك أن الدولة أنشأت في أوائل الخمسينات إدارة حكومية تختص بشؤون الزراعة، كانت في البداية تتبع وزارة المالية ثم أصبحت تتبع وزارة الزراعة والمياه حينما أنشئت هذه الوزارة الأخيرة. تلا ذلك إنشاء فرع للبنك الزراعي ومركز للبحوث الزراعية خلال الستينات، وفي سنة ١٩٥٩ أنشأت الدولة أول مستشفى حكومي في عنيزة، وإن كانت هناك قبل ذلك مصحة تشرف عليها الحكومة. وفي سنة ١٩٦١ أنشئت بلدية لمدينة عنيزة، وفي ١٩٦٢ أنشيء مركز تابع لوزارة الشؤون الاجتماعية. كما أصبح لمعظم الوزارات القومية، خلال نفس الفترة، إدارات ومكاتب في عنيزة تتبع هذه الوزارات.

كان عدد كبير من العاملين بهذه المكاتب والإدارات والمدارس الجديدة من مواطني دول عربية أخرى، ولكنها استخدمت أيضاً بعض الرجال من السكان المحليين، وبعد فترة من الزمن استخدمت بعض النساء. كان عدد كبير من السكان المحليين يعملون في قيادة السيارات أو فراشين أو حراساً أو بوابين. ولكن يلاحظ أنه بسبب ارتفاع نصيب سكان عنيزة وبعض المدن الأخرى من التعليم، كان السكان المحليون يشغلون أيضاً

بعض الوظائف الحكومية وبعض وظائف التدريس، حتى أصبح معظم هذه الوظائف يشغلها اليوم أصحاب المؤهلات من السكان المحليين.

كانت الدولة إذن ولا تزال هي المصدر الرئيسي لفرص العمل المتاحة لسكان عنيزة، كما أنها لعبت دوراً كبيراً في حياتهم على الأقل منذ الستينات، من خلال برامجها وأوجه نشاطها المختلفة، كما يتضح من المثال الآتي الذي يتعلق ببلدية عنيزة.

فقبل إنشاء بلدية عنيزة سنة ١٩٦١ كانت الأعمال المتعلقة بالنمو العمراني ورعاية المؤسسات العامة كالمساجد مثلاً، من اختصاص الأمير أو بعض الجمعيات الخاصة أو بعض الأفراد. فعلى سبيل المثال كان عبد الله سليمان، بصفته الشخصية، وبعد أن ترك عمله الحكومي كوزير للمالية، هو الذي قام بتنظيم عملية إنشاء أول نظام عام لتوريد المياه في عنيزة وتولى تمويله من أمواله الخاصة، وذلك في سنة ١٩٥٥[٦]. كذلك قامت بعض الجماعات في مختلف الأحياء السكنية، خلال الخمسينات، بجمع التبرعات لشراء مولدات كهربائية لإضاءة الشوارع والمساكن.

كان أول نشاط تقوم به البلدية الجديدة يتعلق بنظافة الشوارع وتوسيعها وتنظيمها، وأدى الاهتمام بذلك إلى شروعها في هدم السوق القديمة سنة ١٩٦٤ وإنشاء سوق جديدة محلها. ومنذ ذلك الحين استمرت البلدية في تطوير البنية الأساسية في مختلف أنحاء المدينة، وفي الإشراف على السوق الجديدة ومراقبة المواد الغذائية التي تباع بها. كذلك تحملت البلدية مسؤولية منح الرخص وتطبيق القواعد المنظمة لنمو المدينة والتحقق من اتفاقها مع الإرشادات التي تضعها الحكومة المركزية، مستخدمة الأموال التي خصصتها الدولة لها. وعلى الرغم من أن رئيس البلدية هو من سكان المدينة المحليين فإنه يعتبر من مستخدمي الحكومة المركزية.

ومن الأمثلة الأخرى الدالة على أهمية الدولة في حياة سكان عنيزة، ما تقوم به المديرية التابعة لوزارة الزراعة والمياه. فمنذ إنشاء هذه المديرية قامت بالإشراف على الإنتاج الزراعي في مختلف أنحاء الإمارة. وقد اتسع نطاق نشاطها بشكل ملحوظ منذ ١٩٧٥، وإن كانت قد بدأت بممارسة مختلف أنواع النشاط منذ الستينات. وتنقسم هذه المديرية إلى عدد من الأقسام الإدارية التي تتولى كل منها مسؤوليات محددة. فيقوم قسم المياه بتوصيل المياه العذبة الصالحة للشرب للأحياء التي ليس بها مصدر لهذه المياه، ويمنح الرخص الخاصة بحفر الآبار، ويراقب عمليات الحفر، ويفصل في الشكاوى التي قد

---

(٦) الشريف، مصدر سابق، ص ٢٤٢.

تنشأ بسبب هذه العمليات. وتعتبر هذه المسؤولية الأخيرة على درجة عالية من الأهمية إذ انها تتعلق بعملية « الإحياء » وهي إحدى الوسائل الأساسية التي يحصل بها الأفراد على حق الملكية الفردية للأرض. أما قسم الأراضي فيقوم بالدراسات المتعلقة بالتربة وتوزيع الأراضي المملوكة للدولة على الأفراد. فلا يستطيع فرد أن يحصل رسمياً على حق ملكية قطعة من الأرض من خلال الإحياء إلاّ بالحصول على موافقة هذا القسم، كما أنه يفصل في المنازعات التي قد تنشب بين ملاك الأراضي حول حق الملكية. فإذا قام نزاع بهذا الصدد يقوم قسم الأراضي باختيار ممثل له في اللجنة التي تضم أيضاً ممثلين للأمير أو للبلدية على حسب موقع الأرض المتنازع عليها.

أما قسم الشؤون الاقتصادية فهو مسؤول عن إصدار تعداد حديث يشمل البيانات المتعلقة بملكية الأراضي والإنتاج الزراعي، كما أنه يقدم دعماً قدره خمسون ريالاً عن كل نخلة جديدة تغرس، بشرط أن يكون غرسها قد تم بالأسلوب السليم وفي أرض يعتبرها القسم ملائمة لذلك، ودعماً آخر قدره ربع ريال عن كل كيلوجرام من التمر يتم إنتاجه. كما يقوم بالإشراف على تخزين القمح حديث الحصاد وتحديد الموعد الذي يتعين على المزارع توريد القمح فيه لمخازن الغلال التي تديرها المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، وهي هيئة حكومية تستلم القمح من المزارعين مقابل أثمان معينة تدفعها لهم.

بالإضافة إلى ذلك هناك أقسام أخرى لمراقبة أمراض النباتات، وللطب البيطري وللإرشاد الزراعي. فالأولى تتفقد المحاصيل المصابة بالأمراض وتتولى مكافحتها بما في ذلك الإشراف على رش المحاصيل بالمواد الكيماوية. وتتولى الثانية معالجة الحيوانات المصابة بالأمراض، والثالثة تقوم بنشر المعلومات المفيدة للمزارعين عن مواعيد القيام بزراعة مختلف المحاصيل، وعن أكثر المحاصيل ملاءمة لمختلف أنواع التربة والمناخ، وعن حاجة المحاصيل المختلفة من الري، وعن نوع المواد الكيماوية والأسمدة التي يحسن استخدامها.

وقد أسس مركز البحوث والتدريب الزراعي في عنيزة سنة ١٩٦٦، وكان في البداية يتبع المديرية الزراعية بوزارة الزراعة، ولكنه الآن يتبع مباشرة الوزارة التي يوجد مقرها في الرياض، من خلال نائب الوزير لشؤون البحوث، وهو يقوم بخدمة إقليم القصيم بأكمله فضلاً عن إقليمي زلفي وحائل. ويقوم هذا المركز في الوقت الحاضر بإجراء بحوث عملية على بعض المحاصيل مثل الثوم وفول الصويا والخس والذرة والاسبرجس والفراولة والجزر والخيار والفلفل الأخضر والطماطم والبطاطس والبطاطا

والتمر والزيتون والجريب فروت والليمون والبرتقال واليوسفي والعنب. وكل هذه المحاصيل تنتج الآن بكميات تجارية في عنيزة والإقليم المحيط بها. وتدور البحوث التي يقوم بها المركز حالياً حول تحديد أصناف المحاصيل وطرائق الزراعة والري ومواعيد الزراعة التي تحقق أفضل النتائج في هذا الإقليم. وترسل نتائج هذه البحوث إلى مصلحة الإرشاد الزراعي التي تتحمل المسؤولية الأولى عن نشر هذه النتائج بين المزارعين. ومع ذلك فإن مركز البحوث يحاول أن يزيد اتصاله المباشر بالمزارعين كما أنه بدأ في تطبيق برنامج لتدريب الشباب السعودي على فنون الإنتاج الزراعي الحديثة.

كذلك تأثر النمو الزراعي في عنيزة ببرامج وزارة الزراعة والمياه التي نفذت على المستوى القومي بدءاً من الستينات، فقد مولت الوزارة دراسات واسعة النطاق عن مصادر المياه الجوفية وأنواع التربة بغرض تقييم الإمكانيات المتاحة للتنمية الزراعية. وقد تم العثور على كميات لا بأس بها من المياه الجيولوجية في مختلف أجزاء الدولة، ومعظمها على أعماق بعيدة للغاية. وبالإضافة إلى ذلك تبين أنه من الممكن زيادة الغلة في المناطق التي لا تعتمد على المياه الجيولوجية، عن طريق تحسين وتوسيع نظام الري مع زيادة الميكنة الزراعية، وأن بناء السدود قد يكون وسيلة مهمة لزيادة كمية المياه المتاحة للتوسع الزراعي، وعلى الأخص في الجزء الجنوبي الغربي من المملكة. وبناء على هذه الاعتبارات أعلن بعد وقت قصير من حظر تصدير النفط في ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط إلى أربعة أمثالها في ١٩٧٤، عن سياسة قومية لتحقيق «الأمن الغذائي». وسوف نرى فيما بعد أن عنيزة تقدم مثالاً لبعض جوانب التنمية الزراعية التي تمت في السنوات الأخيرة كجزء من هذه السياسة القومية.

إن دور الدولة في حياة السكان المحليين قد بدأ خلال العقد الأول من القرن العشرين، ثم أخذت أهميته في التزايد منذ ذلك الحين. فوقائع الميلاد والوفاة والزواج والطلاق يجب الآن أن تسجل لدى مكاتب الدولة، كما يجب أيضاً أن تسجل ملكية الأراضي وأن تراعى في ذلك القواعد التي تضعها الدولة في هذا الصدد. وينطبق نفس الأمر على المؤسسات التجارية. كذلك يتطلب استقدام العمال من الخارج الحصول على إذن هيئة حكومية، كما يجب مراعاة القواعد والإجراءات الحكومية المتعلقة بهؤلاء العمال عند بدء تشغيلهم. والدولة هي التي تمد عنيزة برجال الشرطة كما أن بها الآن سجن. والدولة هي أيضاً تتولى مسؤولية التعليم، ولا يقتصر دورها في ذلك على توفير المباني والمدرسين وإنما تقوم أيضاً بتحديد ما يدرس من مقررات. كذلك تقوم الدولة بتوفير الخدمات الصحية وتساهم في برامج الرفاهة الاجتماعية وتتولى الإشراف عليها. والدولة

هي التي شيدت الطرق والمطارات، وتقدم الخدمات التليفونية والبريدية والتلغرافية التي تصل عنيزة بالعالم الخارجي، وهي التي تتولى تقديم ذلك المصدر المهم من مصادر الترفيه يتمثل في شبكات الإذاعة والتلفزيون، كما أصبحت هي المصدر الرئيسي للقروض والإعانات المقدمة لبناء المساكن وتأسيس المشروعات الزراعية، على نحو ما سنبين فيما بعد. وأخيراً فإن الدولة أصبحت أكبر مصدر لخلق فرص العمل والتوظيف وهي التي ترعى المؤسسة الدينية، بما في ذلك المحاكم.

رابعاً: الجهود الذاتية والمؤسسات التطوعية الخاصة

ومع كل هذه الأهمية لدور الدولة، فإن الدولة لا تسيطر على كل شيء في عنيزة، ففي كل الأوقات كان الأفراد والجماعات، سواء من السكان الأصليين أو المهاجرين، يساهمون في تحمل المسؤوليات في المسائل التي تهم مجتمعهم المحلي. إن سكان عنيزة يقرون بالدور الأساسي الذي تقوم به الدولة في التنمية، وهم يعبرون عن ذلك بقولهم «الحكومة ما قصّرت»، ويقصدون بذلك أن الحكومة فعلت الكثير، ولكن يجب ألا ننتظر منها أن تقوم بكل شيء.

لقد سبق أن ذكرنا عبد الله سليمان الذي ساهم بإنشاء أول نظام عام للمياه في عنيزة. ولكن هذا الرجل نفسه، الذي هاجر من عنيزة وحقق نجاحاً كبيراً في حياته ولعب دوراً مهماً في تأسيس الدولة، قام أيضاً بإنشاء وقف لتقديم المساعدة كل سنة لمن أراد أن يقوم بالحج من سكان عنيزة. وأتاح هذا الوقف منذ الخمسينات، فرصة الحج لكثيرين ممن لا يستطيعون تحمل نفقاته، ومعظمهم من مواطني بلاد أخرى أصبحوا يقيمون في عنيزة.

وهناك أمثلة أخرى لهذه الجهود، يقدمها بعض من هاجر من عنيزة إلى الهند والبحرين حيث كونوا ثروات كبيرة. فقد قام هؤلاء بإرسال الزكاة بانتظام إلى عنيزة، لتوزيعها على الفقراء من أفراد أسرهم أو غيرها من الأسر، ولتستخدم في الإنفاق على بناء المساجد. فطبقاً لما كتبه الشريف، قام أحد أفراد عائلة البسّام الذي يقيم في الهند بإرسال مبلغ إلى عنيزة يتراوح بين ٢٥٠ ألف و ٣٠٠ ألف ريال كل سنة وبانتظام خلال الستينات[٧]. وغني عن البيان أن السكان المحليين قد ساهموا بدورهم، مثل المهاجرين، في دفع الزكاة لتلبية حاجات الفقراء من السكان ولبناء المساجد وصيانتها.

إن دفع الزكاة، كما هو معروف، هو أحد الأركان الخمسة للإسلام، ومن ثم فهو

---

(٧) الشريف، مصدر سابق، ص ١٩٦.

يمثل تقليداً راسخاً في عنيزة. ومع ذلك، قامت جماعة من السكان المحليين في سنة ١٩٥٤، بدافع من أنفسهم، بتأسيس ما أسموه « صندوق البرّ الخيري ». ويقول أحد مؤسسي هذا الصندوق أنه أول منظمة من نوعها في البلاد. كان مقره أحد الحوانيت القائمة في السوق، ويظل مفتوحاً في فترة العصر من كل يوم ليستقبل من يريد التبرع للمحتاجين الذين قد يأتون طالبين المساعدة، حيث يقال لهم ان ما يقدم لهم من مال إنما جاء من « الصندوق ». وكانت كل التبرعات في البداية تأتي من الأفراد، وكان الصندوق يجمع في السنة نحو ثمانية آلاف ريال، وهو مبلغ كان يعتبر كبيراً في تلك الأيام، فلما سمعت شركة أرامكو به أرسلت إلى الصندوق شيكاً بمبلغ عشرة آلاف ريال.

كان من بين من ساعدهم هذا الصندوق أولئك الذين يرغبون في السفر بغرض العلاج، كما كان يقدم مصابيح الجاز التي تستخدم في الإضاءة في المنازل. وفي فصل الشتاء كان الصندوق يتصل بالمساجد في كل حي من أحياء المدينة، ويطلب من إمام المسجد أن يوافيه بأسماء المحتاجين للمساعدة من أهل الحيّ، فيعطي الصندوق للرجال والنساء منهم بعض الملابس مما يتبرع به التجار، كما يرسل بعض الملابس إلى أئمة المساجد لتوزيعها على المحتاجين خلال شهر رمضان. ومن المشروعات التي بدأها الصندوق أو ساهم في تمويلها توسيع الطرقات وتزويدها بمصابيح الغاز.

وقد أخبرنا مدير الصندوق أنه كان يقيد حساباته بدقة وينشرها كل عام متضمنة مبالغ التبرعات وأوجه إنفاقها. ولكنه قال أيضاً ان الأمور في تلك الأيام كانت تجري بطرق تقليدية دون رسميات. فكان كثير من الناس يدفعون بتبرعاتهم من تحت الباب إذا وجدوا الحانوت مغلقاً، كما أن كثيراً من أعمال الصندوق كان يتم من خلال أئمة المساجد الذين يعرفون حالة كل شخص يسكن في حيهم ويمثلون الطريق التقليدي لتقديم المساعدة للمحتاجين. وقد استمر الصندوق يقوم بمهمته حتى أواخر الستينات، وهو يمثل سابقة مهمة لمنظمة فردية وتطوعية أكثر حداثة هي « الجمعية الخيرية البرية » التي تأسست سنة ١٩٧٥ وسوف نتحدث عنها فيما بعد.

وفي سنة ١٩٦٢ تأسست «اللجنة الأهلية» كمنظمة تطوعية خاصة، الغرض منها القيام بجمع التبرعات « لمركز الخدمات الاجتماعية » الذي تأسس تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية التي قدمت بدورها نصف المبلغ اللازم لتمويل البرامج والمشروعات. ولا تزال اللجنة والمركز يعملان حتى اليوم وإن كانت مشاريعهما قد طرأت عليها تغيرات مع مرور الزمن وتبعاً لتغير حاجات المجتمع. فحتى منتصف السبعينات كان معظم نشاط المركز متجهاً إلى تحسين مستوى الصحة العامة وتقديم المساعدة للفقراء وتدريبهم بغرض تحسين الأحوال المعيشية. فكان يقوم مثلاً بحملات لمكافحة الصراصير

والفئران وغيرها من الحشرات المنزلية، كما حاول أن يرشد الناس إلى طرق الارتفاع بمستوى المعيشة مع التركيز على الحالة السكنية، وأظهر نشاطاً كبيراً على الأخص في حث الأسر على العناية بنظافة منازلها وتحسين مصادر المياه التي تستخدمها. كذلك ساعد المركز العائلات في الحصول على ثلاجات بقيامه بدفع نصف الثمن، وعلى آلات الخياطة لاستخدامها داخل البيوت كجزء من مشروع الأسر المنتجة الذي دشن في سنة ١٩٧٢. كذلك كان المركز يقوم بتدريب النساء على الخياطة لفترة قد تمتد لستة شهور، كان النساء خلالها يتلقين من المركز مبلغاً متواضعاً كل شهر. وقد استمر هذا المشروع خمس سنوات مع القيام بدراسات متابعة لنشاط المتدربات في منازلهن. ولكن أظهرت هذه الدراسات للأسف ضآلة عدد النساء اللاتي يفدن بالفعل من آلات الخياطة، وفسر ذلك بالمنافسة من جانب الخياطين من الرجال الذين كانوا يبيعون الملابس في حوانيتهم بأسعار منخفضة للغاية. وعلى أي حال، كان لهذا البرنامج شعبية كبيرة قبل أن يزداد عدد الخياطين من الرجال (الذين كان معظمهم من الوافدين من بلاد أخرى)، وكان يمثل أملاً حقيقياً في خلق مصدر للدخل للنساء ويقدم خدمة حقيقية للمجتمع.

وخلال العقد الأول من نشاطه، قدم هذا المركز مساعدته لجمعية تعاونية زراعية هدفها تقديم القروض لشراء الآلات الزراعية، وكذلك تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية للمزارعين بصفة عامة. كما أنشأ المركز داخل مقره مكتبة ومركزاً ثقافياً للشباب، وشجع على تأسيس أحد الناديين الرياضيين بالمدينة وهو «نادي النجمة» الذي أدى خدمات مهمة لشباب عنيزة.

إن حالة عنيزة تبين أنه حتى قبل الرواج الاقتصادي الذي أحدث تغيرات مهمة في الجزيرة العربية بعد ١٩٧٥، كانت قد بدأت تغيرات تنموية شاملة ومتسارعة الخطى. كانت الدولة تتحول بانتظام إلى مؤسسات مركبة ومتشعبة، والتعليم الحديث يتسع وينتشر، والبنية الأساسية تقام وتتقدم، والخدمات الصحية الحديثة تصبح متاحة أكثر فأكثر، والإنتاج الزراعي يتحسن ويتقدم مع إدخال الميكنة الزراعية والمحاصيل الجديدة وفنون الإنتاج الحديثة. وكان السكان المحليون يكتسبون خبرات ومهارات جديدة ويزداد عدد المشتغلين منهم مقابل أجر، وعدد العاملين في الحكومة، أو كمدرسين، أو كأرباب لمشروعات. وفي نفس الوقت كانت عنيزة تتحول إلى جزء من بناء سياسي جديد وأكثر تعقيداً. لم يعد من الممكن أن يطلق على عنيزة وصف «باريس نجد» أو أن يشار إليها على أنها «إحدى المدن العظيمة في شبه الجزيرة العربية»، لكنها أصبحت مجرد واحدة من المدن الإقليمية الكثيرة في المملكة. وهي في هذا غدت مثالاً لنمط مألوف للتغير التنموي تعرفه معظم دول العالم الثالث.

القسم الثالث

الرواج الاقتصادي والتحولات الاجتماعية

الرواج الاقتصادي والوافدون والتنمية المحلية

حدثت في عنيزة خلال فترة تقرب من عشر سنوات، في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، تغيرات جوهرية لا تماثل التغيرات التي تحدث في عملية التنمية العادية. ففي السنة المالية ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ كان دخل المملكة السعودية من النفط والموارد الأخرى ٥,٧ مليار ريال[1]. وبعد ما يقرب من عقد واحد، في ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ بلغ دخل الدولة أعلى رقم وصل إليه وهو ٣٦٨ مليار ريال. وكانت هذه الزيادة الهائلة ترجع في الأساس إلى الارتفاع الكبير في سعر النفط في الأسواق العالمية، وهو الارتفاع الذي بدأ في أواخر ١٩٧٣ وأوائل ١٩٧٤.

ومع زيادة الدخل شرعت الدولة في تنفيذ برامج ومشروعات ضخمة للتنمية. وزادت تبعاً لذلك المصروفات زيادة هائلة. ففي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ كانت مصروفات الحكومة ٦ مليارات ريال ارتفعت في ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ إلى ٢٨٣ مليار ريال. وبعد ذلك أخذ كل من الدخل والمنصرف في الانخفاض، ففي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ هبط الدخل بنسبة ٢٢,٢ بالمئة، بينما نقصت المصروفات بنسبة ٦ بالمئة[2]. واستمر الانخفاض في كل من الدخل والمنصرف حتى الوقت الحالي، وترتب عليه تباطؤ عام في النشاط الاقتصادي، بل إن الدولة واجهت في ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ عجزاً في الميزانية بلغ ٥٠ مليار ريال من مجموع المصروفات التي بلغت ١٨١,٥ مليار ريال[3].

(١) المملكة العربية السعودية، منجزات خطط التنمية ١٣٩٠ ـ ١٤٠٤ (١٩٧٠ ـ ١٩٨٤): حقائق وأرقام. الرياض: وزارة التخطيط، ١٩٨٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المملكة العربية السعودية، التقرير السنوي ١٤٠٦ (١٩٨٦). الرياض: مصلحة النقد السعودية، ١٩٨٧.

ولكن خلال سنوات الزيادة غير العادية في الإيرادات والمصروفات حدث رواج شامل وصل حتى إلى القرى النائية وإلى البدو المنعزلين. ويطلق الأهالي على هذه الفترة اسم « الطفرة » ويرجعون بها إلى نحو سنة ١٩٧٥ عندما بدأ السكان في مجموعهم يلمسون أثر زيادة الانفاق. وتحققت في تلك الفترة إنجازات ضخمة، إلا أنها لم تسهم بوجه عام في تحقيق تنمية قابلة للاستمرار، على الأقل في حالة عنيزة.

وكما يوضح الجدول رقم (١) حدثت تغيرات مهمة في قطاعات مختلفة عديدة، إذ اتسعت البنية الأساسية وتحسنت، سواء في المجال المادي أو الاجتماعي، وزاد الإنتاج الزراعي الذي كان معظمه يموّل بقروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل يحصل عليها المزارعون من البنك الزراعي العربي السعودي، وهي قروض زادت من ١٦,٦ مليون ريال في ١٩٧٠ إلى أكثر من ٤ مليارات ريال في ١٩٨٣. وكذلك حدثت زيادة كبيرة في إنشاء المساكن، فالمقدر أن ٤٣٧ ألف وحدة سكنية أنشئت في الفترة بين ١٩٧٥ و ١٩٨٤، منها ١٩٥ ألف وحدة مُوِّلت جزئياً على الأقل من صندوق التنمية العقارية. وحقق قطاع البناء أكبر توسع بين جميع القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ كان ذلك القطاع يزيد بمعدل ١٨,٨ بالمئة سنوياً بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٤[٤]. وفضلاً عن ذلك أنشئت في هذه الفترة مدينتان صناعيتان كبيرتان في جبيل وينبع.

وربما لم يشهد أي بلد في العالم تغيرات بهذا الحجم في مثل هذا الزمن القصير في وقت السلم. وإذا كانت الإحصاءات المذكورة تبين حجم التغيرات التي طرأت فإنها لا تكشف عما حدث من تغيرات اجتماعية وبشرية إلا على سبيل الاستنتاج. والمملكة العربية السعودية تشغل مساحة واسعة من الأرض، تكاد تبلغ حجم الولايات المتحدة شرقي نهر المسيسبي. وكان تعداد سكانها في ١٩٧٤ قبيل الطفرة يزيد قليلاً على سبعة ملايين، ولم تعرف التعليم الرسمي الحديث إلا منذ أربعين عاماً تقريباً، ولذا كانت مضطرة إلى الاستعانة بأعداد كبيرة من العاملين من الخارج للعمل في المشروعات العديدة التي شرعت فيها الدولة ورجال الأعمال من القطاع الخاص. وكانت المشروعات في حاجة إلى اخصائيين وإلى عمال مهرة ونصف مهرة وغير مهرة، وقد أتوا من افريقيا وآسيا واوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية. وأثناء التطور الذي شهدته البلاد في الأربعينات والخمسينات والستينات كان معظم من أتوا إليها من الخارج بقصد العمل هم من البلدان الغربية الأخرى، بالإضافة إلى عدد محدود من أمريكا الشمالية وغيرها، ممن يعملون في مجال النفط. أما الآن فقد تدفق على البلد مئات الألوف من بيئات وثقافات

---

(٤) منجزات خطط التنمية. . .، مصدر سابق.

مختلفة أشد الاختلاف. وكانت نسبة الوافدين في ١٩٧٠ تقدر بنحو ١٤,٣ بالمئة من السكان و٢٧ بالمئة من قوة العمل. وزاد عددهم بعد عشر سنوات بحيث أصبحوا يمثلون ٣٠,٩ بالمئة من السكان و٥٣,٣ بالمئة من قوة العمل[٥].

وقد تجلت الطفرة بأشكال مختلفة في عنيزة. وإذا كانت سرعة حركة الأعمال وحركة الحياة بأسرها قد هدأت الآن، فإن الأهالي يقولون إن الحركة كانت في ذلك الوقت سريعة للغاية، وكان وقت الرجال خاصة يزدحم بالعمل. فقد بنيت كل المدينة تقريباً من جديد بعد ١٩٧٥، ويعيش معظم الناس الآن في مساكن جديدة حصلوا من أجلها على قروض وصلت إلى ٣٠٠ ألف ريال للبيت الواحد. وبلغ عدد القروض التي قدمها مكتب عنيزة التابع لصندوق التنمية العقارية منذ ١٩٧٣ - ٤٨٠٠ قرضاً. وكان بناء مثل هذا العدد من المساكن دافعاً لتنشيط المضاربة في الأراضي، كما أنه احتاج إلى عدد كبير من عمال البناء، وكان كثير منهم من اليمنيين. كما أنشأ بعض الرجال شركات للإنشاءات، وازدهرت تجارة الأثاث.

وقدم البنك الزراعي سلفيات لمن يقومون باستصلاح الأراضي. ودخل مجال إنشاء المزارع الجديدة وتحسين المزارع القديمة كل من المزارعين ورجال الأعمال. وزاد ذلك من حدة المضاربة على الأراضي وأدى إلى استخدام عدد كبير من الأيدي العاملة للاشتغال بالزراعة، ولا سيما من المصريين. وترتب على توسيع الزراعة أيضاً إنشاء شركات لحفر الآبار وغيرها من الأعمال المتصلة ببيع وخدمة آلات الزراعة والري المستوردة.

واستمر التوسع أيضاً في التعليم وفي تحسين الرعاية الصحية والمرافق الصحية. وفتحت معظم البنوك الكبيرة العاملة في المملكة فروعاً لها في عنيزة، وشقت شوارع جديدة وطرق سريعة، واتسعت المكاتب التابعة للوزارات. وترتب على كل هذا النشاط زيادة فرص العمل لكل من رجال عنيزة ونسائها وللوافدين.

وشرع البدو الرحل في الاستقرار في المدينة بصورة متزايدة. ومن ثم زاد تعداد السكان بسرعة بسبب البدو وزيادة عدد الوافدين، وبسبب ارتفاع معدل المواليد بين سكان المدينة الأصليين. ونتيجة لتوافر الأموال لدى هؤلاء السكان حدث رواج في السوق وانتشرت المحلات والأعمال التجارية الصغيرة التي استعان الكثير منها أيضاً بعمال وافدين.

---

(٥) Ismail A. Sirageldin, Naiem A. Sherbiny, and M. Ismail Serageldin, Saudis in Transition: The Challenges of a Changing Labor Market. Oxford: Oxford University Press, 1984. P. 32.

الجدول رقم (١)

إنجازات إنمائية مختارة في المملكة السعودية

البنـد	١٩٧٠	١٩٨٤
الطرق المرصوفة (كيلومتر)	٨٠٠٠	٢٤٠٠٠
الطرق الترابية (كيلومتر)	٣٥٠٠	٤٣٥٠٤
السيارات المسجلة (مع إضافة اعداد السنوات السابقة)	٦٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠
المدارس (العدد)	٣١٠٧	١٤١٤٦
المعلمون (العدد)	٢٣٠٠٠	١٢٦٠٠٠
أسرّة المستشفيات (العدد)	٩٠٣٩	٢٦٤١٠
الأطباء ومساعدوهم (العدد)	٦١٧٤	٤٩٦٣٩
إنتاج البيض (طن)	٥٠٠٠	١٠٤٠٠٠
إنتاج اللحوم البيضاء (طن)	٧٠٠٠	١٠٥٠٠٠
إنتاج التمور (طن)	٢١٠٠٠٠	٤٥٣٠٠٠
إنتاج العنب (طن)	٢٤٠٠٠	٦٠٠٠٠
إنتاج الطماطم (طن)	١٠٠٠٠٠	٢٨٦٠٠٠
إنتاج القمح (طن)	١٣٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠
إنتاج الاسمنت (طن)	١٧٠٠٠٠	٨٦٠٠٠٠٠
المصانع العاملة (العدد)	٢٠٧	١٦٠٩

المصدر: منجزات خطط التنمية ١٣٩٠ - ١٤٠٤ (١٩٧٠ - ١٩٨٤) حقائق وأرقام.

وطوال هذه الفترة تحول بعض الناس الذين كانوا في فقر شديد إلى أثرياء وأصبح بعض الأثرياء «أكثر غنى»، ولكن لم يتمكن البعض من مسايرة «الطفرة» وبات أفقر نسبياً مما كان. وهناك عدد قليل فقد أمواله بعد أن كان قد كوّن ثروات طائلة، وغرق البعض الآخر في الديون. ولكن كل سكان عنيزة استفادوا وأصبحوا يعيشون الآن في مستوى مادي أعلى. ويقيم معظم الأسر الآن في مساكن جديدة، ولدى كل أسرة تقريباً سيارة، وقد يملك بعض الأسر أكثر من سيارة واحدة، كما سافر كثيرون منهم إلى مختلف أنحاء العالم العربي، وكذلك إلى اوروبا وأمريكا وآسيا. وبينما يكثر الرجال من السفر للخارج («لجلب العاملين») فإن بعض النساء أيضاً سافرن إلى الخارج.

ويذكر الكثيرون عن فترة «الطفرة» أنها كانت فترة مثيرة، لكن الأغلبية تبدي

ارتباطها لانقضائها. ويقول واحد ممن لم يشاركوا في التغييرات التي جرت في وقت الطفرة أنه كان يشعر كأنما الناس قد ابتعدوا وأنه كان ينتظر عودتهم. وهو يعني بذلك أن الناس كانوا قد انشغلوا بأعمالهم ومصالحهم بحيث لم يبق لديهم وقت ليتزاوروا ويتحدثوا ويناقشوا مختلف المسائل كما كان عليه الحال في عنيزة قبل الطفرة، على الأقل بالنسبة للذكور. ويقول الكثيرون الآن انه من الخير أن الحالة عادت إلى ما يشبه أوضاعها الطبيعية، وإن كان يقال إن قيمة العقارات انخفضت خلال السنة أو السنتين الماضيتين، بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ بالمئة، وان حركة الأعمال في السوق غدت أبطأ مما كانت عليه. وبعد أن كان الناس مشغولين بالأعمال والصفقات عادوا الآن يستمتعون برحلاتهم إلى «البر» ويقضون أمسيات طويلة في التزاور وتجاذب أطراف الحديث. ومع ذلك فهناك مشاكل تظهر في الأفق.

أولاً: الوافدون إلى عنيزة

من أوضح السمات البارزة في عنيزة اليوم أن بها عدداً كبيراً من الوافدين. وعندما قام أحد الباحثين (د. كول) بزيارة عنيزة في ١٩٦٨ كان فيها رجل إنجليزي واحد وعدد محدود من الوافدين الآخرين من اليمن وفلسطين والأردن وسوريا والعراق. وفيما عدا اليمنيين الذين كانوا من العمال، كان معظم العرب الآخرين مدرسين أو من المشتغلين بالطب. ولم يكن أحد يتصور في ذلك الحين أن المدينة ستزخر بالآلاف الوافدين بعد عشر سنوات أو نحوها، فضلاً عن أنه يكون بينهم عدد كبير من غير العرب. وهذه الملاحظة التي أبداها كول عن قلة عدد الوافدين يؤكدها الشريف بقوله:

«إن مكتب الجوازات والسفر والجنسية بعنيزة قد منح ١٨٠ جواز سفر (إقامة) في عام ١٣٨٤هـ (١٩٦٤ ميلادية) موزعة حسب الجنسيات التالية: ٥١ أردني، ٤٣ يماني، ٣٥ فلسطيني، ٢٤ سوري، ١٤ باكستاني، ٤ مصري، ٤ حضرمي، ٣ سوداني، ٢ صومالي. وما زال لدى المكتب حوالي مئة جواز سفر تحتاج إلى تسجيل إقامة بنفس العام لم توضع عليها بعد، فيكون المجموع ٢٨٠ جواز سفر. فإذا اعتبرنا أن من بين بعض هذه الجوازات ما تضم أكثر من نفر (كالأولاد) فيكون عدد الأجانب عندئذ يزيد على ٣٠٠ شخص وقد يقرب من ٣٥٠ شخص... يعملون في مختلف دوائر الحكومة مثل المعارف والصحة والزراعة، أو كعمال مياومين في أشغال البناء والمقاولات أو بعض الحرف»[٦].

---

(٦) الشريف، مصدر سابق، ص ١٩٦.

وقبل ١٩٧٥ كان جميع الوافدين تقريباً، باستثناء عدد محدود، من الجنسيات العربية الأخرى، وكانوا يشتغلون بالتعليم أو الصحة أو غيرهما من الخدمات الحكومية. وقد جاء كثير منهم ومعهم عائلاتهم. ويقول أهل المدينة إنهم كانوا يلقون ترحيباً ويعاملون معاملة أبناء المجتمع المحلي. وبالتدريج، مع اكتساب السكان المحليين في عنيزة الخبرات الحديثة، حل هؤلاء السكان محل المهنيين الوافدين في جميع الميادين فيما عدا الصحة والتعليم العالي. ومن الأمثلة على حلول المهنيين المحليين مكان الوافدين، ما حدث في مركز البحوث الزراعية والتدريب الذي أنشيء في ١٩٦٦ قبل الطفرة. وفي هذا الصدد يقول «أبو نادر»، وهو من كبار العاملين في المركز:

«عندما بدأ المركز عمله كان نشاطه محدوداً ويجري تحت إشراف موظفين مصريين وسوريين، وكان المعتاد أن يعمل الواحد منهم سنوات قليلة ثم يغادر المركز. وكان المدير أيضاً من الوافدين. وهم لم يبذلوا جهداً يذكر لتطوير المركز. ولم يزد عملهم على زراعة محاصيل قليلة، ولم يدخلوا توسعاً كبيراً على شبكة الري. والبحوث الزراعية الحقيقية تستغرق وقتاً طويلاً ولذا تحتاج إلى موظفين متفرغين يستمرون في مواقعهم مدة طويلة. وكان الموظفون الوافدون في الماضي يتغيرون بسرعة لا تسمح لهم بالوصول إلى نتائج مهمة في البحوث. أما الآن فجميع العاملين في المركز من أبناء المملكة ومن عنيزة بالذات. وقد حققنا إنجازات أكثر كثيراً مما حققه الوافدون، رغم أن الميزانية تكاد على حالها قبل مجيئنا. ونحن لا نستعين من الوافدين في الوقت الحالي إلا بعدد محدود من السكرتاريين والسعاة».

ولم يجر تعداد وطني عام للسكان منذ عام ١٩٧٤، وحتى ذلك التعداد لم نتمكن من الحصول على نتائجه. وقد عرض الواصل[٧] الإحصاءات التي تمكن من الحصول عليها من جهات مختلفة عن عدد المشتغلين بشتى القطاعات في عنيزة، ومعظم أرقامها عن عام ١٩٨٤. وقد حصلنا أيضاً على إحصاءات مماثلة بشأن المشتغلين بالتعليم. وعلى أساس تلك البيانات، واعتماداً على ملاحظاتنا والمقابلات الميدانية التي أجريناها، فإننا نعرض في الجدول (٢) تقديرات إجمالية لعدد المشتغلين بمختلف أنواع النشاط في ١٩٨٦. برغم أن هذه التقديرات تقريبية فقد أوردناها لإعطاء فكرة عن الحجم العام لمختلف القطاعات وتركيبها النوعي. ولا تشمل هذه البيانات من تقاعدوا أو الأهالي المحليين الذين يعملون في مدن أو قرى أخرى قريبة ويسافرون إليها كل يوم. والأرجح أن عدد هؤلاء الأشخاص يصل إلى ١٥٠٠ سعودي على الأقل.

---

(٧) الواصل، «العمران الريفي في منطقة عنيزة»، مصدر سابق.

الجدول رقم (٢)
تقدير تقريبي لعدد العاملين في القطاعات المهنية الرئيسة
في عنيزة في ١٩٨٦ وتوزيعهم حسب الجنسيات

القطاع	السعوديون	الوافدون	المجموع
الزراعة	١٥٠٠	٣٣٠٠	٤٥٠٠
التسويق، المؤسسات التجارية	٢٥٠٠	٣٦٠٠	٦١٠٠
المؤسسات الحكومية	٣٠٠٠	٥٠٠	٣٥٠٠
الإنشاءات و«الصناعة»	٢٠٠	١٠٠٠	١٢٠٠
خدم المنازل	—	١٠٠٠	١٠٠٠
الكناسون والسعاة	—	٣٠٠	٣٠٠
المجموع	٧٢٠٠	٩٧٠٠	١٦٦٠٠

المصدر: إسقاطات للبيانات المأخوذة من الواصل، وبيانات احصائية من مديرية التعليم ومديرية تعليم البنات، وملاحظات ومقابلات ميدانية.

وعلى أساس هذه الأرقام قدرنا عدد سكان عنيزة بما يقرب من ٥٠ ألف نسمة على نحو ما ذكرنا في المقدمة. فإذا أضفنا من ينتقلون لأعمالهم كل يوم من المدن والقرى القريبة (قرابة ألف شخص) يكون مجموع من تتألف منهم قوة العمل الفعلية من السعوديين المقيمين في عنيزة نحو ٨٢٠٠ شخص. وإذا افترضنا أن حجم الأسرة النووية المتوسطة خمسة أفراد، وأن فرداً واحداً من تلك الأسرة هو الذي ينتمي فعلاً إلى قوة العمل، نجد أن مجموع السكان السعوديين في عنيزة يبلغ نحو ٤١ ألفاً. وهذه الافتراضات ليست دقيقة لأنه ليس من غير المعتاد أن ينتمي شخصان أو أكثر من أفراد الأسرة النووية إلى قوة العمل. غير اننا نتصور أن عدد المتقاعدين وغيرهم من غير ذوي النشاط يوازن الفرق. ولم يحضر أحد من الوافدين تقريباً أسرته معه، فإذا أضيف عدد الوافدين إلى العدد التقديري للسكان المحليين وهو ٤١ ألفاً يكون مجموع السكان زهاء ٥٠٧٠٠ نسمة.

وأثناء الطفرة، انضم معظم الوافدين إلى قوة العمل في عنيزة كعمال أو كموظفين غير مهنيين في مؤسسات القطاع الخاص. ويظهر دورهم كعمال في مجال الزراعة بوجه خاص. فالواصل يقول انه لم يكن هناك وافدون يشتغلون بالزراعة كل الوقت في عام

١٩٧٤[8]. وبعد عقد واحد كان عدد الوافدين المشتغلين بالزراعة ٢١١٩ شخصاً، منهم ١٦٩٩ من المصريين و ١٥٥ من الهنود و ١٢١ من الباكستانيين و ٤١ من السودانيين و ٤٠ من الفيليبين و ٣٥ من تايلند و ١٧ من اليمن الشمالية و ٧ من بنجلاديش و ٤ من امريكا. وقد حلّ معظم هؤلاء الوافدين محل أهالي عنيزة في المزارع القديمة، وكانوا هم قوة العمل في العدد الكبير من المزارع التي أنشئت حديثاً. وقد انخفض عدد السكان المحليين المشتغلين بالزراعة في الفترة بين ١٩٧٤ و ١٩٨٤ من ٣١٨٧ إلى ٢٠٨٨ شخصاً، بالرغم من أن عدد المزارع زاد في نفس الفترة من ٣٤٨ إلى ١١١٢ مزرعة[9]. وذلك بالإضافة إلى أن معظم السكان المحليين المشتغلين بالزراعة أصبحوا مالكين للمزارع أو مديرين لها.

وفي الفترة بين ١٩٧٦ و ١٩٨١ زاد عدد المؤسسات التجارية من ٥٥٥ إلى ١٣٠٨ مؤسسات، وزاد عدد المشتغلين فيها من ٧٤٥ إلى ٥٤٧٣ شخصاً[10]. ومعظم المؤسسات التجارية في عنيزة يملكها ويديرها في الوقت نفسه سكان محليون، لكن معظم المشتغلين فيها الآن هم من الوافدين. والوضع مماثل أيضاً في المنشآت الصناعية الصغيرة التي زاد عددها حسب بيانات الواصل من ١٠٠ منشأة عام ١٩٧٦ إلى ١٨٩ منشأة عام ١٩٨٤[11].

ويلاحظ بالإضافة إلى ذلك أن كثيراً من الأسر السعودية في عنيزة (ربما يصل عددها إلى ألف أسرة) لديها خدم منزليون. وجميع هؤلاء الخدم من الوافدات. ومعظم الموجودات منهن في عنيزة حالياً من اندونيسيا، وكان كثيرات منهن يأتين في السابق من مصر وسري لانكا. ويأتي عدد قليل من الخدم من الفيليبين، وهؤلاء يشتغلن عادة لدى الأسر الأيسر حالاً. وهناك تفضيل واضح للخادمات المسلمات، لكن عدد ذوات الجنسيات العربية بينهن قليل.

وعلى ذلك فالوافدون يقومون بأكبر نصيب في العمل الزراعي، وفي العمل في مؤسسات القطاع الخاص (سواء في التجارة أو الصناعة أو البناء)، وفي الخدمة المنزلية، وفي الأعمال التي لا تتطلب مهارة كأعمال السعاة وجمع القمامة والكناسين. ويضاف إلى ذلك انهم هم القائمون بأعمال الرعاية الصحية كلها تقريباً في عنيزة، وبالتدريس في فرع

---

(٨) الواصل، المصدر السابق، ص ٨٠.

(٩) الواصل، المصدر السابق، ص ٧٩ - ٨٠.

(١٠) الواصل، المصدر السابق، ص ٩٣.

(١١) الواصل، المصدر السابق، ص ٩٧ - ٩٨.

جامعة الملك سعود الموجود بالمدينة.

وإذا لم يكن بوسعنا أن نحدد بدقة عدد الوافدين أو ما طرأ على هذا العدد من تغيير في السنوات الأخيرة، فالذي لا شك فيه أن وجودهم لم يعد ملموساً اليوم بقدر ما كان منذ خمس سنوات أو نحوها. ففي ذلك الحين كان عدد كبير من الوافدين يعمل في إنشاء المساكن والمباني والبنية الأساسية. وكأن هذا النوع من العمل يجعل وجودهم ظاهراً في الحياة اليومية للمدينة. ويذكر الكثيرون أن عدد العمال الوافدين أصبح الآن أقل مما كان منذ خمس سنوات. ولكن يقول أحد الموظفين المطلعين في مكتب العمل أنه من المرجح أن يكون ذلك انطباعاً خاطئاً. وفي رأيه أن وجود العمال لم يعد ملموساً الآن بنفس الدرجة لأنهم يشتغلون في المقام الأول في المزارع والمؤسسات مما يقلل من ظهورهم في المدينة. ولم يعد هناك اليوم عدد كبير من العمال الذين يتحولون من عمل إلى آخر كما كان يحدث في فترة ازدهار الإنشاءات. ويقول هذا الموظف أن عدد العمال الجدد الذين سجلوا لدى مكتب العمل خلال الشهور الخمسة عشر السابقة على ديسمبر ١٩٨٦ بلغ ٤١٤٠ عاملاً.

وإلى جانب ملكية المزارع وإدارتها والاشتغال بالتجارة، يشغل العرب السعوديون وظائف الشرطة وقوات الأمن، وما يقرب من جميع الوظائف في أجهزة الحكم الوطنية والمحلية. وعلى النحو نفسه المناصب الإدارية في المدارس، ووظائف التدريس نفسها ولا سيما في المستويات الأدنى. وهذه المواقع لا يشغلها سعوديون فحسب بل ومن أبناء عنيزة نفسها، وهو أمر يفخر به المجتمع المحلي. ويقول بعض من حصلنا منهم على معلومات ان نحو ألف من المقيمين في عنيزة يشتغلون بالتدريس وفي الوظائف الحكومية في بريدة وغيرها من مدن الإقليم وقراه. ويشمل العنصر السعودي في قوة العمل إلى جانب ذلك رجالاً ونساء يشتغلون بالأعمال الحرة، فضلاً عن أن المجتمع المحلي يضم عدداً غير قليل من المتقاعدين. كما أنه ليس من غير المألوف أن يشتغل الرجال المحليون في أكثر من عمل واحد في الوقت الواحد.

ويقول أصحاب الأعمال المحليون أنهم يواجهون صعوبة في العثور على الوافدين، ويشكون من أنهم كثيرو التنقل بين الأعمال المختلفة، مما يؤدي إلى المتاعب، وخاصة فيما يتعلق بمن يحتاجون إلى تدريب عملي. ومع ذلك يجد أصحاب الأعمال أن استخدام الوافدين مربح لهم، لأن الوافدين لا يطلبون أجوراً عالية. فمعظم العاملين في الزراعة مثلاً يأتون من مصر ويتقاضون بين ٤٠٠ ريال و ٦٠٠ ريال في الشهر، ومعظمهم ممن كانوا فلاحين في مصر ويجيدون الفلاحة بالطرق التقليدية المستخدمة هناك، ولكن ليست لهم خبرة بالزراعة الحديثة. ويميل أصحاب الأعمال المحليون إلى الاستعانة بهم لأن

..جورهم منخفضة ولأنهم يتكلمون اللغة العربية. وقد قال لنا كثير من رجال عنيزة «إن الزراعة الحالية لا يمكن أن تستمر بدون المصريين، لأن أجرهم منخفض ولأنهم يستطيعون التفاهم مع أصحاب المزارع هنا بحكم أنهم يتكلمون العربية».

وهناك بالإضافة إلى ذلك عدد قليل من العمال غير المهرة في الزراعة جيء بهم من باكستان والهند وأفغانستان. وعندما يكون العمل المطلوب في حاجة إلى عمال أكثر مهارة فغالباً ما يقع الاختيار على عمال من الفيليبين، لا لأنهم يأتون ومعهم المهارات والخبرات اللازمة ولكن لأن أصحاب المزارع يعتقدون أن العامل الفيليبيني أكثر اتصالاً بالعمل الحديث بوجه عام، وبالتالي فإن تدريبه على العمل المطلوب يكون أيسر من تدريب العامل القادم من مصر أو أفغانستان أو من شبه القارة الهندية. ومع ذلك يرى بعض أصحاب الأعمال المحليين أن الجهد اللازم للتدريب هو في حد ذاته مشكلة. وقد قال «أبو محمد»، وهو مالك ومدير لمزرعة تعمل بنظام الصوبة:

«إننا نضطر إلى البحث عن عمال في بلد بعيد مثل الفيليبين، ونجيء بهم إلى هنا، ثم ندربهم. وعندما يتدربون ويصبحون عمالاً صالحين ومفيدين يتركوننا ويعودون إلى الفيليبين حيث تعتبر المبالغ التي يدخرونها مما يكسبونه هنا ثروة إذا قيست إلى ما كان في وسعهم أن يدخروه هناك. فهم يستفيدون كثيراً بحضورهم إلى هنا، إذ يجمعون المدخرات ويكتسبون المهارات. ونبقى نحن بدون عمال مدربين، ومعظم ما يكسبونه يذهب إلى خارج البلد».

وأياً كان البلد الذي يأتي منه العمال فإن أصحاب المزارع يعتبرون أن إحضارهم مشكلة. ويتطلب الأمر في العادة سفراً إلى البلد الآخر، وهو في حد ذاته أمر ممتع لأن المرء يستطيع أن يجمع فيه بين البحث عن العمال والسياحة. وفي ذلك البلد الآخر يمكن التعرف على العمال المحتملين إما عن طريق مكاتب التشغيل الرسمية أو عن طريق شبكات التشغيل غير الرسمية. لكن العثور على العامل ليس إلا جزءاً من المشكلة، إذ لا بد من الحصول على تصريح له بالسفر، ولا بد للحصول على التصريح من اقتناع مكتب العمل المحلي التابع لوزارة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية بأن صاحب العمل يحتاج فعلاً إلى عمال. وبعد ذلك يكون العامل في حاجة للحصول على تأشيرة دخول، وهي عملية تحتاج إلى وقت بسبب العدد الكبير من التأشيرات التي تطلبها من القنصليات في الخارج والتي تكون عادة مثقلة بالعمل.

ويرى صاحب العمل، أن الاختبار الحقيقي يبدأ بعد وصول العامل إلى المملكة العربية السعودية، فقد يتبين أنه عامل ضعيف بوجه عام، أو أنه غير مؤهل للعمل الذي

تقدم لأدائه، أو أنه مشاغب، أو كل هذا معاً. وقد ينتابه الشعور بالغربة والإكتئاب ويتمنى العودة قبل انتهاء مدة عقده. ولذا فإن صاحب العمل يشعر بارتياح حقيقي عندما يعثر على عامل مناسب، ويكون في العادة راغباً في الاحتفاظ به. ولكن معظم العمال لا يبقون غير سنوات قليلة ثم يعودون إلى البلد الذي جاءوا منه. وإذا كان بعض من يحملون الجنسية العربية قد بقوا في عنيزة عشر سنوات أو أكثر فإن معدل من يحضرون ويرجعون مرتفع، لا في الزراعة وحدها وإنما في القطاعات الأخرى أيضاً.

وقد أصبح من المألوف نسبياً وجود الخدم من الوافدين في عنيزة. وعلى خلاف ما ذكره بعض الباحثين عن الحال في دول الخليج العربي حيث تقوم المربيات الوافدات بدور مهم في التربية الاجتماعية للأطفال، وإن كان يشكل عائقاً أمام تشربهم بالثقافة المحلية[12]، فإن ذلك ليس هو الحال في عنيزة، فالخادمات هنا يؤدين الأعمال المنزلية وليس لهن دور يذكر في تربية الأبناء. وهن في الأسر الصغيرة قد يعتنين بالأبناء في غيبة الأم، ولكن ما أن تعود الأم إلى بيتها حتى تتولى رعاية أبنائها بنفسها. كما أنه من المعتاد أن تأخذ الأم التي تعيش في أسرة نووية أبناءها إلى إحدى قريباتها إذا اضطرت للخروج من البيت. أما في الأسرة الممتدة فإن رعاية الأبناء تتولاها بعض نساء الأسرة في غيبة الأم.

ويكاد يكون التعامل بين الوافدين والأهالي المحليين مقصوراً على مكان العمل. وهناك مهنيون ممن يحملون جنسيات عربية أقاموا في عنيزة فترات طويلة يتزاورون أحياناً مع الأهالي، لكن ذلك ليس منتشراً. ويحدث من حين لآخر أن يشرب عمال المزارع المصريون القهوة مع المالك، ولكن هذا لا يحدث كثيراً. ثم أن الوافدين يتعاملون أساساً مع الوافدين الآخرين من نفس البلد، وإن كان ذلك نادراً أيضاً بالنسبة لمن يعملون في مزارع متباعدة.

ويكاد جميع عمال الزراعة أن يكونوا مقيمين في مزارع نائية. أما من يعملون في المدينة فيقيم معظمهم في الجزء القديم المبني بالطوب النيء الذي هجره أغلب أهالي عنيزة وانتقلوا إلى مساكن جديدة في مناطق أخرى. أما المهنيون المغتربون فمعظمهم يسكن في شقق في المناطق السكنية الجديدة.

---

(12) إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية: المشاكل والآثار السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص 153؛ زهيرة العبسي، «التأثيرات الاجتماعية للمربية الأجنبية على الأسرة» في: العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص 180.

يقيم العمال الزراعيون دائماً في مساكن بسيطة أو في مبان أشبه بالثكنات داخل
، ولما كان الكثير من المزارع يقع بعيداً عن المدينة فهم في عزلة مادية عن بقية أفراد
، وهم يحصلون على إجازة يوم واحد في الاسبوع: يوم الجمعة، وينزل معظمهم
ة بأية وسيلة مواصلات متاحة. ومن المعتاد أن توفر لهم المزرعة وسيلة للانتقال،
ليس من غير المألوف رؤية العمال وهم يحاولون الركوب مع أصحاب السيارات
لمدينة إلى مزارعهم في وقت متأخر من مساء الجمعة. وهؤلاء العمال جميعاً من
، إذ لا يسمح لعمال المزارع باصطحاب زوجاتهم. غير أن الكثيرين منهم يأتون
س القرية في بلدهم الأصلي وكثيراً ما يكون لبعضهم أقارب يعملون في عنيزة،
في حالة المصريين على الأخص.

يرى السكان المحليّون أن الوافدين ليسوا جزءاً من المجتمع المحلي. وبالرغم من
لهم يعتبر عنصراً أساسياً في نظام الاقتصاد الحالي، فلا يكاد يكون هناك أي تبادل
ل الثقافي. ويصدق ذلك خاصة على من لا يتكلمون العربية وعلى غير المسلمين.
م من أن العمال الوافدين منعزلون اجتماعياً (ومادياً في كثير من الأحيان) فهم بمثابة
عاملة. غير ان الطابع المؤقت لإقامتهم يحول دون تكوين علاقات طبقية، ويؤكد
م بوضعهم كمغتربين.

وبرغم وجود قوانين تحمي حقوق العمال فإن بعض الوافدين يتعرضون لانتهاك
لم المنصوص عليها في عقودهم، من دون أن تكون لديهم من الناحية العملية
لاسترداد تلك الحقوق. وقد وجدنا من ملاحظاتنا في عنيزة أن العلاقات بين
ب العمل والعمال، وإن كانت تنظمها عقود بطبيعة الحال، تخضع من الناحية
ة للعرف الاجتماعي أكثر مما تخضع لجهاز متخصص مثل مكتب العمل. وهذا
، يحول دون إساءة استخدام الظروف، كما في حالة علاقات المديونية التي أشرنا
ن قبل.

ومع ذلك فهناك هوة عميقة تفصل معظم الوافدين حتى عن أفقر شرائح السكان
ين. فمعظم الوافدين يتقاضون أجوراً ضئيلة للغاية، ويعيشون في مساكن بدائية لم
يقطن مثلها حتى أفقر فئات البدو، كما أنهم لا يشعرون بالأمن في عملهم. وهم
، عزلتهم في المزارع أو في الجزء القديم من المدينة تقتصر دائرتهم الاجتماعية على
يم العمال الآتين من نفس البلد ومن نفس الطبقة. وهم كمجموعات أو كأفراد
عن المجتمع الذي يخدمونه. ولا شك في أن الكثيرين منهم لا يتحملون الوحدة
ام الحياة الاجتماعية إلا على أمل إدخار قدر من المال، وبذلك يحتفظون بالأمل في

أنهم سيرجعون إلى بلدهم ومعهم ما يكفل لهم أن يبدأوا حياة أفضل.

ثانياً: التطور المحلي عن طريق الجمعيات التطوعية والهيئات الخاصة

قامت الدولة في الفترة الأخيرة بدور هائل، وكذلك كان للوافدين أثر لا ينكر. وهذه حقيقة اعترف بها الباحثون عموماً(١٣). لكن الدور الذي قام به الأهالي المحليّون تعرض للإهمال بوجه عام. فمعظم الدراسات التي تناولت الهجرة الدولية إلى المملكة العربية السعودية تؤكد صغر عدد السكان المحليين، وما يقال عن ضعف مشاركتهم في الاقتصاد الحديث. وقيل أيضاً أن معظم الأهالي المحليين أميون، كما وان معظمهم لا يملكون المهارات الحديثة. فبرسالو مثلاً يقول: «إن عدم كفاية القوة العاملة السعودية، وهي قوة صغيرة وتفتقر إلى المهارة في معظمها، أدى إلى الاعتماد الاقتصادي بدرجة كبيرة على العمال الوافدين... وليس من المتوقع أن يكون ممكناً في المستقبل القريب الاستعاضة عن العمال الوافدين بعمال من أبناء البلد»(١٤).

وبرغم البيانات التي تجمعت لدينا والتي لا تتناول غير مجتمع محلي واحد، فإنها تبين أن الأهالي المحليين حلوا محل الوافدين في المهن التي تحتاج إلى تعليم عصري فيما عدا القليل منها، ثم إن الكثيرين من الشبان المحليين المؤهلين معرضون الآن للبطالة إلاّ إذا حلوا محل الوافدين الذين يعملون في القطاع الخاص. وقد جاءت هذه الظاهرة نتيجة للنمو السريع للسكان المحليين الذي اقترن بالحصول على تعليم عصري وبتراجع معدل النمو الاقتصادي الذي حدث مع انتهاء الطفرة. وهذا التقدير الذي سنوضحه بالتفصيل فيما يلي يدعو إلى الاعتقاد بأن الباحثين المعنيين بهجرة الأيدي العاملة إلى المملكة العربية السعودية لم يدركوا حقيقة التحول الذي حدث في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، إذ كانت هذه الفترة فترة رواج لا بدّ من أن تنتهي بحكم تعريفها ذاته. فضلاً عن أنهم

---

(١٣) انظر:
J. S Birks and C. A. Sinclair, International Migration and Development in the Arab Region. Geneva: ILO, 1980; Ibrahim, The New Arab Social Order; Serageldine and Sherbiny and Serageldine, Saudis in Transition;

ونادر فرجاني، الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

(١٤) Judith Marie Barsalou, «Foreign Labor in Sa'udi Arabia: The Creation of a Plural Society.» (Ph. D. dissertation, Columbia University, 1985), P. 5-6.

سوا إلى حد خطير من تقديرهم لقدرة السكان المحليين على الزيادة في الجهد وعلى
ئل عن العمل التقليدي في الزراعة والرعي وعلى المشاركة في الاقتصاد الحديث.
رف تناقش مشاركة الأهالي المحليين في قوة العمل العصرية بالتفصيل فيما بعد. غير
الأهالي المحليين عملوا بنشاط من أجل إحداث تغيير على مستوى المجتمع المحلي،
ء عن طريق مساهمات وأعمال فردية أو عن طريق الجمعيات التطوعية والهيئات
امة.

وعلى خلاف الوافدين، فإن أهالي عنيزة على درجة عالية من الانتماء والإخلاص
جتمع المحلي، وهي ظاهرة تميزوا بها منذ أمد طويل قبل ظهور الدولة الحالية وتطور
ادها القائم على تصدير النفط. وتظهر هذه الخصائص في صور مختلفة ومتعددة، عن
ق خضوع الهوية القبلية والولاء القبلي للشخصية، وعن طريق المحافظة على الأغاني
رقصات الشعبية التي تعرف باسم « السامري »، وعن طريق الاهتمام الواسع النطاق
نخر بتاريخ المجتمع المحلي، وعن طريق أخذ الأفراد والجماعات زمام المبادرة لإثارة
ضايا ذات الاهتمام المشترك فيما بينهم.

وقد حقق كثير من المهاجرين من عنيزة نجاحاً ملموساً في التجارة على الصعيدين
طي والدولي، كما أن هناك من يشغلون مناصب رفيعة في جهاز الدولة. وقد ساهم
لاء الأفراد بمبالغ مالية كبيرة لتحسين الأوضاع المحلية والنهوض بها عن طريق تقديم
ساعدة للكثير من الجمعيات الخيرية والهيئات الخاصة. كما أنهم استخدموا نفوذهم لدى
يرهم في أنحاء البلاد للحصول منهم على المساعدة أيضاً. ولم تتمثل مساهمة البعض في
د تقديم مساعدة مالية وإنما أيضاً في تقديم بعض الخدمات اللازمة. وقد كان « مركز
صالح » الذي سنتحدث عنه فيما يلي، إلى حد كبير، هبة من مهاجر قام بنفسه بوضع
رة المشروع، ثم نظم حملة لجمع التبرعات لتمويله، ونظم عملية بناء المركز، وساعد
وضع برنامج أنشطته.

والسكان المحليون المقيمون في عنيزة أنفسهم يفعلون الكثير للتعبير عن التزامهم
شاركتهم للمجتمع على اتساعه. ويمكن أن نعطي الكثير من الأمثلة على ذلك، ولكن
دا قليلاً منها ربما يكفي لتوضيح نوع الأعمال التي يقوم بها الناس كأفراد، خدمة
مجتمع بأسره. فقد لاحظ احدهم مثلا أن مؤذني المساجد لا يؤذنون في بعض الأحيان
الوقت المحدد للأذان بدقة، فقام بمبادرة من جانبه بمتابعة الوقت وإبلاغه للمؤذنين
ين سبق أن أخطأوا في تقديره. وقام آخر بتنظيم حملة للمحافظة على المئذنة القديمة
ية بالطوب التي الواقعة أمام المسجد الجديد. وقد فعل ذلك لاعتقاده بأن المئذنة جزء

من التراث الثقافي للمجتمع المحلي وبالتالي فهي ملك للجميع، ولذا لا يجوز لعدد محدود من الناس ان يتصور أنها تقف في طريق التطور العصري وأن يعمل على هدمها. وعندما كانت أول مجموعة من البنات تتخرّج في مدرسة التمريض رأت سيدة من غير المشتركات في الحفل ان المناسبة جديرة بأن يحتفل بها بطريقة مميزة، فأرسلت بخطاب إلى جميع الصاغة في السوق طالبة منهم أن يقدموا جوائز، وقد وافقوا جميعاً وقدم كل منهم جائزة.

وحدث عام ١٩٨٥ أن قررت ١٦ مدرِّسة التطوع بالتدريس في برنامج صيفي للطالبات اللاتي يستعددن لدخول امتحان الملحق. وقد أبدين هذه الرغبة وحصلن على موافقة الوزارة، وبلغ عدد الطالبات اللاتي تلقين الدروس نحو مئة، وفي السنة التالية تكررت التجربة وحضرها نحو ١٥٠ طالبة. وفي هذه المرة قدمت الوزارة مكافأة للمدرسات. وقد توسع هذا البرنامج الآن واصبحت له شعبتان، إحداهما للمواد المدرسية والأخرى برنامج ثقافي لحفظ القرآن وعقد ندوات وتنظيم مسابقات تقدم فيها جوائز للفائزين. وهكذا فإن النشاط الذي بدأ كمحاولة خيرية خالصة لمساعدة الطالبات على النجاح في الامتحان يتحول الآن إلى برنامج صيفي أكثر شمولاً، خاصة وأن في نية المدرسات العمل على التنسيق مع المعاهد الأخرى في المستقبل.

وربما كان أوضح الأشكال التي تتجلى فيها الروح الجماعية في عنيزة هي الجمعيات الخيرية الخاصة. فهذه المدينة الصغيرة تضم ستاً من تلك الجمعيات، تقوم بجمع الأموال من المقيمين ومن المهاجرين من أهل البلد على السواء للقيام بأعمال البر وبأشكال مختلفة من النشاط تهدف إلى خدمة المجتمع المحلي في مجموعه، وتسعى إلى تلبية الاحتياجات التي لم تلبها الأعمال الإنمائية الأخرى، وجميعها أعمال تحتاج إلى جهد ووقت من جانب المتطوعين الذين يعمل بعضهم بعض الوقت ويخصص آخرون كل وقتهم لهذه الخدمات. وهذه الهيئات الخيرية الخاصة في مجموعها تكشف عن مدى ارتباط الأهالي بالمجتمع والجهود التي يبذلها الكثيرون، وعن أنهم لا ينتظرون حتى تلبي الحكومة الاحتياجات وإنما يقومون هم بتوفير الحلول بمبادرة من جانبهم.

ويعد « مركز ابن صالح » من الأمثلة البارزة على الهيئات الخيرية الخاصة في عنيزة. فهذا المركز هو نتيجة لجهد عدد من الأشخاص الذين يشغلون مراكز مهمة في أنحاء البلد. ويعيش بعضهم في عنيزة، ولكن الكثيرين منهم يعيشون في مدن أخرى. وقد أطلق على المركز اسم المدرِّس الذي فتح أول مدرسة خاصة في عنيزة في عام ١٩٢٦. وقد نشأت فكرة إنشاء هذا المركز لدى من تعلموا في تلك المدرسة وكان لها أثر مهم في مستقبلهم الوظيفي. فعندما مات « ابن صالح » في عام ١٩٨٠ قرر عدد كبير من

السابقين أن يفعلوا شيئاً لتكريم ذكراه، قرروا أن ينشئوا مركزاً ثقافياً باسمه، في حملة لجمع التبرعات من سكان عنيزة، وحصلوا على تبرعات كبيرة لا من في عنيزة وحدهم، ولكن - وعلى الأخص - ممن هاجروا من المدينة ومن غيرهم أبناء السعوديين. وقد تمكنوا بعد ذلك من إقامة مبنى فخم على تل يشرف على كبير من المدينة، أقاموا به مسجداً ومتحفاً صغيراً ومكتبة وقاعة أبحاث وقاعة ات ومسرحاً ومطعماً وحماماً للسباحة وساحات للرياضة وعدداً من الغرف والمرافق زال الضيوف. ويتألف مجلس إدارة المركز من عمدة إحدى المدن الكبيرة ومدير بوزارة التعليم وأحد المديرين الحاليين وأستاذ جامعي متقاعد، وإمام المسجد ن غيرهم. وهؤلاء جميعاً من عنيزة وهم مسؤولون عن التطوير الشامل للمركز.

أثناء قيامنا بالبحث الميداني لم يكن المركز قد بدأ نشاطه بعد. ولكن كانت خطط طامحة لأوجه من النشاط تسهم في الحياة الثقافية لعنيزة وفي تنميتها. والفكرة ية في الخطط الموضوعة لبرامجه هي توفير خدمات تختلف عن الخدمات الموجودة لدى المجتمع المحلي، ولكنها في نفس الوقت مكملة لها. فهناك مثلاً مكتبات رة في عنيزة ولكن « مركز ابن صالح » يعتزم إنشاء مكتبة للبحوث تعتمد اعتماداً على الكمبيوتر ولديها ملفات بالميكروفيلم والميكروفيش تتركز بياناتها حول إقليم يم. أما البرامج الرياضية للمركز فقد وضعت بحيث تكون مكملة للرياضات التي بها الأهالي في الناديين الرياضيين الموجودين في المدينة، وذلك بتوفير التدريب على عات غير الممارسة في الناديين ولفئات من الناس لا يسمح عمرهم بالانضمام إلى ين الحاليين. ولما كان القائمون على المركز يتوقعون أن تكون الاحتياجات المقبلة لهم هي في المقام الأول اكتساب المهارات الفنية والمهنية، فالمركز مهتم على نحو ي بوضع برامج لتدريب العمال الفنيين المهرة تمكنهم من العمل في المجالات المهنية يقوم بها الآن الوافدون أساساً. وتشمل برامج المركز الذكور والإناث على السواء، كانت موجهة لكل مجموعة منها على حدة.

وهناك مثال آخر للهيئات الخيرية الخاصة التي أنشئت حديثاً نتيجة للمساهمات عاون بين المقيمين والمهاجرين، وهو لجنة تجميل وتنظيف مدينة عنيزة. وأثناء نا بالبحث الميداني كان قد مضى عام على تشكيل اللجنة. وهي تموّل من تبرع بنسبة في المئة من مرتبات الموظفين المحليين في عنيزة، بالإضافة إلى تبرعات من بعض الأفراد وحت بين ٢٠٠٠ ريال و ١,٥ مليون ريال. وقد قامت اللجنة ببناء أسوار حول جميع ارع في المدينة، وغرست شتلات الأشجار على امتداد الطرق الرئيسة، وأقامت فورات في الميادين ووضعت دككاً ومظلات في منطقة السوق، وقامت بتحسين

الشوارع في منطقة « الجنة » بالتعاون مع البلدية وهيئة خيرية أخرى. كما أن لدى اللجنة برامج لترميم المساكن القديمة وطلائها. ولديها خطط لإعادة إنشاء بوابات الأسوار القديمة للمدينة، كما تعتزم إنشاء حدائق ومناطق للترفيه في الجزء الغربي من المدينة وفي البر. وستقوم أيضاً بإزالة المباني القديمة المتداعية وإعادة بناء بعضها للمحافظة على الطابع العريق للمدينة، مع الاحتفاظ ببعض شوارعها الضيقة وبعض المساكن المبنية بالطوب النيء. كما تعتزم تحسين واجهات المباني في الشوارع التجارية الرئيسة.

وتتألف اللجنة من ١٢ عضواً كلهم من الذكور من بينهم أمير القصيم وعدد من كبار الموظفين المسؤولين في عنيزة. وهناك إلى جانب ذلك لجنة فرعية تتألف من ١٣ عضوة كلهن من الشخصيات النشيطة المعروفة من بين النساء المتعلمات في عنيزة اليوم. وكثيرات منهن ناظرات مدارس أو زوجات لمهندسين أو غيرهم من الرجال ذوي النفوذ. وقد تم اختيارهن بالتحديد لما يمكن أن يقدمنه من خدمات للجنة. وتتخذ اللجنة النسائية الفرعية من المدارس منبراً لنشر المعلومات عن اللجنة في أنحاء المجتمع المحلي ولجمع التبرعات من الطلبة والمدرسين. وقد أجرت اللجنة النسائية دراسات للجدوى وقدمت اقتراحات بشأن مشروعات وافقت عليها اللجنة الرئيسة ونفذتها. وحدث في بعض الأحيان أن اعترضت اللجنة على الخطط المقدمة من اللجنة الفرعية ولم تنفذها. وقد قسمت اللجنة الفرعية عملها بين مجموعتين إحداهما مسؤولة عن الدعاية والإعلام والأخرى مسؤولة عن جمع التبرعات. وقامت المجموعة المكلفة بجمع التبرعات بإرسال خطابات لطلب التبرع إلى زوجات رجال عنيزة في مختلف المدن الرئيسة. غير ان النساء لم يتمكن من توضيح مدى الاستجابة لمجهودهن، لأن الأموال كانت تودع في حساب مصرفي يشرف عليه الرجال. بيد أنهن فتحن الآن حساباً مصرفياً مستقلا وأصبحت اللجنة الفرعية أفضل تنظيماً، وبذلت اللجنة جهداً متميزاً في أسبوع خاص بالنظافة، شنت فيه حملة مكثفة في جميع مدارس عنيزة. وهي تعتزم زيادة نشاطها، حيث قدمت خطة تجري دراستها في الوقت الحالي لإنشاء بحيرة صناعية. ومن المعتاد أن يقدم الذكور من أقارب عضوات اللجنة الفرعية خبرتهم ومساعدتهم وغيرها من التسهيلات لمشروعات اللجنة دون مقابل.

و« مركز ابن صالح » ولجنة تجميل وتنظيف مدينة عنيزة كلاهما من الهيئات الخاصة التي نشأت أثناء الطفرة. وكما جاء في الفصل السادس فإن اللجنة الأهلية تشكلت عام ١٩٦٢ قبل الطفرة. وهي لجنة مؤلفة من متطوعين من الذكور والإناث تتولى الإشراف على مركز الخدمات الاجتماعية، وهو واحد من ٢٢ مركزاً مماثلا في أنحاء المملكة العربية السعودية. وتقوم هذه المراكز بتنفيذ برامج حكومية وشعبية لمواجهة

تياجات المجتمعات المحلية في منطقة عمل كل منها. وتوفر الحكومة الموظفين الإداريين
لة المراكز، بالإضافة إلى دفع مبلغ لا يتجاوز ٥٠ بالمئة من تكاليف أي مشروع أو
رنامج، وإن كان يقال ان مساهمة الحكومة تكون في العادة أقل من نصف التكاليف.
يتغطى بقية التكاليف بتبرعات من أعضاء المجتمع المحلي أو عن طريق فرض رسوم
يدفعها المستفيدون من البرنامج. وقد تبرع الأهالي في عنيزة بأرض أقيم عليها مبنى لدار
لحضانة وغيرها من أوجه النشاط، وبسيارات كبيرة، وتطوعت المدرسات بالتعليم في
لبرامج الصيفية، وتبرع آخرون بمبالغ مالية كبيرة لأعمال المركز.

وينقسم البرنامج الحالي للمركز إلى ثلاثة أقسام أساسية، هي الخدمات
اجتماعية، والرعاية الصحية والوقائية، والبرامج الثقافية. ومن أوجه النشاط الأساسية
، الخدمات الاجتماعية، برنامج لرعاية الأطفال قبل سن المدرسة يشمل خمس دور
لحضانة. وفي اثناء قيامنا بالبحث الميداني كان هناك ٥٨٥ من الصبيان والبنات
سجلين في تلك الدور، وكان يعمل بها ٢٦ من المدرسات السعوديات و ٢٢ موظفاً
ديرين. وجميعهم يعملون مقابل أجر، وتتألف ميزانية دور الحضانة جزئياً من المصاريف
لتي يدفعها آباء الأطفال ومن التبرعات الفردية. وقيل لنا ان مساهمة الحكومة من الميزانية
، السنة الدراسية ١٩٨٦ - ١٩٨٧ كانت ١٠٠ ألف ريال، بينما كانت ٢٥٠ ألف ريال
، عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦.

كما أن هناك برنامجاً لمكافحة الأمية يطلق عليه اسم «دور الفتاة» وهو مخصص
لبنات وتنظم مواعيده بمرونة بحيث تناسب احتياجاتهن. وفي وقت إجراء الدراسة
بداية كان هناك ٧٩ فتاة مسجّلات في ذلك البرنامج. وبعد سنتين ستكون المشتركات في
برنامج قد أتممن دراسة مساوية للصف الرابع الابتدائي، وبعد ثلاث سنوات يكن قد
صلن إلى مستوى الصف الخامس، وبعد أربع سنوات إلى مستوى الصف السادس،
بعد ذلك يتقدمن للحصول على الشهادة الابتدائية. وتتولى مديرية تعليم البنات إدارة
لسنتين الثالثة والرابعة من هذا البرنامج. أما السنتان الأوليان فيتولى إدارتها المركز.

ومن أشكال التعليم الأخرى التي تقدمها «دور الفتاة»، الخياطة وحفظ القرآن
والكتابة على الآلة الكاتبة واللغة الإنجليزية. وكان هناك مشروع للبدء في برنامج لتعليم
الكمبيوتر في مارس ١٩٨٧ نظراً لأن عدداً كبيراً من النساء كان يطالب ببرنامج كهذا.
كان عدد المنضمات إلى برنامج التدريب على الآلة الكاتبة في وقت إجراء البحث الميداني
٣ طالبة. وكان هناك ٣١ غيرهن أتممن البرنامج واجتزن الامتحان. وقد التقى أحد
مؤلفي هذا البحث بعدد من النساء العاملات في المكاتب ممن تلقين تدريبهن على الآلة

الكاتبة في هذا المركز. ويقوم بمعظم العمل في برامج «دور الفتاة» نساء وافدات، إذ أن النساء السعوديات لا يقبلن على هذا العمل لضآلة الأجر المدفوع كما يقال، ولأن العمل يتطلب زيارة مساكن الغرباء على سبيل متابعة العمل الذي يتم في المركز.

ويضم الجزء الخاص بالخدمات الاجتماعية في برنامج المركز بالإضافة إلى ذلك برنامجاً صيفياً للبنات، يجري تنفيذه عادة في الشهر الأخير من الصيف وهو مخصص للبنات بين سن ٦ سنوات و ١٥ سنة. وقد بدأ هذا البرنامج في عام ١٩٨٥ بمئة فتاة، وكان عدد المشتركات فيه في عام ١٩٨٦، ٧٠ فتاة. وهن يتلقين دروساً في الأشغال اليدوية والفنون والرسم والاقتصاد المنزلي.

وهناك برامج للرجال ولكنها تلقى اهتماماً أقل، لأن الرجال تتاح لهم كما يقال فرص أوسع، وهم أقل حاجة إلى برامج خاصة. وفي عام ١٩٨٦ كان هناك ٤١ رجلاً يتدربون على الآلة الكاتبة و١٣٧ يحفظون القرآن الكريم. وينظم المركز أيضاً معسكرات صيفية للفتيان يشترك فيها نحو عشرين فتى في كل صيف. ويأمل المركز في تطوير البرنامج الصيفي للفتيان ولكنه يسلم بأن النوادي الرياضية توفر جانباً كبيراً من الأنشطة المماثلة.

وفي مجال الرعاية الصحية والوقائية أقام المركز عيادة طبية، كما وضع برنامجاً لتزويد البيوت بحقائب تحوي أدوات للإسعاف وأنابيب لإطفاء الحرائق. وأدخل المركز مجموعة من التحسينات على سوق الأغنام لجعلها أكثر نظافة، وهو يعمل الآن في إعداد ملفات بالتأريخ الصحي لأفراد كل أسرة في عنيزة، كما يقوم بحملات للنظافة والتوعية الصحية في دور الحضانة والمدارس.

وتتبع القسم الثقافي بالمركز ثلاث مكتبات، واحدة للنساء وواحدة للأطفال وواحدة للرجال. وأشرف المركز على مسابقات متعددة بين الذكور من طلبة فصول مكافحة الأمية، وبين الطلبة والطالبات في المدارس الإعدادية والثانوية. وقد منح المركز حتى الآن ٧٤ جائزة حصلت منها الفتيات على ٤٥ جائزة، منها ١٦ في المدارس الثانوية و ٢٩ في المدارس الإعدادية. كما ينظم المركز احتفالات وبرامج ثقافية مسائية في المدارس التي تضم دوراً للحضانة. وتنقسم هذه الأنشطة إلى برامج للذكور وأخرى للإناث.

ومن أشهر المنظمات التطوعية الخاصة في عنيزة «الجمعية الخيرية البرية»، التي أنشئت عام ١٩٧٥ بناء على توصية مركز الخدمات الاجتماعية، ويقوم على إدارتها أشخاص متطوعون فيما عدا أمين الصندوق الذي يعمل مقابل أجر. ومديرها مدرس

سابق تقاعد بعد عشرين عاماً من التدريس ويعيش الآن معتمداً على معاشه ويخصص كل وقته لهذا العمل (يقول أهالي عنيزة انه تقاعد في وقت مبكر حتى يتمكن من تخصيص كل وقته لهذه الخدمة). وتفتح الجمعية أبوابها للجمهور بعد الظهر، ويحضر إليها من يحتاجون إلى المساعدة. ويعمل إلى جانب المدير أشخاص عديدون، وهناك لجنة تدرس الطلبات وتبت فيها. كما أن هناك من يتطوعون بإجراء البحث الاجتماعي والتوجه إلى مساكن من يحصلون على المساعدة للتأكد من وصولها إلى الشخص المقصود ومن أنه يستخدمها في وجهها الصحيح.

والأهداف الأصلية للجمعية مدونة في وثيقة تبين ايضاً أنها مسجلة لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ومن أهدافها تقديم المساعدة للمحتاجين والمعوقين، والمساهمة في تطوير الحياة الثقافية للمجتمع المحلي، والمحافظة على كيان المجتمع ودعمه. وتأتي الأموال التي تحصل عليها الجمعية من ثلاثة مصادر اساسية: الزكاة، والتبرعات الفردية، والمعونة الحكومية. وتساعد الدولة مثل هذه الجمعيات بمبلغ ٥٠ ألف ريال لتبدأ بها عملها، ثم تقدم لها ٥٠٠ ألف ريال سنوياً.

ويأتي معظم المساعدات التي تتلقاها الجمعية من الزكاة (٧٠ ـ ٨٠ بالمئة من المجموع) ولا يجوز استخدامها إلّا في تلبية احتياجات الفقراء بصورة مباشرة. فلا يجوز استخدامها في الاستثمار أو في المشروعات العامة، فهذا النوع من الاستثمار يعتمد على التبرعات من المواطنين الأفراد. وتتوقع الجمعية عادة أن تحصل على نحو ٦ ملايين ريال، ولكن يقال ان هذا المبلغ أخذ في التناقص نتيجة للركود الاقتصادي العام، ولأن الهيئات الخيرية الخاصة الأخرى في عنيزة تتنافس معها في الحصول على التبرعات. وعلى أي حال فقد حصلت الجمعية في عام ١٩٨٥ على مبلغ ٦٥٢٢٣٩٠ ريالاً من الزكاة، و ٦٧٠٦٠٠ ريال من رسوم العضوية، و ٤٤٦٢٥٠ ريالاً من الدولة، و ١٦١١٠ ريالات تبرعات عينية، و ٢٩٠٥٠٠ ريال أرباح الاستثمار في أسهم إحدى الشركات.

ويحصل عدد يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ أسرة على مساعدات منتظمة من الجمعية لمواجهة احتياجاتها. فهي قد تحصل على المساعدة لشراء غذائها اليومي أو لدفع إيجار المسكن أو لشراء مدفأة في الشتاء أو جهاز تكييف في الصيف. وفي ١٩٨٥ حصلت ١٩١ أسرة على مبالغ وصل مجموعها إلى ٤٦٠٨٤٢ ريالاً في صورة مساعدة مالية للوفاء باحتياجاتها اليومية، وحصلت ١٠٦ أسر على ٧٢٢٢٣٩ ريالاً لدفع إيجارات المساكن، وأنفق مبلغ ٤٥٦٩٢٨ ريالاً للحصول على ثلاجات وغسالات وأفران ومدافىء كهربائية وأجهزة تكييف للهواء وأسرّة وملابس. والذين يحصلون على هذه المساعدة هم غير القادرين على

العمل، أو من يقدرون على العمل ولكنهم لا يكسبون ما يكفي للوفاء باحتياجاتهم. وذلك بالإضافة إلى أن الجمعية لا تقدم للمستفيد أموالاً نقدية بل تعطيه قسيمة يقدمها إلى التاجر فيسلمه السلعة المطلوبة ثم يقوم بتحصيل الثمن من الجمعية.

ويحصل بعض الرجال أيضاً على مساعدة لدفع المهر للزواج. وهي مساعدة يحصل عليها الرجل الذي يتزوج لأول مرة، أو الأرمل أو الذي تعاني زوجته من مرض خطير لا يمكنها من أداء واجباتها الزوجية (وفي هذه الحالة لا يجوز له أن يتركها). وفي عام ١٩٨٥ حصل ٢٧ رجلاً على هذه المساعدة بحيث بلغ مجموعها ٦١٤٠٠٠ ريال. وتقدم الجمعية أيضاً مساعدتها للمرأة في سداد ما تلقته من مهر في حالة الطلاق. وفي عام ١٩٨٥ حصلت ثلاث نساء على مبلغ ١٠٠٦٠٠ ريال لهذا الغرض. كما تعطي الجمعية مساعداتها للحصول على العلاج الطبي لمن يتعذر علاجهم في مرافق العلاج الحكومية المتوافرة حالياً. وفي عام ١٩٨٥ تلقت أربع أسر مساعدة كهذه بلغ مجموعها ١٠٧٠٠٠ ريال. وتقدم الجمعية المساعدة أيضاً لسداد الدية التي قد تنشأ ـ مثلاً ـ نتيجة لموت شخص في حادث سيارة. وفي عام ١٩٨٥ حصلت أسرتان على مساعدات بلغت ١٥٣٠٠ ريال بسبب حوادث كهذه. كما تقدم المساعدة لإصلاح المسكن أو إدخال تعديلات عليه. وأنفق على هذا الغرض ١٥٥٦١٠ ريالات في عام ١٩٨٥، أصلح بها ١٦ مسكناً. كما ترحب الجمعية بمساعدة الأفراد على الاشتغال بمهن فنية، ولكن عدداً محدوداً هو الذي يتقدم لطلب المساعدة في هذا المجال، فلم يطلبها في عام ١٩٨٥ غير شخصين اثنين حصلا على مبلغ مجموعه ٥٠٠٠ ريال.

وكان الاهتمام الرئيسي للجمعية في الماضي هو تلبية احتياجات الفقراء. أما الآن فقد بدأت توجه قدراً أكبر من الاهتمام للمشروعات التي يستفيد منها المجتمع المحلي بأسره. ويتعلق أحد هذه المشاريع بالإسكان. فقد بنت الجمعية عدداً من الشقق التي تأمل أن تستفيد منها الأسر المحتاجة. وهي في سبيلها إلى إقامة مركز للعلاج الطبي للرجال والنساء. كما تدرس إمكانية إنشاء عيادة عصرية لأمراض العيون. وتهدف هذه المشروعات إلى توفير احتياجات المجتمع عامة وليس الفقراء وحدهم.

وهذه الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الخيرية الخاصة هي انعكاس لما حدث من تحول اقتصادي. فالتبرعات السخية التي يقدمها أهالي عنيزة هي نفسها جزء من الدخل الذي حصلوا عليه أثناء الطفرة. أما وقد انتهى ذلك الآن فإن الجمعيات الخيرية الخاصة تذكر في الوقت الحاضر أن التبرعات آخذة في التناقص. وذلك بالإضافة إلى أن هذه المنظمات غيرت المجال الذي يتركز عليه اهتمامها. وكما جاء في الفصل السادس كان أول

النظمات، صندوق البر، الذي جمع مبالغ صغيرة من الأفراد في الخمسينات ولبى
حاجات الأساسية للفقراء عن طريق المساجد القريبة منهم. وكان الاهتمام الأول
من مركز الخدمات الاجتماعية والجمعية الخيرية في البداية هو توفير الاحتياجات
لية للمجتمع المحلي في مجالي الصحة والنظافة، وتوفير أموال للمحتاجين. أما الآن
تضاءل عدد المحتاجين حقاً فقد تحول اهتمام تلك الجمعيات إلى توفير خدمات عامة
جتمع المحلي، مثل دور الحضانة والبرامج الصيفية للبنات والصبيان وإقامة مركز
اج الطبيعي. وهذه مشروعات مهمة تساعد في الارتفاع بنوعية الحياة بوجه عام.
ا كان من معالم التقدم الذي تحقق أنه لم تعد هنالك حاجة لمواجهة الاحتياجات
لية، فهناك الآن هيئة تطوعية خاصة تجعل هدفها تجميل المدينة. ومع ذلك فهناك
امهمة لكون «مركز ابن صالح»، الذي سمي باسم الرجل الذي فتح أول مدرسة
ية في عنيزة، وكانت الأولى في نجد - يجعل في مقدمة جدول أعماله وضع برامج
ريب لمواجهة ما يعتقد - ونعتقد معه - أنه القضية الأساسية التي تواجه عنيزة، وهي
بة إلى الاعتماد الكامل مرة أخرى على القوة العاملة الماهرة والمنتجة التي تتألف
ل من أبناء عنيزة وبناتها.

السوق اليوم

كانت السوق القديمة تقوم بالدور المركزي لعنيزة في التبادل والتوزيع سواء على النطاق المحلي أو في المنطقة الأوسع. واصبحت السوق تجسد اليوم وضع المدينة كإقليم ثانوي يقوم بدور محدود في الاقتصاد الوطني الجديد. وإن نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي الجديد لا تتجه إلى السوق المحلية. ونادراً ما يقوم التجار المحليون بالاستيراد مباشرة من الخارج لإعادة التوزيع على المدن الأخرى أو على القرى كما كانوا يفعلون في الماضي. كما أنهم لم يعودوا يرتبون تصدير المنتجات المحلية أو الإقليمية إلا في فترات متباعدة. وإذا استثنينا المنتجات الزراعية فإن جميع البضائع التي تباع في السوق تقريباً مصنوعة في الخارج وتستوردها المؤسسات التجارية الكبيرة في الرياض وجدة ومدن المنطقة الشرقية. وكما يقول « أبو طالب »، التاجر القديم الذي كان يعمل « عقيلياً » والذي تحدثنا عنه في الفصل الرابع، « إن التجار يشترون الآن بضائعهم بالتليفون والتلكس. فهم يطلبون تجار الجملة الذين يعرفونهم في الرياض أو جدة، وأحياناً في مدن البلدان الخارجية، ويطلبون ما يريدون. وتصلهم البضائع على الفور، ثم يرسل إليهم تاجر الجملة بفاتورة يسدد التاجر قيمتها بشيك على البنك ».

والسوق القديمة في عنيزة لم تهدم دفعة واحدة بل ظلت أجزاء كبيرة منها باقية حتى سنوات قليلة ماضية. غير ان البلدية كانت قد استكملت في عام ١٩٨٥ إنشاء سوق جديدة لخدمة المجتمع المحلي تملكها الحكومة. وتضم هذه السوق ٢٤٣ محلاً مبنية بالخرسانة و ٩٢ مكاناً مسقوفاً لبيع الخضراوات والفواكه. وجميع التجار في هذه السوق من الرجال. وأنشأت البلدية أيضاً منطقة تضم نحو ١٣٠ امرأة يبعن بضائعهن في مساحة مسقوفة. وذلك بالإضافة إلى ٢٥٠ محلاً على الأقل تقام في مبانٍ أنشأها أفراد ويؤجرونها للبائعين من الرجال. وقد هدم أيضاً المسجد الرئيسي القديم وأقيم بدلاً منه

جد جديد، لكن ذلك المسجد ما زال هو العلامة الرئيسة في منطقة السوق المركزية
لدينة.

وأمام المسجد مساحة مكشوفة واسعة ما زالت تعرف باسم المجلس، وإن كان
ير لم يعد يجلس فيها مع حاشيته، ولم تعد البضائع القديمة تباع فيها للبدو والقوافل.
ل مسافة من أحد جوانب هذه المنطقة المكشوفة هناك محلات يبيع فيها الرجال الأرز
ير من الحبوب بالجملة وكذلك البن والشاي وحب الهال والسكر. وفي أحد جوانب
طقة المكشوفة يبيع الرجال الخضراوات والفواكه التي توضع على الرصيف أو على
بات اليد. وفي هذا المكان أيضاً تباع الخضراوات والفواكه المحلية بالمزاد في الصباح
كر. وعلى مقربة توجد منطقة مسقوفة واسعة لتجار الخضراوات والفواكه، وتوجد
بها منطقة مغطاة أخرى يبيع فيها الرجال الأدوات المنزلية واللعب والملابس وغيرها.
تم في المنطقة المركزية من السوق سوق في الخلاء يومي الخميس والجمعة من كل
بوع.

وعلى جوانب السوق المركزية هناك شوارع للمشاة تتفرع منها في اتجاه الشمال
رقي، وتوجد بها محلات متعددة تتخصص في منتجات مختلفة مثل الذهب والأقمشة
لابس الرجال والنساء والسجاد والأدوات المنزلية والمراتب والوسائد. ويملك هذه
حلات ويشتغل فيها رجال. ولكن نسبة كبيرة من المشترين فيها من النساء المحليات،
ي ظاهرة يقول الرجال انها جديدة، وفي رأيهم أن النساء المحليات أصبح لديهن الآن
مع من وقت الفراغ بسبب وجود الأدوات التي تختصر الوقت في البيوت والخادمات
وافدات اللاتي يعملن لدى كثير من الأسر. كما أن النساء العاملات مقابل أجر أصبح
وافر لديهن المزيد من المال الذي ينفقنه على أنفسهن وعلى أبنائهن.

وإلى الشرق من المنطقة المركزية للسوق يوجد شارع به محلات كبيرة نسبياً تباع
ها مجموعة متنوعة من السلع المعمرة المستوردة، مثل المنبهات والساعات والمسجلات
أجهزة الراديو والفيديو والتلفزيون والأفران والثلاجات والغسالات وأجهزة التصوير
الأفلام وأشرطة الكاسيت المسجلة والحقائب وملابس الرجال على الطراز الغربي
لابس النساء وأجهزة الكمبيوتر الشخصي والأدوات الموسيقية الكهربائية والعطور
أدوات الكتابة والكتب والأدوية. ونسبة كبيرة من زبائن هذه المحلات من الوافدين وإن
ان بعض المشترين من السكان المحليين. وأصحاب هذه المحلات الكبيرة هم من
سكان المحليين ولكن جميع البائعين تقريباً من الوافدين.

وبالإضافة إلى ذلك توجد في عنيزة محلات للسلع المعمرة حافلة بالبضائع،

ومحلات للأدوات الزراعية، ومحلات للأثاث، وأماكن تباع فيها مواد البناء على اختلافها. وفي جميع أنحاء المدينة توجد محلات صغيرة للبقالة، ومخابز، ومحلات للجزارة، وعدد من محلات السوبر ماركت الصغيرة. كما توجد سوق للغنم والماعز (ولكن لا توجد سوق للجمال) وتوجد أيضاً سوق للسيارات المستعملة تباع فيها السيارات بالمزاد، ويمكن العثور فيها على جميع ماركات السيارات اليابانية الجديدة تقريباً، وبعض الماركات الأمريكية، في حين لا توجد سيارات « مرسيدس بنز » وغيرها من السيارات الفاخرة إلا في أسواق الرياض والمدن الكبيرة الأخرى.

والحرفة الوحيدة الباقية في السوق هي تفصيل الملابس، إلى جانب اثنين من صاغة الذهب، وعدد محدود من الرجال الذين ما زالوا يصنعون الصنادل. وهناك عدة ورش عصرية صغيرة تقوم بصنع الحلي الذهبية، تتخذ واحدة منها مقراً في بيت في إحدى المناطق السكنية، ويشتغل بها نحو ٢٥ عاملاً من تونس واندونيسيا والباكستان والهند. ومن المنشآت الصناعية الصغيرة الأخرى، مصانع لإنتاج إطارات الألميوم للنوافذ والأبواب المعدنية، وورش للمنتجات الخشبية اللازمة للمساكن. وكما هو الحال في مصنع الحلي الذهبية، فإن جميع العمال من الوافدين، في حين أن الملاك من عنيزة. وهناك أيضاً منطقة « صناعية » تصنع فيها قطع الغيار كما يجري فيها إصلاح السيارات وغير ذلك. وفي عام ١٩٨٤، كان هناك ١٨٩ مؤسسة صناعية في عنيزة. وبرغم أن الإقليم حقق مؤخراً زيادة في الإنتاج الزراعي فليس بين المؤسسات الصناعية من يشتغل بتصنيع وتجهيز المنتجات الزراعية[1].

وجميع المحلات المذكورة فيما تقدم يملكها رجال من عنيزة. ومعظم من يقومون بالبيع في المنطقة المركزية للسوق هم أيضاً من أبناء المدينة، وكذلك من يعملون في محلات الصاغة. وتقوم بعض محلات الملابس ومعظم المحلات الأخرى بتوظيف بائعين من الرجال الوافدين. وإلى جانب ذلك هناك أيضاً منطقة من السوق تقوم فيها النساء المحليات ببيع المنتجات لكل من الرجال والنساء الأخريات. وقد آثرنا أن نصف هذه السوق ونحللها بالتفصيل، لأن هذه الشريحة من السوق تعتبر نموذجاً لبعض التغيرات التي طرأت على السوق عموماً. وبرغم أن هذه الشريحة بقيت تقليدية نسبياً، فإنها تمثل واحدة من الحلقات التي تربط الماضي بالحاضر. كما أن العرض التفصيلي لهذه الشريحة يوضح جوانب الصورة بالنسبة لوجود نساء بائعات في سوق عمومية في مجتمع قائم على الفصل بين الجنسين.

---

(١) الواصل، مصدر سابق، ص ٩٧ - ٩٨.

أولاً: سوق الحريم

يطلق اسم سوق الحريم في عنيزة على جزء من السوق تتولى النساء البيع فيه. وقد
ثار كثير من الرحالة الأوائل إلى وجود النساء اللاتي يقمن بالبيع في السوق، وسبق أن
أوردنا في الفصل الثالث وصفاً للأماكن التي كن يقمن بالبيع فيها في السوق القديمة في
نيزة. وعندما بدأ هدم السوق القديمة، نقلت النساء من أماكن بيعهن القديمة عدة
رات خلال سبع أو ثماني سنوات. فقد نقلن في البداية إلى منطقة مكشوفة حيث لم يكن
وسعهن أن يتركن بضائعهن إلى صباح اليوم التالي. وكان عليهن أن يحملن البضائع
ن البيت إلى السوق ذهاباً وإياباً وهو أمر أقل ما يوصف به أنه مرهق. ثم نقلن إلى
نطقة مكشوفة أخرى ولكن كان في وسعهن أن يتركن فيها بضاعتهن في المساء داخل
ناديق هي في الواقع حاويات ضخمة من الخشب أو الصفيح يصل ارتفاعها إلى
ترين، وهي تحمي البضائع أيضاً من الأمطار، وتستخدم في الوقت ذاته بمثابة محل
لبيع.

وقد قال عدد من البائعات ان عمليات البيع والشراء كانت جيدة في هذه المنطقة،
ير ان الرجال الذين يقومون بالبيع على مقربة قلقوا لما تحققه النساء من نجاح ولما
اجهونه من جانبهن من منافسة. وعلى ذلك اضطرت النساء إلى الانتقال مرة أخرى
لبيع في الطرقات الجانبية في نفس المنطقة العامة. وبعد فترة أنشأت لهن البلدية في عام
١٩٧ منطقة مسقوفة تقع على أحد جوانب السوق الرئيسة، على أن يكون وجودهن
يها مؤقتاً. وهذه المنطقة يغطيها سقف من الصفيح ويحيط بها سور يبلغ ارتفاعه متراً
نصف المتر. وتغلق البوابتان الرئيستان وتوضع عليهما الأقفال في الليل. ولكل بائعة في
اخلها مساحة مبطنة بالخرسانة يبلغ عرضها متراً ونصف المتر وطولها مترين تقريباً. وقد
زت لهن البلدية هذه الأماكن وإن لم تراع وجود فواصل مبينة. وترصّ البائعات
ضائعهن في هذه الأماكن، ولدى بعضهن وحدات يعرضن عليها بعض البضائع.
عندما يحل الليل يغطين البضائع بقماش سميك. وتوسع بعض البائعات المنطقة
لمخصصة لها على حساب جيرانها، وكثيراً ما يتغاضى الجيران عن ذلك، ولكن النزاع
لى الأماكن ينشأ بين آن وآخر. وبعد مضي عام أضيفت إلى تلك المساحة مساحة
خرى ولكن البائعات يعتبرنها أقل صلاحية من المساحة الأصلية، لأن هذا الامتداد أقل
زحاماً. وهناك أيضاً مسجد صغير للنساء يصلين فيه، ودورة مياه عامة.

ويتراوح عدد البائعات بين ١٣٠ و ١٥٠ امرأة، يقمن ببيع توابل مثل الكمون

والفلفل والزنجبيل والقرفة والكزبرة وتوابل مخلوطة، والليمون المجفف، ومعدات الطهي، وقدور كبيرة تستخدم في إعداد التمر، والشباشب، والروائح، والصبغات، والمنظفات، والبسكويت، والشوكولاتة، والمكسرات، والفطائر المصنوعة منزلياً، والكرات، واليقطين، وملابس الرجال والنساء والأطفال، والأحذية والصنادل. ومعظم هذه البضائع مستوردة من تايوان والصين، وإن كانت القدور الكبيرة المستخدمة للطهي ولإعداد التمور مصنوعة في الكويت أو بريدة. وبعض أنواع البسكويت والشوكولاتة تنتجها معامل سعودية، أما الفطائر التقليدية المصنوعة منزلياً فتصنعها نساء عنيزة ويقمن بتسويقها عن طريق هؤلاء البائعات.

وتفتح السوق حوالي السابعة صباحاً، ويقوم الأبناء أو الأزواج بتوصيل النساء إلى السوق بسياراتهم. فيكشفن البضائع، ويتوجه عدد منهن لإحضار السلع من مخازن قريبة يستأجرنها في بعض البيوت القديمة، ثم يشربن القهوة ويأكلن التمر. ومن يبعن التوابل يقمن بتنظيفها وإعدادها للبيع في أكياس صغيرة من البلاستيك. وتكون حركة البيع والشراء بطيئة في الصباح ثم تنتعش حوالي الظهر وتتباطأ مرة أخرى إلى ما بعد صلاة العصر، فتعود إلى النشاط حتى المغرب، وعندها تغلق السوق. وعلى خلاف المحلات الأخرى في السوق، فإن هذا الجزء لا يغلق في أوقات الصلاة، وإن كانت النساء يصلين إما في أماكنهن من السوق أو في المسجد الصغير. وتنتعش الحركة في السوق بشكل ملحوظ يومي الخميس والجمعة وفي شهر رمضان وفي الإجازات المدرسية في الربيع والصيف.

والنساء اللاتي يقمن بالبيع هناك كلهن محجبات. والقادمات من المجتمع المحلي المستقر يغطين وجوههن بنسيج أسود غير ثقيل، بينما ترتدي البدويات قناعاً على الوجه تحت برقع خفيف. وإذا لم يكن هناك رجال يكشف بعضهن وجوههن، ولكن ما أن يظهر أحد الرجال حتى يتحجبن على الفور. والكثيرات منهن يرتدين جلابيب قديمة داكنة اللون، وإن كانت ملابس البدويات تتميز بتعدد الألوان.

ثانياً: الخلفية الاجتماعية الاقتصادية للبائعات

كان بعض البائعات في السوق الحالية يبعن أيضاً في السوق القديمة قبل هدمها، لكن بعضهن الآخر دخل هذا العمل في وقت أقرب. ومعظم البائعات الجديدات من البدويات اللاتي استقررن في عنيزة. وتقول بعض البائعات القدامى أن الكثير من هؤلاء كن في الماضي يشترين منهن لكنهن أصبحن الآن بائعات بدورهن.

ذلك فإن كثيراً من البدويات لهن أقارب من الذكور يعملون في الأجزاء التقليدية سوق الرجال. أما البائعات من نساء المجتمع المحلي فقليلات منهن من لهن أقارب الذكور المشتغلين بالتجارة. وجميع البائعات أميات، ولا يقل عمر إحداهن عن ن عاماً. وجميعهن متزوجات أو مطلقات أو أرامل، إذ ليس من المقبول لفتاة غير جة أن تجلس وتبيع في السوق. ومعظمهن فقيرات نسبياً وإن كانت بينهن بعض رات. وجميعهن تقريباً يقمن في مساكن جديدة من المساكن التي موّلت من صندوق ية العقارية. كما أن البائعات ينتمين إلى جميع الأصول الثلاثة في عنيزة: القبلي ضيري والعبيد.

وإلى جانب البدويات فإن كثيراً من نساء الحضر اللاتي يبعن في السوق اليوم كن الماضي من العاملات الزراعيات، وكان انتقالهن إلى السوق يتم عادة بالتدريج. ت المرأة المشتغلة بالزراعة في الماضي تقوم في أحيان كثيرة بإعداد سلع لبيعها في سوق ة. وعندما يكبر أبناؤها ولا تعود بحاجة إلى رعايتهم تبدأ بالبقاء في السوق لوقت ، ولا سيما إذا كانت الأسرة تحتاج إلى دخل إضافي، أو إذا كانت المرأة قد بلغت من ر ما يجعل عملها المنتظم في الزراعة أمراً صعباً. والحالات التالية توضح عملية تقال التدريجي إلى هذه السوق حتى يصبح هذا العمل مهنة تستغرق كل الوقت.

« أم يوسف » جدة تجاوزت الخمسين. زوجها على قيد الحياة ولكنه مريض ولا يع العمل إلا لفترات محدودة، تقول:

« في بداية زواجي كنت أساعد زوجي في عمله بالري في إحدى المزارع. ولكنه بعد ذلك للبحث عن العمل وتركني مع ابني بغير نقود تقريباً. فبدأت في صنع ر التي أعطيها لإحدى صديقاتي لتبيعها في السوق. وكان صنع الحصيرة الواحدة رق مني نحو أسبوعين، وكانت تباع في تلك الأيام بما يقرب من ١٢ ريالاً.

وعندما عاد زوجي اشتغل بالأجر في إحدى المزارع. واستمريتُ في صنع الحصر ت أحملها بنفسي إلى السوق في أيام الجمعة. وبعد أربع سنوات استأجرنا قطعة ، واشتغلنا بالزراعة (بنظام المزارعة). وبعد أحد عشر عاماً أصبح زوجي أضعف مما واضطررنا إلى ترك الزراعة. ولكني داومت خلال هذه الفترة على الذهاب إلى ق في أيام الجمعة. وكانت النساء يعطينني أحياناً ذهباً لأبيعه لهن. لم أكن أعرفهن ولكنهن يرينني في السوق ويسمعن عني ويثقن بي. وإذا لم يتم بيع الذهب في نفس م آخذه إلى البيت، وفي بعض الأحيان كانت النساء يأتين إليّ في البيت لشراء هذه باء. وفي الماضي كن يأخذن الذهب ويعدن بعد أسبوع لدفع ثمنه. وعند ذلك آخذ

النقود إلى المرأة التي أعطتني الذهب لبيعه وهي تدفع لي السعي (« العمولة »). وفي تلك الأيام لم تكن نعرف قيمة الذهب وكنا نثق بالناس أكثر من اللازم. وأصبحت فيما بعد أطلب الرهن دفع ثمن الذهب على الفور.

وأصبحت أشتغل في السوق طوال الوقت عندما تركنا الزراعة نهائياً. وكنت في ذلك الحين قد عرفت الكثير من أسرار السوق. فاستأجرت محلاً وبدأت في البيع والشراء. ولاحظت أن النساء يحصلن على البضاعة من تاجر بالدين، وفعلت مثلهن. وكان ذلك منذ عشرين عاماً تقريباً ».

و « أم يوسف » الآن من البائعات الناجحات في السوق الجديدة، ولديها مخزن، وهي تبيع في موقع ممتاز، وكثيراً ما يسعى الزبائن إليها بالاسم، وهي تبيع في الأساس التوابل وأدوات المطبخ، وهي متواجدة في السوق بصورة منتظمة.

ونعتبر « أم سليمان » مثالاً للمرأة التي كانت تشتغل عاملة زراعية، تعمل بالأجرة اليومية، ويبلغ عمرها الآن نحو ٤٥ سنة، وهي موجودة في السوق بانتظام حيث تبيع مجموعة متنوعة من البضائع.

«اشتغلت عشر سنوات عاملة في مزرعة كبيرة. وكنت أحصل على أجري يوماً بيوم برغم أني كنت أعمل فيها كل يوم. وكان أجري في ذلك الوقت عشرة ريالات في اليوم. وكان لزوجي محل يبيع فيه السكر والشاي، ويعمل إلى جانب ذلك سائقاً للسيارات. وكنت أنفق جزءاً من دخلي على حاجات الأسرة ولكنني استطعت أن أدخر بعض النقود. وكنت إلى جانب عملي في المزرعة أقوم بصنع الحصر التي أحملها لأبيعها في سوق الجمعة. وببعض ما ادخرته اشتريت قدراً من البضائع. وكنت أحملها على رأسي في سرة كل يوم وعلى مدى ثلاث سنوات. ثم استأجرت محلاً شاركتني فيه شقيقة زوجي. كان المحل يقع في شارع خلف منزلنا. وبعد ثلاث سنوات توقفت شقيقة زوجي عن العمل وواصلت أنا البيع لحسابي مدة سنة أخرى. ثم جاءوا فهدموا البناية التي كان محلي فيها. فانتقلت إلى منطقة السوق الرئيسة. وقد نقلونا منها عدة مرات قبل أن نأتي إلى هنا ».

ولكن ليست كل البائعات ممن كن يشتغلن أصلاً بالزراعة، من أمثلة ذلك « أم حازم » التي تبلغ من العمر حوالي ٦٥ عاماً، وهي تبيع في السوق منذ « أكثر من عشرين سنة ». كان أبوها يشتغل بتسليف النقود ولها خمسة أبناء يشتغلون بالبيع في محلين في سوق الرجال. وقد بدأت ببيع بضاعتها في الشوارع الجانبية، ولكنها فيما بعد استأجرت محلاً في السوق القديمة. وهي تبيع أساساً الأقمشة، وملابس مصنوعة محلياً، وأدوات

للظهر. وهي تبيع الآن أنواع الدهان للوجه واليدين والشامبو والمنظفات والملابس المستوردة.

ومن الأمثلة الأخرى لامرأة ليست بدوية ولم تكن تشتغل سابقاً بالزراعة، « أم عبد الله »، وعمرها يقرب من الستين، ولديها مجموعة من أحسن مجموعات البضائع في سوق الحريم. وهي من أكثر البائعات مكانة وتشتري الكثير من بضائعها من الرياض:

« تزوجت ثلاث مرات، وعشت في مكة والأحساء. وعدت مع زوجي الثالث لأعيش في عنيزة منذ ٢٥ سنة تقريباً. وكنت آخذ بعض الأقمشة من زوجة أحد التجار وأبيعها مقابل عمولة. وكنت أمرّ على الناس في بيوتهم. ثم بدأت اشتري منها القماش وأتحمل مخاطرة بيعه بنفسي. وبعد فترة استخدمت غرفة في بيتي كمحل. كانت تلك الغرفة تفتح على الشارع وكنت أشتري البضاعة من رجال يأتون في سيارات. كما كنت أذهب إلى بريدة لشراء البضاعة. وفي الأيام التي يزدحم فيها السوق، مثل يومي الخميس والجمعة، أعرض بضاعتي على الرصيف في منطقة السوق الرئيسة. ثم حصلت على أحد الصناديق التي أخذها الناس بعد هدم السوق القديم. وبعد ذلك انتقلت إلى هنا ».

ومعظم النساء المشتغلات في السوق يقمن بالبيع على أساس العمل كل الوقت، أي انهن يتواجدن فيها طوال اليوم. وهناك عدد قليل لا يتجاوز ٢٠ بالمئة لا يحضر إلا بعد الظهر، ومعظم هؤلاء يشتغلن بأعمال أخرى تشغل وقتهن في الصباح. وكثيرات منهن يشتغلن في المدارس كفرّاشات يقدمن القهوة والشاي ويقضين الطلبات. كما أن بعضهن يقمن بواجباتهن المنزلية في الصباح.

ثالثاً: الحصول على البضائع والائتمان

تحصل البائعات عادة على بضاعتهن من تجار للجملة يقومون بإحضار البضائع لهن في السوق. وهم عادة رجال يحضرون في يوم الجمعة بعد صلاة الظهر، فيأتون بلوريات صغيرة يقفون بها خارج منطقة سوق الحريم، وينزلون عينات من البضائع التي يبيعونها وينتظرون حضور النساء للشراء. وهؤلاء الرجال يأتون من مناطق مختلفة، بعضهم يأتي من القصيم وبعضهم الآخر من البدو الذين استقروا، وبعضهم من اليمنيين العاملين لدى مؤسسات عربية سعودية أو من الباكستانيين الذين يعملون أيضاً مع سعوديين آخرين. ويتخصص البدو تقريباً في الملابس التي يجلبونها أساساً من الكويت. ويجلب

اليمنيّون والباكستانيون البضائع من جدة، أما القادمون من القصيم فيحضرون سلعاً يحصلون عليها من داخل الإقليم.

وبعض هؤلاء الرجال يتعاملون مع نساء السوق منذ عشرات السنين ويعرفون بعضهن معرفة وثيقة. وعلى ذلك فإنهم يعطون هؤلاء النساء البضائع أحياناً تحت الحساب. ومن أمثلة ذلك تاجر يأتي من مدينة أخرى في القصيم، وكان في الماضي من الرجال القلائل الذين يحضرون البضائع للنساء. وكان في ذلك الحين يتخصص ببيع التوابل ومعدات المطابخ. وقد تنوعت بضاعته الآن حتى إنه يحضر لهن بضائع مثل البطانيات والملابس. وقد قالت إحدى البائعات:

« إنه رجل طيب جداً، وهو يعطيني البضائع على الحساب. وعندما أشتري منه أسأله عن ثمن ما اشتريت ولكنه هو الذي يسجل حسابات الديون. وهو رجل صبور وطويل البال، وأنا التي أسأله عادة عن المبلغ المستحق له عندي. وعندما مرّت ثلاث سنوات كنت مدينة له بما يقرب من ٥٠ ألف ريال. وبعض النساء يستغللن طيبة قلبه. فإحداهن كانت مدينة له بخمسة آلاف ريال منذ سبع سنوات ولم تدفعها. وهو الآن لا يأتي إلى السوق لأن البائعات أثرن غضبه بمعاملتهن ».

وقالت بائعة أخرى: « إنه طيب للغاية، فإذا طلبت إليه دزينتين من شيء ما يقول لي عادة إنني أعرفك، فخذي أربع دزينات ».

وبرغم أن المألوف هو أن تقيم البائعات علاقة مستمرة مع التجار، فمن الممكن طبعاً أن تقيم أي منهن علاقات جديدة مع آخرين، وأن تدخل في علاقات ائتمان جديدة. والتجار الذين يكونون متلهفين على التخلص من بضاعتهم بسرعة يميلون إلى إعطاء البائعات البضائع بالائتمان. وقد بينت الملاحظة أن التجار الذين يكونون على استعداد للبيع بالائتمان يبيعون أكثر من غيرهم.

والائتمان منتشر بين نساء السوق، ومعظمهن حصلن على بضائع بالائتمان من موردين مختلفين. ولكن قبل أن يبدأ العمل بالائتمان لا بد أن تكون البائعة قد كسبت ثقة التاجر. وتقول البائعات ان التاجر يعطيهن بالائتمان لأنه يعرفهن. ومع ذلك فمن الصعب عليه أن يتعرف عليهن إذ انهن محجبات وهو عادة من مدينة أخرى، وإذا كان يبيع لهن في السوق حيث يقمن بالبيع، فهو يعرف مكانهن على الأقل. أما إذا ذهبن إليه في مدينة أخرى، كما يحدث أحياناً، فهن بالنسبة له لسن بأكثر من صوت من وراء حجاب. والذي يحدث أن التاجر « يعرفهن » عن طريق البيع لهن عدة مرات والدفع

قابل مشترواتهن. وقد قالت إحداهن: « إني أذهب إلى رجل في بريدة يبيع الأشياء حساب حتى ألف ريال، وهو لا يعرف أكثر من أني دفعت له في الماضي وأثبت له وعلى الواحدة منا أن تدفع له حتى يعرفها معرفة وثيقة. ويحدث ذلك عن طريق منه بالنقد، ويتكرر ذلك عدة مرات قبل أن تأخذ الواحدة منا البضائع على ب».

ولما كانت البائعات أميات فهن لا يمسكن سجلات مكتوبة، في حين أن معظم يعرفون القراءة والكتابة وهم الذين يقومون بتسجيل الحسابات. واليمنيون ستانيون الذين يعملون لحساب الشركات يعطون البائعات فواتير بما يشترينه. ن النساء هذه الفواتير على غيرهن ممن يعرفون القراءة للتأكد من المكتوب فيها. أما الآخرون فيكتبون عادة قيمة البضائع على قطعة من الورق ويعطونها لهن، وإن في التجار يسجلون جميع المعاملات في دفتر يحتفظون به. عندما تدفع البائعات لغ يكون المفروض استنزاله من المبلغ الإجمالي المطلوب. ولكن نظراً لعدم وجود منظمة فإن الذاكرة والثقة والعلانية هي الوسائل الوحيدة المتاحة للنساء لحماية ن. ولذا فعندما تسدد البائعة ما عليها لتاجر لا تعرفه جيداً فإنها تصيح بصوت عال الدفتر؟ اكتب ما أعطيه لك. جاري هنا شاهدة على أني دفعت لك ».

ويحدث أحياناً أن يقع الخلاف على المبلغ الذي سبق دفعه، كما يتبين من الحالة : أخذت « أم صالح » ملابس من « أبي عثمان » الذي كان معتاداً أن يذهب إلى ت ويحضر من هناك « أشياء جميلة ». واستمرت تأخذ منه خلال فترة من الزمن، ر هو يسجل المعاملات في دفتره. وكانا أحياناً يناقشان هذه المعاملات. وفي إحدى عند تسوية الحساب قال انها مدينة له بمبلغ ٢٥ ألف ريال. وصعقت هي عندما ذلك وأنكرت أنها أخذت هذا القدر وطعنت في سجلاته. فأحضر هو رجلاً آخر السجل بصوت مرتفع. وفي النهاية اضطرت إلى القبول وإلى أن تضع ترتيباً للسداد مدة زمنية طويلة. وتعلق البائعات الأخريات على ذلك بقولهن « انها مختلة العقل. البضائع ولا تسدد الثمن. وكان الأفضل ألا تأخذ منه هذه الكمية في فترة بهذا وأن تسدد الثمن بالتدريج ».

ولما كانت هذه المعاملات غير رسمية فإنه ليس من السهل على أي من الطرفين أن دعوى قضائية ضد الآخر. وهذا ما يسلم الطرفان به، وهو الأساس الذي تقوم العلاقة بينهما. إن أي طرف يخرج على القواعد غير المكتوبة التي تنظم العلاقة بينهما ض للعقوبة. إن التاجر يريد أن يسوّق بضاعته والبائعة تريد أن تحصل على

البضاعة، والوسيلة الوحيدة لإتمام ذلك في حالة عدم وجود الأموال النقدية الجاهزة هي الائتمان.

غير ان التاجر يكون في حاجة في بعض الأحيان على الأقل للحصول على مبالغ نقدية مقابل البضائع التي يقدمها بالائتمان. وهو عندما يأتي إلى السوق لتحصيل أمواله ينتشر الخبر بين البائعات بسرعة البرق. وتضع كل منهن استراتيجيتها للتعامل معه. فهن يعرفن انهن مضطرات لأن يدفعن شيئاً، لكن مقدار هذا الشيء يتوقف على عدد من العوامل المختلفة، منها مقدار المبالغ النقدية المتوافرة لديهن، ومنها عدد الدائنين الآخرين الذين يتوقع أن يأتوا ويلحوا في طلب السداد. ومن العوامل الأخرى رغبة البائعة في تجديد بضائعها، ومن أي تاجر، وكذلك تاريخ الدين مع التاجر، وما إذا كان قد طلب السداد من قبل، وهناك حاجة البائعات أنفسهن لأموال سائلة. وبناء على هذه العوامل المختلفة تتغير صيغة تعاملهن مع التاجر.

فإذا افترضنا مثلاً أن إحدى البائعات مدينة بمبلغ ٣٩٠٠ ريال لأربعة رجال ولديها أموال سائلة من مبيعاتها مقدارها ١٥٠٠ ريال، وافترضنا أن الرجال الأربعة جاءوا إليها في نفس اليوم وهو أمر غير مألوف ولكنه يحدث أحياناً. ولنفترض أنها مدينة لأحدهم بـ ١٥٠٠ ريال، فهي تدفع له ٤٠٠ ريال لأنها مدينة بها منذ مدة طويلة. والآخر مدينة له بمبلغ ١٠٠٠ ريال تدفع منها ٣٠٠ وهو مبلغ أكثر نسبياً مما دفعته للآخر ولكنها تفعل ذلك لأنها تريد ان تحصل منه على بضائع أخرى بالائتمان من الفور. وهي مدينة لثالث بمبلغ ٥٠٠ ريال تدفع منها ٢٠٠، وللرابع بمبلغ ٩٠٠ تدفع منها ٣٠٠. وبذلك يبقى لديها ٣٠٠ ريال نقداً. وليس هناك سبب خاص يلزمها بأن تدفع لهذين الأخيرين لولا أنها مضطرة لأن تدفع لهما شيئاً. ويزداد الوضع تعقيداً عندما يكون عدد الدائنين أكبر من ذلك. وفي وقت إجراء البحث الميداني، كانت إحدى النساء مدينة لاثني عشر رجلاً.

وتقول البائعات انه ليس من مصلحتهن أن يتركن ديونهن تتجاوز الحد الملائم. والوضع الأمثل هو اخذ البضائع بالائتمان ثم السداد بالكامل. لكن ذلك نادراً ما يحدث. وإحدى البائعات اللاتي قلن ان أفضل الأوضاع هو عدم إبقاء دين للدائنين، كانت مدينة بأكثر من ١٥ ألف ريال لاثني عشر دائناً. وكانت هناك أخرى مدينة بمبلغ ٨ آلاف ريال لدائن واحد. والمعتاد هو أن يدفعن للدائنين جزءاً مما عليهن ويحصلن على مزيد من البضائع بالائتمان في نفس الوقت. وفي إحدى الحالات كانت هناك امرأة مدينة بمبلغ عشرة الاف ريال لتاجر واحد. وكان المبلغ النقدي في يدها أربعة آلاف ريال، دفعت له منها ألفين لخصمها من أصل الدين ثم اشترت بضائع أخرى وسددت قيمتها

بالكامل، وهي ألفا ريال. وفي حالة أخرى كانت إحدى البائعات مدينة بمبلغ ستة آلاف ريال لثلاثة تجار مختلفين فدفعت لهم ما مجموعه ألفي ريال وفي نفس الوقت أخذت بضاعة أخرى بالائتمان. والفرق بين الأسلوبين أن البائعة في الحالة الأولى كانت حريصة على أن تنقص دينها الإجمالي، أما في الحالة الثانية فكانت المرأة مدفوعة بضرورة سداد جزء من الدين لتحصل على ائتمان جديد.

وربما يثور السؤال: لماذا يستمر المقرض في منح الائتمان؟ والحقيقة انه يعرف ان السبيل الوحيد المتاح له للاستمرار في البيع هو منح الائتمان، لكنه لا يفعل ذلك إلاّ مع من يكتسبن ثقته، والثقة تثبت بالسداد. وأكثر من ذلك، فإنه إذا وجد أن إحدى البائعات قادرة على البيع وأثبتت أنها تستطيع أن تسدد، وتسدد فعلاً، فإنه يشجعها على أخذ المزيد من البضائع على الحساب. وعندما يأتي الدائن إلى السوق يكون لديه ترتيباته، ولكنه يضطر أيضاً إلى التوفيق بينها وبين الأوضاع المتغيرة دائماً للبائعات. ويجب أن يكون قادراً على تقييم الموقف وأن يحدد سياسته، أي ان يتشدد ويتمسك بالسداد أو أن يؤجل مطالبته عدة أيام أخر.

والبائعات أيضاً يعطين البضائع التي يبعنها لبعض الأشخاص في السوق بالائتمان، وتحكم العلاقة بينها المبادىء ذاتها. والذين يشترون من هذه السوق عادة هم من أبناء البلد ومن الوافدين، ومنهم الرجال والنساء. وتقول البائعات ان كثيراً من المشترين في الماضي كانوا من البدو. والوافدون الذين يأتون إلى السوق هم عادة رجال يعملون في المزارع، ويأتون في أيام الجمعة، وهو يوم إجازتهم، للتفرج أساساً ولكنهم يشترون أحياناً، ولا يباع لهم على الحساب في أي حال، بل عليهم أن يدفعوا نقداً. وتقول البائعات ان هؤلاء الرجال مشترون ممتازون لأنهم لا يحاولون المساومة في السعر. أما الرجال السعوديون فنادراً ما يدخلون إلى هذا السوق، في حين أن النساء السعوديات من أهم زبائنه الدائمات وهن اللاتي يحصلن على الائتمان في بعض الأحيان. وتقول جميع البائعات انهن لا يرحبن بالبيع بالائتمان، ولكنهن جميعاً يفعلن ذلك. وقالت إحدى البائعات ان أكثر ما يشغلها هو القدرة على متابعة البضائع التي باعتها على الحساب.

ومن الحالات التي لاحظناها، حالة امرأة من عنيزة جاءت السوق واتجهت مباشرة إلى إحدى البائعات. حيتها ودار بينها حديث قصير عن أفراد الأسرتين. وانتقت عدة أشياء واشترتها ودفعت ثمنها كما دفعت فوقها ٨٠ ريالاً أخرى سداداً لدين كان عليها. ثم اتجهت إلى بائعة أخرى لديها أشياء غير متوفرة لدى البائعة الأولى، وانتقت أشياء من البائعة الثانية، ثم عادت إلى الأولى واقترضت منها ٥٠ ريالاً ثمناً لهذه

الأشياء. وقررت أن تأخذ أشياء أخرى، وعند خروجها من السوق قالت البائعة الأولى أن دينها الآن أصبح ١٤٠ ريالاً.

في هذه الحالة كانت المرأتان تعرف إحداهما الأخرى، ومع ذلك تقول البائعات انهن يبعن أيضاً بالائتمان لنساء لا يعرفنهن. وقالت واحدة ان بعض البدويات جئن من مدينة أخرى للشراء، وكن يتسوقن من أجل حفل زفاف، وعلى حد تعبير « أم حمد »:

« لم أكن قد رأيتهن من قبل قط، وكانت لديّ أشياء جميلة، وقد اشترين ملابس ومعدات للمطبخ وأدوات للزينة وأشياء أخرى كثيرة بلغ مجموع قيمتها ٢٥٠٠ ريال ولكن لم يكن معهن غير ألف ريال وقلن انهن سيحضرن الباقي فيما بعد، وقلن لي أيضاً انهن في حاجة إلى نساء يقمن بإحياء حفل الزواج. ولما كنت أقوم بذلك أحياناً أبلغتهن باستعدادي للذهاب. وافترقنا أصدقاء. ومضت أسابيع دون أن تأتي واحدة منهن ولم يكن عندي عناوينهن. وفي يوم من الأيام جاءت إحدى بناتهن تبحث عني في السوق. قالت لي إن الزواج تأجل وانها تريد أن تشتري أشياء أخرى مني. وترددت في الأمر ولكني تركتها تشتري أشياء قيمتها ٦٠٠ ريال. وبعد اسبوعين جاءت مرة أخرى ومعها شقيقها وزوجته، كانوا يبحثون عن نساء لإحياء حفل الزواج. وأحضرتها إلى صديقة مشتركة، فذكرتهم بدينهم، واعترفت الشقيقة بأنهم مدينون لي ووعدت بأنني إذا ذهبت إلى حفل الزواج فسيدفعون لي كل الدين كما يدفعون لي أجراً عن إحياء الحفل. واتفقنا، وذهبت إلى قريتهم، ودفعوا لي كل ما كانوا مدينين به بالإضافة إلى ٤٠٠٠ ريال كأجر عن إحياء الحفل ».

لكن ليست جميع البائعات على استعداد لقبول مخاطرة كبيرة كهذه. فعندما لا تكون الزبونة معروفة لهن فإنهن يترددن في البيع على الحساب. والمعتاد ألا تعطي البائعة على الحساب إلّا إذا كان المشتري قد اشترى منها عدة مرات من قبل ودفع نقداً. وتقول البائعات ان معظم من يأخذون البضائع بالائتمان يسددون قيمتها. بل ان بعضهم يأتون لسداد دين تكون البائعات قد نسينها. ولكن يحدث من حين لآخر أن يتوقف المشترون عن السداد على نحو ما سمعنا في الحالتين التاليتين. قالت إحدى البائعات:

« كانت هناك امرأة تتردد على السوق واشترت مني عدة مرات وكانت دائماً تدفع نقداً. ثم جاءت مرة واشترت أشياء قيمتها ٢٠٠٠ ريال ولم يكن معها نقود، ولم أكن أعرفها إلّا بالصوت فقط. وكنت ما أزال أتذكر أنها سددت حسابها في المرات السابقة، فقلت لها لا مانع، احضري النقود عندما تستطيعين. فقالت لي انها ستعود بعد أربعة أشهر. وقد مر الآن أكثر من سنة دون أن أراها.

وفي مرة أخرى، اشترت مني إحدى البدويات بضائع قيمتها ٧٠٠ ريال. واشترى زوجها أشياء قيمتها ١٠٠ ريال، ووعدا أيضاً بالحضور للدفع إذ لم يكن معهما نقود. ولم يحضرا، فكان عليّ أن أتعلم من المرة الأولى. وربما كانت هذه المرأة تتجول الآن في السوق ولكني لا أستطيع أن أعرفها إلاّ إذا تكلمت».

والبيع بالائتمان لأشخاص يعرفهم المرء ويثق بهم ليس شيئاً نادراً بل إنه أسلوب منتشر في عنيزة. أما البيع بالائتمان لأشخاص من أماكن أخرى ولم يصادفهم المرء إلاّ عن طريق معاملات قليلة سابقة فينطوي على مخاطرة كبيرة، وخاصة أنه ليست هناك أوراق مكتوبة، ولا يملك البائع وسيلة رسمية للحصول على حقه إذا امتنع المشتري عن السداد. وإذا سئل البائعون لماذا يقبلون مخاطرة كهذه يقولون انه من الأفضل للتاجر أن يبيع، ولو على الحساب، فذلك خير من بقاء البضاعة مكدسة. وهناك دائماً احتمال أن يقوم المشترون بالسداد، وذلك ما يفعله أكثرهم في الواقع. كما أن البيع على الحساب يعتبر اليوم إغراءً قوياً نظراً لحالة الركود السائدة في السوق.

والنظام القائم على الحصول على البضائع من عدد من التجار والمساومة على سداد جزء من الدين، له حدود لا يتجاوزها. فعند نقطة معينة لا بد من الدفع نقداً. وإذا وصلت ديون إحدى البائعات إلى حدود تعجز عن سداد جزء مقبول منها تضطر إلى الاقتراض ممن يشتغلون بالتسليف. كما أنها ربما تقترض منهم عند بداية اشتغالها بالتجارة، في وقت لم تكن لها فيه معاملات سابقة مع التجار كما يتبين من الحالة التالية:

لـ «أم عبد الرحمن» الآن تجارة رائجة في سوق الحريم. وهي تبيع التوابل والملابس والأدوات المنزلية ولوازم المطابخ. ولها علاقات ائتمان متعددة مع التجار، كما أنها تبيع بالائتمان، وعمرها الآن يربو على الخمسين، وقد تذكرت الوقت الذي أنشأت فيه عملها الأول في «القاع» في السوق القديمة، قالت:

«اقترضت ٥٠٠ ريال ممن يشتغلون بالتسليف. واستخدمت المبلغ في شراء البضاعة وبدأت في البيع والشراء. واستأجرت محلاً بمبلغ ٣٠ ريالاً في السنة. واضطررت بعد ذلك لاقتراض مبلغ آخر، ثم مرة ثالثة اقترضت ٤٠٠ ريال من رجل آخر. وكنت حريصة، وساعدني الحظ وتمكنت من سداد دين الرجلين قبل انتهاء ذلك العام.

والآن هناك الكثيرون الذين يعطوني البضاعة وينتظرون. وهناك تاجر عرفته منذ زمن طويل وهو يعطيني بضائع كثيرة على الحساب برغم أنه لا يفعل ذلك مع البائعات الغريبات. آخذ منه بضائع تصل قيمتها إلى ١٥ ألف ريال بلا صعوبة، وإذا طلبت أكثر

من ذلك بثلاثة أضعاف فإنه على استعداد ليعطيني إياها».

وهذه الحالة تبين أن تلك المرأة حصلت على قروض في الماضي، وهي نموذج للبائعات اللاتي يأخذن قروضاً لبدء عملهن التجاري بها. والحالة التالية هي حالة امرأة اقترضت من إحدى النساء اللاتي يشتغلن بالتسليف لسداد ما عليها من ديون نتيجة لأخذ البضائع بالائتمان وكذلك للتوسع في تجارتها والحصول على ائتمان من تجار جدد. «أم نايف» عمرها حوالي الخامسة والأربعين وتعمل في السوق منذ بضع سنوات:

«عندما انتقلت إلى السوق الجديد هنا اقترضت ٧٠٠٠ ريال من امرأة تقوم بالتسليف. وكنت اريد ان ابدا في بيع قدور كبيرة للطهي ولكنني لم اكن أعرف التاجر الذي يبيعها. كما كان هناك عدد من التجار يلحون عليّ في طلب السداد لقيمة بضائع أخذتها منهم على الحساب. وعلى ذلك دفعت من المبلغ الذي اقترضته من المرأة المبلغ المطلوب مني لهؤلاء التجار بالكامل. ثم اخذت منهم بضاعة أخرى على الحساب. وقمت أيضاً بشراء قدور ودفعت ثمنها نقداً للتاجر الذي يبيعها وبذلك استطعت أن أبدأ التعامل معه على الحساب. وقد ساعدني الحظ وتمكنت من سداد كل ما اقترضته من المرأة قبل انتهاء السنة».

رابعاً: تحديد الأسعار

إن بعض السلع التي تبيعها النساء في السوق تقوم بإنتاجها نساء أخريات محلياً في عنيزة. ويشمل ذلك أنواعاً مختلفة من الفطائر التقليدية والكعك. وتقوم البائعات ببيع هذه السلع بالعمولة، وبالتالي فإن أسعارها تحددها في الأساس النساء اللاتي يقمن بصنعها، وما على البائعة إلا أن تضيف نسبة قدرها نحو ٥ بالمئة من السعر الذي تحدده المرأة التي تعطيها السلع للبيع. أما تحديد سعر البيع للسلع التي تحصل عليها البائعة من تاجر الجملة فأكثر تعقيداً. وتقول البائعات انهن لا يعرفن كيفية تحديدهن للأسعار. ويجب الا ننسى انهن يأخذن السلع عادة من التاجر تحت الحساب. كما انهن يساومنه في أسعار السلع التي يأخذنها. وهن في العادة يعرفن تكلفة السلع التي تباع بالقطعة مثل الأدوات المنزلية أو الملابس، لكن السلع التي تباع بالكمية وليس بالقطعة، مثل التوابل التي يلزم تجزئتها إلى أكياس صغيرة ـ تواجههن بصعوبة حساب تكلفة كل كيس صغير. وهن يعرفن تكلفة شوال من الكمون مثلاً ولكن لا يعرفن عدد الأكياس الصغيرة التي يملأنها منه. ويقلن «نحن لا نعرف عدد الأكياس الصغيرة التي نصنعها ولكننا عندما ننتهي من بيعها جميعاً نكون قد حققنا ربحاً». والأسعار في السوق ليست واحدة وإن كانت لا تختلف اختلافاً كبيراً من بائعة لأخرى.

وأم سلطان » تبيع التوابل والمكسرات وأدوات المطبخ والشوكولاتة وهي تقول:
«إني أشتري شوالاً من الفستق بمبلغ ٧٥٠ ريالاً وأقسمه إلى كميات صغيرة في أكياس من البلاستيك، وأبيع كل كيس منها بعشرة ريالات، ويختلط عليّ الأمر بعد جميع الأكياس الصغيرة، وخاصة أن لدي كميات كبيرة من الأكياس الأخرى من التوابل، ولكني لا أخسر. والمجموعة من أواني المطبخ تكلفني ٨٠ ريالاً بـ ١١٠ ريالات. غيري قد يبيعها بسعر أعلى، ولكني أكتفي بربح ٣٠ ريالاً ولا هذا يفعل الآخرون».

بائعة أخرى اشترت مجموعة من ١٥ إناء للطهي من التاجر مقابل ١٩٠ ريالاً، انها لا تبيعها كمجموعة بل تبيعها واحدة فواحدة. وهي مختلفة الأحجام، تبيعها بأربعين ريالاً لكل منها وأصغرها تباع بعشرة ريالات.

بائعة أخرى اشترت ١٢ قطعة من ملابس الأطفال بمبلغ ٣٥٠ ريالاً. وبدأت في القطعة بمبلغ ٣٥ ريالاً. وهناك بائعة على مقربة منها كانت تبيع نفس البضاعة ٤٥ ريالاً للقطعة. وهذه الحالات تبين أن كل بائعة تتصرف مستقلة عن أن، لكنهن يسلمن بأن هناك حدوداً للاختلاف في الأسعار، ويعبرن عن ذلك مختلفة. قالت إحداهن تعليقاً على أن السلع التي تبيعها تباع عند غيرها بسعر إذا باعوا بأقل مني يخسرون ويتوقفون بعد فترة عن ذلك. ثم إن كل واحدة منا على رزقها». وقالت بائعة أخرى تعليقاً على أن هناك من يبيع نفس السلع التي بسعر أعلى: «إنها طماعة. وبعد وقت قصير سيكتشف الناس أن سعرها أعلى مما سينصرف عنها زبائنها إلى غيرها».

والوضع الأمثل في رأي البائعات هو الحصول على أرباح معتدلة، وعدم الجشع، مثل الزبائن فيما يتعلق بجودة البضائع، وعدم أكل حق الدائنين، والخوف من تعاملهن مع الناس في السوق. ومن ناحية أخرى فالكثيرات منهن جريئات في تأخير السداد لأطول فترة ممكنة، وهن يقلن ان «التجارة هي التجارة» وان لها أن تفعل ما تشاء في تحديد الأسعار. ولكن من الواضح أنهن يتشاورن معاً ولو محدودة، ويتفقن على السعر المناسب لكل سلعة. قالت إحداهن انها تحدد بغض النظر عن الآخرين، ولكنها عادت فقالت انها وغيرها ممن يجاورنها في يناقشن السعر الذي يجب طلبه من الجمهور بالنسبة لأي سلعة جديدة يحصلن من نفس التاجر. وقالت بائعة أخرى انها لا تتشاور مع جيرانها، ولكنها تتشاور مع أقاربها في السوق ممن يحصلن على بضائعهن من نفس المصدر.

خامساً: العلاقة بين البائعات

وتتبع البائعات في عملية البيع قواعد معينة ويلتزمن بأصول غير مكتوبة. وهن لا يقمن بدعاية لبضاعتهن ولا يحاولن اجتذاب الزبون من البائعة الأخرى بعرض أسعار أقل، فذلك يعتبر عيباً كبيراً ويؤدي إلى النزاع إذا حدث. كما أن هناك نوعاً من التضامن بين البائعات، عبرت عنه إحداهن بقولها انها لا تريد أن تبيع سلعها بسعر أقل من الأخريات لأنها لا تريد الإضرار بهن. وإذا كانت قد عبرت بذلك عن فكرة مثالية وليست واقعية، فإن التضامن بين البائعات يتجلى في صور أخرى.

ففي داخل السوق تكوّن البائعات عادة مجموعات صغيرة متآلفة، تشرب القهوة معاً وتتحادث معاً. وبعضهن يتناولن طعامهن معاً. وكما قالت إحداهن « نحن سبع جارات في السوق، وفي يومي الخميس والجمعة نتناول غداءنا معاً، وتكون واحدة منا مسؤولة عن إحضار الطعام في كل اسبوع. أما في الأيام الأخرى فكل واحدة تحضر غداءها لنفسها، ولكننا مع ذلك نجلس معاً نتبادل مع بعضنا بعض الأشياء ». وبرغم أن بعض البائعات يعدن إلى بيوتهن لتناول الغداء، وبعضهن يتناولن غداءهن منفردات، فالاشتراك في شرب القهوة هو القاعدة. وكل بائعة تراعي محل جارتها إذا اضطرت الأخيرة إلى مغادرته. وإذا جاء مشتر لشراء شيء من بضاعتها، فإن جارتها تبيعه إياه بالنيابة عنها، ولا تحاول ان تجتذب المشتري لنفسها برغم أن لديها نفس البضاعة. وكذلك إذا كان الزبون يريد شيئاً غير موجود لدى البائعة فإنها تدلّه على بائعة يكون لديها أو تذهب إليها وتحضر منها البضاعة المطلوبة بنفسها. وهناك حالة توضح هذا النوع من التضامن، وقعت عندما جاء رجل إلى السوق لشراء عباءات للنساء. ذهب إلى بائعة سبق أن اشترى منها أشياء كثيرة في مرات سابقة، ولم يكن لديها ما يريد فأرسلته إلى إحدى جاراتها حيث انتقى خمس عباءات ثمن كل منها ٢١٠ ريالات وطلب تقصيرها، ووافقت البائعة وأخذتها إلى ترزي قام بتقصيرها مقابل ٥٠ ريالاً دفعتها هي للترزي وعادت بالعباءات وأخذها الرجل، وبذلك باعت بضائع قيمتها ١٥٠٠ ريال نتيجة للموقف الطيب الذي أبدته جارتها.

ولا ترحب أي بائعة بإعطاء قرض للبائعات الأخريات، ولكنها تفعل ذلك من وقت لآخر. من امثلة ذلك امرأة اعطت نقوداً لإحدى جاراتها التي كانت مسافرة للكويت، وهي لم تسألها عن سبب حاجتها للنقود، ولكنها رأت مع ذلك من واجبها أن تعطيها المبلغ المطلوب لأنها جارتها، ولأن البائعة أفضل حالاً من الناحية المالية من المرأة الأخرى. وفي حالة أخرى أقرضت إحدى البائعات زميلتها ٤٠٠ ريال لتسدد ما عليها

ركان يلح في تحصيل أمواله. وقد حدث ذلك منذ فترة غير قصيرة ولم تسدد البائعة ما
ي، مما دفع المقرضة لأن تقول انها لن تفعل ذلك مرة أخرى. كما ان البائعات لا
ن بضمان البائعات الأخريات لدى من يقرضهن، وذلك نادراً ما يحدث نظراً
عب التي يواجهنها مع الدائن إذا امتنعت البائعة الأخرى عن السداد.

والقليل من البائعات لهن أقارب في السوق. ولكن من لهن أقارب تكون العلاقة
م قائمة في العادة على الودّ، ومع ذلك فالشعار السائد أن « السوق هي السوق »،
ي انهن يحافظن على علاقة القرابة ولكن ليس على حساب مصالحهن العملية. وطبعاً
ن الشيء نفسه على روابط الصداقة التي تقوم بين النساء في السوق.

سادساً: الارتباط بالاقتصاد الأوسع

سوق الحريم في عنيزة منطقة محددة بوضوح ولها موقع جغرافي محدد يفصله عن
السوق. وقد وصفنا على الأخص ما يدور في هذه السوق الصغيرة، غير انها جزء من
صاد الأوسع للمدينة وترتبط باقتصادها بوسائل متعددة، منها ما تقوم به البائعات من
يارات خارج سوق الحريم في القطاعات الأخرى، ومنها الارتباط بقرضي النقود.
عات في السوق يتمكن في بعض الأحيان من ادخار قدر من الأموال السائلة. وحتى
صلت هذه الأموال إلى مبلغ كبير فإنهن لا يفكرن في إعادة استثمارها في السوق وفي
ع أعمالهن. فهن لا يعرفن وسائل التعامل المباشر مع المرردين الكبار، ولا يقدرن
افتتاح محلات مماثلة للمحلات القائمة في الأجزاء العصرية من السوق التي يتولى
ل إدارتها. وفوق كونهن أميات فإنهن لا يتعاملن مع البنوك، وليست لهن خبرة في
مل مع الشبكات والإجراءات التي تصاحب إنشاء مؤسسة حديثة. ولذا فإن
لات اللاتي تمكن من ادخار مبالغ كبيرة فضلن استثمارها في شراء الأرض والمنازل.
ن المجالان لهما تقدير تقليدي كمجالات للاستثمار، وليس من المستغرب أن يفكرن
استثمار فيها.

وتبين الحالات التالية كيف تغامر بعض البائعات بأرباحهن في مجالات بعيدة عن
ق. الأولى حالة امرأة تجاوزت الخمسين، وشهرتها في السوق أنها تدقق في الحساب
في الصرف، والتجارة عندها فوق كل شيء. تقول البائعات « إنها مستعدة لبيع
ي ابنتها نفسها إذا اشتراها أحفادها ». وهي أيضاً سليطة اللسان وشديدة الاعتداد
ها. لها ولد واحد وثلاث بنات، وطُلقت من ثلاثة رجال. وقالت لنا إحدى قريباتها
ادخرت المهر الذي أخذته من أزواجها الثلاثة، واشترت به بيتاً قديماً تعيش فيه مع

أبنائها غير المتزوجين. وخلال سنوات عملها في السوق تمكنت من ادخار مبلغ كبير من المال اشترت به قطعة أرض سجلتها باسم ابنها حتى يتمكن من الحصول على قرض من صندوق التنمية العقارية لبناء مسكن. وقد بني المسكن بالفعل وقام الابن بتأجيره لآخرين، وما زال هو يعيش مع أمه في بيتها القديم ويعطيها الدخل الوارد من تأجير البيت الجديد.

ولا يحدث دائماً أن تتمكن هؤلاء النسوة من السير بعملية الاستثمار هذه إلى نهايتها كما يتبين من الحالة التالية. « أم حازم » التي وردت الإشارة إليها من قبل، تعد من أغنى البائعات في السوق ومن أكبرهن سناً. وقد جمعت مبلغاً من الأموال السائلة على امتداد عدة سنوات. واشترت بجزء من مدخراتها قطعة أرض بالمزاد، كانت تريد أن تبني عليها بيتاً لاستثماره، ولكنها كانت تحتاج إلى الحصول على قرض من صندوق التنمية العقارية من أجل تحقيق ذلك. ولكن نظراً لأن زوجها يملك بيتاً فإنه ليس لها حق الحصول على قرض. فطلبت من ابنتها الأرملة أن تتقدم بطلب القرض، ولكن الابنة لم ترحب بذلك، ولذا فإن الأرض ما زالت خلاء.

ومن الأشكال الهامة الأخرى التي تربط سوق الحريم بالاقتصاد الأوسع، مؤسسة إقراض النقود، ففي بعض الأحيان تحتاج البائعات إلى نقود سائلة. وفيما عدا الالتجاء إلى صديق أو قريب فإن الوسيلة الوحيدة للحصول على مبالغ نقدية هي التوجه إلى مقرض النقود نظراً لأنهن لا يفكرن في التوجه إلى البنوك. ويمكن في هذه الحالة أن يلجأن إلى مقرض النقود من الذكور أو الإناث على السواء. وتصادف أن كانت الحالات التي التقينا بها من التعاملات مع مقرضات النقود من الإناث.

قالت « أم عبد العزيز »:

« كنت في حاجة إلى مبلغ نقدي لسداد ديوني ولشراء بضاعة جديدة. وسمعت عن امرأة تقوم بإقراض النقود، وسمعت كذلك عن رجال ولكن قيل انهم يطلبون فائدة أعلى. وكانت زوجة أخي قد سبق لها الاقتراض من هذه المرأة نفسها، وقد أكدت لي ما ناله الآخرون عنها من أنها طويلة البال ورحيمة القلب وإن كان مظهرها لا يوحي بذلك. ذهبت إليها وأعطتني النقود واتفقنا على أن أقوم بالسداد خلال سنة. وكان المبلغ الذي اقترضته ٧٠٠٠ ريال.

ووالد هذه المرأة رجل غني كان يملك مزارع ومساكن وأراضي باعها فيما بعد كعقارات. وكانت أمها غنية أيضاً، إذ كانت تعمل في دبغ الجلود وتجهيزها، كما كانت تشتغل بغزل الصوف. وقد ورثت المرأة التي أقرضتني النقود مبلغاً كبيراً من والديها.

ي أيضاً تملك محلاً، ولكن ميراثها هو المصدر الأساسي لأموالها. وقد شاركت أحد
رجال المشتغلين بإقراض النقود. وكانت أموالها كثيرة، حتى الرجال كانوا يقترضون
ها. كانت تستطيع أن تقرض حتى مئة ألف ريال. فإذا أرادت الواحدة منا النقود تتوجه
بها، وهي تأخذنا إلى شريكها ليكتب ورقة ويعطي الواحدة منا شيكاً، وكانت فوائدها
ا مقابل كل ١٠ (أي ٢٠ بالمئة).

. وحصلت منها على المبلغ النقدي الذي احتاجه ووقعت على ورقة تبين مقدار ما
ن به. وهناك امرأة أخرى تقرض النقود ومعاملتها أحسن من ذلك. فهي تستثمر
ال ابنها المتوفي وتحصل على الفوائد حتى تزيد ما تركه لابنائه. وهي لا تكتب أوراقاً،
نطرت إلى تذكيرها بالمبلغ المستحق لها عندي. هذه امرأة طيبة، وهي طويلة
ل ».

ومن الحالات الأخرى لمقرضات الأموال سيدة تدعى « لؤلؤة » ووفقاً لما تقوله
ى البائعات في السوق:

« كانت أمها وجدتها من الأغنياء. كانت أمها تشتغل بإقراض النقود، وكانت
ض الناس المال وتتوقع منهم خدمات في مقابل ذلك. وعندما تزور من أقرضتهم
ع منهم معاملة طيبة وأن يدعوها للغداء أو العشاء. فإذا لم يفعلوا ذلك فإنها تذكرهم
ونهم ».

وكانت هذه السيدة قد ورثت بيت جدتها، وهو بيت كبير في منطقة المجلس.
ما بدأت البلدية في تحسين المنطقة كان بيتها من البيوت التي تقرر هدمها. وقدرت
ية ثمناً له ٩٠ ألف ريال، ولكنها إعترضت على التقدير بدعوى أنه يساوي أكثر.
عت البلدية المبلغ لدى القاضي الذي استدعى السيدة لاستلام المبلغ، ونصحها
، لأنه ليس هناك سبيل لزيادته. وقال لها انها إذا ارادت أن تحصل على اموال أكثر
ا أن تستثمر نقودها في السوق. وفي نفس ذلك الوقت تقريباً، كانت هناك امرأة
ن اسمها « منيرة » تريد أن تشتري لابنها سيارة نقل. وأقرضتها « لؤلؤة » المال
ل. وظل ابن « منيرة » يعمل على سيارة النقل إلى أن وقع له حادث خطير وتهشمت
رة تماماً.

ولم تكن « منيرة » قد دفعت شيئاً من أصل القرض الذي وصل إلى ١٣٥ ألف
، وواجهت وضعاً حرجاً للغاية، ولم تتمكن من سداد ولو جزء صغير من ديونها.
ت « لؤلؤة » الأمر إلى القاضي، وأصبحت « منيرة » مطالبة بالدفع أو الحبس،

وحصلت « لؤلؤة » من القاضي على ورقة بهذا المعنى. وبعد ذلك توجهت « لؤلؤة » إلى الأمير وطلبت منه أن يفعل شيئاً: إما أن يدفع لها من أموال الجمعية الخيرية، أو أن يلزم « منيرة » بالسداد أو أن يلقي بها في السجن. واستدعى الأمير « منيرة » التي كان من الواضح أنها لن تستطيع السداد، ولذا ذهبت لتضع ترتيبات دخولها إلى السجن، ورقّت « لؤلؤة » لحالها ومنحتها أسبوعاً آخر تحضر خلاله المبلغ.

وعادة « منيرة » إلى « لؤلؤة » بعد أسبوع، بدون النقود ولكن بحل جديد. عرضت أن تعطيها أحد البيوت التي تملكها، وفي ذلك الوقت كان الدين قد ارتفع إلى ١٥٠ ألف ريال. وبعد المقارنة بين مختلف الاحتمالات قررت « لؤلؤة » أن تقبل العرض. وأرسلت لجنة لتقدير قيمة البيت، ورأت اللجنة أنه يساوي ١٢٥ ألف ريال. وانتقلت حيازة البيت إلى « لؤلؤة »، ووافقت على تأجيل دفع الفوائد على المبلغ المتبقي والانتظار حتى تتمكن « منيرة » من الدفع.

و « لؤلؤة » متزوجة من رجل ضرير يعيش وحده، وتعيش هي مع ابنتيها وأبنائها الثلاثة. ويأتي زوجها بانتظام لتناول الطعام ولكنه لا يتدخل في شؤونها المالية. وتصفها النساء الأخريات بأنها امرأة قوية، لا رحمة لديها ولا تقدير، وهي شريكة لأحد المرابين الرجال. وكل منهما يستخدم أموال الآخر عندما يحتاج إليها.

وعلى خلاف بقية أجزاء السوق ما زال سوق الحريم يتبع في الأساس الأساليب التقليدية في البيع والشراء. غير أن كل البائعات يقلن انهن كن يبعن في الماضي أكثر بكثير مما يبعن الآن، وان مبيعاتهن كانت تصل في العادة إلى ٩٠٠ ريال أو ١٠٠٠ ريال في اليوم. ويقلن « ان السوق كان نشيطاً ». وقد أحضرن في الوقت الحالي أنواعاً جديدة من البضائع وتحسنت نوعية الأشياء التي يبعنها، فهن يبعن ـ مثلاً ـ كثيراً من ملابس الأطفال الجاهزة والبنطلونات للعمال الوافدين. كما زاد عدد التجار الذين يحضرون لهن البضائع، وزاد عدد البائعات عما كان عليه في الماضي. ولكن الجميع يقولون ان حركة الأعمال ليست مزدهرة كما كانت في السابق. وقد قالت إحدى البائعات « كانت أحوالنا رائجة لدرجة أن الرجال كانوا يحسدوننا ».

ولكن نظراً لأنها سوق تقليدية، فإن البائعات لا يتعاملن إلاّ في مبالغ صغيرة. في حين أن المحلات التي يديرها الرجال أصبحت أكبر حجماً وتعرض البضائع بطريقة أفضل، وهي تزداد جاذبية لمشتري اليوم الذي يزداد عصرية سواء كان من الذكور أو الإناث. ولكن ما دامت هناك شريحة من السكان فقيرة نسبياً فسيستمر وجود من يريدون

بوا شيئاً إلى دخلهم عن طريق القيام بعمليات صغيرة. وهناك بطبيعة الحال رجال بعمليات صغيرة شبيهة بما تقوم به البائعات من النساء، ويبيعون كثيراً من من نفس النوع، لكن معظم الرجال قاموا بتحديث عملياتهم بدرجة ملحوظة.

الزراعة الجديدة

الصورة الشائعة للمملكة العربية السعودية، سواء في الشرق الأوسط أو في الغرب، هي صورة بلاد ليس فيها غير الصحاري والنفط. في حين أن الغالبية الساحقة من السكان كانوا يشتغلون بالزراعة أو الرعي أو صيد الأسماك. وليس من بين الأدلة الموجودة حالياً ما يبين أن هذه البلاد كانت تستورد في الماضي كميات تذكر من المحاصيل الغذائية الأساسية، بل كان ما تستورده أشياء مثل البن والشاي والسكر وحب الهال والأرز، وجميعها، بما في ذلك الأرز، كانت كماليات لها دور مهم في الحياة الاجتماعية للناس ولكنها لم تكن ضرورية للحياة.

ولا يعني ذلك أن الأهالي كانت لديهم في الماضي أغذية غنية وفيرة تنتج محلياً. بل على العكس فإن كثيراً ممن اتصلنا بهم من كبار السن في عنيزة، التي كانت واحة غنية نسبياً من الناحية الزراعية، تحدثوا عن الجوع الذي عرفوه في بعض الأحيان عندما كانوا صغاراً. ولكن إذا كان الجوع قد وجد، فقد كان هذا يرجع إلى المظالم الاجتماعية الاقتصادية أكثر مما كان يرجع إلى عجز السكان عن إنتاج ما يكفي حاجاتهم الاستهلاكية الأساسية. وكذلك ينبغي النظر إلى ذكريات الجوع التي يتحدث عنها المتقدمون في السن على ضوء الوفرة من الأغذية المستوردة والمنتجة محلياً التي تستهلك اليوم. وإذا كانت الوجبات التي تقدم الآن تحوي عادة كميات كبيرة من الأغذية التي لا يؤكل كثير منها، وبالتالي فإنه يذهب هدراً، فإن وجبات الماضي كانت بسيطة ومحدودة، وكانت تتألف عادة من التمور والخبز أو أغذية مصنوعة من القمح واللبن والسمن. ومن حين لآخر كانت الوجبات تشمل بعض الخضراوات، كما تشمل اللحوم في أوقات أقل (والأسماك لمن يعيشون في المناطق الساحلية).

وعندما أصبحت النقود أكثر وفرة مع ارتفاع أسعار النفط، وعندما شرعت الدولة

في تنفيذ برامج ومشاريع للتنمية على نطاق واسع، تغيرت أنماط الأغذية. فأصبح الأرز مثلاً من الأطعمة الأساسية، وأصبحت اللحوم عنصراً دائماً في وجبة واحدة على الأقل في كل يوم. وأصبحت الفاكهة بخلاف التمر من الأمور المألوفة. وعلى ذلك زادت احتياجات البلد من الأغذية زيادة هائلة من حيث الكمية ومن حيث الجودة والنوع.

ومع إزدياد كميات النقود المتاحة أقدمت الدولة على استثمار مبالغ كبيرة لتنمية الموارد المائية وإدخال الأساليب العصرية في الزراعة، وذلك على الأقل بالنسبة لبعض المحاصيل الأساسية، حتى تقلل من اعتماد البلد على استيراد الأغذية. وكان من نتائج هذه السياسة أن المملكة العربية السعودية لم تصبح مكتفية ذاتياً من القمح فحسب وإنما تصدره أيضاً وبأسعار مدعومة، أو تصدره كهدايا إلى البلدان الأخرى في المنطقة ومن بينها مصر.

وقد حدث تحول ملموس في الزراعة في عنيزة كما حدث في كثير من أنحاء البلد الأخرى. وزاد الإنتاج الزراعي زيادة هائلة نتيجة لاستصلاح الأراضي الصحراوية، وزراعة محاصيل جديدة، وأنواع جديدة من المحاصيل الموجودة، واستخدام الأسمدة الكيماوية والآلات الزراعية. غير أن كلا من التكنولوجيا والأيدي العاملة التي جعلت هذا التوسع ممكناً كانت في معظمها مستوردة من الخارج.

وكان للدولة دور أساسي في توجيه التغير في القطاع الزراعي عن طريق عدد من الوسائل، من بينها وضع قواعد نظامية تتعلق بملكية الأراضي، ووضع برامج للإرشاد الزراعي، والهياكل الإدارية التي تناولناها في الفصل السادس. وبعد الطفرة إضطلعت الدولة أيضاً بدور مهم عن طريق ما تقدمه من مساعدات وقروض مالية.

أولاً: دور الدولة

بدأ دور الدولة في الزراعة يزداد بالتدريج مع ظهور وتطور مؤسسات الدولة الحديثة نفسها ولا سيما في الخمسينات والستينات. وفي عنيزة، كان عدد العاملين محدوداً في الإدارة التابعة لوزارة الزراعة والمياه، وفي مركز البحوث الزراعية والتدريب، وفي البنك الزراعي العربي السعودي. وكان حجم عملياتها ضئيلاً، إذ انها كانت تقدم قدراً من الخبرة الفنية وقروضاً قليلة بمبالغ متواضعة. ولكن دور هذه المؤسسات زاد زيادة كبيرة منذ منتصف السبعينات مع زيادة دخل الدولة الناتج من ارتفاع أسعار النفط. وعملاً بالسياسات الوطنية التي حددتها الأجهزة المركزية، بدأ البنك الزراعي السعودي في تقديم قروض أكبر وأكثر للتنمية الزراعية، كما توسعت المؤسسات الأخرى في عدد من

العاملين بها وما تنفذه من برامج.

وكان للبنك الأثر المباشر والأعمق على الزراعة في عنيزة عندما بدأ في مدّ المزارعين بالقروض في ١٩٦٥. وقبل ذلك كان نشاطه محدوداً للغاية، ولكن نشاطه اتسع بدرجة محسوسة في عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦. وهو يستخدم معظم قروضه لشراء معدات الزراعة والري. ووفقاً للبيانات التي حصلنا عليها من البنك في عنيزة فإنه قدم ١٥٠٠ قرض في الفترة بين ١٩٨٢ و ١٩٨٦ بلغ مجموعها ١٦٥ مليون ريال. وهي قروض متوسطة الأجل لشراء ١٣٩٠ آلة ري ثابتة و ١٤٥٠ مضخة و ٩٣٠ جراراً و ٧٠٠ آلة ري ذات محور مركزي. وقدم البنك بالإضافة إلى ذلك قروضاً قصيرة الأجل، وقروضاً لزراعة النخيل. وكل ذلك بالإضافة إلى تقديم قروض لثلاثة عشر مشروعاً خاصاً معظمها مشروعات لإنتاج المحاصيل داخل الصوبات ولتربية الدجاج وإنتاج البيض بلغ مجموعها ٥٦٩٧٦٠٠٠ ريال. وكما هو المتوقع كانت هذه القروض حافزاً قوياً للاستثمار في الإنتاج الزراعي. ولم يلبث كل من المزارعين ورجال الأعمال أن سارعوا باستصلاح أراض زراعية جديدة وتحسين الأراضي القديمة.

ووفقاً لما يقوله « أبو أحمد »، وهو شاب من أبناء عنيزة عمره حوالي الثلاثين، وهو أحد المسؤولين في فرع البنك في عنيزة:

« إذا أراد أحد المواطنين أن يحصل على قرض فإنه يتقدم بطلب مصحوباً بما يدل على أنه يملك قانوناً قطعة من الأرض تقوم عليها مزرعة أو سيجري استصلاحها. فإذا تمت الموافقة المبدئية على الطلب يقوم أحد الخبراء الزراعيين من قبل البنك بزيارة للمزرعة ويكتب عنها تقريراً يبين فيه مدى سلامة الطلب المقدم. ويقوم بمراجعة التقرير ثلاثة من المسؤولين في البنك فإذا وافقوا عليه يطلب من المزارع أن يتقدم بضمان، عن طريق حساب مصرفي أو عن طريق ملكية عقار أو بالعثور على كفيل. وعندما يتم ذلك يتوجه موظف من البنك إلى إحدى الشركات الزراعية الخاصة التي تقوم بتوريد المعدات، فتحدد الآلات المطلوبة وتوضع عليها علامة مميزة. وبعد ذلك يصدر البنك شيكاً لصالح الشركة ويعطي تعليمات بتسليم المزارع المعدات التي طلبها.

ويخصم البنك ٥٠ في المئة من القيمة بالنسبة لمعظم المعدات باعتبارها إعانة يدفعها البنك. ويصبح المزارع مديناً للبنك بالنصف الباقي فقط، ويسدد هذا الدين على أقساط سنوية خلال عشر سنوات. وهذه هي القروض التي تسمى متوسطة الأجل. وبعد ذلك يجري البنك تفتيشاً من حين لآخر ليتأكد من أن المبلغ الذي حصل عليه المزارع يستخدم

لعلاً في الغرض المحدد له. فإذا لم يكن مستخدماً يلغي الدعم ويطالب المزارع بدفع القرض بكامله ».

ولم تكن الزراعة في الماضي يتوافر لها أي من هذه المؤسسات الحكومية أو الخدمات التي تقدمها. وكانت تلك الزراعة مقيدة بالحدود التكنولوجية ولا سيما فيما يتعلق بالري، وكانت في الغالب مثقلة بالديون التي يحصل عليها المزارع بفائدة عالية من المرابين والتجار. وبرغم أن المؤسسات الجديدة تقدم تسهيلات مهمة تساعد في تحسين الزراعة وتلقى تقديراً كبيراً من جانب معظم أصحاب المزارع، فإنها هي نفسها حديثة نسبياً وما زالت في طور التكوين. ويقول موظفو هذه المؤسسات على اختلافها أنهم أصبحوا أكثر كفاية في السنوات الأخيرة، ولكنهم يذكرون أيضاً أن هناك مشاكل ما زالت في حاجة إلى حل.

وترجع الأهمية المتزايدة لدورهم في تطوير الإنتاج الزراعي، في رأيهم، إلى أن جميع الموظفين المهنيين، فيما عدا الأطباء البيطريين، هم الآن من أبناء المملكة العربية السعودية المؤهلين، وهم أيضاً من أبناء عنيزة. ويعمل في البنك الزراعي ثلاثون موظفاً منهم عشرة من المهندسين الزراعيين، بينما يعمل في مركز البحوث والتدريب ١٩ مهندساً زراعياً و٢٠ فنياً زراعياً. ويعمل في الإدارة عدد أكبر من المهندسين الزراعيين والموظفين الإداريين. وفيما عدا عدد قليل من متوسطي العمر، فإن جميع هؤلاء الموظفين من الشبان في أواسط العشرينات من عمرهم أو أواخرها أو في أوائل الثلاثينات. وبعض هؤلاء من أبناء الفلاليح، في حين أن بعضهم الآخر من أبناء التجار أو الحرفيين. ومعظمهم أتموا تعليمهم في المدرسة الثانوية في عنيزة أو حصلوا على شهادة التعليم الثانوي من مركز التدريب الفني الزراعي في بريدة. وجميع المهندسين الزراعيين هم من خريجي جامعة الملك سعود في الرياض، وحصل كثير منهم على دراسات عليا في الولايات المتحدة. ونظراً لتقاربهم في السن ونشأتهم جميعاً في عنيزة فإنهم يعرفون بعضهم البعض معرفة جيدة ويؤلفون جماعة مترابطة تقوم بينهم علاقات اجتماعية منتظمة.

وقد قال « أبو أحمد » عن العاملين في البنك الزراعي:

« إن البنك يعمل هنا منذ سنة ١٩٦٥، ولكن نشاطه في ذلك الحين كان محدوداً للغاية، ولم يكن يشغل غير مكتب واحد صغير في الإدارة. أما الآن فلدينا ٣٠ موظفاً، وهم ـ منذ ثلاث سنوات ـ كلهم من السعوديين وكلهم من عنيزة باستثناء سائق واحد من بريدة. وكلنا من الشبان، وعندما جئنا للعمل هنا بعد انتهاء دراستنا كان معظمنا يشعر بالقلق للأسلوب الذي سنتعامل به مع المزارعين. فمعظمهم أكبر منا سناً وكنا نخشى أن

ينظروا إلينا كأطفال صغار وألا يأخذوا كلامنا مأخذ الجد. لكن الأمور مضت على ما يرام. فلأننا من السكان المحليين فنحن نعرف الأهالي ونعرف احتياجاتهم وآمالهم أيضاً. كما أن أهالي عنيزة متعلمون ومتنورون أكثر من أهالي بعض الأماكن الأخرى. فهم يفهمون أن الحكومة وضعت نظاماً وأن عليهم الوفاء بكل المطلوب حتى يحصلوا على قرض. ونحن نطبق النظام بالعدل على الجميع، حتى على أبي ».

كما أنهم مؤمنون بجدوى البرامج التي ينفذونها. قال لنا « أبو صالح »، وهو مهندس زراعي في البنك عمره حوالي الثامنة والعشرين:

« قام البنك بأكبر دور في مساعدة البلد على الاحتفاظ بالزراعة وعلى توسيع نطاقها. وقبل التوسع في دور البنك كانت الزراعة آخذة في التدهور وكان الكثيرون قد بدأوا يهجرونها. وهي الآن لم يتم فقط المحافظة عليها من التدهور بل اتسعت اتساعاً كبيراً. كما كان لهذا البرنامج أثره الاجتماعي الملحوظ ولا سيما بالنسبة للبدو. فكثيرون منهم حصلوا على مساحات من الأرض كما حصلوا على قروض لشراء المعدات الزراعية، ولديهم شبكات للري المركزي، ويزرعون القمح ومحاصيل الأعلاف، وعلى يدهم تحقق قدر كبير من التنمية الزراعية التي شهدتها القرى والنواحي النائية في هذه المنطقة. وأستطيع أن أقدر أن ٧٠ أو ٨٠ بالمئة من البدو في هذه المنطقة - وهم في الأساس من مطير وبعضهم عتيبة وحرض - لديهم أجهزة ري ذات محاور مركزية ويزرعون القمح. وقد عجل ذلك بعملية الاستقرار واتساع المدن، وأصبح أبناؤهم يذهبون إلى المدارس ويتعلمون. كما أنهم الآن أكثر نظافة مما كانوا في الماضي وأصبحوا أكثر ارتباطاً بالمجتمع العصري ».

وفي الوقت نفسه يدرك العاملون أن هناك مشاكل ظهرت، فمثلاً، وأنه إذا كانت قد تحققت نتائج ملحوظة في زيادة الإنتاج الزراعي فإن التكلفة كانت مرتفعة. يقول « أبو عبد الكريم »، وهو من الموظفين كبار السن في الإدارة:

« إن المزارعين هنا ليسوا في وضع طيب في الحقيقة. فقد حصلوا على قروض كثيرة، ولكنهم بعد حصولهم على الدعم الحكومي تبقى عليهم ديون كثيرة غير مسددة. ومنذ أعوام قليلة كانت الزراعة في حكم العدم لأنها لم تكن تحقق أرباحاً. والواقع أن الكثيرين كانوا يخرجون الأراضي من النشاط الزراعي ليبنوا عليها مساكن ومباني. وقد أجريت دراسات منذ بضع سنوات بينت أن تكلفة الزراعة هنا مرتفعة للغاية، وأننا لا نستطيع أن ننافس السوق العالمية، ومن الأرخص أن نستورد البصل من الخارج بدلاً من زراعته هنا. كما أنه لم يحدث تخطيط على المستوى المحلي، ولدينا فائض

من الإنتاج في محاصيل كثيرة من بينها القمح. وفوق ذلك ليس لدينا نظام جيد للتسويق أو مرافق كافية للتوزيع والتخزين».

وهم يذكرون مشاكل أخرى كالاعتماد الزائد على الأيدي العاملة الرخيصة غير الماهرة من الوافدين، والتوسع الأسرع مما ينبغي، واحتمال الإفراط في استخدام المياه الثمينة التي تجمعت خلال ملايين السنين. وعلى الرغم من أن جميع موظفي الزراعة هنا من أبناء المجتمع المحلي، ومعظمهم يقولون ان ذلك يجعلهم أكثر نفعاً، فإن البعض يقول انه من المشاكل الأساسية التي تواجههم مشكلة التعامل مع المزارعين. ويرجع ذلك جزئيا إلى طبيعة الهيكل الإداري للمؤسسات الحكومية، وإلى أن كثيراً من المزارعين هم أكبر سناً وعلى معرفة وثيقة بأساليب الزراعة التقليدية ولكنهم لا يفهمون على الأقل بعض جوانب الزراعة الحديثة. وعلى حد قول «أبو نادر»، وهو من العاملين في مركز البحوث:

«إن لدينا صعوبة كبيرة في التفاهم مع المزارعين في المنطقة. ومعظم هذا العمل من المفروض ان يقوم به المشتغلون بالإرشاد الزراعي في الإدارة. فمركز الأبحاث يعطيهم نتائج دراسته كما يوفر لهم التقاوي لتوزيعها. ولكن العاملين هناك لا يعرفون ما كان يجب عليهم أن يعرفوه. وقد طور الباحثون في المركز كثيراً من المعلومات عن المحاصيل واحتياجاتها في هذه المنطقة، لكن الذين ينشرون هذه المعلومات اشخاص آخرون فهم يتبعون وحدة إدارية أخرى.

والمزارعون أنفسهم يمثلون مشكلة أيضاً فهم يريدون كل شيء وبسرعة. يأتون مثلاً بسؤال قد يكون بالإمكان الإجابة عنه فوراً في بعض الأحيان ولكن يحدث في أحيان كثيرة أن يكون في حاجة إلى دراسة، بل وإلى اجراء بحث. وهذا شيء لا يفهمونه، وإذا لم يتلقوا الإجابة على الفور يفقدون صبرهم ولا يستطيعون الانتظار إلى حين الوصول إلى نتائج سليمة. وعند ذلك يذهب المزارع غاضباً ولا يعود مرة أخرى».

ثانياً: المزارع الجديدة

أنشئت في عنيزة أنواع مختلفة من المزارع الجديدة خلال العقد الماضي أو حتى خلال السنوات الخمس أو الست الماضية. ويمكن التمييز بين هذه المزارع على أساس المساحة، فهي ترتبط بالموقع كما ترتبط إلى حد كبير بالخصائص الاجتماعية الاقتصادية لمن قاموا بإنشائها. وكل من يملك مزرعة الآن يسمى مزارعاً وليس فلاحاً. وهناك أربعة

أنواع أساسية من المزارع الجديدة: فهناك البساتين التي يملكها في الغالب التجار، وهناك المزارع الصغيرة إلى المتوسطة التي يشرف عليها الفلاليح، وهناك مزارع القمح الكبيرة التي يديرها أصحاب أعمال فرديّون معظمهم ممن لم يكن لهم سابقة عمل في الزراعة، ثم هناك الجمع بين الزراعة في الصوب وتربية الدواجن وإنتاج البيض ويديرها أصحاب أعمال. وفي منطقة القصيم توجد أيضاً مزارع واسعة للغاية لإنتاج القمح تعود إلى أفراد من الأسرة الحاكمة السعودية أو إلى الشركات. وبالإضافة إلى ذلك هناك مزارع صغيرة يقوم البدو بزراعتها.

وربما باستثناء مزارع الأمراء (ولا توجد مزارع منها في إمارة عنيزة) كانت قروض البنك الزراعي هي مصدر التمويل الرئيسي الذي جعل إنشاء هذه المزارع ممكناً. وهي تشترك جميعاً في عدد من السمات الأخرى، فكلها باستثناءات قليلة تقع في أراض لم تكن تزرع من قبل، فهي إما كانت أراضي صحراوية في البر كان البدو يستخدمونها أساساً لأغراض الرعي، وإما كانت ـ كما في بعض مزارع عنيزة ـ في أجزاء من الوادي لم تكن تزرع في الماضي بسبب مشاكل الصرف أو بسبب انتشار الملاريا. وباستثناء الصوبات ومزارع تربية الدواجن التي تعتبر حالة خاصة، تستخدم جميع المزارع التكنولوجيا الحديثة في الري، وتعتمد على الميكنة الكاملة. وجميع المزارع الكبيرة تستخدم شبكات الري ذات المحور المركزي التي يسميها أهالي عنيزة الرشاشات. ووفقاً للبيانات التي حصلنا عليها من الإدارة، يوجد في إمارة عنيزة ٤٢٤ من الرشاشات، تستطيع أكبرها أن تروي ٧٨ هكتاراً. أما المزارع الأصغر والبساتين فتستخدم آلات ري ثابتة يسميها الأهالي المدافع. وبالإضافة إلى ذلك يستخدم الري بالتنقيط حيثما يكون ملائماً، كما يستخدم أيضاً ري الحياض التقليدي. ولكل مزرعة آبارها الخاصة التي حفرت في حالة المزارع الكبيرة إلى أعماق بعيدة وتستخرج المياه الجيولوجية. ومن السمات المشتركة للمزارع الجديدة أيضاً أنها تكاد تعتمد إعتماداً تاماً على العمال الوافدين كما تعتمد أحياناً على مديرين من الخارج. وتعتبر الحالات التالية نماذج نمطية للمزارع الجديدة.

ثالثاً: مزرعة واسعة مملوكة لشركة

برغم أن المزرعة التي نصفها هنا لا تدخل في حدود إمارة عنيزة فهي نموذج للمزارع الواسعة للغاية التي تستصلحها الشركات. ومدير المشروع في هذه المزرعة من أبناء عنيزة. وتقع المزرعة في الشمال الغربي لبريدة داخل إقليم القصيم وفي مساحة من الأرض كانت صحراء في الماضي. وهي واحدة من عدة مزارع تملكها شركة أنشئت في

عام ١٩٨٣ للقيام بالأعمال الزراعية، ويقال ان أصحاب الشركة هم من رجال الأعمال السعوديين الذين يقيمون أساساً في المدن الحديثة في المملكة. ومدير المشروع شاب في السادسة والعشرين من عمره، لم يتزوج بعد، وهو مهندس زراعي متخرج من جامعة الملك سعود في الرياض.

تشغل هذه المزرعة مساحة ١٦ × ١٢ كيلومتراً، وفي عام ١٩٨٦ كانت المساحة التي تمت زراعتها ٦٩٠١ هكتاراً تروى بمياه آبار يبلغ عمقها ٨٠٠ متر، ومحصولها الأساسي هو القمح الذي كان مزروعاً في موسم ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ في ٨٨ دائرة تروى بنظام الري المحوري. وفي موسم ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ كان القمح مزروعاً في ٦٧ دائرة والشعير في ٢٠ دائرة، والبرسيم في دائرة واحدة. وبالإضافة إلى ذلك توجد في المزرعة وحدة لتربية وتسمين الغنم والماعز بها نحو ٨٠٠ رأس من الماعز و ٢٥٠ رأساً من الأغنام.

ويشتغل في هذه المزرعة ٨٦ عاملاً بعقود، وتستعين أيضاً بعمال آخرين بصورة عرضية في بعض الأحيان. وإلى جانب العمال يشتغل في المزرعة ٤ مشرفين ومهندس للري ومهندس مدني وطبيب واخصائي بيطري وجيولوجي ومشرف على الورش وممرض ومشرف على الأبحاث. وجميع العاملين الستة والثمانون، فيما عدا اثنين، يعملون بالعقود من الخارج. وليس في المزرعة من العرب السعوديين غير مدير المشروع وواحد من البدو يعمل ميكانيكياً.

رابعاً: ثلاث مزارع كبيرة مملوكة لأفراد

من أمثلة المزارع الكبيرة المملوكة لأفراد، مزرعة تقع على نحو ٢٥ كيلو متراً إلى الغرب من عنيزة، وتشغل مساحة ٣٠٠٠ هكتار من الأرض التي كانت من قبل صحراء. وبينما كان يوجد في هذه المنطقة بئر لبدو مطير كان يتجمع حولها في الصيف نحو مئتا أسرة بدوية، فإن المالك الحالي «أبو حسن» يقول: «ليس للبدو حق في هذه الأرض لأنهم لم يحيوها (أي أنهم لم يوفروا لها الماء ولم يقوموا بزراعتها). وقد حصلت على جزء منها كإقطاع من الأمير منذ ثلاثين عاماً، ولكني حصلت على معظمها عن طريق الاحياء خلال السنوات القليلة الماضية وبموافقة وزارة الزراعة والمياه».

وفي ذلك الجزء من الأرض الذي حصل عليه «أبو حسن» عن طريق الإقطاع كانت هناك أشجار كافور عالية وعدد من المباني الصغيرة من الخرسانة تخزن فيها بعض المعدات ويعيش فيها عمال المزرعة. ويزرع في هذه المنطقة البرسيم. وهناك منطقة واسعة مسقوفة بالصفيح يربى فيها نحو مائة رأس من الغنم وثلاثون رأساً من الأبقار. وقد بدأ

التوسع الرئيسي في المزرعة في عام ١٩٨٠ عندما حصل صاحبها على قرض من البنك الزراعي.

وأثناء قيامنا بالعمل الميداني كان القمح يزرع في الجزء الجديد من المزرعة خلال السنوات الست الماضية. ويروى القمح بست رشاشات تغذى بمياه مستخرجة من تسعة آبار تصل إلى عمق ٢٥٠ متراً. وتخرج المياه من جوف الأرض ساخنة، ولذا أنشيء حوض لتبرد فيه، وخاصة أن هناك خطة لإنشاء مزرعة للدجاج في نفس الأرض في السنة القادمة.

وبالإضافة إلى زراعة القمح يجري العمل في إنشاء جزء لإنتاج الفواكه. وفي عام ١٩٨٦ كان قد تم غرس ٣٠ ألف شجرة فواكه تروى بالتنقيط، ومنها أشجار جلبت من الطائف بالحجاز، وأشجار مشمش وتين وبرتقال ويوسفي وكمثري من مصر، وليمون من أسبانيا، وزيتون من الولايات المتحدة. وتنتج المزرعة أيضاً البطيخ والشمام والبطاطس والفلفل الأخضر والباذنجان الأبيض، بالإضافة إلى البرسيم، وتربية الغنم والأبقار التي سبقت الإشارة إليها. وفي موسم ١٩٨٧ كان من المقرر أن يزرع الشعير في جزء من الأرض التي كانت تزرع بالقمح.

ويقوم بالعمل في المزرعة ١٥ مصرياً من الذكور تحت الإشراف اليومي لميكانيكي/ سائق مصري يعيش في عنيزة منذ عشر سنوات. ومعظم الآخرين يقيمون لمدة سنة أو سنتين ثم يرحلون. غير ان جميع العمال هم من نفس القرية في مصر، ويرسلون غيرهم من نفس القرية للحلول محلهم عندما يعودون. وصاحب المزرعة لا يعمل فيها ولكنه يقوم بدور فعّال في توسيعها وإدارتها، فهو الذي يتولى احضار جميع أشجار الفواكه من الخارج، وكما يطلع على المسائل المتصلة بالزراعة باهتمام ويحرص على إدخال محاصيل جديدة.

ويوجد نموذج آخر، يتمثل في مزرعة أنشئت في عام ١٩٨٠ على مساحة تقع على بعد نحو ٣٠ كيلومتراً إلى الجنوب الشرقي من عنيزة. وكما كان الحال في المثال السابق، استصلحت هذه الأراضي التي كانت صحراء بقروض من البنك الزراعي. وحصل صاحب المزرعة على ملكيتها عن طريق عملية الإحياء. ويستخدم في المزرعة ١٦ رشاشاً، ويزرع في المنطقة المروية القمح والبرسيم. وتحوي المزرعة تسعة آبار تمتد إلى عمق ألف متر. وعلى خلاف الحال في بعض الآبار العميقة الأخرى في المنطقة يخرج الماء منها بارداً، ويقال ان مذاقه عذب للغاية.

وبالإضافة إلى القمح والبرسيم أنشيء في هذه المزرعة مكان لتربية الأسماك جلبت له الزريعة من مصر، وتجري التربية في سبع برك تبلغ مساحة كل منها ثلاثة هكتارات. ولا شك في أن وجود الأسماك وسط الصحراء أمر جديد. وقد قال صاحب المزرعة انه عرف مزارع الأسماك لأول مرة من مزرعة رآها في سوريا. وأضاف مالك المزرعة « ابو سالم »:

« بعد أن رأيت مزرعة الأسماك في سوريا قررت أن أقيم مزرعة هنا. كان ذلك منذ عامين ونصف العام. وتوجهت إلى مركز للبحوث في الرياض وأعطوني بعض المعلومات وكمية من السمك لأبدأ بها. وتوجهت أيضاً إلى مصر لأرى ماذا يفعلون هناك، وتشاورت مع بعض الخبراء المصريين ولكن وجدت أن كل ما لديهم دبلومات وهمية وليست لديهم معرفة حقيقية يمكن أن تفيدني من الناحية العملية. ولذا توجهت إلى ألمانيا وإلى شرق آسيا لأتعلم هذه المهنة. ونحن الآن ننتج أسماكاً آسيوية وأسماكاً نيلية من مصر مثل البلطي والقراميط. وفي موسم الصيد، وهو الشهور الحارة، ننتج كمية تتراوح بين نصف طن وطن من الأسماك يومياً، لكن ذلك سيزيد إلى نحو سبعة أطنان في اليوم عندما تُستغل البرك السبع بكامل طاقتها. والأسماك التي ننتجها تباع حية في صهاريج للماء أقمناها في عدد من محلات السوبر ماركت في القصيم. ومعظم هذه الأسماك يشتريها الوافدون، لأن الأهالي المحليين ليسوا معتادين على أكل السمك ولا يستسيغونه بعد. ولكن ذلك كان هو الحال بالنسبة للدجاج منذ سنوات قليلة: في البداية رفضوا أن يأكلوها لكنهم الآن يأكلونها باستمرار. ولديّ الآن مشروع لتسويق هذه الأسماك في كل أنحاء المملكة ».

وفي المزرعة أيضاً قطيع صغير من الحيوانات الشبيهة بالغزال التي أحضرت من ألمانيا، كما أن ثمة عدداً محدوداً من الأغنام والجمال التي تربى في حظائر. وبالإضافة إلى ذلك تم غرس منطقة واسعة بأشجار النخيل بالقرب من مسكن فاخر على تل يطل على المزرعة، وفيه يلتقي صاحبها بأصدقائه ويقضي عطلات نهاية الاسبوع.

ويقوم بالعمل في هذه المزرعة ٢٥ من العمال الذكور من باكستان والهند والفيليبين. وهم يقيمون في المزرعة في مساكن خشبية صغيرة تقع بالقرب من مخازن ضخمة لها أسقف من الصاج تخزن فيها المعدات والتقاوي والمحاصيل. وهناك أيضاً مهندس زراعي فلسطيني يتولى الإشراف على المزرعة وقد عمل بها منذ إنشائها. أما بقية العاملين فيشتغلون سنة أو سنتين ثم يعودون إلى بلدهم.

وهناك مزرعة ثالثة كبيرة من هذا النوع متعددة الأغراض بدأت أيضاً في عام

١٩٨٠ . وقد أقيمت فوق أراض صحراوية قريبة جداً من المدينة. ونظراً لأن جانباً كبيراً منها يقوم على تل رملي فقد أنشئت عليه مصاطب متدرجة. وتتألف المزرعة من حقول للفواكه، ونخيل للتمور، وزهور، بالإضافة إلى القمح. وأقيمت إلى جانب ذلك صوبتان يعتزم صاحب المزرعة أن ينتج فيهما الخضراوات. وتوجد أيضاً حظائر تربى فيها الجمال والأبقار والبط والأوز والدجاج الرومي. وبالإضافة إلى ذلك بنى صاحب المزرعة فيلاً أنيقة يقيم بها مع أسرته، وإلى جانبها بيت للضيافة وجامع. ويقوم بالعمل ذكور من الوافدين بالإضافة إلى المالك الذي يقوم، على خلاف أصحاب المزارع الكبيرة الأخرى، ببعض العمل الزراعي مثل حرث الأرض بالجرار.

وينتمي أصحاب هذه المزارع إلى أصول مختلفة. فاثنان منهم من فئة القبيلي والثالث من الخضيري. أحدهم عمره حوالي السبعين بينما الآخران يبلغان من العمر نحو الأربعين. وليس بينهم غير واحد له سابقة اشتغال بالزراعة. أما الآخران فكانا (وما زالا) من رجال الأعمال، يملكان أو يسهمان في شركات للحفر أو البناء. ويقر اثنان من أصحاب المزارع بأنهم ما كانوا لينشئوا مزارع بدون القروض التي حصلوا عليها من البنك الزراعي، وبدون موافقة الحكومة على شراء القمح بسعر مضمون ومدعوم. وقد أعربا كما فعل كثير غيرهما في عنيزة عن قلقهم لأن الحكومة خفضت السعر الذي تدفعه للقمح في ١٩٨٧ من ٣,٥ ريال إلى ٢ ريال للكيلو. وقال في ذلك أحد الملاك، « أبو حسن »:

« في الماضي كان العمل بالزراعة هنا في عنيزة شاقاً للغاية نظراً لصعوبة الحصول على القروض. فالتجار والمرابون يطلبون فوائد عالية لما يقرضونه من أموال. وقد امتلكت في شبابي مزارع متعددة، ولكن كان من الصعب الحصول منها على ربح بسبب ما اضطر إلى دفعه من فوائد. وكنت أيضاً عقيلياً وأشتري الغنم لأبيعها في فلسطين. وكنت أصل في أسفاري إلى اليمن لشراء الغنم. وفي إحدى المرات سرت على قدميّ وراء القطيع الذي أخذته لبيعه في القدس أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان ذلك في عام ١٩٤٢.

وقد ساعدت في إقامة جمعية تعاونية وزراعية هنا منذ بضع سنوات قبل أن يبدأ كل هذا الاهتمام الجديد بالزراعة. وكانت لتلك الجمعية أهميتها. وكان غرضها مساعدة المزارعين في الحصول على الآلات وفي زراعة محاصيل جديدة، وتحسين الزراعة بوجه عام. وكان يساهم فيها جميع الأعضاء، وما زالت بعض أموالها موجودة حتى الآن. ولكن الحاجة إليها الآن محدودة لأن الجميع أصبحوا قادرين على الحصول على قروض ومساعدات البنك الزراعي. وقد أصبح الجميع قادرين الآن على إنجاز ما يحتاجون

اليه بفضل القروض. غير ان موظفي الحكومة ما زالوا بحاجة لان يعرفوا احتياجات المزارعين ومطالبهم. وأنا اكتب كثيراً لوزير الزراعة والمياه لأبلغه عن اشياء في حاجة إلى تطبيق او تغيير. كما كتبت إلى وزير الزراعة في مصر أبلغه باشياء يجب عملها لتحسين الزراعة في مصر. فليس من السليم مثلاً ان تعلن الحكومة أنها ستدفع ٣,٥ ريال للكيلو من القمح ثم تغير هذا المبلغ فجأة إلى ٢ ريال. فذلك يدفع المزارع إلى القلق، ويتصور انها قد تقرر في يوم من الأيام ألا تشتري القمح أصلاً. وعلى أي حال فإني سأزرع في هذا العام شعيراً بدل القمح في جزء من أرضي، لان البدو قد أصيبوا بالكسل وهم يشترون كميات كبيرة من العلف لإطعام أغنامهم بدلاً من أخذها لترعى في البر».

وعلى خلاف «ابو حسن» الذي كان دائم الاهتمام بالزراعة والذي ينحدر من أسرة التجار والملاك، قال «ابو سليم» انه لم يسبق له أن اشتغل بالزراعة أو اهتم بها:

«لم اشتغل بالزراعة إلاّ في السنوات الست الماضية عندما أنشأت هذه المزرعة. وأنا من أسرة تجار من هنا في عنيزة ولم يكن احد منا من قبل من الفلاليح. وعندما كنت صغيراً كنت أستورد البضائع من الكويت. وبعد ذلك أصبحت المدير العام لشركة تتألف مني ومن بعض أفراد أسرتي. ولنا مكاتب في الرياض وعنيزة. وكان عملنا الأساسي في السابق هو حفر الآبار الارتوازية وما زلنا مستمرين في هذا العمل ولكن على نطاق أضيق من السابق. وهي أيضاً شركة تجارة ومقاولات، وهي التي قامت بحفر جميع الآبار هنا، كما قامت بشق الطرق وغير ذلك من الأشغال الكبيرة في المنطقة. ولكني اخذت قروضاً من البنك الزراعي وهي مشجعة للغاية، لأن المرء ليس مضطراً لأن يسدد اكثر من النصف فقط وهم لا يتقاضون فوائد. وكانت تلك صفقة طيبة من الناحية المالية. ولكننا جميعاً قلقون لما قامت به الحكومة من تخفيض السعر الذي ستدفعه للقمح. وفي مقدمة المشاكل التي أواجهها العثور على عمال ومشرفين لديهم الخبرة والمهارة والتجربة اللازمة في الزراعة الحديثة. لكن استصلاح هذه المزرعة كان تجربة مفيدة، وانا اتعلم باستمرار مع تقدم العمل. فانا اسافر كثيراً وكلما رأيت شيئاً جديداً في الخارج أسأل دائماً: لماذا لا نستطيع أن نفعل هذا في بلدنا؟ وعند ذلك أجربه هنا».

وإذا كان «أبو حسن» قد أقام مزرعته الجديدة نتيجة لاهتمامه القديم بالزراعة بسبب وجود القروض المدعومة، وإذا كان «ابو سليم» قد أقام مزرعته لأنه رأى فيها فرصة تجارية طيبة ـ فإن مالك المزرعة الثالثة «ابو زياد» أعطى تفسيراً ذا طابع شخصي أكبر للأسباب التي دعته إلى إقامة المزرعة:

«لقد ولدت في عنيزة، ولكني عندما كنت طفلاً صغيراً ذهبت مع أسرتي إلى

الحجاز حيث شبيت وترعرعت. وكان لديّ شركة كبيرة في الحجاز تقوم بمشروعات كبيرة في الإنشاءات. وقد سافرت كثيراً وقضيت سبع سنوات في أوروبا. وكان من عادتي أن أشتغل بجد واجتهاد وأن أشغل نفسي طوال الوقت. ولم أكن أنام بانتظام ولا أتناول طعامي بانتظام بسبب ضغط العمل. وتأثرت علاقاتي بأسرتي وبديني بهذه الطريقة في الحياة. وأصابني المرض من كثرة العمل، وشعرت بأن الحياة أصبحت بلا معنى. فأعصابي متوترة باستمرار وأصاب بصداع شديد، وبدأت أشعر بمتاعب في ظهري، كما بدأت أشكو من الكلى.

وعندما رأيت التنمية جارية هنا في عنيزة قررت أن أعود إلى وطني وأن أنشيء مزرعة. فسلمت شركتي في الحجاز إلى أحد أقاربي وعدت إلى هنا. وأنا الآن أفضل حالاً ولم أعد أشكو من الأعراض البدنية التي كنت أشكو منها. وكنت في لبنان منذ سنة وقررت إجراء فحص طبي شامل. ولم يصدق الأطباء أنني نفس الشخص الذي كانوا يرونه منذ سنوات قليلة.

وأنا أشتغل بنفسي في المزرعة، وأسوق الجرار وأشترك في جميع الأعمال اليدوية. والقرآن يعلمنا أن الزراعة عمل طيب. وكذلك فإن عنيزة مدينة طيبة لأنها صغيرة وأهلها طيبو القلب. والمجتمع سليم والدين محترم وليس هناك أدنى قدر من التلوث الموجود في المدن الكبيرة، ويستطيع الواحد أن يعيش حياة هادئة ويقضي أيامه هنا في سلام ويحصل من الأرض على خيراتها.

وأنا لا أفكر في هذه المزرعة باعتبارها استثماراً أو عملية تجارية. وعلى أي حال فإن السنوات العشر الأولى من حياة المزرعة قد لا يتحقق فيها غير ربح قليل. فالأمر يتطلب وقتاً طويلاً قبل أن تعطي المزرعة ربحاً وتسدد الاستثمارات الضخمة التي دفعت فيها في البداية. إلا أنني أريد أن أجعلها مزرعة ناجحة. وبإذن الله ستعطي ربحاً في المدى الطويل».

خامساً: المزارع الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة إلى مزارع القمح الكبيرة التي تستخدم للري عدة رشاشات ذات محاور مركزية أنشيء في العقد الماضي كثير من المزارع الصغيرة والمتوسطة بقروض من البنك الزراعي، تتراوح مساحة معظمها بين عشرة هكتارات وخمسين هكتاراً، وهي تقع أساساً في الوادي أو في المناطق الأخرى القريبة من المدينة. والقليل منها به محور مركزي واحد للري أو محوران ولكن معظمها يعتمد على آلات الري الثابتة التي يسميها أهل عنيزة

المدافع كما ذكرنا من قبل. وتستخدم معظم هذه المزارع أيضاً الأشكال التقليدية لري الحياض. ولكل مزرعة منها بئرها الخاصة. ويبلغ عمق معظمها في الوادي نحو ستين متراً. ويقول أهالي عنيزة « ان أرض الوادي خصبة ومياهه وافرة ومن يزرعون هناك يعرفون الزراعة حقاً ».

والمزارع ذات الري المحوري تزرع القمح في الدوائر التي ترويها الأنابيب المحورية، ولكن معظم المزارع مخصصة للتمور وغيرها من الفواكه وكذلك الخضراوات والبرسيم. وكثير منها يزرع أيضاً نوعاً محلياً من القمح. وهذا النوع على خلاف قمح « الحكومة » الذي تنتجه المزارع الكبيرة يسوّق محلياً ويباع بما يقرب من ٦ ريالات للكيلوجرام، وهو يجهز محلياً ويستخدم في صنع عدد من الأطباق المحلية التقليدية. والواقع أن هذه هي المزارع التي تمد عنيزة بمعظم ما تستهلكه من أغذية، وإن كان بعض إنتاجها أيضاً يباع في أماكن أخرى من البلد.

ومعظم الأشخاص الذين أقاموا هذه المزارع منحدرون أساساً من أسر الفلاليح، وكانوا يعملون إما بنظام المزارعة وإما مالكين لمزارع صغيرة. وكثيرون منهم يعملون في الوقت الحالي بمهن أخرى أو تقاعدوا ويحصلون على معاشات. ومن هؤلاء رجال عاشوا طوال حياتهم في عنيزة وآخرون هاجروا إلى مدن أخرى داخل البلد وعادوا ليتقاعدوا في المدينة. ويعتبر الدخل الوارد من المزرعة إضافة مهمة إلى رواتبهم أو معاشاتهم. ولكن أيضاً أقاموا هذه المزارع كجزء من الارتباط بأسلوب للحياة كان يشمل الزراعة دائماً برغم اشتغالهم بأنواع أخرى من العمل. وعندما توافرت القروض رأى هؤلاء الرجال أن يستفيدوا بها في إنشاء المزارع، لا لمجرد أنها تعد بتحقيق منافع اقتصادية، ولكن أيضاً لأن هذا العمل يلائم الفئة التي يعتقدون أنهم ينتمون إليها ـ فئة الفلاليح.

ومن أمثلة هذه المزارع مزرعة تبلغ مساحتها نحو عشرة هكتارات أقيمت على أرض كانت صحراوية واستصلحها رجل يدعى « أبو حمد »، وهو من صغار الموظفين في إحدى الإدارات الحكومية، ويبلغ عمره الخامسة والثلاثين تقريباً، وقد كان والده دائماً يعمل بنظام المزارعة وقد نشأ هو في إحدى المزارع. وهو يقوم بمعظم العمل بنفسه ويساعده في بعض الأحيان أحد المصريين الذي يعمل أيضاً في مزرعة يملكها قريب له. وهو يقول ان « هذه المزرعة توفر دخلاً إضافياً مهماً يكمل مرتبي. وهي أيضاً تهمني لأني أملك الأرض والمزرعة مزرعتي. وفي الماضي كنا نعمل دائماً في أرض الآخرين. وقد تمكنا من كل ذلك بسبب القروض التي حصلنا عليها من البنك الزراعي ».

وهناك كثيرون غيره على نفس الشاكلة. فهناك مثلاً مزرعة نخيل أنشأها رجل في نحو السبعين من عمره، كان يعمل من قبل بنظام المزارعة وكان مؤخراً مديراً لمزرعة كبيرة يملكها تجار أغنياء هم أصلاً من عنيزة ولكنهم استقروا في الكويت. وهناك مزرعة أخرى أنشأها رجل تقاعد بعد أكثر من ثلاثين عاماً في خدمة الحكومة لكن أسرته كانت تشتغل دائماً بالزراعة على أساس المزارعة. وأمثال هؤلاء الأشخاص مكنتهم القروض التي يمنحها البنك من تحقيق شيء نادراً ما كان آباؤهم يستطيعون ان يحققوه، وهو امتلاك مزرعة خاصة بهم.

وجميع هذه المزارع التي أنشأها الفلاليح حسنة التنظيم ومحاصيلها مزروعة بعناية ونخيلها ينتج تموراً من أجود الأنواع ومعتنى بها خير عناية. وفي كل مزرعة ـ في العادة ـ عدد قليل من المباني الريفية البسيطة وحظيرة بها عدد قليل من الأبقار والأغنام والماعز، ومكان للجلوس، يكون غالباً في الخارج، لشرب القهوة والشاي وجلسات السمر. وعلى خلاف المزارع القديمة لم تعد الأسر تعيش في المزارع ولا أفراد الأسرة يعملون فيها. ويقوم بالعمل في المزارع واحد من العمال الوافدين، وربما اثنان أو ثلاثة على الأكثر، وهم غالباً من مصر وأحياناً من باكستان والهند. غير ان المالك يتواجد هناك عصر كل يوم، وغالباً ما يكون موجوداً في الصباح ليشرف باهتمام على جميع تفاصيل العمل في المزرعة ويقوم بجزء منه بنفسه في بعض الأحيان.

سادساً: البساتين

وإلى جانب المزارع الصغيرة إلى المتوسطة التي أنشأها الفلاليح ومزارع القمح التجارية الكبيرة، حدث تطور آخر في الزراعة كان أكثر ارتباطاً بالعوامل الاجتماعية منه بالفلاحة، وهو البساتين التي أقامها رجال ليسوا تجاراً ولا من كبار الموظفين، وقد أنشأوها أيضاً بقروض من البنك الزراعي.

ومن أمثلتها البستان الذي يملكه «أبو محمد»، وهو رجل في نحو الخمسين من عمره كان من قبل ناظراً لمدرسة في مدينة أخرى. وقد عاد إلى عنيزة ليتقلد منصباً جديداً ذا مرتب مرتفع في العمل الحكومي. وقد أنشأ واحداً من أفضل البساتين في الأراضي التي كانت عادة مغطاة بالأثل. وهو يملك بيتاً في الأرض به حمام للسباحة. وفي البستان نحو خمسين نخلة مزروعة حديثاً بالإضافة إلى كروم وزهور وبعض الخضراوات! ولديه حظيرة بها ما يقرب من عشر بقرات حلوب وعدد من الماعز، وهو يقول ان الأبقار تنتج

اللبن اللازم لأسرته، كما قد يذبح عجل ذكر للطعام أو بعض الماعز. ويقول «أبو محمد»:

«هذا البستان ليس للربح. فقد تكلف إنشاؤه كثيراً وتطلب قدراً كبيراً من العمل الشاق. فالأرض هنا رملية، ولذا كان علينا أن نحضر الطين من الوادي ونخلطه بالرمل. كما تطلب الأمر وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً للعثور على الأنواع المناسبة من النخيل والزراعة الكروم والزهور.

لقد فعلت ذلك لا لأني أتوقع أن أحصل من ورائه على مال بل لأني متمتع به. فأنا أحب أن يكون لي نخيل وحيوانات. ولم يسبق لي أن اشتغلت بالزراعة بنفسي. وهناك ثلاثة من المصريين يقومون بجميع الأعمال هنا».

ومعظم البساتين مقامة إلى الغرب من عنيزة في مناطق رملية كانت في العادة مغطاة بأشجار الأثل. وقد حصل الأشخاص الذين كانوا يملكون أشجاراً في تلك المناطق على ملكية الأراضي فيما بعد. وعندما بدأت عنيزة في التوسع أثناء فترة الرواج قام عدة أفراد بشراء هذه الأرض من الآخرين، وجزّأوها إلى أقسام تتراوح بين خمسة هكتارات وعشرين هكتاراً. وزُودت المنطقة بالكهرباء والتليفون، وأصبح الوصول إليها سهلاً لأن الطريق الرئيسي إلى المدينة يمر بها. وقد اشترى الكثير من هذه القطع من الأراضي، التجار والأثرياء من أفراد المجتمع المحلي ممن كانوا يستصلحون الأراضي لأغراض اجتماعية أو لأغراض الترويح.

ويوجد في كل بستان مبنى يستخدم لاستقبال الضيوف. وكثير من هذه المباني لا يتألف من أكثر من غرفة أو غرفتين، ولكن بعضها الآخر أكبر من ذلك كثيراً ويحوي عدة غرف للنوم وغرفاً للاستقبال وحماماً للسباحة في بعض الأحيان. وسواء كانت دار الضيافة كبيرة أو صغيرة فالرجال يؤمونها في العصر وفي المساء لشرب الشاي والقهوة وللحديث ورواية الحكايات ولعب الورق وما إلى ذلك. وهي أيضاً الأماكن التي يولم فيها الرجال الولائم ويستقبلون الضيوف في الإجازات. ولما كانت هذه الأماكن تستخدم أساساً لأغراض اجتماعية كان من الأسباب الرئيسة لإقامتها في هذه المنطقة أنها لا تبعد أكثر من ١٠ إلى ١٥ دقيقة من السوق في عنيزة.

وكان للمنطقة جاذبيتها أيضاً لأنها ليست صخرية، ولأن مياهها قريبة من السطح حلوة المذاق، إلّا أنه كان من اللازم إحضار الطين من الوادي لمزجه بالرمل حتى يصبح صالحاً للزراعة. والمحاصيل الأساسية التي تزرع هنا هي الخضراوات والبرسيم. ومعظم

المزارع بها بعض نخلات من نوع السكري، كما يوجد بها أيضاً عدد من رؤوس الماشية. وبينما يباع جزء من المحاصيل التي تزرع هنا في السوق فإن معظمها تستهلكه أسرة مالك المزرعة أو العامل الذي يقوم بالزراعة. ويعمل في كل مزرعة من هذه المزارع عامل أو اثنان معظمهم من المصريين الذين يعيشون في البساتين.

سابعاً: زراعة الصوبات ومزارع الدجاج والبيض

تشمل الزراعة الجديدة أيضاً مزارع صوبات وتربية الدجاج وإنتاج البيض. وهناك على الأقل ثلاث مزارع من هذا النوع في عنيزة، وجميعها أنشأها رجال في أواخر الثلاثينات من عمرهم، وواحدة منها أنشأها رجل كان عمله الأساسي المقاولات. وقد أقام عنبراً للتفريخ وعدداً من الصوبات لزراعة الخضراوات، ولكن مزرعة الدواجن وحدها هي التي كان قد بدأ تشغيلها أثناء قيامنا بالبحث الميداني، وكانت تعمل بنصف طاقتها فقط لأن السوق، حسب قول صاحبها، لا يكفي لاستيعاب كل الإنتاج الممكن. وأضاف أنه لم يتمكن من بدء الإنتاج في الصوبات بسبب الافتقار إلى الخبرة وإلى الأيدي العاملة المدرّبة، إلا أنه يأمل في استحضار مدير للمزرعة من الخارج يستطيع أن يتولى هذا الجانب من مزرعته الجديدة.

أما المزرعتان الأخريان فتعملان بكامل طاقتها. وإحدى مزارع الدواجن كما يقول صاحبها تمدّ عنيزة وبريدة بكل ما تستهلكانه من بيض. وفي كل من المزرعتين صوبات تدار بالكمبيوتر، وتزرع فيها الطماطم والفلفل الأخضر والخيار والكوسة وغيرها من الخضراوات. وفي إحدى المزرعتين صوبات زجاجية تغطي كل منها مساحة ٥٢٠٠ متر مربع. وهذه المزرعة تستخدم اخصائياً من هولندا ومعه ٤٠ عاملاً من الفيليبين تطلب الأمر تدريبهم للقيام بهذا النوع من العمل.

ويشتغل في المزرعة الأخرى أيضاً عمال من الخارج، خليط من الباكستانيين والأفغانيين والفيليبينيين تحت إشراف ولبس مصري، والسعودي الوحيد الذي له دور في كل من هاتين المزرعتين هو المالك. وهما في الحالتين ينحدران من أسرتين لهما تاريخ في الزراعة القديمة في عنيزة، ولكنهما تعلما ولم يسبق لهما أن اشتغلا بالزراعة القديمة. ويقول أحدهما، «أبو أحمد»:

«كانت أسرتي تملك مزرعة هنا منذ أجيال طويلة، لكن والدي كان يشتغل أساساً بالتجارة في الرياض. وقد تربيت في كل من عنيزة والرياض وكنت مهتماً بالزراعة دائماً. وقد رأيت الصوبات في هولندا وأمريكا، وقمت بدراستها. وأنشأت شركة مع شركة

والدي، وحصلت على قرض من البنك الزراعي مقداره ١٣ مليون ريال، وكانت التكلفة الفعلية لإقامة المزرعة ١٥ مليون ريال، وكانت تلك تكلفة مرتفعة للغاية ولكننا كنا مصممين على إقامة أحسن صوبة يمكن أن تشترى بالمال. وبطبيعة الحال فإن أسعار كل شيء ارتفعت ارتفاعاً كبيراً أثناء الطفرة. ولو كنا أنشأنا المزرعة اليوم لتكلفت أقل».

وكل ما تنتجه هذه المزرعة يرسل إلى الرياض وإلى مدن المنطقة الشرقية: الدمام والخبر والظهران. وقد وضع مالك المزرعة ترتيبات مع محلات السوبر ماركت هناك يرسل إليها منتجاته مباشرة بالللوريات التابعة للمزرعة. وهو يقول ان المنافسة الأساسية هي مع منتجات البلدان العربية الأخرى مثل مصر والأردن وسوريا ولبنان. وفي رأيه أن المملكة العربية السعودية يجب أن تحد من استيرادها من تلك البلدان لأن تكاليف الإنتاج فيها أقل، مما يجعل المنافسة من جانب المنتجين المحليين أصعب.

ثامناً: المحاصيل الجديدة

كان من مقتضيات الزراعة الجديدة أن أدخلت محاصيل جديدة أو أصناف جديدة من المحاصيل. فالقمح الذي يزرع في المزارع الجديدة الكبيرة هو من نوع يعرف باسم «يكوراروجو» وهو مستورد. وتقوم بتوفير تقاويه شركات التوريدات الزراعية. وفي الموسم الزراعي لعام ١٩٨٦ كان كثير من المزارعين قلقين لتأخر وصول التقاوي. وتستخدم في زراعة هذا النوع من القمح كميات كبيرة من الأسمدة والمواد الكيماوية التي يعتبرها معظم المستهلكين في عنيزة ضارة بالصحة. بالإضافة إلى أن هذا النوع من القمح هو في رأي الأهالي المحليين غير مناسب للاستعمال في تجهيز الأغذية المحلية التقليدية، ولذا فهم لا يستعملونه ويشترون نوعاً محلياً تقليدياً من القمح سعره يعادل ما يقرب من ضعف سعر القمح الجديد. وكما ذكرنا من قبل، كانت الحكومة تشتري القمح الجديد بسعر ٣,٥ ريال للكيلوجرام، ولكن قيل ان الحكومة لن تدفع في ١٩٨٧ غير ريالين للكيلوجرام. وحتى عند هذا السعر فإنه أعلى بكثير من سعر السوق العالمية لهذا النوع من القمح.

وبسبب انخفاض السعر المضمون من الحكومة للقمح كان المزارعون أثناء إجراء البحث الميداني قد بدأوا يزرعون الشعير الذي تشتريه الحكومة أيضاً ليباع فيما بعد بأسعار مدعومة ليستخدم كعلف. وسيستفيد من ذلك بطبيعة الحال البدو الذين غلبت عليهم حياة الحضر ويفضلون الآن تغذية حيواناتهم بالأعلاف بدلاً من القيام بالعمل

الصعب المتمثل في السير بتلك القطعان إلى المراعي البعيدة لترعى الأعشاب والحشائش الطبيعية التي تنمو على الأمطار.

وقد أدخلت زراعة معظم الخضراوات الجديدة قبل حدوث التنمية الزراعية الأخيرة، لكن التوسع في زراعتها زاد كثيراً خلال العقد الماضي. ويصدق نفس الشيء على الفواكه الحمضية مثل البرتقال واليوسفي. وكذلك حدث إحياء لزراعة التمور، وزادت في عنيزة زراعة صنفين ممتازين منها زيادة كبيرة وهما البرحي والسكري.

وقد جلب البرحي من العراق منذ وقت طويل وكان يعتبر أفضل أنواع التمور التي تنتج في عنيزة. ولكن عندما أصبح التجميد ممكناً تبين أن السكري يصلح للتجميد تماماً وعلى ذلك أصبح السكري أكثر انتشاراً. وقد زرعت مساحات شاسعة جديدة بنخيل البرحي والسكري. والشتلة منها تكلف بين ألف ريال وثلاثة آلاف ريال، وتبدأ في إنتاج البلح بعد نحو ثلاث سنوات. ونخلة البرحي المكتملة النمو تنتج سنوياً من البلح ما يساوي ألفاً إلى ألفي ريال، بينما تنتج نخلة السكري ما تصل قيمته إلى ثلاثة آلاف ريال، وذلك في حين يقال إن إنتاج النخلة من الأنواع المعتادة يبلغ في المتوسط حوالي ٣٠٠ ريال.

وكما ذكرنا في الفصل الثاني، فإن غرس النخيل وتسميده وتقليمه ونقل الطلع من الذكر إلى الأنثى وقطع عراجينه، عمليات تحتاج كلها إلى معرفة فنية كان يوفرها في الماضي مزارع أو خبير يستقدم من خارج القرية. وهذه المعرفة ليست متوافرة لدى أي من العمال الأجانب أو العمال العرب الآخرين الذين يمثلون النسبة الغالبة من القوة العاملة في الزراعة اليوم. ولذا فما زال يقوم بهذه العمليات رجال من عنيزة يتخصصون فيها ويتقاضون حوالي ٢٠٠ ريال عن كل نخلة.

ومن الأمثلة على مزرعة جديدة نسبياً في الوادي مخصصة في المقام الأول للنخيل، مزرعة « أبو عبد المحسن » الذي يبلغ من العمر سبعين عاماً والذي كان يعمل في بيع وشراء الغنم والماعز. وقد حصل على الأرض التي أقام عليها مزرعته منذ سبعة عشر عاماً وغرس فيها نحو ٦٠٠ نخلة، نصفها برحي ونصفها سكري. وتنتج المزرعة أيضاً أنواعاً مختلفة من محاصيل العلف تحت الأشجار. ويشتغل في المزرعة ثلاثة عمال مصريين تعلموا خصيصاً كيفية رعاية النخيل الذي لم يكن بسبب صغر عمره قد ارتفع كثيراً ويمكن تسلقه بسهولة. أما النخيل الأقدم والأطول فتسلقه أصعب وبالتالي يحتاج إلى عمال متخصصين. ويقول « أبو عبد المحسن » ان التمر هنا يباع بالمزاد، وان الناس في الستين الماضيتين كانوا يأتون للشراء من أماكن بعيدة، حتى ان بعضهم كان يأتي من نجران،

وتغل المزرعة ما يقرب من ٧٠٠ ألف ريال في السنة، ولا تتجاوز الأجور التي تدفع للعمال ٢٤ ألف ريال في السنة. وفيما عدا المصاريف الأولية عند إنشاء المزرعة ليست هناك مصاريف أخرى منتظمة غير تكاليف تشغيل المضخة التي تستخرج الماء من البئر التي يبلغ عمقها سبعين متراً لتوفير الماء للري.

تاسعاً: التسويق

كاد يختفي تماماً اشتغال الأهالي المحليين كعمال في الإنتاج الزراعي، ولكن هذا الإنتاج زاد زيادة كبيرة، لا ترجع فقط إلى الأيدي العاملة المستوردة الرخيصة، وإنما ترجع أيضاً إلى الميكنة والتوسع الناجم عن توافر البرامج الحكومية للدعم والإقراض. ولا تكتفي عنيزة، التي أصبحت الآن مدينة أكبر كثيراً مما كانت في الماضي، بتحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع المنتجات الزراعية فيما عدا القليل (مثل الأرز والشاي والبن وحب الهال وبعض الفواكه) وإنما تنتج فائضاً، وفي بعض المواسم يغرق السوق بمنتجات محلية بدرجة تدفع بالأسعار إلى الانخفاض الشديد. وجميع المزارعين يشكون من نظام التسويق، ويتحدثون عن الحاجة إلى جمعية تعاونية للتسويق ولتوفير مرافق أكثر للتخزين والتصنيع. وبرغم أن هذه المسائل كانت موضع مناقشات رسمية وغير رسمية في عنيزة فلم يكن قد تقرر بشأنها شيء أثناء إجراء البحث الميداني.

وفيما عدا التمور التي تباع بالمزاد في أرض المزرعة، وقمح الحكومة وغيره من الحبوب، فإن تسويق الخضراوات والفواكه التي تنتج في كل مزارع عنيزة يتم عن طريق السوق المركزية. والوصف التالي الذي يقدمه «أبو إبراهيم»، وهو ممن يشتركون في المزاد ويقوم بدور أساسي في هذه العملية التسويقية، يبين ما يحدث عندما يصل إنتاج المزرعة إلى السوق:

«يقوم المزارعون أو من يعملون لديهم بإحضار الخضراوات والفواكه إلى السوق موضوعة في أقفاص يتركونها في السوق وعلى كل منها قطعة ورق صغيرة بأسمائهم. وأحضر أنا ومعي رجل آخر من رجال المزاد في حوالي السادسة صباحاً أو الخامسة صباحاً في الصيف، ونبدأ في المزايدة على أقفاص المزارعين الذين يبيعون عن طريقنا. وهناك مساعدان يعملان معي أحدهما سعودي والآخر مصري. ولديّ أيضاً موظف آخر يعمل في مكتبي ويمسك الحسابات.

وأنا لا أبيع بالمزاد غير الأقفاص التي تكون عليها قطع من الورق، وهي الأقفاص المملوكة للمزارعين الذين يعملون معي. أما رجل المزاد الآخر فله زبائنه الخاصون به.

ويجوز أيضاً أن أبيع بالمزاد المنتجات التي يحضرها الناس من خارج عنيزة في حضورهم. وبمجرد أن يدخل المحصول المزاد فإنه يباع ويكون المالك ملزماً بقبول النتيجة، ولا يملك أن يسحب محصوله إذا لم يرض عن السعر.

ويباع المحصول بكامله للمشترين في السوق، وهؤلاء يقومون ببيعه للمستهلكين الذين يحضرون إلى السوق طوال اليوم. ويفضل أن يكون ذلك في وقت مبكر عندما يكون المحصول لا يزال طازجاً. وهؤلاء الباعة يبيعون بأي سعر يستطيعون الحصول عليه من المستهلك. ولا تتدخل البلدية في الأسعار، فالبائع حر في أن يطلب أي سعر وهو لا يعلن السعر الذي حصل به على البضاعة، ولا يعلن عما دفعه في المزاد. ومع تقدم النهار وتناقص الكميات المعروضة تتجه الأسعار للزيادة عادة، كما قد يتبقى لدى البائعين كميات كبيرة غير مباعة في آخر اليوم.

ويشكو المزارعون عموماً من أن البائعين يحصلون لأنفسهم على ربح أكبر من اللازم، ويطلب المزارعون أن تكون هناك رقابة على التجار وأن يحصل المنتجون على أسعار أفضل حتى يتمكنوا من تغطية تكاليف الإنتاج. ولكن الباعة لا يحصلون في بعض الأحيان على ما يكفي لتغطية تكاليفهم. وفي آخر اليوم لا يكونون قادرين على دفع قيمة ما اشتروه في الصباح. وذلك على الأخص هو حال الباعة الذين يشترون كميات كبيرة. أما من يشترون كميات صغيرة فيبيعونها بالكامل ويحصلون بعض الربح.

وفي العصر يأتي إليّ الباعة الذين اشتروا مني في الصباح في مكتبي ويدفعون قيمة مشترياتهم. وعندي سجل لكل بائع. ونحن نسجل ما يسدده أو ما يبقى عليه إذا لم يكن قد اكتمل معه المبلغ اللازم للسداد. وبالمثل فلكل من المزارعين سجله الذي يكتب فيه تفاصيل ما أخذناه من منتجاته. وقد يتسلم المزارع نقوده في عصر نفس اليوم، ولكن ذلك نادراً ما يحدث إلاّ إذا كان من خارج المدينة ويريد العودة. أما المزارعون من هنا فيحصلون على استحقاقاتهم عادة في كل شهر أو ما يقرب من ذلك أو في نهاية الموسم. وهم في العادة يفضلون الحصول على مستحقاتهم دفعة واحدة لأنهم بذلك يحصلون على مبلغ غير قليل يمكن أن يستخدموه في الاستثمار. أما إذا أخذوه على دفعات صغيرة فسينفقونه في أشياء تافهة ويبددونه.

كما أنني أرتب أيضاً شراء التقاوى للمزارعين. وكنت أيضاً أشتري لهم الأسمدة الكيماوية ولكني لم أعد أفعل ذلك لأن هناك مشاكل كثيرة تتعلق بالمواد الكيماوية.

وقد مضى عليّ في هذا العمل هنا نحو ١٥ سنة. والتغيير الأساسي هو أن كميات

الأشياء التي تباع زادت في السنوات الخمس أو الست الماضية زيادة هائلة. ففي السابق كان المزاد يستمر نحو نصف الساعة، أما الآن فإنه يستمر نحو الساعتين.

وفي الأيام الأولى للموسم، بالنسبة لأي سلعة، يكون السعر جيداً للغاية، ويكون هذا هو الحال أيضاً في آخر الموسم. أما في وسط الموسم فإن الأسعار تنخفض إلى أدنى حد، ومع ذلك فإن كميات كبيرة من المنتجات تسلم للبلدية على أنها من النفايات نظراً لعدم بيعها. والبطيخ خصوصاً لا تكون له قيمة في ذروة الموسم. ويحدث في الموسم أيضاً أن يأخذ بعض المزارعين منتجاتهم إلى الرياض، ولكن الرياض ترسل أيضاً ببعض المنتجات إلى هنا. والمشكلة أنهم ينتجون أكثر من اللازم من سلعة واحدة ويأتي الإنتاج كله في نفس الوقت. وقد نوقشت مسألة إنشاء جمعية تعاونية للتسويق ولكني لا أدري كيف ستعمل هذه الجمعية ولا من سينظمها أو يديرها. وماذا سيحدث في هذه الحالة لأشخاص مثلي؟».

وقد حدث قدر كبير من التغيير في القطاع الزراعي في عنيزة. وإذا كان الهدف هو زيادة الإنتاج، فمن الواضح أن ذلك تحقق بنجاح كبير. لكن بعض سكان عنيزة لديهم تحفظات على الجوانب المختلفة لما يسلم الجميع بأنه نمو هائل في الإنتاج الزراعي خلال فترة قصيرة من الزمن، وتظهر تلك التحفظات في التعليقات التالية.

قال «أبو خالد» وهو مهندس زراعي في السادسة والعشرين ويعمل مديراً لمشروع زراعي كبير:

«كل هذا الإنتاج الزراعي حدث بسرعة شديدة وأنفقت عليه مصاريف هائلة. ودفعت الحكومة مبالغ أكبر مما كان يجب أن تكون عليه تكلفة هذا التوسع. لقد أهدرت الأموال، والناس هنا لا يدركون أن هذا المال الذي أنفق هو مالهم. فالحكومة تحصل على المال من بيع النفط ثم تعطيه للأفراد والشركات لتنمية الزراعة. والناس يتصورون أنهم يحصلون على المال مجاناً، ولكن ما دام المال ملك المجتمع فهم يخسرونه في الأجل الطويل. وهناك أيضاً الجوانب الفنية للزراعة الحديثة، فمعظم المشتغلين بالزراعة لا يعرفون شيئاً يذكر عن الأساليب الحديثة والمتطلبات الجديدة».

وقال «أبو نادر» وهو أيضاً مهندس زراعي ويعمل موظفاً في أحد المكاتب الزراعية:

«معظم الزراعة الجديدة قام بها المستثمرون أو المزارعون القدامى بسرعة زائدة. والمزارعون القدامى يعرفون الكثير عن التمور والمحاصيل الأخرى التقليدية، ولكنهم لا

يكادون يعرفون شيئاً عن المحاصيل الجديدة وما تحتاج إليه، فهم لا يعرفون متى تزرع ولا مقدار ما تحتاجه من مياه الري ولا مواعيده. وينطبق هذا بدرجة أكبر على المستثمر الذي لم يسبق له العمل بالزراعة.

وهؤلاء جميعاً من المستثمرين والمزارعين القدامى، وقد حصلوا على قروض وإعانات. ومعنى ذلك أن المجتمع بكامله قدم لهم المساعدة. وعلى هذا الأساس يجب أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع وأن يطوروا الزراعة على أساس سليم. ولكني أعتقد أن كثيرين منهم لا يفكرون إلاّ في ربحهم القريب المباشر. وهم يستأجرون العمال الوافدين لأن أجورهم زهيدة، ولكن هؤلاء الوافدين لا يكادون يعرفون شيئاً عن الزراعة الحديثة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم يحوّلون ما يكسبونه إلى خارج المجتمع، وربما كان الأهم من ذلك أنهم يقفون حجر عثرة في سبيل استخدام العمال السعوديين في المنشآت الزراعية. ومن المؤسف أن التوسع في الزراعة الجديدة، وإن كان يعطي زيادة كبيرة في الإنتاج، لم يؤد إلى تطور كبير للسكان السعوديين أو لإمكانياتهم».

ورغم أن «أبا صالح» ليس خبيراً في الزراعة، فقد اشتغل في صباه جمّالاً وتنقل بين عدة أعمال أخرى تراوحت بين العمل كميكانيكي وصاحب محل للصاغة في الرياض، فإنه أثار مشكلة قد تكون لها أهمية أكبر وهي مسألة المياه. قال:

«أعرف أنهم يقولون ان هناك كميات كبيرة من الماء على عمق كبير في باطن الأرض، وهناك رجل من جامعة البترول قال في التلفزيون منذ بضع ليال ان عندنا هنا في المملكة العربية السعودية كمية من المياه تماثل تدفق ماء النيل لمدة ٥٠٠ عام. ربما كان الأمر كذلك، ولكن كيف لنا أن نعرف على وجه اليقين؟ الذي نعرفه بالتأكيد هو أن الأمطار هنا قليلة، ولا بد أن الماء محدود، وما يستخدمونه الآن لكل هذا التوسع الزراعي لا بدّ أنه تجمع خلال ملايين السنين. وفي كل سنة يضطرون إلى زيادة عمق الآبار».

العمل مقابل أجر وأثره الاجتماعي

في إحدى الأمسيات، كانت مجموعة صغيرة من رجال عنيزة تتحلق حول كانون القهوة في المجلس في احد البساتين. وكان يجلس معهم أحد العمال الزراعيين المصريين، ودار الحديث حول موضوع العمل، فسأل أحدهم العامل المصري عن رأيه في عمل السعوديين فقال « ان الكبار يعرفون كل شيء عن العمل وكانوا متعودين على عمل كل شيء بأنفسهم. أما الشبان فلا يعرفون كيف يعملون على الإطلاق، لا يعرفون شيئاً يتعلق بالعمل ». وقال أحد الشيوخ من عنيزة « أشهد بأن هذا صحيح، فقد كنا والله نشتغل بجد ونعمل كل شيء، وما زلت أتذكر أني سرت على قدميّ كل الطريق من جدة إلى القدس في سنة ١٩٤٢ وراء قطيع من الأغنام أخذته لبيعه في فلسطين ». وفي إطار آخر قال أحد الشيوخ « عندما كانت مدينة عنيزة تحت الحصار في أوائل هذا القرن، كان في وسعنا الصمود عدة أسابيع، فقد كان لدينا هنا كل ما نحتاج إليه. ولا أعرف كم نستطيع أن نصمد اليوم إذا وقعنا تحت الحصار أو إذا انقطعت عنا السلع الآتية من الخارج ».

وهاتان الملاحظتان تشيران إلى جانبين مختلفين، ولكنهما مرتبطان بالتحول الذي طرأ على عنيزة. فليس هناك اليوم غير عدد ضئيل للغاية من الأهالي المحليين الذين يشاركون في العمل اليدوي. إن الأهالي يعملون بطبيعة الحال، ولكن معظمهم يعمل الآن في مكاتب أو محلات مكيفة بالهواء، كموظفين في الحكومة أو كملاك ومديرين لمنشآت خاصة زراعية أو تجارية أو « صناعية ». أما ما يطلق عليه اسم الطبقة العاملة فيتألف الآن من الوافدين. ومعظم من يعملون الآن من السكان المحليين يشتغلون بالأعمال التي تقوم بها الطبقة الوسطى عادة.

وقد أرسي أساس هذا التحول في الفترة السابقة على الطفرة، وشمل التعليم

الحديث وتطور المؤســـات الحكومية والمنشآت الحديثة للقطاع الخاص، لكن الطفرة أدت إلى توسع ضخم في منشآت القطاع الخاص التي ينص القانون على أن تبقى ملكيتها مقصورة على السعوديين. وقد دلت ملاحظاتنا أيضاً على أنه ربما تكون هناك عمالة زائدة من الأهالي المحليين الذين يعملون في المؤسسات الحكومية في المدينة. ويرتبط توظيف أعداد أكبر مما يحتاجه عبء العمل في كثير من المؤسسات الحكومية بالإيرادات الهائلة التي كانت الدولة تجنيها أثناء الطفرة. ويمثل هذا التوظيف محاولة من جانب الدولة لإعادة توزيع جزء من الإيرادات على الأهالي المحليين بدلاً من الإكتفاء بشغل الأماكن الخالية بالأشخاص المحليين المؤهلين.

ومع ذلك فإن الكثيرين من الأهالي المحليين المؤهلين حلوا محل الوافدين في جميع وظائف المؤســـات الحكومية في عنيزة فيما عدا القليل منها. لكن معظم من يشغلون تلك المناصب الآن هم من الشبان، والمتوقع أن يستمروا شاغلين لها ما لم يحدث تغيير غير منظور، إلى وقت تقاعدهم بعد ١٥ أو ٢٠ سنة من الآن. ويواجه العدد المتزايد من الشبان المتعلمين من الجيل التالي في عنيزة في الوقت الحالي مشكلة عدم وجود فرص للتوظيف في أنواع العمل التي حصل عليها آباؤهم أو اخوتهم واخواتهم الأكبر سناً. على ذلك أصبح هذا الجيل من الشباب مواجهاً بقبول البطالة في عنيزة أو بالهجرة إلى مكان آخر. والبديل، وهو الأرجح، أنهم سيقبلون أعمالاً أقل أجراً وأقل استقراراً في منشآت القطاع الخاص. وهم إذ يفعلون ذلك سيحلون محل الوافدين، ولكن من المستبعد أن يشتغلوا بأعمال يدوية، على الأقل في المستقبل المنظور.

وعلى ذلك سيستمر الاعتماد على الأيدي العاملة المستوردة، والخضوع لعوامل اقتصادية ليس للمجتمع المحلي سيطرة عليها. ومن المؤكد أن المدينة لا تتحمل اليوم أن يفرض عليها «حصار»، ومن المستبعد أن تتمكن في أي وقت من استعادة ما كان لها من اكتفاء ذاتي. ومع ذلك قد يكون في الوسع إنقاص درجة اعتمادها على الخارج عن طريق إعادة تنظيم القوة العاملة المحلية لتشمل العمل في الأشغال الفنية التي تحتاج إلى مهارة. وهذا التنظيم الجديد يحتاج إلى تغيير في المواقف من العمل التي نشأت كجزء من الطفرة. كما يتطلب إنشاء مؤســـات تختلف عن المؤســـات التي سادت في وقت الطفرة.

ونناقش في هذا الفصل أنماط العمل مقابل أجر التي سادت أثناء الطفرة بالنسبة لكل من الرجال والنساء. ونبين الأنواع الجديدة التي ظهرت من الأعمال. كما نبين كيف تأثرت العلاقات الاجتماعية بسيادة الدخل النقدي، وخاصة في حالة المرأة.

أولاً: دخول المرأة إلى مجال الوظائف

تقوم أنماط العمل لكل من الرجل والمرأة على أساس من الفصل بين الجنسين. غير أن هذا الفصل لم يؤد في الماضي، ولا يؤدي الآن، إلى اقتصار عمل المرأة على حدود البيت.

فكل من الرجال والنساء كانوا يشاركون دائماً مشاركة إيجابية في المعاملات الاقتصادية في السوق، وإن كان عالم كل منهما بقي منفصلاً من حيث المكان ومن حيث الترتيبات. ففي السوق القديمة كانت النساء يتجمعن في مناطق معينة ولكنها ليست بعيدة عن النشاط العام للسوق أكثر مما هي في الوضع الحالي في المنطقة المخصصة لهن. ولم تكن النساء في الماضي يبعن للنساء فقط، وما زال هذا هو الحال الآن. وتجار الجملة الذين تتعامل معهم البائعات كلهم من الذكور، كما أنهن يتعاملن مع مقرضي النقود من الذكور والإناث على السواء. كذلك فإن المرأة المشترية تشتري من المحلات التي يديرها رجال أو نساء.

وبرغم أن الجنسين يتعاملان في السوق معاً، فإن عالم كل منهما يبقى منفصلاً عن الآخر. ويتجلى ذلك في استخدام الحجاب الذي تتمسك به النساء بشدة سواء كن من البائعات أو المشتريات. أما الآليات الأخرى للمحافظة على المسافة الاجتماعية بين الجنسين فأكثر مرونة. فالبائعات يمكن أن يساومن على الأسعار مع الرجال، ويمكن أن يتناقشن معهم بشأن الائتمان، ويطالبن بتأجيل آجال السداد. وكثرة التعامل بين الشريكين تقلل من المسافة الاجتماعية بينهما. فالبائعات مثلاً يذهبن إلى حدّ المزاح مع الدائنين القدامى الذين تعاملوا معهن منذ فترة طويلة. ومع ذلك تلتزم النساء بصرامة بوضع الحجاب ما دمن في السوق. ولا يخففن من ذلك إلا في غيبة الرجال من منطقة السوق وأثناء تراخي حركة البيع والشراء عندما يكون وجود الرجال غير متوقع.

وبرغم أن من تحدثنا إليهن من الإناث المتقدمات في السن أكدن أنهن كن دائماً يغطين وجوههن أثناء العمل في المزارع، فإن المزيد من التقصي بيّن أن الواقع غير ذلك. فعندما يقتضي عمل المرأة في المزرعة أن تتعاون مع الرجال المحرّمين عليها كان من الواضح أنها لا تهتم بالحجاب. ولكن يحدث أحياناً أن تضم الأسرة الممتدة رجالاً يجب على المرأة أن تتحجب في وجودهم مثل شقيق الزوج أو والده. وفي هذه الحالات يستخدم الحجاب ولكن مع كثير من التساهل، فتغطي المرأة مثلاً الجزء الأسفل من وجهها وتترك عينيها مكشوفتين حتى تتمكن من رؤية عملها على نحو أفضل، أو قد تزيح

الحجاب إلى أحد الجانبين بحيث يحجبها عن نظر الرجل ولكن يسمح لها بالرؤية. وتقول النساء ان الواحدة منهن في مثل هذه الحالات تكون بين أفراد أسرتها، ولكن عندما يظهر الأغراب « فإننا نتحجب تماماً ». وعندما تشتغل المرأة كعاملة بأجر، فحتى في وجود الأغراب يتطلب العمل الذي تؤديه أن تخفف من الحجاب لترى بسهولة أكبر. ولكن يراعى في هذه الحالات أن تعمل النساء منفصلات عن الرجال وإن كن في نفس المزرعة. وعلى ذلك فإن فكرة الفصل بين الذكور والإناث وتطبيقها العملي لم تمنع من قدرة الرجال والنساء على العمل معاً في نفس موقع العمل في الماضي.

كما أن الفصل بين الرجال والنساء لم يحل دون الاستعانة بالنساء في الاقتصاد العصري. ففي المملكة العربية السعودية المعاصرة تشتغل النساء في ميادين مختلفة، ويعملن خارج بيوتهن، ولكن حتى يكتسب هذا العمل قوة شرعية، يجب أن يتم في أوضاع لا تؤدي إلى الاتصال بالرجال. وتتمثل الوظائف الأساسية الحديثة للنساء المحليات في عنيزة في العمل كمدرسات. وهن يوظفن أيضاً في الأعمال الإدارية، وكممرضات، وطابعات على الآلة الكاتبة، وصرافات في المحلات أو في البنوك، وصحفيات، وفرّاشات.

وكما ذكرنا في الفصل الخامس فإن التعليم الرسمي الحديث للبنات لم يبدأ إلا في سنة ١٩٦٠، ولم يلبث هذا المجال أن اتسع بسرعة. وفي عنيزة الآن ٥٠٣ مدرّسات و١٠١ موظفة إدارية يعملن في ٣٧ مدرسة يبلغ إجمالي عدد طالباتها ٥٨٩٣ طالبة. وجميع المدرّسات والقائمات بالأعمال الإدارية (٣٧٦ امرأة) في المدارس الابتدائية هن من السعوديات ومن مدينة عنيزة. وفي المدارس الإعدادية هناك ١١٠ من ١١٧ مدرّسة من السعوديات من عنيزة، أما في المدارس الثانوية فإن ٢٨ من ٦٤ هن أيضاً من عنيزة. وبرغم أن الإحصاءات لم تكن متوافرة عن جنسية المشتغلات بالأعمال الإدارية في المدارس الإعدادية والثانوية، فقد تبين بالملاحظة أنهن جميعاً من السعوديات. وتستخدم هذه المدارس أيضاً نحو ٧٠ امرأة عربية سعودية كفرّاشات، ونحو ١٥٠ رجلاً سعودياً.

وقد فتحت مدارس عديدة للمعلمات في عنيزة بعد عام ١٩٦٠، وحلت محلها الآن كلية تربية للبنات مدة الدراسة فيها سنتان للحاصلات على شهادة الدراسة الثانوية. وقد فتحت هذه الكلية في سنة ١٩٨٠، وفي عام ١٩٨٤ كان مجموع من تخرجن منها ٤٠٨ فتيات وأصبحن مؤهلات للتعليم في المدارس الابتدائية والإعدادية. وبلغ عدد الخريجات بعد ١٩٨٤ ما مجموعه ٢٢١ فتاة مؤهلة للتدريس في المدارس الابتدائية. ويشترط للتعليم الآن بالمدارس الإعدادية والثانوية الحصول على درجة جامعية. وتضم

كلية التربية في الوقت الحالي ٢٩ مدرّسة من بينهن ٥ سعوديات، كما أن هناك ٧ إداريات كلهن من السعوديات.

وقد أنشئت إدارة تعليم البنات في عام ١٩٦٤ وكانت العاملات فيها جميعاً من الوافدات، وبدأت تشغيل السعوديات في هذه الإدارة منذ عام ١٩٨٠ وبلغ عددهن الآن ١٦ من أصل ٣٠ موظفة يشرفن على جميع جوانب تعليم البنات في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية بالإضافة إلى إعداد برامج محو الأمية للنساء.

وعلى هذا فإن التعليم العام للبنات في عنيزة يشتغل به عدد لا يقل عن ١٠٩٠ شخصاً من بينهم ٨٧٦ من السعوديات و ١٥٠ رجلاً سعودياً و ٦٤ من النساء العربيات الأخريات. وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد كبير من الموظفين الذكور يعملون في إدارة تعليم البنات، ومجموعة كبيرة من الذكور الوافدين تقوم بأعمال النظافة بالمؤسسات التعليمية.

وإلى جانب المدارس العامة بمستوياتها الثلاثة: الابتدائية والإعدادية والثانوية تضم عنيزة أيضاً مدرسة ابتدائية خاصة بها ٣٥ تلميذة و ٤ مدرسات (واحدة منهن سعودية) و ٣ إداريات، وعاملة واحدة. وهناك ٥ رياض أطفال ودور للحضانة، منها ٣ حكومية واثنتان خاصتان. وفي الدور الحكومية ١١٨ تلميذة و ٥ مدرسات و ٣ إداريات و ٤ عاملات كلهن من السعوديات باستثناء عامل واحد من الذكور. وفي الدارين الخاصتين ١٥٠ تلميذة و ٨ مدرسات سعوديات و ٨ إداريات وعاملات، كلهن من السعوديات ومعهن اثنان من الرجال. وبالإضافة إلى العمل في تعليم البنات في عنيزة، يقوم نحو ٣٧٥ امرأة من المدينة بالتدريس في مدارس أخرى في المنطقة، من بينهن ٣٠٠ يقمن بالتدريس في بريدة.

وكما تبين الأرقام المذكورة، فإن كثيراً من نساء عنيزة يشتغلن في ميدان التعليم، وأجورهن مرتفعة بالقياس إلى المستوى المحلي. وقال من استمعنا إليهن ان المدرّسة التي لها خبرة طويلة قد يصل دخلها إلى ١٣ ألف ريال في الشهر، وهو مبلغ كبير. ومما يلفت النظر أيضاً أنه على الرغم من ان بدء عملهن جاء متأخراً (في عام ١٩٦٠) فإن شبكة التعليم تستعين الآن بهذا العدد الكبير من النساء المحليات بحيث لم تعد هناك حاجة لتشغيل غير عدد قليل من النساء العربيات الأخريات في المستويات العالية.

وإلى جانب التعليم، كان التمريض من المجالات التي اجتذبت نساء عنيزة. وقد أنشيء فيها معهد للتمريض في عام ١٩٨١، وتخرجت منه في عام ١٩٨٦ أول دفعة من الممرضات وعددها ٤٨ ممرضة، اشتغل ٤٣ منهن في المستشفيات والمستوصفات

والوحدات الصحية الملحقة بمدارس عنيزة وغيرها من المدن القريبة وفي مركز الشؤون الاجتماعية. وفي عام ١٩٨٦ تخرجت دفعة ثانية عددها ١٦ ممرضة، وكان عدد الطالبات المسجلات في العام الدراسي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، ٦٧ فتاة.

وإذا كان الاشتغال بتعليم البنات لا يمثل مشكلة للمرأة لأنها تعمل في مجال يقوم على الفصل بين الجنسين فإن التمريض مجال أصعب جزئياً بسبب الفصل بين الجنسين، ولكنه يرجع أيضاً إلى النظرة الأعمّ التي ترى أن التمريض أشبه بأعمال الخدمة المنزلية التي لا تحتاج إلى مهارة خاصة، بالإضافة إلى أن الممرضات ربما يتعرضن للإصابة بالأمراض أثناء رعاية المرضى. وقد بذلت محاولات لجعل التمريض مهنة جذّابة سواء في دراستها أو في ممارستها فيما بعد، فتحصل كل طالبة على منحة تبلغ ١٨٠٠ ريال في الشهر، أي بما يزيد كثيراً على منحة الـ ٨٠٠ ريال التي تحصل عليها طالبات الآداب والـ ١٠٠٠ ريال التي تحصل عليها طالبات العلوم. وتعين الخريجات في الفئة الخامسة في الهيكل الوظيفي للحكومة ويتقاضين راتباً يبدأ من ٤٥٠٠ ريال في الشهر بالإضافة إلى الامتيازات العينية. وتوضع ترتيبات خاصة للممرضات السعوديات مثل إعفائهن من الورديات الليليّة، كما روعي بناء على طلبهن أن يكون اتصالهن بالرجال في أقل حدود ممكنة، وأن يكون ذلك مقصوراً على المهنيين إذا أمكن.

وكثير من الممرضات هن من الفئات ذات الدخل المنخفض في عنيزة، وكان المرتب بالنسبة لهؤلاء هو عنصر الإغراء الأساسي. لكن هناك أخريات آباؤهن أو أزواجهن من التجار المتعلمين وحالتهم المالية طيبة، والأسر العريقة البارزة لا تعتبر عادة أن التمريض مهنة تناسب نساءها، لكن هناك القليلات من أسر كهذه أصبحن ممرضات أو هن في مرحلة الإعداد.

وبرغم أننا لاحظنا أن بعض النساء يعملن بسبب الحاجة إلى المال، فإن النساء العاملات في مجال التعليم يأتين من فئات اجتماعية واقتصادية مختلفة. وبعضهن يقبلن أعمالاً تتسم بالصعوبة ويؤدينها لا لمجرد ما وراءها من كسب مالي، ولكن أيضاً لأنها تعطيهن شعوراً بالولاء والانتهاء، كما يتبين من الحالة التالية:

كانت « فاطمة » طالبة ناجحة طوال حياتها الدراسية. ودخلت معهداً لتخريج المعلمات ولكنها واجهت بعض المشاكل في السنة الأخيرة وتوقفت عن الدراسة. وأقنعتها صديقة لها في نفس الصف بأن تتقدم لوظيفة مدرّسة في مدرسة ابتدائية وبعد أشهر قلائل، في عام ١٩٧٤، عينتا معاً للتدريس في قرية خارج عنيزة. وتمسكت « فاطمة »

بقبول الوظيفة وأقنعت والدها بقبولها. فهي كانت أكبر أخواتها وأرادت أن تساعد والدها براتبها. وعلى حد قولها:

« كانت المدرسة في قرية لا تبعد عن عنيزة كثيراً، ولكن الطريق لم يكن مرصوفاً. وفي تلك الأيام كان الذهاب إلى المدرسة يستغرق ساعتين، أما إذا أمطرت السماء، فإنه يستغرق أربع ساعات. وفي بعض الأحيان كانت السيارة تتعطل. وكنا عادة نبدأ الرحلة في الساعة الرابعة صباحاً، لأن السائق الذي يأخذنا إلى هناك كان هو أيضاً سائق سيارة المدرسة التي تأخذ التلميذات إلى المدرسة بعد ذلك. وكانت الرحلة متعبة حقاً كل يوم. ولكني كنت أحب عملي وكذلك الفتيات السعوديات اللاتي كن معي. وكنت كثيراً ما أزور سكان القرية، وأقنعت كثيرات منهن بإرسال بناتهن للمدرسة. وبعون الله حققنا نجاحاً كبيراً إذ نجحنا في جعل ٢٩ فتاة من تلك القرية الصغيرة يسجلن أسماءهن في المدرسة الإعدادية ثم الثانوية، وهناك قلائل منهن وصلن إلى مستوى الجامعة.

ولم يكن أجرنا كبيراً، على الأقل بالمقارنة بأجرنا الآن. كان راتبنا ١٠٠٠ ريال بالإضافة إلى ٦٠ بالمئة بدل اغتراب لكوننا نعمل خارج عنيزة. وما زلت أتذكر عندما قبضت أول راتب. فقد أعطونا راتبنا عن ثلاثة أشهر، وكان ذلك مبلغاً كبيراً في ذلك الوقت. وقد أعطيته لأبي الذي لم يعرف ماذا يفعل بكل هذا المال، وقال: ماذا سنفعل به؟ هل نشتري سيارة؟

وكان الطريق قد رصف منذ وقت قريب ولم يعد الأمر يتطلب للوصول إلى المدرسة أكثر من عشرين دقيقة أو نصف ساعة، كما أن رواتبنا زادت زيادة كبيرة ».

وما زالت هناك الكثيرات يقمن بالتدريس خارج عنيزة. وبرغم أن وسائل الانتقال أصبحت أيسر لأن الطرق المرصوفة تربط عنيزة بقرى المنطقة ومدنها، فما زال الانتقال مشكلة، إذ تضطر المدرسات للاعتماد على وسائل النقل العام. وكثيراً ما يضطررن إلى مغادرة بيوتهن في الساعة الخامسة صباحاً كل يوم. وهذا الالتزام والعمل الشاق شبيه بالمحاولات الرائدة للفتيات الأوليات في عنيزة اللاتي حصلن على شهادات ودرجات علمية أعلى فأعلى. وكثيرات منهن كن يجمعن بين التعليم ومواصلة الدراسة، وكان بعض من يرغبن في استكمال الدراسة الجامعية منهن يضطررن للذهاب من أجل ذلك إلى الرياض، ولم يكن في وسعهن أن يُسَجَّلْنَ في الجامعة كطالبات منتظمات، فأعِدّ نظام يسمح للطالبات بحضور الامتحان النهائي مباشرة والحصول على الدرجات الجامعية. وكان على الطالبات اللاتي قبلن بهذا النظام أن يبذلن جهداً مضاعفاً، إذ كان عليهن أن يجدن قريباً يأخذهن إلى الرياض، وقريباً يقيم معهن بها. ومع ذلك نجح عدد

من الفتيات في تنظيم السفر إلى الرياض والإقامة المؤقتة بها على امتداد أربع سنوات، لا لشيء إلا للحصول على درجة جامعية. ومنذ افتتاح جامعة الإمام محمد بن سعود في بريدة، لم تعد الفتيات ملزمات بالذهاب إلى الرياض، ولكن نفس النظام في العمل والدراسة ما زال سارياً.

وكثير من النساء العاملات يأتين من أسر ثرية، حيث يكون من الواضح أن المرتب ليس هو الحافز الأساسي للعمل. والواقع أن النساء اللاتي اشتغلن لأطول فترة في التعليم يأتين من هذه الأسر. ولذا فليس من المستغرب أن تتطلع الفتيات اللاتي أنهين تعليمهن في السنوات الأخيرة إلى أن تكون خطوتهن التالية هي الحصول على وظيفة. ولكن من الظواهر التي تلفت النظر أن جيل الآباء يشجع البنات على الحصول على وظائف، حتى عندما لا تكون هناك حاجة ظاهرة إلى الدخل الذي تحصل عليه المرأة. وعلى سبيل المثال فإن ابنة رجل ثري للغاية، جمع ثروته عن طريق التجارة في البحرين والدمام والرياض، وزادت ثروته زيادة كبيرة عن طريق المضاربة في العقارات في عنيزة أثناء الطفرة، أتمت دراستها الثانوية وخطبت بعدها بفترة قصيرة. وكان خطيبها، وهو أيضاً شاب ثري، يعيش في مدينة أخرى في نجد، ويعتزم أن يأخذها إلى هناك لتعيش معه في بيت والده. وعندما جاء الشاب يطلبها للزواج وافق الوالد ولكن بشرط واحد، وهو أن يسمح لها بالعمل إذا رغبت في ذلك في المستقبل.

وعلقت على هذه الحالة امرأة عاملة أخرى منحدرة من أسرة غنية، فأبدت دهشتها لأن تناقش الأسر « الكبيرة » مثل هذه المسائل قبل الزواج. ولكن فتاة أخرى كانت تعمل أيضاً، وهي كذلك من أسرة غنية، تذكر أنه عند كتابة عقد قرانها سجل المأذون مهنتها على أنها مدرسة، ثم سأل والدها والرجل الذي سيصبح زوجها عما إذا كان يجب كتابة شيء في عقد الزواج بشأن عملها، ولم يجد أي من الرجلين أية شروط، واستمرت الفتاة في عملها كمدرِّسة. وقد أعربت فتيات أخريات من أسر ثرية ممن لا يزلن طالبات، عن الخطط التي يضعنها لعملهن، وهن يجرين اختياراتهن على أساس تلك الخطط ومع مراعاة العمل الذي يطمحن إليه.

وعند السؤال عن السبب الذي يدفع الآباء الأثرياء للموافقة على عمل بناتهم، كان ردّ معظم النساء أن ذلك بسبب رغبة الوالد في إرضاء بناته. فهن يرين أن حب الوالد للبنات هو الدافع لتشجيعهن على ذلك، كما يسلمن بأن الدخل الإضافي يلقى الترحيب أيضاً حتى إذا لم يكن ضرورياً. وهذان السببان، وليس القول بأن الآباء يقدرون قيمة العمل في ذاته، هما في اعتقادهن السببان الجوهريان. ومع التسليم بأهمية

حب الآباء لأبنائهم عموماً، وباعتباره مثلاً أعلى لأولئك الآباء. فهناك أشياء يرغب الأبناء فيها ويرفضها الآباء في بعض الأحيان. ولو كان الآباء لا يقبلون لبناتهم العمل لما شجعوهن عليه وأعدوهن له عن طريق التعليم الخاص. وواقع أن المرأة تعمل هو نتيجة التقاء الرغبة من جانب المرأة والموافقة من جانب والديها والقبول العام لهذا السلوك من جانب المجتمع برمته.

ويجب أن يفهم أيضاً عمل المرأة فيما يتجاوز احتياجاتها الاقتصادية في إطار الزيادة النسبية في القدرة المادية للمرأة على الحركة في المجتمع والفرص المتاحة لها للنشاط خارج البيت. فكثير من هؤلاء النساء لديهن وقت فراغ أطول لأن أسرهن تستعين بعمل الخادمات. وفي الوقت نفسه فإن القيم التي تتحكم في حركة المرأة خارج البيت طالها شيء من التسامح بحيث أصبحت تجيز حتى للفتيات غير المتزوجات القيام بزيارات متكررة لأفراد الأسرة الأخريات، وللصديقات، والخروج للسوق. ولكن هذه هي حدود الأفق الاجتماعي للمرأة. وفي ظل ظروف كهذه يجب أن يعتبر العمل أيضاً محاولة لتوسيع تلك الآفاق. والواقع أنه عندما سئلت الفتيات لماذا يشتغلن كن كثيراً ما يقلن « لتوسيع صدورنا » بمعنى توسيع اتصالاتهن الاجتماعية. فالمرأة في مكان العمل تلتقي بالآخرين، وتكوِّن الأصدقاء، وتلتقط المعلومات عما يجري في المجتمع المحلي، وتشغل وقتها الذي أعفي من الواجبات المنزلية. وهي في هذا أيضاً تتقاضى أجراً. والأجر بالنسبة لهؤلاء الفتيات ليس وسيلة للرزق بقدر ما هو وسيلة لإقامة شبكات اجتماعية أوسع والارتباط بالعالم خارج البيت.

ثم إن العمل كتعبير اجتماعي هو مثل أعلى عبرت عنه الفئات الأقل ثراء، ولكن الدخل بالنسبة لهن سبب للعمل أكثر أهمية. ونساء هذه الفئة يعترفن بأن المرتب نفسه أمر مهم، ويقلن أيضاً إنه يزيد في بعض الأحيان على مرتب رجال الأسرة. وإذا كانت المرأة العاملة تحصل على أجر أكبر من الرجل فذلك يرجع إلى عدة عوامل. فالوالد يكون أحياناً أمياً ويشغل وظيفة ذات أجر منخفض بينما تحصل ابنته التي تعلمت على وظيفة مدرِّسة ويُدفع لها أجر مرتفع. كما أن الزوج قد يكون على نفس المستوى التعليمي لزوجته ويشغل وظيفة حكومية مماثلة. فإذا كانت زوجته مدرِّسة فستحصل على مرتب أعلى من مرتبه (إذا كان في نفس المستوى) لأن المدرِّسات يحصلن على علاوة فوق المرتب الأساسي لا تمنح للموظفين الحكوميين الآخرين.

ثانياً: الوظائف الحديثة للرجال

يشغل رجال عنيزة الوظائف الحديثة في المدينة على قدم المساواة مع المرأة، وإن كان

الأرجح أن الرجال يفضلون عرض الأمر بطريقة عكسية، فللرجال في مجال العمل الرسمي تاريخ أطول نسبياً، وهم يعملون في عدد أكبر من المؤسسات. ولكن كلاً من الرجال والنساء يشتغلون أساساً في المؤسسات الحكومية التي أصبح موظفوها في أغلبهم من أفراد المجتمع المحلي بعد أن كانت في السابق تعتمد بدرجة كبيرة على موظفين من البلدان العربية الأخرى. وتشترط في الرجال والنساء نفس المؤهلات للعمل في الحكومة، ويحصل الرجال والنساء على أجر متساوٍ للوظائف ذات نفس المستوى إذا تساوى المؤهل وسنوات الخدمة. والرجال المقيمون في عنيزة، مثل نسائها، يشتغلون وظائف حكومية لا في عنيزة وحدها وإنما أيضاً في بريدة وغيرها من مدن الإقليم وقراه. ولا يشتغل الرجال في الأنحاء الأخرى من القصيم فحسب، لكن الكثيرين منهم يشتغلون في خدمة الدولة في مدن أخرى في أنحاء البلد، وهناك عدد غير قليل وصل إلى أعلى المستويات، بما في ذلك مستوى الوزير والسفير.

وفي داخل عنيزة نفسها فإن أكبر قطاع لتوظيف رجال المجتمع المحلي هو التعليم. وقد أنشئت أول مدرسة حكومية لتعليم الأولاد في عنيزة في عام ١٩٣٦، وكان عدد تلاميذها نحو ١٥٠ تلميذاً. وفي المدينة الآن ٣١ مدرسة للأولاد توزع بين ابتدائية وإعدادية وثانوية، ويبلغ مجموع تلاميذها ٥٧٠٠ تلميذاً ومجموع المدرسين ٦٠٤ مدرسين. وفي التعليم الابتدائي، جميع المدرسين البالغ عددهم ٢٩٨ هم من السعوديين باستثناء ثلاثة. وفي المدارس الإعدادية هناك ٨٦ مدرساً سعودياً و ٢١ مدرساً من الجنسيات العربية الأخرى. في حين يعمل في المدارس الثانوية للأولاد ١٩ مدرساً سعودياً و ١١ مدرساً من الجنسيات العربية الأخرى. وإلى جانب المشتغلين بالتدريس، هناك إداريون وموظفون آخرون يبلغ مجموعهم ٢٣٠ موظفاً يكادون أن يكونوا جميعاً من أبناء المجتمع المحلي.

ويوجد في عنيزة أيضاً معهد فني ثانوي للأولاد، وهو واحد من ثمانية مراكز مماثلة في أنحاء البلد. ويخدم معهد عنيزة كل قطاع القصيم. وقد بدأ في عام ١٩٧٤ بسبعين طالباً في الصف الأول، ويصل عدد طلبته الآن إلى نحو ٢٥٠ طالباً في ثلاثة صفوف، وأكثر من نصف طلبته من عنيزة. ويدخل الطلبة هذا المعهد بعد إتمام الدراسة الإعدادية. وعند التخرّج يحصلون على دبلوم ويستطيعون بعد ذلك أن يلتحقوا بإحدى الكليات الفنية أو أحد المعاهد العليا لمواصلة التعليم. وهم يدرسون المسائل النظرية المتعلقة بالمعرفة الفنية ثم يتدربون في الورش التي يتخصصون فيها في ميكانيكا السيارات، أو ميكانيكا الآلات، أو الأنظمة الكهربائية. وفي المعهد ٣٧ مدرساً سعودياً

(معظمهم مساعدون فنيون) و ٢٣ إدارياً سعودياً، ونحو ٣٠ مصرياً و ٧ آلاف يشتغلون بالتدريس. وإذا كان هذا النوع من التعليم الفني، حسب قول أحد المشتغلين بالإدارة، لم يلق إقبالاً كبيراً في عنيزة كما لقيه في بعض الجهات الأخرى من البلد، فإنه الآن يلقى إقبالاً أكبر ويُبذل جهد كبير لاجتذاب الطلبة للدراسة فيه.

وفي عنيزة أيضاً كلية تتبع فرع القصيم من جامعة الملك سعود يدرس فيها الطلبة الاقتصاد وإدارة الأعمال. وفي وقت قيامنا بالبحث الميداني كانت هذه الكلية قد بدأت عملها منذ أربع سنوات، وكان عدد طلبتها نحو أربعمئة من الذكور وخمسين من الإناث وكانت الفتيات كلهن في السنة الأولى. وبرغم أن الكلية مفتوحة الأبواب أمام الطلبة من جميع أنحاء البلد فإن أكثرهم من عنيزة. فالطلبة الذين كانوا يضطرون في السابق إلى الذهاب إلى مدن أخرى أو إلى الخارج للحصول على التعليم الجامعي، يستطيعون الآن أن يبقوا في بلدهم وأن يكملوا تعليمهم الجامعي في عنيزة أو في بريدة حيث أقامت جامعة الملك سعود كلية للزراعة وكلية للتربية، وحيث يوجد أيضاً فرع لجامعة الإمام محمد بن سعود. وجميع أعضاء هيئة التدريس في كلية عنيزة من الجنسيات العربية الأخرى، بينما يجمع الإداريون بين السعوديين وغيرهم. وقد قال أحد كبار المسؤولين الإداريين في الكلية انه من الصعب العثور على اساتذة جامعيين لأن معظم السعوديين المؤهلين يفضلون التدريس في إحدى الجامعات في المدن الأكبر، والكلية في عنيزة مضطرة للاعتماد في المقام الأول على العرب الوافدين وفي مقدمتهم المصريون.

وإلى جانب التعليم يشتغل رجال عنيزة في جميع المكاتب التابعة للوزارات، ومن أمثلتها المكاتب الثلاثة المرتبطة بالقطاع الزراعي التي وردت الإشارة إليها من قبل. وفيما عدا الشرطة وقوات الأمن كانت جميع المؤسسات الحكومية في السابق تعتمد على عدد كبير من الموظفين من البلدان العربية الأخرى. أما الآن فإن جميع المؤسسات الحكومية في عنيزة، باستثناء قطاع كبير واحد وهو المتعلق بالرعاية الصحية، يشغلها كلها تقريباً موظفون سعوديّون، ومن أبناء عنيزة.

ثالثاً: المنشآت الجديدة

في الفترة بين ١٩٧٦ و ١٩٨١ زاد عدد المنشآت التجارية ٧٥٣ منشأة بحيث بلغ عددها الإجمالي ١٣٠٨ منشآت. وزاد عدد المنشآت الصناعية ٨٩ منشأة بحيث بلغ العدد الإجمالي ١٨٩ منشأة، بالإضافة إلى ان معظم المزارع أصبحت منظمة على أنها منشآت زراعية. وجميع المنشآت الجديدة التي قامت أثناء الطفرة تستخدم وافدين، بينما يعمل أصحابها كمديرين لها.

ومعظم المنشآت الجديدة أسسها رجال، وإن كان هناك عدد قليل منها أنشأته نساء. وفيما عدا القليل من المحلات الجديدة في السوق فإن المهنة التي اجتذبت بعض النساء هي التفصيل وأشغال الإبرة. وهذا فرع تقليدي من فروع العمل كانت النساء تمارسه في الماضي في البيوت. وفي ١٩٨٢ افتتح معهد لتدريب النساء على تصميم الملابس وتفصيلها. وفي هذا المعهد عدد من المدربات المصريات وست مساعدات سعوديات. وفي وقت إجراء البحث الميداني كانت هناك ١٣ فتاة مسجلة في المعهد، وكان مجموع الخريجات قد بلغ ٦٤ فتاة. وأثناء مدة التدريب التي تستمر سنتين تحصل كل طالبة على إعانة مقدارها ٤٠٠ ريال في الشهر. وكثير من آباء الطالبات هم من التجار الصغار الأميين، وبعضهم مدرسون أو موظفون حكوميون في مجالات أخرى. والقليل منهم تجار كبار أو ميكانيكيون.

وبعد التخرج من المعهد، لا يستمر كثير من أولئك الطالبات في العمل في هذا النوع من النشاط أو حتى في الاستفادة بما تلقينه من تعليم في أعمال الخياطة في المنزل لأفراد الأسرة. غير أن الدولة تشجع الخريجات على إقامة منشآت خاصة بهن، وذلك بتزويدهن بقروض تصل إلى ٢٠٠ ألف ريال من بنك الائتمان السعودي. وهذه القروض تعطى بضمان. وترى الفتيات أن هذا الشرط هو العائق الأساسي الذي يحول دون مشاركتهن في هذا البرنامج. وتقول الفتيات أيضاً أن هذه المشروعات تحتاج إلى تعاون كامل مع الأقارب من الذكور، وهو تعاون قد لا يكون متوافراً. وهكذا فإن القليلات هن اللاتي حاولن إقامة منشأة للخياطة. والحالة التالية تعد نموذجاً للمحاولات في هذا المجال. وهي محاولة تحولت فيها المنشأة إلى صالون للحلاقة عندما فشلت.

« أم سعد » امرأة متزوجة، فوق الثلاثين من عمرها، ولها عدة أبناء، وهي حاصلة على الشهادة الابتدائية وخريجة معهد التفصيل والخياطة قالت:

« جاءت فكرة إنشاء مشغل من عمي الذي يعمل مدرساً، وقد اقترح أن نكون شركاء في المشغل. والواقع أنه قام بمعظم العمل، فقد اقترض ٦٠ ألف ريال من صديق له اشترينا بها المعدات: ١٠ ماكينات وعدة أشياء أخرى. واستأجرنا شقة للمشروع بإيجار ١٢ ألف ريال في السنة. وسافر عمي إلى الهند لجلب فتيات يقمن بالتفصيل، وعاد بأربع منهن تتقاضى كل واحدة ٧٠٠ ريال مرتباً في الشهر. وأعطيناهن غرفة في الشقة ينمن فيها بينما تستخدم بقية الشقة كمشغل. ويبدو أنه حدث خطأ في اختيار البنات إذ تبين بعد وصولهن أنهن لا يعرفن كيفية قص البترونات. وكان عليّ أن أراجع عملهن

باستمرار. وعلى ذلك استأجرنا امرأة سعودية للإشراف عليهن كنا ندفع لها ألف ريال في الشهر.

وواجهنا صعوبات كثيرة مع المنديات. ولي عم آخر لديه محل ترزي يستخدم فيه عدداً من الترزية الهنود (من الذكور) وقدم لنا مساعدته بإرسال أحدهم في الأمسيات ليساعدنا في العمل. ولكن ذلك لم يحل مشاكلنا. ولم يكن المحل يحقق دخلاً، واقترح عمي أن نعطي العاملات نسبة مئوية من ثمن القطع التي تباع. ولم توافق المرأة السعودية وتركتنا. وأعدنا ثلاثاً من المنديات إلى بلدهن واستأجرنا مشرفة سعودية جديدة، فتاة غير متزوجة لديها وقت أكثر ووافقت على شروطنا فيما يتعلق بالأجر. وكانت لديها فكرة جيدة بشأن إنشاء محل للحلاقة وتصفيف الشعر، جعلنا منه امتداداً للمشغل. وأبدت رغبتها في إنشاء شركة مع عمي لهذا الغرض وساعدتها في ذلك المندية التي بقيت معنا. والواقع أن هذه المنشأة الجديدة كانت تدر من الدخل ما أصبح كافياً لتغطية تكاليفها الاستثمارية.

وقررنا أن ندخل تحسيناً على المنشأة بكاملها. تأجرنا شقة أخرى بمبلغ ٨٠٠٠ ريال وقسمناها بين خياطة الملابس وتصفيف الشعر. وسيسافر عمي إلى الفيلبين لإحضار بعض العاملات. والواقع أننا لا نستطيع أن نستخدم السعوديات لأنهن يطلبن أجراً أعلى بكثير، وقد لا يحضرن برغم ذلك بانتظام. والمشكلة التي تواجهنا الآن هي أن نحصل على قرض من بنك الائتمان. وعندما ذهبنا إلى البنك وجدنا أن جميع أوراقنا مستوفاة ولكنهم يريدون ضماناً. وأين لنا أن نحصل على ضمان؟ لو أن لدينا ضماناً لما احتجنا إلى قرض. وقد بدأنا هذا العمل على أمل أننا سنحصل على القرض، واستلفنا نقوداً على هذا الأساس. والآن فقد أنفقنا على المشروع أكثر من طاقتنا وليس من المتوقع أن نحصل على القرض».

أما النسوة اللاتي أقمن مشروعات للخياطة في بيوتهن بالاعتماد على أنفسهن فحققن نجاحاً أكبر نسبياً، لكن المشكلة الأساسية التي تواجههن هي العثور على سوق لإنتاجهن. فالمنافسة شديدة من جانب الترزية الذكور الذين تستخدمهم المنشآت السعودية التي يملكها رجال، وهي محلات متعددة وإنتاجها أرخص نسبياً، بل إن خريجات المعهد يأخذن بعض الأشياء لمحلات الرجال ليخيطوها لهن بدلاً من القيام بالعمل بأنفسهم.

فإذا تركنا جانباً من يعملون في خدمة الحكومة، يمكن أن يوصف معظم الرجال في عنيزة بأنهم يعملون لحسابهم كملاك ومديرين لمنشآتهم. وكثيرون منهم قد يكونون موظفين حكوميين أيضاً أو من الموظفين السابقين الذين أحيلوا إلى التقاعد باكراً. وإذا

كانت هناك فروع قليلة لشركات كبيرة مقرها في أماكن أخرى، فإن معظم المنشآت هنا هي من المنشآت الصغيرة، وبعضها منشآت ، صناعية ، تشمل ورشاً لصنع الحلي والأبواب المعدنية والمنتجات الخشبية وإطارات النوافذ من الألمنيوم. ويوجد في عنيزة عدد من محلات تصليح السيارات ومحلات متعددة للجزارة والبقالة والمخابز. وهناك خمس أو ست صيدليات، وعدد من المحلات لتحميض الأفلام وطبع الصور، وعدد من المطاعم، وفندقان.

وهذه جميعاً يملكها، ويدير معظمها، رجال من أبناء المجتمع المحلي، ولكن من يقوم بخدمة الزبائن في جميع الحالات تقريباً أحد الذكور الوافدين. والملاحظ في عنيزة أن الذي يقوم بتغيير زيت السيارة هو في معظم الأحيان من اليمنيين، بينما الذي يزودها بالبنزين من حضرموت، وإذا توجه أحد لشراء اللبن (المنتج في العربية السعودية) من محل للبقالة فسيقوم بخدمته رجل من الباكستان أو من جنسية آسيوية أخرى، وإذا احتاج المرء إلى صنع بعض الملابس فسيكون عليه أن يتعامل مع ترزي باكستاني أو يمني.

وجميع هذه المنشآت الخاصة الصغيرة تقريباً لا تستخدم أحداً من السعوديين. ومن الأسباب الرئيسة لذلك أنه يمكن استئجار الوافدين بأجر يقل كثيراً عما يطلبه السعوديّون. ويقول كثير من أصحاب الأعمال أن السعوديين المؤهلين يحصلون جميعاً على وظائف حكومية أو يقيمون منشآتهم الخاصة. ويقولون ان السعودي الذي يقبل العمل كموظف في منشأة صغيرة، من الأرجح أن يكون قليل الكفاءة وغير منتظم في عمله.

وعلى ذلك فإن وجود هذا العدد الكبير من الوافدين ضمن قوة العمل يرجع بدرجة كبيرة إلى اعتبارات اقتصادية. وإذا لم يكن هناك عدد أكبر من ذلك من أبناء عنيزة ممن يعملون في الزراعة أو في الأعمال الفنية التي تحتاج إلى مهارة أو في مجال الخدمات في القطاع الخاص، فذلك لأنهم تمكنوا من الحصول على وظائف حكومية يتقاضون عنها مرتبات مرتفعة. ويقول المتقدمون في السن من أبناء المجتمع المحلي انهم لا يشتغلون الآن بالأعمال الزراعية مثلاً لأنهم أصبحوا أكبر سناً من أن يتحملوا ساعات العمل الشاق الطويلة التي تتطلبها الزراعة. ويقول الصغار انهم ذهبوا إلى المدارس ولا يريدون أن يعملوا في المزارع لأن هناك وظائف أسهل وتعطي عائداً أكبر في المكاتب الحكومية. وفي تلك المكاتب تتوافر أجهزة تكييف الهواء والبيئة المريحة التي تجعل العمل أكثر متعة. وحجم العمل لدى الموظفين قليل في العادة، وساعات العمل ليست طويلة، وعلى ذلك يكون في وسعهم أن يشربوا الشاي وينشئوا الصداقات التي يمكن الاستفادة منها في مجالات أخرى، كالتجارة مثلاً.

وإذا لم تكن هناك نظرة متعالية تقليدية نحو الزراعة، وليس هناك ما يؤخذ عليها الآن غير انها تحتاج إلى عمل شاق، فهناك مهن أخرى لا ينظر إليها بالاحترام اجتماعياً. فمهن مثل الجزارة والحدادة ودبغ الجلود لم تكن من المهن المفضلة في الماضي، وكان يقوم بها أشخاص من فئات الخضيري. وقد تغير هذا الوضع الآن، ولكن في المقام الأول بالنسبة للأشخاص الذين يملكون ويديرون المحلات الخاصة بهم. وهناك على سبيل المثال أسرة كان افرادها يتوارثون أعمال الحدادة لم يعد يواصل العمل فيها غير اثنين من كبار السن بينما اتجه بقية الأبناء إلى التعليم وحصلوا على وظائف في الحكومة.

وهناك من ناحية أخرى تاجر له مكانة قبلية قام بإنشاء ورشة لأعمال الحدادة مما كان يعتبر في الماضي أمراً غير لائق إطلاقاً لشخص كهذا. وقام آخر بافتتاح محل للجزارة. غير أن أحداً من هذين الرجلين لا يقوم بالعمل بنفسه وإنما هما يستأجران بعض الوافدين. وهذه الحالات تبين اتجاه الأفراد لأن يكونوا رؤساء أنفسهم على الأقل في القطاع الخاص الصغير. وقد يكون الرجل ميكانيكياً ولكنه في هذه الحالة يرغب في أن يكون مالكاً لمحل أو شريكاً فيه. وهو لن يسعى للحصول على عمال سعوديين لأن الأيدي العاملة الأجنبية أرخص، ولأن أهالي عنيزة كما أوضحنا يفضلون أن يكونوا من الملاك لا من العمال. وقد تمكنوا من ذلك في الواقع لقدرتهم على الحصول على دخل من أعمال أخرى ومن القروض المدعومة. وإذا كان الوضع كذلك، فهو يرجع إلى التدفق السريع للأموال السائلة والنمو السريع للقطاع الحكومي (كما في حالة التعليم) مما أدى إلى إحداث تغييرات في نوة العمل المحلية وفي أخلاقيات العمل.

رابعاً: الأثر الاجتماعي للدخل النقدي

إن السيادة الحالية للدخل النقدي تختلف تماماً عما كان عليه الحال في الماضي عندما كان العمل ينظم من خلال الوحدة الأسرية. وكان أفراد الأسرة - ذكوراً وإناثاً، صغاراً وكباراً - يعملون دون الحصول على نقود سائلة. كانت هناك بطبيعة الحال أعمال يدفع عنها أجر لكل من الذكور والإناث في الفترة السابقة، ولكن ذلك لم يكن هو الأسلوب السائد. وكانت هناك أيضاً درجة كبيرة من المبادلات السوقية، وكانت النقود واسطة مهمة للتبادل، ولكن كانت هناك أيضاً المقايضة. وبينما كانت قيمة السلعة تحدد عادة بالنقود فإنها كانت تبادل في كثير من الأحيان بدون استخدام النقود بالفعل. وعلى سبيل المثال فإن تكلفة باب يصنعه النجار تحدد بالنقود، والمنتجات الزراعية التي ينتجها المزارع الذي يريد شراء الباب تحدد أيضاً بالنقود، ولكن بدلاً من إعطاء النجار نقوداً مقابل الباب فإن

مزارع يعطيه قدرا من التمر مثلا يساوي في القيمة الثمن المحدد للباب. وربما يكون أفراد أسرة النجار، كلهم أو بعضهم، قد ساعدوه في صنع الباب، وكلهم يشتركون في استهلاك التمر. وفي ظل هذا النظام لم تكن هناك حاجة إلى تحديد قيمة نقدية لعمل الأفراد. فجميعهم يعملون معاً لإنتاج شيء ما. وبوصفهم أعضاء في وحدة اجتماعية يشاركون في نتائج ذلك الشيء الذي يعني بالنسبة لمعظمهم الغذاء في نهاية المطاف. ومع الانتقال إلى الفترة الحالية بدأ الرجال يحصلون على نقود في مقابل عملهم، وأصبح جميع العمل الآن تقريباً يكافأ بالنقود. وكان التصرف في النقود التي تكتسب نتيجة لعمل خارج الوحدة الأسرية هو السبب الأساسي في المنازعات والتوترات داخل الوحدة الأسرية، وليس الأخلاقيات المطالبة بألا تعمل المرأة خارج البيت، وإن كان البعض يتمسكون فعلاً بهذه الأخلاقيات.

وما تفعله المرأة بالنقود التي تتقاضاها من عملها موضع اختلاف في المجتمع المحلي. فليست هناك أنماط محددة أو استخدامات مقبولة متعارف عليها لذلك الدخل. ولما كان هذا الدخل جديداً نسبياً فإن النساء والرجال ما زالوا يجربون بدائل مختلفة في استخدامه. والوصف التالي يوضح هذا التنوع ويسعى إلى وضع كل بديل داخل إطار اجتماعي أوسع:

قالت إحدى النساء، وهي من أسرة غنية واشتغلت بالتدريس سنوات طويلة، تعليقاً على ارتفاع دخل المرأة العاملة «يخيل إليّ ان النساء في المستقبل سيصبحن أغنى من الرجال في عنيزة. ونحن لا نريد ذلك ولكنه ما سيحدث، لأن المرأة تدخر دخلها بينما ينفق الرجل دخله (في نفقات الأسرة واحتياجاتها)». وهذه المرأة مطلقة وتعيش مع أمها الأرملة، ولا ينتظر أحد منها أن تسهم في التكاليف المالية لأسرتها لأن الأم ورثت ثروة كبيرة. ومن ناحية أخرى، هناك امرأة من أسرة أقل ثراء اعترفت ضمناً بالمساهمة التي تقدمها النساء العاملات في دخل الأسرة إذ قالت «في تلك الأسرة أربع سيدات يشتغلن في المدارس. ودخلهن مجتمعات يساهم بقدر كبير في مستوى المعيشة المرتفع الذي تتمتع به الأسرة بكاملها».

والوضع الأمثل في مجتمع عنيزة هو أن يتولى الرجل الإنفاق على الأسرة. فالرجل بوصفه رب البيت ينتظر منه أن يوفر الغذاء والمأوى والملبس والتعليم والرعاية الصحية وبعض الترفيه لجميع أفراد الأسرة. وتتوقف قدرة الرجل على ذلك على ما يتاح له من الوسائل المالية. ولكن في المجتمع القديم كان من المألوف أن تساهم المرأة مساهمة كبيرة عن طريق عملها في الزراعة أو في الأشغال اليدوية أو في السوق بالإضافة إلى عملها

المنزلي. والمفروض والمنصوص عليه في الإسلام أن للمرأة الحق في ممتلكاتها ودخلها، كما أن لها في الوقت ذاته حق الرعاية على أبيها أو على زوجها ان كانت متزوجة.

وأصبحت المرأة تحصل بصورة متزايدة على قدر كبير من الدخل الذي تتحكم فيه بنفسها مباشرة ودون حاجة إلى الاعتماد على وسيط من الذكور. وتسلم جميع النساء بأن للوالدين حقاً في دخلهن، ويتمثل ذلك في البادرة الرمزية التي تقوم بها المرأة العاملة عادة بتسليم اول دخل لها إلى والدها أو شراء هدايا للأسرة. والمألوف بين الأسر الميسورة أن يدخر الوالد دخل بناته غير المتزوجات ليستخدمنه فيما بعد. ولكن بعض بنات هذه الأسرة يستقطعن جزءاً من دخلهن لاستخدامه على الفور ويسلمن الباقي إلى آبائهن للمحافظة عليه. وفي الأسر الأقل دخلاً تسلم المرأة عادة كل دخلها للوالد للإنفاق على الأسرة بكاملها. وهناك حالات قامت فيها البنات غير المتزوجات بدفع المبلغ الأولي لشراء مسكن جديد أو لتأثيثه. وهناك أيضاً حالة قامت فيها إحدى النساء بدفع جميع الديون التي كان والدها قد استدانها في فترة سابقة عندما كان الدخل محدوداً لجميع أفراد الأسرة. ولا تعارض النساء في استخدام أموالهن لهذه الأغراض نظراً للروابط الأسرية القوية التي تربطهن بآبائهن، وهي أقوى من روابط الزواج. ونفس الارتباط القوي ينشأ بين الابن وأسرته، ويكون المتوقع منه أيضاً أن يساهم مع والديه.

وعندما تكون المرأة العاملة متزوجة فإن التصرف في دخلها يختلف بدرجة أكبر عن الحال عندما تكون مقيمة مع أبويها. وعلاقات الزوجية تمر أيضاً بتغييرات، وإذا كان هناك اتفاق نسبي في الرأي بشأن التصرف في مرتب البنت المقيمة في بيت والدها فهناك قدر أكبر من الاختلاف بشأن التصرف في مرتب الزوجة. والشاهد بين الأزواج الشبان الآن أن تلك التفرقة لم تعد قائمة كما كانت في الماضي. وهناك المزيد من الأنشطة المشتركة التي يساهم فيها كل من الزوج والزوجة، بالإضافة إلى أن ما يتوقعه كل من الزوجين تغير إلى حدّ ما. فالزوجة العاملة لم تعد تتوقع أن يكون زوجها هو العائل الوحيد للأسرة. أما مقدار ما تساهم به هي فيختلف من حالة لأخرى. وهذه نقطة يحيط بها كثير من الغموض، ويؤدي الاختلاف في التوقعات بين الزوجة والزوج في بعض الأحيان إلى منازعات بل وربما إلى الطلاق. وكل من الرجال والنساء يناقشون هذه القضايا وتكتب عنها الصحف. وقد وصل الأمر إلى حد أن المأذون وهو يسجل عقد الزواج لامرأة عاملة غالباً ما يسأل أطراف العقد أن يحددوا في العقد الشروط المتعلقة بالعمل.

ويجب أن نفهم هذه الاعتبارات أيضاً في إطار الروابط الزوجية التي تعتقد النساء أنها روابط قابلة للانكسار. فالطلاق ليس نادراً، والزواج بأكثر من واحدة موجود.

وهاتان الظاهرتان تدفعان بعض النساء إلى اعتبار أن وضعهن كزوجات غير مستقر. وبالتالي فإنهن ينظرن إلى مرتبهن كضمان ضد التغيرات غير المواتية في المستقبل. وبالرغم من ذلك فإن الرجل يمكن أن يسيء استخدام هذا الوضع ويطلب من الزوجة أن تسلمه كل مرتبها. وتتأثر الأشكال المختلفة للتصرف في مرتب الزوجة أيضاً بالحالة الاقتصادية النسبية للأسرة. ففي بعض الأسر تنفق الزوجة جزءاً من مرتبها على ملابسها وربما على حليها، كما قد تنفق على أبنائها، وتدخر الباقي. وفي أسر أخرى قد تنفق المرأة على نفسها وعلى أبنائها وتساهم في المصاريف العامة للأسرة وتدخر شيئاً في نفس الوقت. وفي الأسر الأفقر فإنها نادراً ما تتمكن من ادخار شيء إذ أن دخلها كله لازم للأسرة. ورغم أن المرأة تعمل فإنه يشترط لذلك موافقة زوجها، وقد يستخدم بعض الرجال ذلك وسيلة للتحكم في طريقة التصرف في رواتبهن. وتظهر الأشكال المتعددة لطريقة التصرف في مرتب المرأة من الحالات التالية:

« حمدة » مدرسة بدأت العمل قبل أن تتزوج. وكان والدها حريصاً على أن تعمل لإنها تساعده بمرتبها. واستمر ذلك حتى بعد زواجها، لكن زوجها قرر انه لا يريدها أن تعمل. وأعقبت ذلك فترة من الخلافات والمنازعات. وقالت المدرسات الأخريات انهن عند مرورهن بيتها في الصباح لأخذها معهن كان زوجها يثير جلبة ويتمسك بألا تعيش في بيته امرأة عاملة. وكان المعتاد أن تأتي « حمدة » إلى المدرسة بعد وصولهن، إذ كانت تنتظر حتى يخرج زوجها وتطلب من أبيها أن يوصلها بسيارته إلى العمل. وكان زوجها في غضبه كثيراً ما يهدد بالزواج بزوجة ثانية ولكنه لا يستطيع أن يفعل ذلك لأن عقد زواجه ينص على أن الطلاق يحل آلياً بمجرد زواجه بأخرى. وهو يحب زوجته ولا يريد أن يطلق منها. وعلى ذلك كان لا بد من العثور على حل وسط. وتقول زميلاتها أن الأمور استقرت بعد فترة من الزمن بين « حمدة » وزوجها، وهي حالياً تذهب إلى المدرسة بانتظام بدون مشاكل.

وتعليقاً على هذه الحالة تتفق جميع النساء، كبيرات وصغيرات، على أنه كان من الخطأ من جانب والدها أن يتمسك باستمرارها في العمل على غير رغبة زوجها. وفي رأيهن أن عمل المرأة مسألة يجب أن تتم بالاتفاق بين الزوج والزوجة. وهن يرين جميعاً أن للمرأة الحق في العمل، وأن الزوج إذا كان لا يوافق على ذلك يجب أن يبدي هذا الرأي قبل الزواج. ويقول من يعرفن « حمدة » أنها على الأرجح تعطي والدها الآن نقوداً أقل من الماضي وتنفق أكثر في بيت زوجها. وهذه الحالة غير عادية، وهي تبين انه رغم أن المفروض نظرياً أن عمل المرأة يتوقف على موافقة الزوج أو الوالد فإن تلك ليست مشكلة في العادة وبالتالي فإنها لا تكون مثاراً للنزاع.

وبعض الرجال لا يحاولون التحكم في دخل زوجاتهم العاملات، وذلك هو الحال خاصة بين الأزواج الأحسن حالاً كما يتبين من حالة « سهام » المنحدرة من أسرة معروفة وغنية. وهي متزوجة من تاجر غني وأحواله مستقرة، وحاصلة على درجة جامعية، وتعمل في مركز إداري رفيع في إحدى المدارس. وهي تعيش مع زوجها في بيت والده، وشقيقة زوجها تعمل أيضاً مدرِّسة، وهي أم لثلاثة أبناء، وتتقاضى مرتباً كبيراً لأنها تعمل منذ وقت طويل ولأنها تحمل شهادة جامعية وقد قالت: « زوجي رجل كريم، ولدينا كل ما نحتاجه، وهو على استعداد لأن يعطيني أكثر إذا طلبت ولكن نظراً لأن لديَّ كل هذا المال من مرتبي، أخجل أن أطلب منه نقوداً لأنفقها على نفسي أو على ملابسي، وعادة آخذ من مرتبي لهذا الغرض. وفي بعض الأحيان أشتري أشياء للأولاد، ولكني ادخرت كل الباقي ».

وإذا كانت هذه حالة فردية، فإنها ليست غير مألوفة بالنسبة للنساء اللاتي في نفس الوضع الاجتماعي والاقتصادي. والحالة التالية تعد نموذجاً لصاحبات الدخل المتوسط، « بطحة » مدرِّسة في مدرسة إبتدائية. وقد بدأت العمل قبل أن تتزوج، وزوجها سبق له الزواج وله أبناء من زوجته الأولى، وهي تعيش معه ومع أبنائها الأربعة. وزوجها يعمل موظفاً في أحد المكاتب الحكومية. وهي كمدرِّسة تحصل على أجر أكبر من أجره. وقالت في وصفها لميزانية الأسرة:

« عندما تزوجت في البداية كنت أعطي زوجي مرتبي كل شهر، ولكن ذلك تغير فيما بعد. أنا الآن أحتفظ بمرتبي، ولكني أصرف منه جزءاً كبيراً على الأسرة. فمثلاً عندما أذهب للسوق واشتري أشياء لنفسي ولأبنائي فإني أدفع من مرتبي. ولدي خادمة وأدفع مرتبها. وهناك أشياء نشترك فيها معاً، نحن مثلاً نقتسم فاتورة التليفون وفاتورة الكهرباء والطلبات الشهرية للبيت. كما أدفع نصف الأقساط الشهرية التي ندفعها لأثاث بيتنا. غير أن زوجي يشتري احتياجات الأسرة كل أسبوع من الخضراوات واللحوم وما إليها ويدفع ثمنها. وعندما نشتري تموينا لمدة طويلة فربما تصل الفاتورة إلى عدة آلاف من الريالات. وفي العادة فإننا نقتسمها، وإذا بقي بعد ذلك شيء من مرتبي فهو لي وأفعل به ما أشاء ».

ويمكن تعميم هذا المبدأ على الكثيرين من أبناء المجتمع المحلي، وإن كانت هناك صيغ مختلفة بطريقة اقتسام المصروفات.

وإذا كانت الحالات السابقة تبين أن هناك محاولة للتكافؤ في المساهمة في ميزانية الأسرة فليس ذلك هو الحال دائماً كما يتبين من الحالة التالية. « أم محمد » في الخامسة

والأربعين تقريباً، وقد اشتغلت فرّاشة في المدارس لمدة ١٥ أو ٢٠ سنة ويبلغ راتبها الشهري الآن ٣١٩٣ ريالاً. ولدى زوجها مزرعة وعدد قليل من الحيوانات بالإضافة إلى أنه يعمل بواباً في إحدى المدارس، ويبلغ مرتبه ٣٢١٠ ريالات وهو يهمل واجباته الأسرية دائماً، منذ أبعد وقت تتذكره زوجته، وهو بخيل ولم يرغب أبداً في تحمل مصاريف أسرته (بالرغم من أنه من أسرة قبلية). وقد تحملت هذه الحالة سنوات طويلة بسبب الأبناء، ولدان وبنت، وهي تعمل لتعولهم. وقد تزوجت البنت مؤخراً وتركت البيت. وأحد الولدين يعيش خارج عنيزة وابنها الثاني يعمل في وزارة المواصلات السلكية واللاسلكية ويحصل على مرتب شهري ٥٠٠٠ ريال. وقد تزوج مدرِّسة مضى على اشتغالها بعض الوقت وتحصل على مرتب قدره ٦٥٠٠ ريال، وهم يعيشون جميعاً في بيت جديد بنوه بقرض من البنك. وقد اشترى زوج «أم محمد» قطعة الأرض والبيت مسجل باسمه. ولديها خادمة مصرية تعمل عندها وتتقاضى ٥٠٠ ريال في الشهر، وقد استأجرتها خصيصاً لتخفف الأعباء المنزلية عن إبنتها التي كانت تقيم معها. وبعد أن تزوجت الابنة وتركت البيت بقيت الخادمة معهم. ووصفت «أم محمد» المصاريف في هذه الأسرة بقولها:

«يدفع زوجي المصاريف الشهرية للبيت، وذلك كل ما يفعله لنا. والواقع أنه يعيش في شقة مستقلة داخل البيت، ويتوقع أن يتلقى خدمة خاصة به. ويشتري إبني أحياناً طعاماً للأسرة، ويدفع أحياناً فاتورة الكهرباء. وهو يشتري ملابس أبنائه، ولكنه لا يكاد يدفع شيئاً آخر. وزوجته تشتري ملابسها الخاصة، وتشتري الكثير منها. كما أنها تشتري ملابس لأبنائها، وهي تعطي بقية النقود لأبيها ليدخرها لها، ولها أخت تعمل مدرسة. وقد استخدم الأب مدخرات البنتين لشراء بيت لهما للاستثمار، وهما الآن تريدان تجديده. ولدى زوجة إبني حوالي ٣٠٠ ألف ريال تدخرها عند أبيها. أنا أشتري الضرورات العادية ـ حتى السكر واللحم والخضراوات. وإذا دعوت إبنتي وزوجها ليتناولوا طعامهم معنا أدفع جميع المصاريف الإضافية. واليوم فقط أعطيت زوجي مرتبي بكامله عن الشهر الماضي ليشتري طعاماً للبيت، ولكنه أخذ النقود ودفع فاتورة الكهرباء عن شهرين».

يتضح مما ورد أعلاه أن بعض النساء يتمكن من ادخار جزء من مرتبهن بحيث يمكن أن تتجمع لديهن مبالغ لا بأس بها. وهن يستثمرن هذه الأموال في شراء حلي ذهبية، وهو أسلوب تقليدي للادخار لدى النساء. ومحلات الصاغة في السوق تحفل دائماً بالنساء المحليات المنهمكات في شراء الذهب. وبعضهن يستثمر أمواله أيضاً في الأرض،

أو في الأسهم والسندات، أو في مشاريع مشتركة مع الأزواج أو مع الأقارب من الذكور. وربما تقرض بعضهن ما لديها من أموال لزوجها للمتاجرة بها. ومن أمثلة النساء اللاتي يستثمرن أموالهن في شراء الأرض ويعطين قروضاً للأزواج حالة «سماح» المذكورة من قبل، فقد أقرضت زوجها ١٠٠ ألف ريال وأخذت عليه إيصالاً، وقالت في تفسير تصرفها:

«أخذت إيصالاً على زوجي لأن له شريكاً في التجارة. وشريكه هو أخوه، وأنا أثق بهما كليهما، ولكن كان من السهل عليّ أن أحصل على إيصال لأن له شريكاً. وربما إذا لم يكن له شريك كان سيصعب الأمر عليه، ولكن ربما كنت أنا أيضاً لا أحتاج إلى إيصال في هذه الحالة. وعندما كان هناك مزاد لبيع الأراضي في منطقة قريبة، طلبت من حماي أن يزايد لي على قطعة منها، وقد سجلتها باسمي».

وشراء الأراضي ليس مقصوراً على النساء اللاتي دخلن مجال الوظائف حديثاً، كما يتضح من حالة البائعة في السوق التي اشترت أرضاً. وكثير من النساء يحولن مدخراتهن إلى أسهم في مختلف الشركات العربية السعودية، من أمثلة ذلك حالة «صابحة» التي اشتغلت مدرسة لسنوات طويلة وتحصل على مرتب كبير وكانت تعيش في أسرة ممتدة ولكنها في السنتين الأخيرتين تعيش بمفردها. ولديها أيضاً خادمة فلبيبنية. وقد قالت ان زوجها يدفع جميع مصاريف الأسرة وانها لا تنفق من دخلها إلّا لتلبية مطالبها الشخصية. وعلى ذلك فلديها مدخرات كبيرة، وقالت «لدي الآن أسهم. وقد قرأت في الجرائد أنا وصديقاتي في المدرسة عن شركة واتفقنا على أنه يستحسن ان نشتري أسهماً فيها. وعلى ذلك فعندما عدت إلى البيت أخذت رأي زوجي فلم يوافق. ولكنني قررت تنفيذ الفكرة وطلبت منه أن يشتري لي بعض الأسهم. وإلى الآن لا أعرف من منا كان على صواب، فما زال الوقت مبكرا لمعرفة ذلك».

وإذا كانت هذه الحالة تبين أن المرأة تتصرف في بعض الأحيان بما يخالف نصيحة زوجها، فليس من المعتاد أن تناقش النساء مع أقاربهن خططهن للاستثمار. فالبعض يترك هذه المسألة بالكامل للأقارب، بينما يتخذ البعض الآخر موقفا أكثر إيجابية، والمعتاد أن يتصرفن تبعاً لمشورة أقاربهن. ولكن صديقات المرأة يزودنها في العادة بمعلومات أكثر عن إمكانيات الاستثمار عن طريق اتصالاتهن بالأطراف الأخرى في المجتمع.

وتنفذ النساء أحياناً مشاريع مشتركة مع أزواجهن أو أقاربهن. لكن نادراً ما تسجل تلك المعاملات في وثائق قانونية. «لؤلؤة» ناظرة مدرسة وكانت تعمل في حقل التعليم

سنوات طويلة في مدينة أخرى وكذلك في عنيزة. وقد تزوجت من موظف ثري لديه أربعة أبناء. وهم يعيشون في بيت جديد واسع لم يبن بقرض من صندوق التنمية العقارية. وهي تقول ان كل مرتبها ينفق على البيت. وقد قامت باستثمار مشترك مع شقيقها وزوجها، إذ دفع كل منهم عشرة آلاف ريال من أجل فتح محل، ولكنهم لم يكتبوا أوراقاً ولم يسجلوا شيئاً رسمياً. وكان المفروض أن تشرف هي على المحل وأن تتابع أعماله ولكنها مشغولة للغاية بواجباتها في البيت وفي المدرسة. وخسر المحل مبالغ كبيرة وقرروا إغلاقه. وطلب منها أخوها وزوجها أن تتولى عملية التصفية وأن تأخذ كل ما يتبقى من مال.

وعلى الرغم من التعليم العصري للمرأة فإن أعمالها التجارية المشتركة مع الأقارب تقوم على الثقة أكثر مما تقوم على أساس قانوني. وحتى في الماضي كانت علاقتها بأخوتها في تسوية الميراث تقوم دائماً على الاتفاقات الشفوية وعلى « الثقة ». والرجال أيضاً يعتمدون على الاتفاقات الشفوية في مجال التجارة مع الأقارب ولكنهم بدأوا في إعطاء تلك المعاملات الطابع الرسمي، وكذلك تفعل بعض النساء. ومن أمثلة ذلك حالة « طرفة » التي كانت مدرِّسة لسنوات طويلة قبل زواجها، وقد انتقلت إلى عنيزة بعد الزواج، وكان لديها مبلغ لا بأس به من مدخراتها في الفترة السابقة. وكان زوجها متزوجاً من زوجة أخرى لديها أبناء ولكنه يعيش مع « طرفة » ولا يذهب لزوجته الأولى إلا زائراً. وقد دفعت من مدخراتها ٢٠٠ ألف ريال ضمن المبلغ المقدم المدفوع لشراء البيت الذي يعيشون فيه الآن. وكانت « طرفة » تشعر بالقلق لأن لزوجها زوجة أخرى وأبناء، ولذا كانت تريد أن تثبت حقوقها. وناقشت الأمر مع زوجها الذي رفض أن يسجل البيت باسميهما معاً. ولكنه اقترح حلاً آخر، فأحضر عدداً من الشهود وكتب في حضورهم ورقة تقرر أن لها الحق في نصف البيت.

وعلقت « طرفة » على ذلك بقولها انها في حدود علمها لا تتصور أن هناك رجلاً في عنيزة يقبل أن يسجل بيتاً باسمه واسم زوجته معاً. ولم تكن واثقة حتى بأن الورقة التي لديها لها حيثية قانونية، ولكنها تقول « انها أحسن من لا شيء، وستكون دليلاً أمام الناس الشرفاء الذين يخافون الله ».

التغير في أنماط الحياة الاجتماعية

كانت التغيرات الأساسية التي طرأت على عنيزة منذ بداية الطفرة هي التوسع الكبير في الزراعة الجديدة، والزيادة الملموسة في العمل مقابل أجر بين الأهالي المحليين، وتدفق العمال الوافدين. وكان من التغيرات الواضحة أيضاً بناء مدينة جديدة قامت أساساً على أراض كانت من قبل صحراء أو مغطاة بأشجار الأثل خارج حدود المدينة القديمة.

ويتألف الجانب الأكبر من المدينة الجديدة من مساكن بنيت بقروض من صندوق التنمية العقارية، وهو برنامج وطني يقدم قروضاً تصل إلى ٣٠٠ ألف ريال للأفراد الذين يملكون الأرض التي سيبنى عليها البيت إذا أثبتوا أنهم يعتزمون البناء (بتقديم رسم هندسي مثلاً) وأنهم يستطيعون تقديم ضمان، ويسدد القرض على أقساط سنوية خلال مدة طويلة. وبناء على البيانات التي تم الحصول عليها من مكاتب الصندوق، بلغ عدد القروض التي منحت في عنيزة ٥٤٠٠ قرض في الفترة بين ١٩٧٣ و١٩٨٦. وقد منحت كل القروض تقريباً للرجال باعتبارهم رأس الأسرة وإن كان هناك ٣١١ قرضاً أعطيت للنساء، وفي هذه الحالة يشترط أن تكون المرأة مطلقة أو أرملة.

وكان لبناء المدينة الجديدة دور كبير في الطفرة في عنيزة، فقد قام بعض الأفراد الذين تملكوا مساحات كبيرة من الأرض بتقسيمها بغرض الاستثمار العقاري، وكونوا ثروات من الارتفاع الهائل في أثمان الأراضي. وأدى هذا التطور إلى إذكاء المضاربة في الأراضي، ولم يعد من غير المألوف أن تتداول ملكية قطعة من الأرض من مالك إلى آخر، إذ كان الناس يشترون الأراضي ويبيعونها على أمل تحقيق أرباح كبيرة. وازدحمت المدينة بعدد كبير من عمال البناء، وعدد من المؤسسات الصغيرة المرتبطة بالبناء وتأثيث المساكن. ويقول الأهالي ان تكاليف المواد وأتعاب المقاولين زادت زيادة ضخمة في فترة بناء الأحياء

الجديدة. كما كانت هناك أيضاً مشاريع كبيرة لإنشاء طرق وشوارع جديدة، وتوصيلات للمجاري ومياه الشرب وشبكات الكهرباء والتليفون.

وفي وقت إجراء البحث الميداني كانت فترة البناء قد انتهت ولم يعد هناك غير عدد قليل ممن لا يزالون في مرحلة بناء مساكنهم الجديدة. وكان الأهالي قد استقروا في مساكن جديدة مريحة فيها جميع الأدوات العصرية، وبدأوا يقيمون أنماطاً جديدة للتعامل الاجتماعي تتفق مع الإطار المادي الجديد الذي يعيشون فيه ومع أنماط العمل الجديدة التي أخذوا بها.

ونحن نصف ونحلل في هذا الفصل التغييرات التي طرأت على بعض الجوانب الأساسية للحياة الاجتماعية، سواء في الأسرة أو في التجمعات السكنية أو في أنماط التزاور. وكما سنرى فإن الحياة الاجتماعية لم تكن مقصورة في الماضي، ولا هي مقصورة الآن، على الروابط الأسرية وعلاقات القرابة. فقد كانت علاقات الجوار دائماً بالغة الأهمية، كما وجدت دائماً العلاقات القائمة على المهنة أو الوظيفة أو التقارب الاجتماعي.

أولاً: المجاورات السكنية وتغير أنماط السكن

كانت المجاورات السكنية في المدينة القديمة تضم الأسر الغنية والفقيرة معاً. ويقول الأهالي انه كان هناك تضامن شديد قائم بين الجيران الذين لم يكونوا بالضرورة من الأقارب. وفي داخل كل مجاورة سكنية كانت هناك مساحات مشتركة يتعامل فيها الناس مع بعضهم بعضاً. وكانت الجواري مكاناً للقاءات ويلعب فيها الأطفال. وكان المسجد مركزاً أساسياً لرجال المجاورة، وإمامه يعرف جميع الأهالي معرفة وثيقة. وكان الأثرياء يتبرعون بسخاء لصيانة المسجد أو المساجد الموجودة في المجاورة وتحسينها. كما كانت تنفذ أعمال جماعية في بعض الأحيان لتحسين ظروف المجاورة. فقبل إنشاء شركة الكهرباء مثلاً، كان الأهالي في المجاورات المختلفة يجمعون من مواردهم لشراء مولد وتوفير الكهرباء بضع ساعات كل ليلة لمساكن الجميع، سواء من ساهموا أو من لم يساهموا.

وفي داخل تلك المجاورات كان النمط التقليدي للإقامة يعتمد على الوالد، أي مسكن والد الزوج. وبسبب الخصائص الديموغرافية، ولا سيما هجرة العاملين من الذكور، كثيراً ما كان تركيب الأسرة في الماضي يتألف من رجل متقدم في السن وزوجته وزوجات أبنائهما وأطفالهم. وما زالت الأسرة الممتدة مثلاً أعلى يتغنى به الكثيرون ويتبعه القليلون. ولكن نمط الأسرة النووية آخذ في التحول إلى حقيقة ملموسة في عنيزة بصورة مطّردة. وقد طرأت هذه الظاهرة الجديدة خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة

الماضية، ولم تنشأ فيها أنماط واضحة بعد. كما أنه ليس هناك اتفاق في الآراء داخل المجتمع المحلي بشأن أفضل البديلين.

وكما هو الحال في مجالات التغير الأخرى، فإن مكان إقامة الزوجة بعد الزواج يكشف عن عدم وجود توافق في الآراء. ويبدو من الناحية الفكرية أن المجتمع المحلي منقسم بين من يؤيدون حق الابن في مسكن مستقل وقائم بذاته، ومن يرون في ذلك خروجاً على الولاء للأسرة وجحوداً للواجب نحو الوالدين. وهذه المسألة محل اهتمام الرجال والنساء على السواء، وهم يناقشون في لقاءاتهم الاجتماعية مزايا وعيوب النظام الجديد للسكن. كما أن هذا الموضوع يناقش في وسائل الإعلام ويتجادل فيه الأهالي بحماسة.

وعلى سبيل المثال، قال واحد من الشخصيات المهمة والمتعلمة في المجتمع المحلي، وهو رجل في نحو الخمسين من عمره، أنه شهد مؤخراً في أسرته خلافاً بين ابن وأبيه لأن الابن يريد أن يسكن في مسكن جديد مع زوجته الجديدة. وتحدث أيضاً عن خلاف بينه هو وزوجته بشأن المكان الذي يجب أن يعيش فيه ابنهما عندما يتزوج:

« في الليلة الماضية حدث خلاف بين رجل وابنه وكلاهما من أفراد أسرتي. فالابن سيتزوج في الربيع ويريد أن يسكن في بيت جديد مع عروسه. ووالده لا يريد أن يسمح له بذلك. وقد قلت للوالد أن من حق الابن أن يسكن حيثما يريد، وان على الوالد أن يدعه يذهب.

وكذلك زوجتي التي لم تحصل على تعليم كثير، تريد من ابننا أن يقيم معها عندما يتزوج. ولكن ذلك ليس سليماً فكلانا نحب ابننا، ولكن ليس من حق الأب أو الأم أن يلزماه بالإقامة معهما. وإذا أراد الابن أن ينشيء بيتاً مستقلاً يجب أن يكون له ما يريد. فذلك أفضل له في المدى الطويل ».

ولكن في رؤية أشخاص آخرين لم تحل المسألة بهذا القدر من الوضوح كما يتبين من المناقشة التالية. امرأة في نحو الستين من عمرها لها ابن واحد تزوج ويعيش معها ومع والده في أسرة ممتدة. وكان والده قد استدان ليوفر له المهر وتكاليف الزواج. وقد غادر الابن وزوجته المسكن المشترك مؤخراً، وانزعجت الأم لذلك انزعاجاً شديداً. وأخذت تشكو لإحدى صديقاتها قائلة « إنه ولد عاق، فبعد كل ما فعلناه لأجله يتركنا هكذا ». وردت عليها الصديقة وهي أصغر منها سناً « كلا، فأنتم قلتم له أنه لا مانع لديكم أن يقيم في مكان آخر. وقد ترككم بدون خلاف، ولذا فهو ما زال يحضر لزيارتكم. ولعلك كنت تتدخلين أكثر من اللازم في حياتهما عندما كانا يعيشان معك ».

وهذا القول من جانب الصديقة تعبير عن تسليم متزايد بحق الأزواج الشبان في الاستقلال. بيد ان هذا الحق ليس مسلماً به من الجميع. ولذا يلجأ بعض الأزواج الشبان إلى أساليب ملتوية تؤدي بهم إلى إقامة مساكن مستقلة. فمن المتوقع مثلاً في الأسر الأقل يساراً أن يساهم الابن وزوجته عند الضرورة في ميزانية الأسرة. ويحدث أحياناً ان يكف المتزوجون الجدد أيديهم عن الدفع أو حتى يمتنعون عنه تماماً حتى تتعدد وجهات النظر داخل الأسرة ويفضي ذلك إلى مواجهة ثم انقسام في صفوفها غير أن هذه العملية تتم ببطء ولا تحدث بإعلان مباشر.

وفي الأسر الميسورة الحال، تستخدم الخلافات بين الأبناء انفسهم في بعض الأحيان مبرراً لإنشاء مسكن الأسرة النووية. غير ان هذه الخلافات لا تتضخم - جزئياً - لأن معظمها جاء في الوقت الذي كان فيه الناس، بما في ذلك جيل الأباء، يبنون مساكن جديدة. ويرجع ذلك أيضاً إلى أن الانتقال إلى الأسرة النووية كثيراً ما كانت تسبقه فترة إقامة في الأسرة الممتدة كانت تستمر بضع سنوات.

وفي الأسرة النووية الجديدة حصلت المرأة على قدر من الاستقلال عن أم زوجها، وحصل الرجال على قدر من الاستقلال عن آبائهم. وقد تحقق هذا الوضع الجديد على حساب قدر كبير من الحنين إلى الأسرة القديمة الممتدة. والنتيجة الملموسة لهذا الوضع الجديد هي فقد المساعدة اليومية والمساندة التي كانت توفرها الأسرة الممتدة. ويتضح ذلك في أوضح صورة في عمليتي التزاور والعناية بالأطفال الذين يشتغل أبواهما. وبرغم أن المرأة العاملة حديثة السن تأخذ أبناءها غالباً إلى بيت امها، فهذا الاسلوب يشكل عبئاً عليها في الذهاب والإياب ويرهق الأم والأبناء، وهو لا يزيد في أحسن الأحوال على أن يكون حلاً مؤقتاً.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الجيل الأكبر سناً من الجدات أصبح معزولاً إلى حدّ كبير وبعيداً عن الأصدقاء والجيران والفئات المماثلة في العمر، بسبب المساكن الجديدة التي تقع في أماكن بعيدة عن أصدقائهم وجيرانهم القدامى، وبسبب زيادة الاتجاه إلى تكوين الأسر النووية. وغالباً ما يشعر كبار السن بالوحدة. وقد عبرت عن ذلك إحداهن بقولها « عندما أغلق بابي في الصباح عقب خروج الأولاد (للذهاب إلى المدرسة) فإنه لا يفتح إلى حين عودتهم ». وبعض الرجال كبار السن يشكون بمرارة من شعورهم بالوحدة، ويقولون انهم في حاجة إلى نادٍ يستطيعون أن يلتقوا فيه. ويقترحون أن تأتي الأتوبيسات لتأخذهم كل صباح « تماماً كما تأخذ الأطفال الذاهبين إلى دور الحضانة ».

ويرى البعض أن ظروف الحياة الجديدة تجعل من اللازم إدخال الأطفال دور

الحضانة في أقرب وقت ممكن. ويقولون ان الأطفال كانوا في الماضي ينشأون محاطين بعدد كبير من الأطفال الآخرين، سواء داخل أسرتهم الممتدة أو في المجاورة السكنية عندما يلعبون في الطرقات. أما في الأسرة النووية في المساكن الجديدة فالأطفال معزولون عن الأطفال الآخرين. ولذا تعتبر دار الحضانة بالنسبة لبعضهم بديلاً من الوضع القديم الذي كانت فيه الأسرة والمجاورة السكنية هما العنصران الأساسيان للحياة الاجتماعية. لكن البعض يرون أيضاً أن دار الحضانة إنما هي من أعراض تحولات أعمق طرأت على المجتمع وكما قال أحد الرجال، وهو ناظر مدرسة يبلغ من العمر ٤٥ عاماً:

«لقد أصبح غرس القيَم الأساسية لدى الجيل مشكلة. فما يحدث الآن هو أن الطفل يقوم في الصباح ويذهب إلى دار الحضانة. ويذهب الوالد إلى عمله والأم إلى عملها بينما تبقى الخادم الأجنبية في البيت. ثم يعود الطفل والوالد والوالدة لتناول الغداء. ونعقب ذلك فترة القيلولة، ثم يخرج الوالد لعمل آخر أو لزيارة الأقارب أو الأصدقاء، ولا يعود إلاّ في وقت متأخر من الليل. صحيح أن الأم تعتني بأبنائها في فترة بعد الظهر، لكن الأب لا يكاد يتصل بهم. والذي يحدث هو أن المؤسسات الخارجية هي التي تتولى الجانب الاجتماعي للأطفال بدلاً من الأسرة، ونتيجة ذلك أن الجيل الجديد لا يعرف أصوله ولا يعرف أسرته ولا يحترم أفراد الأسرة. وكانت تلك قيماً أساسية لهذا المجتمع على امتداد قرون. ولأول مرة في تاريخ المجتمع العربي لدينا فجوة كبيرة بين الأجيال، بين الذين تربوا في الأسرة والمجاورة السكنية والذين أنشأتهم دور الحضانة والمدارس والنوادي الرياضية والجمعيات الدينية الخاصة».

ويرى المجتمع المحلي أن رأي هذا الرجل فيه مبالغة. لكن معناه برغم ذلك أن المجتمع القديم لم يعد يجدد ذاته. وهذا الرأي يتأكد من خلال الدور الذي تقوم به المدارس الجديدة في نشر المعتقدات والقيَم بالإضافة إلى تعليم المعارف العلمية. وجيل الأجداد يضطلع الآن في تنشئة الأحفاد بدور أقل بكثير عما كان عليه الحال في الماضي. ولم يعد الكبار الآن ينشرون القيَم عن طريق قصّ الحكايات وتكرار رواية الأحداث الماضية والوقائع العائلية، وعن طريق توفير القدوة في السلوك للأطفال. وإذا كان تعامل هذا الجيل مع الجيل الصاعد لم ينته تماماً فإنه نقص إلى حد كبير في ظل الأسرة النووية. فالدعاوى الجديدة، وأساليب الحياة الجديدة، والقيَم المتغيرة، والقواعد المعدلة المكتسبة من المدرسة والأبوين وفئات العمر المماثلة ووسائل الإعلام ـ كلها تساعد في أن يصبح الأجداد موضع احترام ولكن بلا تأثير يذكر، أو يكون لهم في أحسن الأحوال تأثير هامشي على حياة أحفادهم.

وبالنسبة للأسر في عنيزة، ارتبط النمط الجديد للإقامة المنفردة، كما ذكرنا من قبل، بقدر من الاستقلال للرجل والمرأة على السواء. فالرجل يستطيع أن يربي أبناءه ويدير بيته بعيداً عن الإشراف المباشر لوالده ووالدته. وهذا الانفصال المادي يسمح بتغيير القواعد والقيم بدون مواجهة مباشرة بين الجيلين، فالشاب الذي أصبح رأساً للأسرة يكتسب مكانة في المجتمع المحلي برمته، إذ يصبح له مجلسه الخاص حيث يستقبل ضيوفه دون ترك المجلس لوالده وضيوفه كما كان الحال في الأسر الممتدة. وفي الوقت نفسه فإن احترام جيل الآباء يبقى من القيم التي تغرس في الصغار ومن ثم تمتد إلى الكبار. ولكن الوالد يصبح هو مصدر السلطة في أسرته المباشرة وإن كان قد يرجع إلى أبيه في القرارات « الكبرى » مثل زواج أبنائه أو تغيير مسكنه أو إرسال أحد أبنائه للتعليم في الخارج.

وبالنسبة للزوجة الشابة كان معنى الإقامة المنفردة الاستقلال عن سيطرة أم الزوج التي كانت في الماضي تتابع تصرفاتها من كثب وتتحكم في حياتها. وحتى في وجود الزوج كانت المرأة عادة تستأذن أم زوجها للخروج أو للقيام ببعض الأعمال. وكانت أم الزوج هي التي تتحكم في الميزانية، وتخرج تموين اليوم، وتوزع الواجبات المنزلية على نساء الأسرة. قالت إحدى النساء وهي تتذكر تلك الأيام: « في الماضي كانت زوجة الابن أشبه بالخادمة. وكانت موضع اضطهاد شديد. فكل من في البيت يضطهدها ». وللتعبير عن هذا الوضع كثيراً ما تروي النساء حكايات عن الأيام التي كان الأزواج يهاجرون فيها للعمل في أماكن أخرى ويتركوهن في بيت والد الزوج شهوراً متواصلة إن لم يكن سنوات. وخلال تلك الفترة كن يعملن في بيت والد الزوج تحت إشراف أمه. وقد أصبح هذا كله من تراث الماضي.

وقد تغيرت الآن التوقعات الخاصة بالزواج لدى الشبان، فالرجل لا يتوقع أن تتدخل أمه بينه وبين زوجته. والمرأة من ناحية أخرى لا تتوقع من أم زوجها أن تتدخل في إدارة بيتها الخاص أو في تربية أبنائها. ومسألة خروجها ودخولها تناقش الآن مع زوجها لا مع والدته.

والمرأة الشابة المتعلمة تتوقع الآن من الحياة الزوجية أكثر مما كانت تتوقع في الماضي. فهي تتوقع أن تشارك في أنشطة مشتركة مع زوجها ومع أطفالها، وهي غالباً تشارك في القرارات المتعلقة بتعليم الأبناء وتأثيث البيت وخطط السفر الخاصة بأسرتها النووية. وتزداد حقوقها عندما تكون عاملة وتساهم في ميزانية الأسرة بشكل أو بآخر.

وهناك شابات كثيرات الآن لم يعدن يقبلن باستسلام ما يقرره أزواجهن، وإنما

يسألن ويناقشن ويتفاوضن، وربما كان الجانب الأكبر من هذا التفاوض يدور الآن حول حرية المرأة في الحركة وفي الخروج. كما أن المرأة لم تعد تسامح في أن يغيب الزوج منفرداً عن الأسرة لفترة طويلة، وإن كانت لا تعترض على حقه في السفر منفرداً. ونتيجة لهذه التغييرات، فإن الأسرة التي تملك الموارد الكافية يرجح أن تسافر بكل أفرادها في الصيف. ومن المناطق المحببة منطقة أبها في المنطقة الجبلية في الجنوب الغربي من المملكة. ولا يرجع ذلك إلى مجرد القرارات التي يتخذها أفراد، ولكنه يرجع أيضاً إلى الظروف الاقتصادية التي تتيح الآن للأسر أن تسافر مجتمعة لقضاء الإجازات، وتتيح للرجل أن يأخذ أسرته معه إلى مدينة جديدة إذا انتقل للعمل بها.

ثانياً: الحياة الاجتماعية للمرأة

كانت النساء من أسر الفلاليح في عنيزة القديمة يخرجن من مساكنهن إلى المزارع كل يوم ذهاباً وإياباً. كما أن البائعات في الأسواق، وغيرهن ممن يحملن الماء من الآبار العذبة إلى البيوت، لم يكن حبيسات في دورهن. وكما ذكرنا في الفصل الأول كان هناك أيضاً ما يسمى « الحسو » وهو منطقة تحيط بالبئر داخل البيت حيث تجتمع النساء الفقيرات من المجاورة السكنية ويتبادلن الأحاديث. أما نساء أسر التجار الأغنى فكن أكثر لزوماً لبيوتهن. ولم تكن بنات تلك الأسر تكاد تغادر البيت من وقت البلوغ إلى ما بعد الزواج وإنجاب الأطفال. فإذا خرجن فإنهن يغادرن بيوتهن قبل أن يفتح السوق أبوابه في الصباح المبكر، ولا يعدن إلا بعد إغلاقه في الليل تجنباً للاتصال بالرجال. ونكون في صحبتهن دائماً امرأة أخرى. وكانت حركة الفتاة غير المتزوجة في الماضي مقيدة إلى درجة تدفع نساء اليوم لأن يمزحن قائلات إن الفتاة لم تكن تحتاج حتى إلى عباية لأنها لم تكن ستستخدمها. وإذا اضطرت الفتاة للخروج فإنها تلبس عباءة أمها. وبعد إنجاب الأطفال تصبح نساء هذه الأسر أكثر حرية ويذهبن إلى السوق بملابس قاتمة تحت العباية حتى لا يجذبن انتباه الرجال. وهن في بعض الأحيان يزرن الأقارب ويلتقين بالجيران في كل يوم تقريباً.

وقد استذكرت « أم تركي » التي جاوزت الستين البرنامج اليومي للمرأة من أسر التجار في عنيزة القديمة قبل أربعين عاماً فقالت:

« كنت أصحو في الصباح الباكر وأعدّ القهوة أو الشاي،وأشربه مع زوجي وأمه. وبعد ذلك يخرج زوجي إلى محله وأقوم أنا بتنظيف البيت. وكنا نتناول وجبتين فقط في تلك الأيام. لم تكن الأولى تحتاج إلى تحضير لأنها تتألف من التمر واللبن. وعند انتصاف

الصباح نكون في العادة خاليات ونذهب لزيارة الجيران. ونظراً لأني لم أكن أرغب في أن أترك أم رجلي وحدها كانت جاراتي تأتين لزيارتي عادة في الصباح. وكانت تلك في العادة زيارات قصيرة للغاية.

كنا نشرب القهوة معاً ونتحدث عن الأبناء. وكانت إحدى صديقاتي ماهرة بشكل خاص في علاج الأمراض، فعندما يمرض أحد أبنائي تخبرني بما يجب عمله وكان دائماً يفيد. وكنا نجلس معاً ونقوم بإعداد بعض الأشياء للوجبة الأساسية، ونثرثر حول أحداث اليوم السابق، وما جرى للناس الذين نعرفهم. وفي بعض الأحيان تأتي «أم خالد» وفوق رأسها صرة، فهي التي تحضر القماش وغيره من الأشياء إلى البيوت للنساء اللاتي لا يذهبن إلى السوق. وإذا كنا نريد شيئاً فإننا نشتريه منها. كما أنها تحدثنا عن النساء اللاتي زارتهن، ويكون بعض ما تذكره لنا جديداً علينا لأننا لا نذهب إلى كل الأماكن التي تذهب إليها. ولذا كانت الثرثرة معها مسلية. وكنا في العادة نشتري منها شيئاً لأنها ما دامت قد وصلت بيتنا لا يجوز أن تخرج من دون أن نبيعنا شيئاً. لكن الأشياء لم تكن تكلف كثيراً في تلك الأيام. وعندما يكون عندي فائض من القمح أو التمر أعطيها بعضه.

وأعود إلى البيت قبل عودة رجلي في الظهر لتناول الوجبة الأولى. ثم يعود إلى محله وأبدأ أنا في إعداد الوجبة الرئيسة. ولم يكن علينا أن نطحن قمحنا بأنفسنا إذ كان هناك آخرون يقومون بذلك. وكنت أعد كل شيء آخر للوجبة. وكنا في العادة نتناول الوجبة الرئيسة قبيل المغرب، وبعد ذلك يكون لدينا الوقت لزيارة الصديقات مرة أخرى. ومن تكون لديها عمل منا تحضر عملها معها وتساعد إحدانا الأخرى. كنا نعمل ونتحدث ونرجع في العادة بعد قليل من موعد الصلاة الأخيرة. وإذا كان الرجال في الخارج فإننا نبقى لفترة أطول. وبعض المتقدمات في السن ممن لا أزواج لهن أو ممن لهن أزواج غائبون، ربما يقضين الليل هناك. وكنا عادة نستخدم هذا الوقت في إعداد وجبة اليوم التالي ونقوم ببعض أعمال الخياطة. وفي الصيف نقوم بأعمال أكثر، فالنهار طويل وعلينا أن نجهز التمر، ويشتغل بعضنا بالقمح. وكنا كثيراً ما تساعد بعضنا بعضاً في تلك الأيام. فإذا كان هناك ضيوف لرجلي (على الوجبة الرئيسة) تأتي جاراتي لمساعدتي في إعداد الطعام، وأنا أيضاً أعطيهن جزءاً منه. ولم يكن عددنا كبيراً نحن الذين نتزاور في المجاورة السكنية ولكننا كنا حقاً كالشقيقات».

في عنيزة القديمة كانت المجاورة السكنية تتألف من وحدات متقاربة، وكانت بيوت الأصدقاء والأقارب عادة على مسافة يمكن أن تقطع سيراً على الأقدام. ولذلك كان من

السهل على النساء أن تزور أحداهن الأخرى. أما عنيزة الجديدة فمنتشرة في مساحة واسعة بحيث أصبحت معظم الزيارات تحتاج إلى وسيلة انتقال. والبنات غير المتزوجات اليوم يحتجن إلى إذن بالخروج من الوالد أو الوالدة، وعندما يخرجن يكون ذلك عادة لزيارة القريبات أو الصديقات أو للذهاب إلى السوق، وتكاد هذه أن تكون هي جميع الخيارات المتاحة لهن في عنيزة. وعندما يذهبن إلى السوق لا بد أن يكون بصحبتهن إحدى السيدات، والأفضل ألا تخرج البنات غير المتزوجات كثيراً، مرتين في الأسبوع على الأكثر.

أما المرأة المتزوجة فتستطيع أن تخرج عدداً أكبر من المرات. والمفروض نظرياً أنها تستأذن زوجها، ولكنها عملياً تكتفي بإبلاغه، والمعتاد أنه هو الذي يقوم بتوصيلها. والعقبة الأساسية في طريق حرية حركة المرأة الآن ليس السلطة المباشرة للأقارب أو الزوج بل عدم توافر وسائل الانتقال. فالنساء يكن تحت رحمة السائقين تماماً، وهذا لا يحد فقط من قدرتهن على التزاور وإنما يحول أيضاً دون دخولهن بالكامل ضمن قوة العمل، ويحد من قدرتهن على القيام بأنشطة تجارية مستقلة بهن. واستئجار سائقين ليس بديلاً ملائماً لكثير من الأسر، لأن الاعتقاد الشائع في عنيزة أن اختلاء رجل وامرأة في سيارة هو من قبيل الخلوة المحرمة على الجميع فيما عدا الزوج ومحارم المرأة (الأشخاص الذين يحرم عليها زواجهم). ولهذا السبب فإن المدارس وغيرها من المؤسسات التي تعمل بها نساء تستأجر سائقاً ومعه زوجته ليقوم بتوصيل الموظفات. وبرغم أن كثيراً من الأزواج أو الأشقاء يبذلون جهودهم ليأخذوا قريباتهم إلى حيث يردن هن، فإنهم عادة يعتبرون ذلك عبئاً، ويكون على المرأة أن توفق مواعيدها تبعاً لمواعيد الرجال. وبرغم وجود أتوبيسات عامة تتنقل في أنحاء المدينة فمعظم النساء لا يعتبرنها وسيلة مناسبة ولا يستخدمنها في أي وقت تقريباً، بالإضافة إلى أن بعض الأزواج يمنعونهن من ذلك.

ومع إنشاء المدينة الجديدة تفرقت المجموعات التي كانت تقيم في المجاورات السكنية القديمة في أنحاء مختلفة، كثيراً ما تكون متباعدة إحداها عن الأخرى. وهذا التشتت جعل من الصعب على النساء أن يحتفظن بروابط الصداقة القديمة، مما أثر أبلغ الأثر على روابطهن الاجتماعية. ويوجد الآن أكثر من ١٥ حياً سكنياً جديداً تتفاوت تبعاً للمعايير الاقتصادية. فالأحياء القريبة من المدينة القديمة أغلى من الأحياء الأخرى التي تقع عند الأطراف. وبرغم وجود بعض التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين سكان كل منطقة، فليس هناك ذلك النوع من الامتزاج بين الأسر الغنية والفقيرة في المنطقة الواحدة كما كان الحال في المجاورات السكنية القديمة. وبرغم وجود عدد من المساجد في كل منطقة

فإن الرجال يضطرون في كثير من الأحيان إلى ركوب السيارات للوصول إليها. وليست هناك مساحات مشتركة يلعب فيها الأطفال أو يتقابل فيها السكان كما كان الحال في المجاورات القديمة. ومن الممكن أيضاً أن يكون السكان متجاورين ومع ذلك لا يعرفون الكثير عن بعضهم بعضاً.

والمناطق السكنية الجديدة لا تتألف منها مجاورات كما كان الحال في المدينة القديمة. غير أن الأهالي ما زالوا يعتزون بعلاقات الجوار، ويحاول الكثيرون أن يزيدوها متانة على الرغم من التغييرات التي طرأت على البيئة المادية. وإذا كان بعض الأقارب وبعض الجيران القدامى ما زالوا يعيشون في نفس المنطقة السكنية اليوم، فهناك كثيرون غيرهم ليسوا من الأقارب ولا من الجيران القدامى. غير ان النساء يبذلن جهداً خاصاً لإقامة علاقات مع الجيران الجدد.

فعندما تنتقل إلى الحي أسرة جديدة تسعى النساء إلى اجتذاب نسائها إلى شبكة الصداقات القائمة التي أقمنها حديثاً. والمألوف أن يقوم عدد من النساء بزيارة نساء الأسرة الجديدة للترحيب بها في المجاورة. ثم تقوم كل من نساء المجموعة بدورها بدعوتهن لتناول الطعام. وعندما تكتمل الدائرة يصبح على نساء الأسرة الجديدة أن يحددن موقفهن، فإذا رغبن في استمرار التبادل تكون وسيلة ذلك أن يقمن هن بدعوة الأخريات إلى الطعام. ومن ذلك الوقت فصاعداً يصبحن أعضاء في مجموعة نساء المجاورة. أما إذا كن غير راغبات، كما يحدث أحياناً، فإنهن لا يدعين الأخريات إلى الطعام ولكن يحتفظن بعلاقات ودية معهن.

وعندما تتألف شبكة من نساء المجاورة فإنها تنتقل من بيت إلى آخر كل أسبوع أو كل اسبوعين، ودائماً في نفس اليوم من أيام الاسبوع، وعادة في الصباح. وتتألف هذه المجموعات في المقام الأول من نساء يقمن على مسافة من الأخريات يمكن قطعها سيراً على الأقدام. وبرغم أنه تكون هناك في أحيان كثيرة علاقة دم أو مصاهرة بين بعض نساء الشبكة، فإن السبب الحقيقي لاجتماعهن هو عضويتهن في المجاورة السكنية. لكن يحدث أحياناً أن تتقاطع روابط الدم والمصاهرة مع الشبكات القائمة في المجاورات. فقد يحدث مثلاً أن توجد في بيت المضيفة إحدى القريبات من مجاورة أخرى. كما يمكن أن تحضر في أحد الاجتماعات صديقات للحاضرات من مجاوراتهن السابقة. ويمكن مثلاً أن يكون بين المجموعة امرأتان متزوجتان من شقيقين يقطنان مسكنين مختلفين، أو زوجتان لرجل واحد، أو امرأة وأم زوجها، أو ابنتا عم متزوجتان من رجلين في نفس المجاورة. ومن الطبيعي أن يكون هناك نساء أخريات ليس لإحداهن بها صلة قرابة أو مصاهرة،

كان يكون البعض قد عرفها عندما كانت فتاة في المجاورة القديمة في المدينة القديمة، أو يكون لبعضهن معارف جدد التقوا كأعضاء في شبكة المجاورة. وتكون الحاضرات كلهن تقريباً متزوجات او مطلقات أو أرامل، نظراً لأن غير المتزوجات نادراً ما يحضرن هذه اللقاءات الصباحية. ويمكن أن تحضر النساء أطفالهن معهن.

وهذه اللقاءات ليست مناسبات رسمية، فالنساء يتوافدن إليها على التوالي مرتديات ملابس غير رسمية حوالي الساعة ١٠,٣٠ صباحاً، ويلتقين في قاعة الاستقبال الرئيسة، أو في مجلس الرجال إذا كان هناك مجلس كهذا. وتقوم المضيفة بمعاونة إحدى قريباتها أو صديقاتها الحميمات بتقديم القهوة والتمر والشاي و مأكولات بسيطة. وتكون المضيفة عادة مشغولة بتقديم الطعام للضيوف، وتبدأ النساء الأخريات حديثهن بالسؤال عن صحة كل منهن وصحة أفراد أسرهن. وموضوعات المناقشة تختلف، وربما يشترك عدد منهن في الحديث في وقت واحد وبصوت مرتفع. ومن الموضوعات المفضلة أخبار ابنائهن وما يحدث لهم وما يفعلون. وكثيراً ما يسألون امرأة عن عدد ما لديها من أبناء، ويكون ذلك بداية للتعليقات على العدد النموذجي للأبناء الذين يجب أن تنجبهم المرأة. وتختلف الآراء، فالبعض يقلن ان العدد الكبير من الأبناء مرغوب، وليكن ١٢ مثلاً، وإن الأبناء يأتيهم رزقهم من عند الله. وهؤلاء في العادة من النساء الأكبر سناً. وتقول الأخريات ان خمسة أبناء هو الحد الأدنى الذي يجب أن تنجبه المرأة. وكانت هناك مثلاً امرأة لديها ستة أبناء، ولم تستطع الأخريات إقناعها بأن تنجب المزيد برغم أن جميع ابنائها قد كبروا ويعيشون بعيداً عنها. وكانت إمرأة ليس لديها غير خمسة أطفال موضع مداعبة الأخريات اللاتي قلن إنهن سيشجعن زوجها على الزواج بغيرها.

ومن الموضوعات الأخرى، الخدم والعمل المنزلي عموماً. وتشكو النساء من مشكلة اللغة وطريقة التفاهم مع الخدم وهن جميعاً من الوافدات. وكما هو الحال مع العمال فإن الخدم أيضاً يجب أن يتدربوا. وعندما يتم ذلك فإنهم يرغبون في الذهاب، وهن يناقشن مرتبات الخدم، والمكاتب الجديدة التي تنشأ لإحضارهن، ويتفقن عادة على أفضل الطرق لمراقبة خروجهن وعودتهن، وما إذا كان يجوز السماح للخادم بأن تخرج منفردة بغير مرافق. ويناقشن الأحداث التي وقعت في المجتمع المحلي ولا سيما الأحداث التي تمس أشخاصاً يعرفونهم. وقد تثير النساء اللاتي يعرفن بعضهن معرفة جيدة مسائل عائلية يخشين أن تتسبب في نزاع. ومن موضوعات الخلاف الأساسية كما ذكرنا، سعي المتزوجين حديثاً للإقامة بمفردهم.

وتعلق الأكبر سناً في هذه اللقاءات بحزن على مدى تغير الأحوال وكيف كانت

الأحوال أحسن كثيراً في الماضي. وتقول واحدة ان ابنها أو زوجته تريد أن تسكن وحدها أو أنها رتبت لذلك بالفعل. وهذه المشكلة تمس عادة كل امرأة في المجموعة، وبالتالي تحتدم المناقشة بشأنها. وربما تشكو إحدى النساء الأكبر سناً من أن الأمور تغيرت إلى درجة أن الشابات الصغيرات أصبحن هن المفضلات في البيوت، وأنها لم تعد تطمئن للنزول وشراء شيء للبيت - لا أثاث ولا حتى ثوب - لأن النساء الصغيرات كثيراً ما ينتقدن ذوقها. وفي غمار هذه المناقشة حول تغير الأحوال تدور المناقشة أيضاً حول أية أشكال جديدة للسلوك تكون قد ظهرت في أي ميدان من ميادين الحياة، وتبدي الحاضرات من الأجيال المختلفة رأيهن. وقد تلقى بعض تلك النماذج الثناء، مثل المرأة العاملة التي سددت ديون والدها، أو يوجه اللوم لبعضهن لعدم إبدائهن الاهتمام الواجب بالآباء. وربما يوجه النقد لغيرهن بسبب سلوك يعتبر مخزياً. وهذه التقديرات لأشكال السلوك الجديدة تنتشر إلى مدى أبعد من هذا اللقاء الصغير، إذ يرجح أن تكون كل امرأة من الحاضرات منتمية إلى مجموعات أخرى.

ومن موضوعات المناقشة الأخرى معرفة القراءة والكتابة وأهميتها في حياة الكبار الذين لهم أبناء. وهناك نساء نشيطات استفدن من فصول محو الأمية في مجاوراتهن. وهؤلاء يستخدمن في العادة تلك الاجتماعات لتشجيع غيرهن على حضور فصول محو الأمية، ولكن لا يستجيب منهن غير عدد محدود، ويجري دائماً تقييم تجربة المشتركات منهن. وعندما تبذل محاولة لاجتذاب المزيد من النساء فإن هؤلاء يبدين استعدادهن لتعلم القراءة وبعض الحساب وقسط من الدين ولكنهن لا يبدين اهتماماً بالموضوعات الأخرى. وبعضهن يرى أن أهم ما في فصول محو الأمية هو تحفيظ القرآن. ويضيف بعضهن إلى ذلك القدرة على تعلم وصفات جديدة للطعام، وطرق جديدة للطهي، والأهم من ذلك تعلم كيفية استعمال التليفون، وربما التمكن من استلام خطاب يحتاج إلى إيصال. أما كون معرفة القراءة والكتابة ترتبط بحسن تربية الأطفال فذلك أمر يتخذنه عادة مادة للمزاح. فهن قد ربين أبناء ولا يرين كيف يمكن لبرنامج مكافحة الأمية أن يساعدهن في ذلك.

وتنتهي هذه الاجتماعات عادة بعد ساعة ونصف الساعة أو ساعتين، أي في الثانية عشرة أو الثانية عشرة والنصف، وبعد تحديد مكان الزيارة المقبلة. وتعقد تلك اللقاءات أحياناً بعد الظهر. وفي هذه الحالة تشترك فيها بعض النساء العاملات. والمعتاد أن تقوم أم الزوج بضم النساء إلى هذه الاجتماعات، إذ تكون قد أصبحت عضوة فيها من قبل، أو تقوم بذلك واحدة من القريبات اللبيبات في المجاورة. وإذا حضرت تلك الاجتماعات

بعض الفتيات غير المتزوجات فالأرجح أن يكون ذلك في جلسات بعد الظهر لا في جلسات الصباح. غير ان بنات المضيفة يحضرن دائماً ويساعدن امهن. وحتى في وجود الخدم تقوم نساء البيت عادة بخدمة الضيوف. وإذا كان الأغلب ان تكون الاجتماعات الصباحية مؤلفة من نساء اميات فالاجتماعات المسائية تضم بعض من يعرفن القراءة والكتابة وبعض المتعلمات أحياناً. وهذه الاجتماعات كلها تضم نساء من الأجيال الثلاثة: الجدات والبنات والحفيدات.

وفي بعض اللقاءات التي تعقد في بيوت ذوي اليسار، يمتد اللقاء المسائي ليشمل وجبة العشاء. وبرغم أن المناطق السكنية تميل لأن تضم أشخاصاً متقاربين في وضعهم الاقتصادي، فليست تلك قاعدة مطلقة، وقد تلتقي في مجموعات المجاورات السكنية النساء الموسرات بنساء محدودات الدخل. غير ان التعامل داخل المجموعة يقوم على أساس التكافؤ المطلق. وأعضاء المجموعة يتصرفون كمجموعة لا كأفراد. وهذه الاجتماعات تكون عادة حلقات ضيقة ويشترك جميع الحاضرين فيها في مناقشة الموضوعات، وكثيراً ما يجري ذلك في وقت واحد. وإذا كان من المألوف أن تشغل واحدة منهن من تجلس إلى جوارها من حين لآخر بحديث خاص فإن معظم الحديث يشارك فيه جميع الموجودين. وإذا تخلفت إحدى النساء عن الحضور يسأل الآخرون عنها، وإذا تبين أنها مريضة تقوم عضوات مجموعة المجاورة بزيارتها جماعياً. ويتضح التضامن في المجموعة أيضاً عندما تكون إحدى العضوات مريضة مرضاً شديداً، فعند ذلك تلغى اللقاءات الاجتماعية إلى حين تحسن صحتها.

وإلى جانب لقاءات المجاورات تشارك النساء أيضاً في الاجتماعات التي تعقد بصورة منتظمة للعشيرة، اي للأشخاص الذين يشتركون في نفس اسم الأسرة. وهؤلاء يجتمعون بانتظام ولكن على فترات أكثر تباعداً، مرة كل شهر تقريباً. ويمكن أن تضم هذه اللقاءات كلاً من الذكور والإناث، ولكنهم يظلون منفصلين، إذ تلتقي كل مجموعة منها في مكان مستقل في البيت. وغالباً ما تشمل هذه اللقاءات أيضاً تقديم العشاء، وهي تعقد في منزل مختلف في كل مرة. ولكنها في بعض الأحيان تعقد بصورة دائمة في بيت أكبر الأعضاء سناً من الذكور، على افتراض أنه يستطيع أن يتحمل تكاليفها. وفي هذه اللقاءات يجتمع الأقارب الذين قد لا يكون بينهم اتصال إلا في هذه المناسبة. وتضم الاجتماعات أحياناً أقارب من مدن أخرى مثل الرياض.

وتعقد مثل هذه اللقاءات الأسرية عادة في أيام الاجازة، ويكون لها في الغالب طابع رسمي للغاية. ويرتدي الرجال والنساء في هذه المناسبة ملابس أقرب إلى الرسمية،

وتكون الوليمة حافلة، وتذبح فيها عادة شاة أو ماعز بهذه المناسبة . والمعتاد أن تضم هذه اللقاءات أشخاصاً من أجيال متعددة وتتيح للجميع، ولا سيما الأطفال، فرصة لتجديد العلاقات فيما بينهم، وهي تضم أفراد العشيرة من الأغنياء والفقراء معاً.

وليس من غير المألوف أن تكون هناك فوارق اقتصادية بين أفراد العشيرة. وحتى بين أسر التجار الغنية العريقة هناك الكثيرون الذين تقل ثروتهم عن الآخرين بكثير. ويحدث أحياناً أن يكون أخوان شقيقان أحدهما غني موسر بينما يكون دخل الآخر محدوداً. ومن بين فئة الفلاليح القدامى قد يكون البعض من الفقراء والآخرون قد وصلوا إلى مناصب كبيرة في الوظائف الحكومية يتقاضون عنها أجوراً عالية . وإذا كان الشخص يشغل منصباً رفيعاً فالأرجح أن يسكن في مدينة أخرى ونادراً ما يحضر اجتماعات العشيرة.

ومن الفروق الأخرى الأكثر انتشاراً أن يكون هناك عضوان في عشيرة واحدة أو من أسرة ممتدة واحدة، وأحدهما مدير لمؤسسة حكومية والآخر سائق أو فرّاش يعمل في نفس المكان. والذي يحدد التعامل بينهما هو رابطة القرابة والعمر وليس المركز المالي أو الوظيفي . والفروق في المركز واضحة للغاية في عنيزة، لأن التغيير حدث مؤخراً ونتجت عنه تغييرات نوعية بارزة، كما يحدث مثلاً عندما يصبح أحد الأشخاص من أصل فلاحي وأمي لا متعلماً فحسب وإنما وموظفاً أيضاً. وقد يتقاضى راتباً مرتفعاً للغاية يسمح بإحداث تغيير واضح في مستوى حياته وأسلوبها. وفي هذا التغير قام الأفراد وليست مجموعات الأقارب بالدور الأساسي وكانوا هم أيضاً المستفيدون الأساسيون. وفي الوقت ذاته بقيت روابط القرابة قوية ولها تقديرها العالي، وإن كان هناك حالات لم يتقدم فيها الأغنياء وذوو المكانة لمساعدة أقاربهم الفقراء على تحسين وضعهم.

وتكثر المرأة المتزوجة من زيارة أسرتها الأصلية. فمرة في الأسبوع، وذلك عادة في يوم الإجازة، تأخذ المرأة أبناءها لقضاء يوم بكامله مع أبويها. وقد يحضر زوجها هذه الوليمة أو لا يحضرها، وخاصة إذا كان والداه أيضاً في المدينة . والزوجان اللذان يعيشان بمفردهما يقضيان يوماً مع أقارب الزوجة ويوماً آخر مع أقارب الزوج. وتهتم النساء اهتماماً خاصاً بزيارة بيتهن الأصلي وينتظرن يوم الزيارة بشوق. وتبلغ هذه الزيارات من الأهمية حداً يدفع النساء الصغيرات، في إطار الأسرة الممتدة، إلى توفيق مواعيد زياراتهن بحيث تبقى إحداهن دائماً مع أم الزوج، برغم أنها أيضاً ربما تكون في انتظار بناتها. وهذه في العادة لقاءات تخص الأسرة، ولكن الأصدقاء المقربين يمكن أن يحضروها أيضاً إذا لم يكونوا بدورهم ملتزمين بزيارات مماثلة.

ويحدث من حين لآخر أن يضم اجتماع المجاورة بمرور الوقت نساء شابات يتصادف أنهن يمارسن الآن نفس المهنة. وبطبيعة الحال تستطيع أي امرأة أن تشارك في أكثر من مجموعة واحدة كما يتبين من الحالة التالية. « منيرة » من أسرة من عنيزة هاجرت إلى الحجاز، وقد تزوجت منذ نحو ٢٥ سنة وجاءت لتعيش في عنيزة، وهي تشارك في لقاء ظل يجتمع بانتظام خلال السنوات العشر الماضية ويتألف من: ابنة عمها وهي مدرّسة، وجارة لها في المدينة القديمة وابنتها التي اصبحت مدرسة فيما بعد، ونساء من أسرتين أخريين. وهذه المجموعة تلتقي مرة كل أسبوعين وأحياناً مرة كل اسبوع. وتشترك « منيرة » أيضاً مرة كل أسبوعين في لقاء يعقد لأسرة زوجها. ويكون هذا اللقاء عادة في الأمسيات، ويضم أحياناً أفراد الأسرة من الذكور. وبالإضافة إلى ذلك فإن « منيرة » عضو في مجموعة للمجاورة تضم أيضاً أصدقاء قدامى ليسوا من جيرانها. وبمرور السنين أصبحت المجموعة تضم البنات اللاتي أصبحن مدرّسات مثل « منيرة » وابنة عمها. وهذه المجموعة أكبر بكثير، وتضم من عشرين إلى ثلاثين امرأة يلتقين في الأمسيات، ويكون ذلك عادة حول مائدة للطعام، وهي تنتقل بالتناوب من بيت إلى آخر. وتتألف هذه المجموعة من نساء من الجيل الأكبر معظمهن أميات، إلى جانب أخريات ممن يشتغلن بالتدريس. وتقوم « منيرة » كذلك بزيارة « صديقاتها الحميمات » اللاتي قد لا ينتمين إلى أي من هذه المجموعات.

ومشاركة المرأة في أنشطة خارج البيت محدودة إلى درجة ما. في الماضي كانت حرية الحركة للبنات غير المتزوجات في أضيق الحدود الممكنة ولا تخرج عن المجاورة السكنية، بينما كان الأفق الاجتماعي للمرأة المتزوجة أوسع قليلاً. أما المرأة العاملة فإن جانباً كبيراً من وقتها تستوعبه احتياجات العمل. والمرأة المعاصرة كما أوضحنا تشارك في أنواع مختلفة من النشاط خارج البيت، لكن عالمها محدود بالنساء الأخريات، ومقيد بدرجة شديدة بعدم توافر وسائل الانتقال.

ولروابط المرأة بأسرتها الأصلية أهمية بالغة كمصدر للمساندة العاطفية وغيرها من أشكال المساعدة. فالمرأة تظل جزءاً من أسرتها الأصلية وتعود إليها في حالة الطلاق. وعندما تكون روابط الزواج ضعيفة ويسهل حلها بالطلاق تكون أسرة المرأة الأصلية هي المصدر الأساسي لأمنها. وعلى ذلك فإن كثرة زيارة المرأة المتزوجة لأسرتها الأصلية تعزز هذه الروابط المهمة التي تعتمد عليها المرأة طوال حياتها. ومشاركتها في لقاءات الأسرة الممتدة تتفق مع المثل المستقرة للعلاقات العائلية في المجتمع المحلي، وتتيح لها مجالاً أوسع تستطيع أن تحصل منه على العون والمساعدة. بيد أن المجاورة هي التي توسع آفاق العالم

الاجتماعي إلى ما هو أبعد من علاقة القرابة. فهذه المجموعات والنساء اللاتي تلتقي المرأة بهن في مكان العمل هما المصدر الأساسي للعلاقات التي تتجاوز علاقة القرابة. وكل هذه العلاقات مجتمعة تحد من شعورها بالعزلة.

وفي هذه اللقاءات على اختلاف أشكالها تجمع النساء معلومات عن الأحداث التي تقع في المجتمع المحلي، ويناقشن الموضوعات التي تهمهن. وغالباً ما تتحدث النساء عن أبنائهن ودراستهم والعناية بهم، كما يناقشن الأحداث العائلية والتغييرات الجارية. ومن حين لآخر تنفس النساء عن الخلافات العائلية، ولكن ذلك لا يحدث إلاّ بين الصديقات الحميمات. وغالباً ما يكون الهدف من ذلك هو تنقية الجو وإصلاح الجسور عن طريق الحصول على رأي الآخرين ومشورتهم. ويكتسب هذا الاتصال أهمية خاصة عندما تكون القواعد آخذة في التغير. وتناقش النساء من حين لآخر سلوك النساء الأخريات غير الحاضرات. ومن المعتاد أن يناقشن أي خروج على السلوك المألوف، وينتقدن أحياناً، ويستهجن من حين لآخر. وقد تكون هذه اللقاءات فرصة لبعض النساء لبيع السلع التي يحضرنها أو يصنعنها. كما يحدث أحياناً أن تحصل النساء على معلومات عن الزيجات المتوقعة لأبنائهن وبناتهن داخل المجتمع المحلي.

وهذه العلاقات التي تتوثق بصور شتى، تربط المرأة بالكثيرات غيرها ممن تستطيع أن تتبادل معهن التأييد والمساعدة. وتصبح النساء صديقات للأخريات وموضعاً لسرهن، وهن يقدمن القروض لمن تحتاجها منهن، ويقدمن المساعدة أثناء المرض، ويحضرن في المناسبات كالوفاة أو المرض الشديد. وفي هذه الحالة تقوم عضوات مجموعة المجاورة بزيارات المجاملة حتى إذا كن لا يشاركن في الزيارات الاجتماعية. ويصدق نفس القول على حالات الزواج والميلاد.

ثالثاً: الحياة الاجتماعية للرجال

تشبه الزيارات الاجتماعية التي يقوم بها الرجال تلك الزيارات التي وصفناها بالنسبة للنساء في عدد من الجوانب المهمة. فعن طريق الزيارة يؤكد الرجال علاقات القرابة، وينشئون مجموعات تقوم على الصداقة، أو الالتقاء بالنظراء، أو روابط المهنة. وفي اجتماعات الرجال يجري تبادل المعلومات عن المجتمع المحلي، ومناقشة القضايا المتعلقة بتغير القيم وأنماط السلوك، وتعقد الصفقات في بعض الأحيان. ولكن على خلاف الحال في بعض المجموعات النسائية، نادراً ما يناقش الرجال مسائل تتعلق بالخلافات الأسرية أو مسائل لها طابع شخصي، وخاصة إذا كانت تتعلق بالنساء، لأن

مناقشة الأمور المتعلقة بالأمهات أو الأخوات أو الزوجات أو غيرهن من نساء المجتمع المحلي تعتبر عيباً وأمراً غير لائق بالرجال. ويجوز للمرء أن يتحدث عن نساء أجنبيات عرفهن، ولكن نادراً ما ترد إشارة إلى النساء المحليات بالتحديد أو بذكر الأسماء داخل مجموعة.

ويختلف تزاور الرجال عن تزاور النساء في أن لقاءاتهم أكثر تواتراً وتكاد تجري كل يوم، وهي تتحقق بسهولة وبصورة طبيعية ومن دون جهد خاص أو تفكير. وعلى خلاف النساء فليس هناك قيد على حركة الرجال في المجتمع المحلي، فكل رجل ممن يعرفون قيادة السيارات (وذلك يشمل الجميع فيما عدا بعض المتقدمين في السن) لديه سيارة خاصة به، وهو غالباً بداخلها لينتقل من البيت إلى العمل أو إلى السوق أو إلى مكان الزيارة أو يبحث عن شخص « جالس » (أي يستقبل الضيوف) إذا لم يكن لديه ما يعمله غير ذلك.

وكما حدث بالنسبة للنشاط الاجتماعي للمرأة، تغير أيضاً نشاط الرجل مع نشأة عنيزة الجديدة. ففي الماضي كما ذكرنا كان السوق هو المسرح الأساسي للنشاط الاجتماعي بين الرجال. ويذكر الرجال والنساء على السواء أن الرجال كانوا يذهبون إلى السوق في عصر كل يوم، سواء كانت لهم تجارة ومعاملات أو لم تكن. فالواحد منهم يرتدي البشت ويذهب إلى هناك عقب صلاة العصر مباشرة، حيث يلتقي الأصدقاء ويلاحظ ما يجري ويشرب القهوة والشاي في محلات مختلفة، وربما يشتري شيئاً أو يسوي حساباً مع أحد التجار، وإن كان ذلك ليس ضرورياً. وكان السوق نقطة التقاء لجميع الذكور من كافة المجاورات السكنية ومن مختلف القطاعات المهنية. وإذا كان هناك من يبحث عن شخص بعينه فإنه يذهب إلى السوق لا إلى بيته ليعثر عليه. وعلى ذلك لم يكن السوق مجرد منشأة اقتصادية بل كان أيضاً ميداناً اجتماعياً يضم الرجال في المجتمع المحلي بكامله.

وبدأت هذه الأوضاع تتغير مع تطور المدينة الجديدة. وقد بدأ هدم السوق القديم في ١٩٦٤، كما ذكرنا من قبل، عندما بدأت البلدية المنشأة حديثاً برنامجها لتوسيع الشوارع وزيادة استقامتها وإدخال مرافق جديدة. وفي الوقت ذاته بدأ المدرسون وغيرهم من الموظفين يزدادون عدداً ويشكلون فئة مهنية جديدة تدخل في النسيج الاجتماعي للمجتمع المحلي. وتكاثرت السيارات، وبدأ كثير من الموظفين الشبان وغيرهم في الخروج للنزهة على رمال الصحراء القريبة في الأمسيات، حيث يشعلون النار ويعدون القهوة والشاي ويتحدثون. وأدخلت الكهرباء ثم دخل التلفزيون في أواخر الستينات.

وبدأت مواعيد السوق تتغير فأصبح يبقى مفتوحاً بعد الغروب وحتى الصلاة الأخيرة، وشرع الجيل الجديد الذي أصبح أكثر تعليماً في التخلي عن السوق باعتباره مركزاً اجتماعياً حتى فقد صفته الاجتماعية تلك حوالي سنة ١٩٧٠ . ويعتبر الكثيرون أن تلك علامة على نهاية عصر في عنيزة، وكان من شاراتها تخلي الشباب عن لبس البشت إلا في بعض المناسبات ذات الطابع الرسمي الخالص. ويقول الرجال الذين تبلغ أعمارهم نحو الخامسة والأربعين انهم لم يذهبوا أبداً إلى السوق كمكان لممارسة أي نشاط اجتماعي.

ومنذ ذلك الحين لم تأخذ أية مؤسسة أخرى مكان السوق كموقع مدني يتخذه جميع رجال المجتمع المحلي محوراً للقائهم. ومنذ ذلك الحين أيضاً لم تعد العلاقات قائمة على التعامل وجهاً لوجه، وبدأ الوافدون يظهرون في الساحة بأعداد تتزايد باستمرار، وبدأ أشخاص من خارج المجتمع المحلي يأتون إليه ويستقرون في مجاورات سكنية جديدة أخذت تنمو باطراد. والمؤسسة الوحيدة التي تجمع رجال المجتمع المحلي اليوم هي المسجد الرئيسي، حيث يجتمع معظم الرجال لصلاة الظهر يوم الجمعة. وبرغم أن هذه المناسبة دينية فإن لها أيضاً طابعها الاجتماعي. والرجال الذين لا يلتقون بصورة منتظمة يلتقون هناك لفترة وجيزة، فيتبادلون التحية ويسألون عن المعارف الذين قد لا يكونون حاضرين.

ومع اتساع المدينة وتغيرها لم تنشأ أماكن عامة للالتقاء او الترويح. فالمقاهي القليلة، والمطاعم الصغيرة العديدة نادراً ما يتردد عليها رجال المجتمع المحلي. وإذا كان أغلب الرجال لم يعودوا يرون في هذه الأماكن ما يعيب كما كان الحال في الماضي، فلا يتردد عليها مع ذلك غير العمال الوافدين في الأغلب. وليست هناك وسيلة عامة للترويح فيما عدا المباريات الرياضية وإجراء استعراض من وقت لآخر. كما قد يجتمع الرجال في وقت العيد ليرقصوا العرضة، الرقصة التقليدية. وهناك ناديان رياضيان يجتذبان الشباب، كما أن هناك « مركز ابن صالح » الذي انشيء مؤخراً كمركز ثقافي للمجتمع المحلي ولكنه لم يبدأ نشاطه بعد. وعلى ذلك فإن جميع أوجه النشاط الاجتماعي للرجال لا تتم إلا بترتيبات شخصية.

وقد وصفنا في الفصل الأول مجالس الرجال في البيوت القديمة. ولكن انتقال الأهالي إلى المساكن الجديدة التي تعد أقرب إلى المساكن الغربية منها إلى البيوت التقليدية في عنيزة القديمة ـ دعا كثيراً من الرجال إلى إقامة مجلس منفصل عن بقية البيت، انشأوه غالباً في مبنى مستقل. وبينما توجد في المساكن الجديدة الفسيحة قاعات استقبال واسعة، فإن كثيراً من الرجال يقضون عملياً معظم وقتهم في غرفة صغيرة أبعادها نحو خمسة امتار

في عشرة أمتار، حيث يجلسون على الأرض المغطاة بالسجاد وبها مساند إلى الحائط يسندون إليها ظهورهم. وفي أحد جوانب الغرفة، في مواجهة المدخل، توجد مدفأة حيث كانت النار تشعل في الماضي للقهوة والشاي على نار الفحم. وعلى الحائط إلى أحد جانبي المدفأة، توجد عادة مجموعة من الأرفف تعرف باسم الكمر وهي مبنية ومحفور فيها رسوم تقليدية يقوم بها واحد من الحرفيين القلائل المتقدمين في السن الذين ما زالوا يمارسون هذا العمل في المدينة.

ولم يعد الرجال يعدون القهوة أو الشاي بأنفسهم كما كانوا يفعلون في الماضي، فهي الآن ترسل إليهم من مطبخ الحريم حيث تقوم بإعدادها نساء الأسرة أو الخدم. والقهوة والشاي كلاهما يقدمان الآن دائماً في ترامس من البلاستيك تصنع خصيصاً لسوق المملكة العربية السعودية - في بعض البلدان الآسيوية الأخرى، وقد حلت هذه الترامس تماماً تقريباً على آنية القهوة النحاسية التي كانت تصنع محلياً بمعرفة حرفيين متخصصين. وإذا كان الرجال لم يعودوا يستخدمون المجمرة لإعداد الشاي والقهوة فإنهم مع ذلك يوقدون فيها ناراً في شهور الشتاء الباردة ويستمتعون بأمسيات هادئة يتدفأون فيها حول النار. ويخرج الدخان من فتحة في السقف، وبمرور الوقت تكتسب حوائط تلك الغرف بالتدريج لوناً أسود من الدخان، كما كان الحال في البيوت القديمة.

وفي تلك المجالس، سواء كانت في البيوت داخل المدينة أو في البساتين خارجها، يلتقي الرجال ويأتلفون في ترتيبات اجتماعية تتخذ أشكالاً مختلفة، منها ما يسمى الدائرة، وهذه تتألف من مجموعة بين خمسة أشخاص وخمسة عشر شخصاً يجتمعون كل ليلة عادة بعد الصلاة الأخيرة، بالتناوب عند واحد منهم كل ليلة. ويحضرها نفس الرجال كل ليلة، وإن كان أحد الغرباء ربما يحضرها من وقت لآخر. وقد تكون بين الرجال صلة قرابة أو لا تكون، وقد يقيمون في نفس المنطقة أو لا يقيمون، وقد تكون لهم مهن متماثلة أو لا تكون. ويجوز أن تضم المجموعة أفراداً تتراوح أعمارهم بين ٢٥ سنة و ٧٠سنة. ويقال ان معظم هذه المجموعات نشأت منذ أمد طويل، وهي قائمة منذ وقت لا يتذكر أحد بدايته، ولكنها كانت في السابق تجتمع عادة بالنهار لا بالليل كما هو الحال الآن. وبرغم أن بعض المشاركين قد تربطهم بالآخرين صلة القرابة أو قد ينتمون لنفس المهنة، فمن الممكن اعتبار هذه الجماعات مشكلة من مجموعة من الرجال تربط بينهم الصداقة ويسعدون بوجودهم معاً. وفي كثير من هذه اللقاءات يكون النشاط المألوف هو لعب « البَلوت » وهي من ألعاب الورق، يهتم بها الرجال اهتماماً شديداً. والمعتاد ألا يدور حديث يذكر في هذه اللقاءات لأن الرجال يركزون اهتمامهم على

الورق. ولكن عندما تكون هناك أنباء سياسية مهمة أو نشاط تجاري سمع أحدهم به أو حدث معين يهم الموجودين فإنه يناقش وتبدى فيه الآراء.

ويقول الأهالي ان الدائرة اليومية تتناقص بالتدريج وتحل محلها الدوائر التي تجتمع في كل أسبوع مرة أو في كل أسبوعين. ويرجع ذلك إلى زيادة فرص اللقاءات الاجتماعية وإقامة نمط جديد للقاءات التي تجتذب الرجال على أساس معايير مختلفة، ولا سيما معايير التخصص المهني. فمجموعة من الفلاليح المتقدمين في السن مثلاً يمكن أن تجتمع مرة كل اسبوع في المجلس بمزرعة واحد منهم، وفي كل أسبوع تنتقل الوليمة إلى بيت رجل آخر. ويكون قوام الوليمة عادة عنزاً يذبح ويقدم لحمه في صواني كبيرة مليئة بالأرز، وحوله أعواد الكراث ورؤوس الخس الكاملة وفاكهة الموسم. ومعظم الرجال الذين يشتركون في هذه اللقاءات يبلغون من العمر ستين عاماً أو أكثر، وإن كان يشارك فيها أحياناً من هم أصغر سناً. وبعض أولئك الرجال من أصل قبيلي، وبعضهم الآخر ليس كذلك، وهناك واحد من البدو يحضر تلك اللقاءات بانتظام ويشارك فيها.

وقبل العشاء وبعده تدور بين الرجال الذين يعرف كل منهم الآخر منذ سنوات مناقشات حامية، يتحدثون خلالها بصوت مرتفع وغالباً ما يتكلمون كلهم في وقت واحد في مسائل تتعلق عادة بالزراعة. وكثيراً ما تدور حكايات عن الماضي ووصف لطريقة زراعة النخيل أو قصص عما فعله فلان أو فلان عندما واجهته مشكلة معقدة في الزراعة. كما أنهم يناقشون المسائل الجارية مثل هل يأتي الجراد في هذا العام؟ أو هل يجب أن يصدق المرء كمية الأدوية التي يصفها الطبيب البيطري لعلاج الجمال؟ وحول هذه المسألة الأخيرة ذكر أحد المتقدمين في السن مزهواً أنه اخذ الدواء من الطبيب ولكنه ضاعف الجرعة ثلاث مرات وبذلك شفيت حيواناته. ومن الموضوعات الأخرى التي تناقش، المعلومات عن الموعد المناسب لزراعة أنواع جديدة من الخضراوات وكمية ما تحتاجه من ماء للري. وهم يشكون أيضاً في بعض الأحيان من أن البائعين في السوق يستولون لأنفسهم على كل أرباح منتجاتهم. وقاموا مرة في وجود الباحث [د. كول] بإعداد خطاب لإرساله للبلدية يشكون فيه من تجار الخضراوات والفواكه. وقد تقوم بينهم أيضاً مناقشة حامية حول ما إذا كان أحد الأشخاص من فئة القبيلي حقاً أو أنه ليس كذلك.

ومثال آخر لمجموعة مهنية يلتقي أفرادها معاً، مجموعة الشبان العاملين في المكتب التابع لوزارة الزراعة. فمن بين العاملين في المكتب هناك نحو ٢٥ موظفاً يلتقون مرة كل اسبوع في عشاء مشابه لما وصفناه من قبل في مزرعة واحد منهم، فيلعب بعضهم بالورق لعبة «بلوت»، ويتحلق الآخرون حولهم. ويدور الحديث وشرب الشاي والقهوة قبل

العشاء وبعده. وكثير من هؤلاء كانوا زملاء في الدراسة سواء في عنيزة وفيها بعد في الجامعة، وعلى ذلك فكل منهم يعرف الآخر منذ زمن طويل. وتشمل موضوعات الحديث مجالات متعددة، بدءاً بالموضوعات المتعلقة بمقر العمل وبالزراعة وانتهاء بالموضوعات الاجتماعية ذات الاهتمام الأوسع. وعلى نحو ما ذكرناه عن المزارعين المتقدمين في السن، من الواضح أنهم يستمتعون بجلساتهم هذه، ويضحكون كثيراً، ويتحدثون بصخب في جو من الزمالة والصداقة الرّجالية. وهناك مجموعات مماثلة تتألف من العاملين في مهن أخرى مثل التدريس والعمل في البلدية.

وإلى جانب المجموعات القائمة على العمل أو المهنة هناك مجموعات قائمة على أساس الأسرة الممتدة ولكنها تضم أيضاً أعضاء من خارج الأسرة. كما أن هناك اجتماعات العشاء لأفراد العشيرة التي تحدثنا عنها فيما يتعلق بالنساء. وبالإضافة إلى ذلك تشكلت بعض الجماعات لدراسة ومناقشة المسائل الدينية. وتلتقي جماعات أخرى لمناقشة الشعر وغيره من موضوعات المعرفة المدنية، بينما هناك مجموعة تلتقي أسبوعياً لممارسة « السهاري »، وهي الأغاني والرقصات الشعبية في عنيزة، ويسبق ذلك عادة وليمة صغيرة ولقاءات اجتماعية تسبق العرض وتعقبه.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك قليل من الرجال يبقون بيتهم مفتوحاً، ويستطيع أي رجل أن ينزل به في أي وقت من الصباح أو المساء. وآخرون يتزاورون بشكل غير منتظم. وليس من غير المألوف أن تقضي مجموعة من الأصدقاء يوم الجمعة أو فترة الإجازة في مزرعة واحد منهم، ويقوم المضيف بنفسه بذبح عنزة وطهيها، حيث يقضون اليوم كله في شرب الشاي والحديث ولعب الورق.

ويخرج كثير من الشبان وبعض متوسطي العمر بصورة منتظمة في نزهات إلى البر للاستمتاع بالهواء الطلق فوق رمال الصحراء وبعيداً عن المدينة. ويحدث ذلك خاصة في عطلة نهاية الأسبوع حيث يقضون أمسيات طويلة في الحديث ورواية الحكايات، وقد يقضي بعضهم العطلات في أنشطة خطرة مثل السباق بالسيارات في صعود تل رملي. وفي الربيع عندما يصفو الجو وتحفل الصحراء بالزهور وتغطيها الخضرة في كثير من الأماكن، يمكن أن تشمل النزهة في البر كل أفراد الأسرة الذين يقيمون مخيماً يستمر عدة أيام وربما بضعة أسابيع.

وكل هذه الأنشطة الاجتماعية يمارسها الرجال من قبيل الترويح ولكنهم ينجزون أثناءها أشياء متعددة، فهي تعتبر مصدراً أساسياً للمعلومات والمعرفة سواء بالمجتمع المحلي أو بالأفكار الجديدة وأشكال التكنولوجيا الجديدة، وهي الإطار الذي يعبر من

خلاله عن القيَم التقليدية لتتأكد مجدداً أو لتوضع موضع المناقشة والدعوة للخروج عليها. كما أنها تربط بين الرجال في حلقات تزداد اتساعاً وتخرج على نطاق الأسرة والقرابة لتشمل المجموعات المناظرة والمجموعات المهنية بل المجتمع المحلي بكامله.

ورغم أن الكثيرين يشاركون في عدد من المجموعات المختلفة، فهناك رجال يجعلون همهم الانتقال من مجموعة إلى أخرى وينشرون الأخبار التي تهم الجميع. وذلك بالإضافة إلى أن الرجال في هذه اللقاءات يتبادلون المعلومات عن المسائل المالية والفرص التجارية، فإذا كانت هناك شركة جديدة طرحت أسهمها في السوق، يناقش الأمر ويقيّم. وتجري المقارنة بين البدائل الاستثمارية المختلفة على المستويات الوطنية والعربية والدولية، وتدور المفاضلة بينها، وتتخذ القرارات من الفور أحياناً بشأن الاستثمار في هذا النشاط أو ذاك. وكانت هذه اللقاءات الاجتماعية أيضاً مجالاً لعقد كثير من صفقات الأعمال خلال أيام الطفرة، عندما كان الرجال يشترون الأراضي ويبيعونها، وينشئون الشركات الجديدة، ويتبادلون العمال الوافدين من مكان إلى آخر. وكان شركاء التجارة يلتقون في هذه الاجتماعات بل ويقترضون الأموال أحياناً خلالها.

ولا يشارك كل الرجال في هذا النشاط الاجتماعي بنفس الدرجة، ولكن لكل رجل تقريباً نوعاً من الاتصال ببعض الجماعات. وبعض الرجال لا يقضون مع أصدقائهم غير ساعة أو ساعتين في أول المساء، لكن آخرين ينشغلون بها في كل ليلة من ليالي الاسبوع تقريباً، ونادراً ما يعودون إلى بيوتهم حتى الحادية عشرة مساءً أو ما بعدها.

وهؤلاء الرجال لا يقضون في بيوتهم ومع عائلاتهم غير وقت محدود. وهم إذا كانوا ينامون في البيت فهم يغادرونه في الصباح الباكر ليذهبوا إلى أعمالهم ومكاتبهم، ويعودون للغداء في بيوتهم عصراً وينامون قليلاً ثم يبدأون في هذا النشاط الذي يعتبره بعضهم نشاطاً أساسياً. وعلى أي حال إن هذه اللقاءات أكثر من مجرد مناسبة اجتماعية لأنها المجال الذي يسمع فيه المرء الأخبار وقد يقوم فيه ببعض النشاط التجاري.

وقد زادت في السنوات الأخيرة مشاركة الرجال في الأنشطة الاجتماعية التي تمتد لفترات طويلة وتوغل في الليل. وفي الماضي كانت الأعمال التجارية والأنشطة الاجتماعية تتم في النهار وتنتهي غالباً مع الصلاة الأخيرة. ولكن مع دخول الكهرباء واستخدام السيارة طالت ساعات التجارة واللقاءات الاجتماعية، ولا سيما بالنسبة للرجال، وزاد تواتر الخروج لأغراض اجتماعية. ونظراً لأن الوصول إلى البر أصبح أيسر كثيراً فإن الشبان خاصة يكثرون من الخروج إليه.

وسواء بقي الشاب أو الرجل متوسط العمر في عنيزة أو في البر فإنه يبقى بعيداً عن

بيته ساعات أكثر مما ترضى عنه زوجته الشابة. ويكون هذا هو الحال خاصة إذا كان الزوجان يعيشان منفردين لا في أسرة ممتدة. فبخروج الزوج في المساء بصورة منتظمة تبقى الزوجة وحدها لفترات طويلة. وإذا كانت أسرتها في عنيزة أيضاً يكون من الحلول أن يأخذها زوجها إلى أسرتها ثم يمر عليها لأخذها عند عودته. وعندما يصبح لها أبناء متعددون تقدر حركتها أصعب. وتشعر المرأة بقدر أكبر من الوحدة إذا لم تكن أسرتها في عنيزة، وذلك هو حال الكثيرات ممن هاجر آباؤهن إلى مدن أخرى في أنحاء البلد، بالإضافة لما ذكرناه من قبل من أن للمرأة الشابة اليوم توقعات مختلفة من الحياة الزوجية.

ففي الماضي لم يكن من المتوقع أن يقوم الزوج وزوجته بأنشطة اجتماعية مشتركة، كما أنهما كانا يعيشان في الأسرة الممتدة حيث يوجد آخرون بصورة دائمة، ونادراً ما كان الزوج يغيب لفترات طويلة إلا إذا هاجر للعمل. والمرأة اليوم تسلم بأن من حق الزوج أن يخرج وأن يسافر، لكنها تتوقع قدراً من النشاط المشترك مع زوجها وأن تقضي معه وقتاً أطول. والرجال الأصغر سناً يوافقون على هذه التوقعات من جانب زوجاتهم، وبعضهم يعود إلى بيته مبكراً ليقضي الوقت مع أسرته. ويخصص الكثيرون منهم يوم الجمعة ليكون اليوم الذي يقضيه مع الأسرة. لكن هناك آخرين لا يفعلون شيئاً من ذلك إلا بقدر من الضغط والإكراه. والنساء اللواتي يعترضن على غياب أزواجهن لفترات طويلة يناقشن الموضوع وربما يتشاجرن مع الأزواج بسببه. وإذا كان الرجال لا يتخلون عن الحق في الخروج فهم يصلون أحياناً إلى حل وسط ويعودون إلى بيوتهم مبكرين. وحالات الحل الوسط التي عرفناها كانت عادة بين زوجين تكون الزوجة فيها متعلمة وعاملة وتساهم في ميزانية الأسرة بشكل أو بآخر.

رابعاً: الأحوال الاجتماعية تتغير

إن المسرح الاجتماعي في عنيزة في حالة سيولة، فعندما انتقل الأهالي من المجاورات القديمة إلى مجاورات جديدة، كسبوا مباني جديدة ولكنهم خسروا الساحة المشتركة بين المجاورات القديمة التي كانت مركزاً للتحرك الجماعي، وفقدوا معها الروابط الاجتماعية التي كانت تجعل من كل مجاورة نسيجاً من الناس الذين يعرف أحدهم الآخر وجهاً لوجه والذين كانوا في كثير من الأحيان من الأقارب أو الأصدقاء الحميمين وكانوا يتحركون عادة كمجموعة واحدة. وما زال الأهالي يقدرون روابط الجوار ويحاولون إقامتها من جديد في المناطق الحالية، وإن كانت هذه المجاورات قد فصلت الروابط بين النساء، وبين المتقدمين في السن، وبين الأطفال. وقد عملت النساء عامدات إلى الحد

من عزلتهن بالارتباط بالنساء الأخريات في المجاورة عن طريق اللقاءات الاجتماعية التي تعقد بانتظام. ويذهب الأطفال الصغار الآن إلى دور الحضانة حيث يقضون وقتاً أطول مما يقضونه في المجاورات. وما زالت النساء المتقدمات في السن يبقين في بيوتهن وأبوابهن مغلقة عليهن بينما يجلس الرجال العجائز على درجات البيت وحدهم. ويسعى الرجال إلى تعويض فقد المجاورات القديمة والسوق بزيادة الزيارات الاجتماعية والربط أحياناً بين العمل التجاري واللقاء الاجتماعي على أساس شخصي. كما أصبحت المدارس والنوادي الرياضية مؤسسات مهمة للقاء الإجتماعي للشباب، وتشكلت مجموعات من الفئات المتماثلة تجمع بين أشخاص من مجاورات متعددة.

وفيما يتعلق بمكان إقامة الأسر، أخذ نمط الأسرة الممتدة القديمة في التغير. ويميل المتزوجون حديثاً من الشباب إلى الإقامة في مسكن منفرد. لكن الأسرة الممتدة ما زالت مثلاً يتطلع إليه الناس، كما يتضح من اللقاءات التي تجمع بين أفراد تلك الأسر. ولا يستطيع أحد أن يتنبأ بالانتهاء الكامل للأسرة الممتدة، لأن الأوضاع الاقتصادية ليست مؤكدة، ولأن العقلية التي تفضل الأسرة الممتدة ما زالت قوية.

والأسرة النووية مستمرة في الظهور بين الشباب، وما زال الآباء المرتبطون بهذا التطور يبحثون عن حلول بديلة للمشاكل الجديدة التي تواجههم. وفي مقدمة هذه المشاكل تعليم الزوجات واشتغالهن. ونتيجة لهذين التطورين، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل السفر ووسائل الإعلام، يقوم الأزواج والزوجات بإعادة تحديد ما يتوقعه كل منهما من الآخر والتزامات كل منهما إزاء الآخر من حيث وضعهما كزوج وزوجة. ومن الأمور ذات الدلالة في هذا السياق أن موضوعين من الموضوعات التي تشغل المجتمع المحلي الآن يدوران حول إقامة الأسرة الجديدة مستقلة عن الأسرة الممتدة، وكيفية التصرف في مرتب الزوجة.

الفصل الثاني عشر

تحليل وخاتمة

كثير من الاستنتاجات المستخلصة من دراسة الحالة هذه تحتاج إلى إمعان النظر والمزيد من التحليل. وبينما تتعلق المجموعة الأولى من الاستنتاجات بالهيكل المركب للمملكة العربية السعودية قبل بدء التغير الإنمائي، تتعلق المجموعة الثانية بالتغيرات التي صاحبت التنمية، وتفضي المجموعة الثالثة إلى تحليل للتحولات التي حدثت في فترة الرواج الناتج عن ارتفاع أسعار النفط.

أولاً: شبه الجزيرة العربية قبل التنمية

إن الفكرة التي يعتقد بها الكثيرون وهي أن معظم شبه الجزيرة العربية، ولا سيما نجد، كان منطقة تسودها التنظيمات القبلية، ليست فكرة خاطئة فحسب وإنما أدت بالكثير من الباحثين إلى تفسير خاطىء للهياكل الحالية والسلوك الحالي باعتبارهما امتداداً للنظام القبلي. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك العبارة التالية التي وردت عند بالمر والغفيلي والنمير إذ يقولون: «تميل المجتمعات التي تنحدر من أصل قبلي إلى احتقار العمل اليدوي. ففي المملكة العربية السعودية مثلاً تعتبر المهن المتصلة بالبناء مثل النجارة والسباكة عادة عيباً وفقاً للقواعد التقليدية»[1]. وهم يخطئون عندما ينسبون ما يقال عن احتقار العمل اليدوي حالياً من جانب بعض السعوديين إلى ماضٍ لم يكن له وجود. فالأصول التي يرجع إليها المجتمع المعاصر ليست قبلية، بالإضافة إلى أن العمل اليدوي

---

(1) Monte Palmer, Ibrahim Fahad Alghofaily, and Saud Mohammed Alnimir, «The Behavioral Correlates of Rentier Economies: A Case Study of Saudi Arabia.» In **The Arabian Peninsula: Zone of Ferment**, ed. Robert W. Stookey, 17-36, Stanford: Hoover Istitution Press, 1984. P. 40.

في حد ذاته لم يكن عيباً في نظر العناصر التي كانت تسمي نفسها قبلية في المجتمع القديم.

وعلى امتداد مئات السنين قبل أن يبدأ التحول الإنمائي في القرن الحالي كانت توجد في شبه الجزيرة العربية تكوينات مركبة تضم أفراد المجتمع على مستويات أعلى بكثير من مستوى القبائل الفردية أو المجتمعات المحلية. ففي المستوى الأعلى هناك الإسلام الذي لم يوفر مجرد هيكل توحيدي من المعتقدات والممارسات الدينية، وإنما أوجد أيضاً مجموعة قواعد عملية ساهمت مع العرف والتقاليد في تنظيم العلاقات الاجتماعية والمعاملات التجارية وإرساء القانون والنظام. كما نشر الإسلام إطاراً أخلاقياً أسهم في تحديد السلوك وتوجيهه. وأدى الإسلام أيضاً من الناحية العملية إلى ربط شبه الجزيرة العربية بمنطقة أوسع كثيراً، هي الأقاليم التي تعربت أجزاء كبيرة منها بعد انتشار الدين الإسلامي.

وكانت المدن والدويلات قائمة في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام بأمد طويل. وإذا كانت الدويلات السابقة على الإسلام قد انتهت الآن ولم يعد لها وجود، فإن أصل دولة عُمان الحالية يرجع إلى سنة ٧٥٠ قبل الميلاد، كما يرجع أصل الدولة اليمنية إلى سنة ٩٠٠ قبل الميلاد[٢]. ومن المسلم به أن سلطة الدولة المركزية كانت ضعيفة عادة وكانت تتلاشى في بعض الأحيان في مساحات شاسعة من شبه الجزيرة مثل نجد، ولكن العملية الداخلية لتكوين الدولة في نجد تسبق الدولة السعودية الحالية بعدة قرون.

ولم يكن معنى عدم وجود سلطة مستمرة وفعّالة للدولة المركزية أن الوضع قائم على تنظيمات قبلية متفرقة تعتمد على التوارث في كل منها فحسب. وقد كانت هذه التنظيمات موجودة، ولكن حتى في المجتمعات القبلية التي تجمع بين البدو والحضر كانت هناك أشكال أرقى من التنظيم السياسي تتجاوز نظام التوارث في القبائل المتفرقة. وعلى سبيل المثال فإن من يسمون الأمراء القبليين كان يساندهم عبيد وأحياناً مرتزقة. كما أنهم كانوا يجمعون «الخوّة» (الجزية) من حين لآخر من سكان القرى وغيرهم من الفئات. وفي مقابل ذلك يؤدي الأمراء عدداً من المهام مثل الدفاع والوساطة والفصل في المنازعات، وهي مهام ترتبط عادة بالدولة. وكان الأمراء يتصرفون في هذا الصدد لا كشيوخ قبائل بل كرؤساء تكوينات سياسية قائمة على أساس الأمر الواقع.

---

(٢) Illiya Harik, «The Origins of the Arab State System.» In The Foundations of the Arab State, ed. Ghassan Salamé, 19-46. London: Croom Helm, 1987, P.25-26.

ونظراً لعدم وجود سلطة الدولة المركزية كان السوق هو الأداة الجامعة التي تربط مختلف أنظمة الإنتاج المتخصص التي يتبعها البدو والمزارعون وأصحاب الحرف. وكان السوق يهيىء مستوى من التكامل يتجاوز حدود الكيانات السياسية المتفرقة. وشملت القواعد والهياكل التنظيمية دفع رسوم لمرور التجارة والانتقال بغير عائق في كافة أنحاء شبه الجزيرة العربية. وكان من تلك القواعد والأنظمة ما يسمى « الوجه » و « الرفيق » وكلاهما يضمن لصاحبه المرور الآمن عبر الصحراء دون الاعتماد على قوافل مسلحة أو على حماية الدولة.

وتجلى التركيب المتشابك لشبه الجزيرة العربية أيضاً في تقسيم العمل، وفي نظام الطبقات أو الفئات، وفي وجود إنتاج له قيمة تبادلية. وكان هذا التركيب يتطلب معرفة ومهارات متخصصة، واستعداداً لتحمل المخاطر، ومستوى مرتفعاً من تنظيم العمل بالإضافة إلى العمل اليدوي. كما انطوى هذا التركيب على درجة غير قليلة من هجرة العمال والتجار.

ثانياً: التغيير الإنمائي

بدأت عمليات التغيير المرتبط بالتنمية قبل اكتشاف النفط وقبل الرواج الأخير بفترة طويلة. وكانت الخطوة الأساسية الأولى في عملية التغيير المرتبط بالتنمية إنشاء الدولة السعودية المعاصرة. وبالإضافة إلى الدور المعروف الذي قام به عبد العزيز وآل سعود في عملية تكوين الدولة، فإن هذه الدراسة تلفت الانتباه إلى دور التجار والفئات الحضرية من نجد في هذه العملية. فقد كان الرجال المتعلمون من المجتمعات المحلية القديمة مثل عنيزة، وأمثالهم من الحجاز، من المؤثرين الحقيقيين في تطور مؤسسات الدولة الجديدة، وإن كان أعضاء آل سعود هم عادة الذين يشغلون المناصب الوزارية ولا سيما وزارات المالية والبترول والثروة المعدنية.

كما أن أسس النظام العصري للتعليم أرسيت قبل عشرات السنين من بدء استغلال النفط بكميات تجارية بعد الحرب العالمية الثانية. وكان التعليم والدولة الجديدة، التي وحدت أربعة أخماس شبه الجزيرة العربية في ظل سلطة سياسية واحدة، قد مهدا الطريق وأوجدا الإطار الذي انصبت فيه إيرادات النفط لتلعب دوراً حاسماً في التنمية. وبرغم أن أسس التعليم العصري تسبق استغلال النفط فإن الإيرادات المترتبة عليه استخدمت في تمويل التوسع في التعليم، إلى جانب إقامة البنية الأساسية العصرية. كما أسهمت الصناعة النفطية في التنمية المحلية، وتجلى ذلك على الأخص في تنمية

مدارس جديدة وتدريب فئة غير قليلة من العمال.

وكما يذكر فاسيليف[3]، كان إنشاء شركة أرامكو للصناعات النفطية بداية لتحولات نوعية في كل من تنظيم العمل وتوفير المهارات اللازمة. وبرغم أن طريقة اختيار العاملين بقيت تقليدية إلى حد ما، فقد أدخلت أرامكو العلاقات التعاقدية، وطبقت نمطاً جديداً من الانضباط والروتين ومن الأجور والرواتب على نطاق واسع. كما أن الصناعة النفطية شجعت على نشوء وتطور صناعات وأعمال حولها أخذت تجتذب العمال ورجال الأعمال المحليين.

ومع تطور الدولة واستقرار الصناعة النفطية اكتسب الاقتصاد طابعاً نقدياً متزايداً. وأدى هذا الطابع النقدي بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية إلى اختفاء كل من الحرف المحلية وأنظمة النقل التقليدية والتجار الكبار الذين كانوا يمارسون تجارتهم عبر مساحات شاسعة في ظل النظام الاجتماعي القديم. وكذلك حل العمل مقابل أجر إلى حد كبير محل العمل الذي يتم منزلياً.

وبنشأة نظام التعليم الحديث، ومع وجود البنية الأساسية العصرية، ومع التوسع في الهيكل الاقتصادي الجديد ـ كان البلد مهيأ لجني منافع الزيادة الهائلة في أسعار النفط التي حققتها المملكة العربية السعودية وغيرها من أعضاء الأوبك في منتصف السبعينات.

ثالثاً: الرواج النفطي هل أجهض التنمية؟

تبين حالة عنيزة أن معظم الناس حققوا في فترة الرواج منافع كثيرة، ولكن في الأجل القصير. فالبيانات تثير تساؤلات جدية بشأن إمكان استمرار ما حدث من تحسن في مستوى المعيشة. وعملية التغير الإنمائي طويلة الأمد التي بدأت في العقد الأول من هذا القرن، والتي كانت في رأينا عملية ناجحة، تعرضت ـ في أحسن الأحوال ـ لضرر بالغ نتيجة لهذه الوفرة المفاجئة، ولهذا الاندفاع لبناء مساكن جديدة، وإقامة منشآت زراعية وتجارية جديدة، وما صحب ذلك من إحلال الأيدي العاملة الوافدة محل الأيدي العاملة المحلية. أما في أسوأ الأحوال فإن عملية التنمية قد أجهضت، كما يتبين في حالة عنيزة.

وترتبط أسباب هذا التراجع ـ أو الإجهاض ـ ارتباطاً مباشراً بخصائص فترة

---

(3) فاسيليف، مصدر سابق.

الرواج الذي جاء نتيجة لتوافر مبالغ كبيرة من الأموال السائلة. وكان المستخدم الأساسي لنفط المملكة العربية السعودية كمصدر للطاقة هو البلدان الرأسمالية المتقدمة التي يعتمد بعضها عليه اعتماداً شديداً. وبرغم أن الاستهلاك المحلي لمنتجات النفط المكرر زاد زيادة ملموسة فإن أهمية النفط للسعودية كانت في المقام الأول باعتباره مصدراً للدخل. وعندما كان هذا الدخل معتدلاً نسبياً كان أثره هو تنشيط عملية التنمية، لكن حجم الزيادة في الدخل بين سنتي ١٩٧٤ و١٩٨٢ أحدث تغيراً كيفياً في معدلات التحول.

فالوفرة أتاحت للدولة الوسائل اللازمة للتوسع الهائل في برامجها الإنمائية القائمة والشروع في برامج جديدة. وعندما وفرت الدولة للمواطنين قروضاً بلا فوائد أصبحت مقرضاً أساسياً للسكان المحليين. كما أنها قدمت مبالغ ضخمة على سبيل الدعم، وأصبحت أيضاً كما أوضح سراج الدين وآخرون الجهة الأساسية للتوظيف. وأدت البرامج الحكومية إلى تنشيط القطاع الخاص وإلى زيادة كبيرة في حجم الأموال المتاحة لشرائح واسعة من السكان.

وكثيراً ما أدى الاندفاع إلى التنمية الناجم عن الوفرة التي وجدت بسرعة إلى التساهل في نوعية العمل المبذول. وكان معنى الاندفاع أيضاً عدم توفير وقت كاف للتخطيط الشامل. ولم يجر تنفيذ بعض البرامج الإنمائية بطريقة تؤدي إلى الحصول منها على أقصى فائدة. وسمحت الوفرة بأن تختار البرامج والمشاريع على أسس غير الأسس الاقتصادية الخالصة. كما كان للتغيرات السريعة كثير من الآثار الاجتماعية غير المقصودة. وفوق ذلك فإن الوفرة التي تحققت على وجه السرعة تبخرت أيضاً على وجه السرعة.

رابعاً: المساكن الجديدة

أوضح رمز للتحول الذي أحدثته فترة الرواج في عنيزة هو المساكن الجديدة. وهذه الظاهرة نموذج لإعادة توزيع الثروة الوطنية على فئات واسعة من السكان المحليين. كما أن المساكن الجديدة تكشف كثيراً من الآثار السلبية لفترة الرواج. فالقروض التي قدمت بلا فوائد شجعت الأهالي على بناء مساكن جديدة. ولما كانوا يبنونها عادة على أراض جديدة فقد حدث تضخم هائل في أسعار الأراضي ترتب عليه تفشي ظاهرة المضاربة عليها. كما أن بناء المساكن الجديدة أفضى إلى استيراد قوة عمل مغتربة كبيرة، وإلى نشأة العديد من شركات المباني وغيرها من المنشآت الأخرى المعاونة. وكان الإندفاع إلى بناء المساكن الجديدة يتم في كثير من الأحيان على حساب المراعاة الدقيقة لمعايير البناء وتوفير الخبرة الضرورية لإنجازها على الوجه اللازم. وكانت نتيجة ذلك أن كثيراً من المساكن الجديدة

في عنيزة أصبحت الآن بحاجة إلى إصلاح.

وقد أهمل الطراز المعماري القديم الذي كان يضفي على عنيزة طابعها المميز وخصائصها المعمارية وحل محله أسلوب جديد تماماً. وتقطعت الروابط التي كانت قائمة بين المجاورات السكنية. وكان أشد من تأثر بهذا الانفصال المتقدمون في السن والأطفال الصغار الذين لم يصلوا بعد إلى سن المدرسة وكذلك النساء. كما أن إنشاء المساكن الجديدة أسهم في إضعاف كيان الأسرة الممتدة إذ أصبح في وسع الكثيرين ـ بمساعدة القروض ـ أن يبنوا مساكن تكفي أسرهم الصغيرة.

والآن وبعد أن أقيمت المساكن الجديدة وما ارتبط بها من بنية أساسية يواجه قطاع المباني حالة من الركود. وذلك بالإضافة إلى أن تكاليف التشغيل والصيانة للمساكن الجديدة مرتفعة للغاية.

خامساً: الزراعة الجديدة

كما حدث في الإسكان، وفرت الدولة للأفراد قروضاً بلا فوائد لتحسين الزراعة والتوسع فيها، وقدمت بالإضافة إلى ذلك دعماً كبيراً للتوسع الزراعي مدفوعة بدوافع سياسية من أجل تحقيق الأمن الغذائي[4]. وكان من أهداف التوسع أيضاً تنويع فروع الاقتصاد الوطني. وإذا كانت هناك فئة كبيرة من الأهالي، تشمل الفلاليح والبدو، قد استفادت من القروض والدعم فإن من بين من استفادوا بصورة خاصة في عنيزة عدداً من رجال الأعمال المحليين. وفوق ذلك فإن التوسع الزراعي أفاد شركات الاستيراد التي قامت بتوريد الآلات والمعدات المستخدمة في المزارع الجديدة، كما استفادت شركات الحفر. وأدى ذلك كله إلى التضخم في أسعار الأراضي واشتغال المضاربة عليها.

ونتجت من الاستثمارات الحكومية في الزراعة زيادة واضحة في مجموعة كبيرة من المنتجات الزراعية في عنيزة. وجاءت هذه الزيادة في الإنتاج بتكلفة مالية عالية للغاية. ويتوقف استمرار الدعم على قدرة الدولة على إبقاء الميزانية الوطنية في حدودها الحالية أو زيادتها، في حين أن الميزانية قد تأثرت منذ الآن بالانخفاض في أسعار النفط.

وإلى جانب التكلفة المرتفعة فإن تطور الزراعة تم باستخدام تكنولوجيا متقدمة للغاية بدون ما يجب أن يصحب ذلك من تدريب للسكان المحليين على تشغيل المعدات

---

(4) Vahid Nowshirvani, «The Yellow Brick Road: Self-Sufficiency or Self - Enrichment in Saudi Agriculture?» Middle East Report 17 (2): 1987, P. 7 - 13.

الجديدة وصيانتها. ويرغم أن الدولة توظف عدداً لا بأس به من المهندسين الزراعيين المتعلمين الأكفاء، فإن أثرهم في نقل المهارات الفنية والمعلومات إلى المزارعين كان محدوداً. وقد أسهم الإنتاج في عنيزة في قدرة المملكة العربية السعودية على تصدير القمح، ولكن الآلات مستوردة وكذلك قطع غيارها والكثير من الخبرة والأيدي العاملة اللازمة لتشغيلها وصيانتها. وأدى هذا الاستيراد إلى زيادة الاعتماد على الموارد الخارجية لكل من الأيدي العاملة والتكنولوجيا.

وفوق ذلك لم يصحب زيادة الإنتاج الزراعي تطوير لنظام تسويق ملائم، ولا سيما في حالة المنشآت الزراعية الصغيرة. ومن ثم حدثت بالفعل زيادة في الإنتاج الزراعي، ولكن لو وجد نظام أفضل للتسويق لحقق منافع أكبر لصغار المزارعين ومتوسطيهم.

ولا يسع المرء إلا أن يلجأ للتخمين بشأن مستقبل هذا القطاع، وخاصة إذا لم تعد الدولة قادرة على دعمه. إلا أنه من الواضح أن إقامة الزراعة الجديدة على النطاق المشاهد في الأجزاء الوسطى والشمالية من البلد ما كان ليحدث لو أن الدولة لم تدعمه باعتمادات ضخمة. والدليل على ذلك أن الذين نفذوا مشروعات كبيرة بشكل استثنائي كانوا في الأساس من رجال الأعمال (ومن بينهم أمراء) لم يسبق لهم الاشتغال بالزراعة ولكنهم كانوا يسعون إلى جني الأرباح المالية. وقد سمحت الوفرة بقدر من الانتقائية في مجال التغيير والأخذ بسياسات تقوم على الأولويات والايديولوجية أو الاجتماعية أو السياسية لا على الأولويات الاقتصادية. وعلى سبيل المثال فإن الفصل التام بين الرجال والنساء في أماكن العمل المعاصرة أمكن تحقيقه بسبب القدرة المالية للدولة على تحمل الازدواج بين كثير من المؤسسات. فبالوفرة تمكنت الدولة من الاحتفاظ بمدارس غير مختلطة ومكتبات غير مختلطة وجامعات غير مختلطة وهيئات إدارية غير مختلطة في مؤسسات التعليم للذكور والإناث.

كما أن مشاركة المرأة الكاملة ودخولها كجزء من قوة العمل العصرية تعطلت نتيجة للوفرة. ويرجع انخفاض معدل توظيف النساء إلى عدم الحاجة إلى مساهمتهن الاقتصادية في ميزانية الأسرة. ولكن عندما كانت مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة مطلوبة سعت النساء إلى الحصول على وظائف وشغلنها وحصلن على مرتبات منها. وهناك عدد غير قليل من النساء لم يشتغل إلا لأسباب اجتماعية في المقام الأول، ولكن إذا استمرت الأحوال الاقتصادية في التغير وصارت مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة من عملها خارجها أمراً ضرورياً فمن المتوقع أن يتناقص التفريق بين الجنسين في مواقع العمل.

سادساً: النموذج الريعي وأخلاقيات العمل الجديدة

طبق بعض الاقتصاديين[٥] فكرة الاقتصاد الريعي على البلدان الرئيسية المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وقد أبرزوا عن حق الأهمية الفائقة للدخل الناجم عن بيع النفط في الخارج للاقتصادات الداخلية في تلك البلدان. كما كانوا على حق في توضيح أن إنتاج النفط الخام لا يحتاج إلى أيد عاملة محلية كثيرة، وأن الدولة هي التي تتولى تخصيص الدخل المستمد من بيع النفط، وأن عدداً كبيراً من الناس يستفيد من هذا الدخل بدون أن يكونوا قد عملوا في إنتاجه.

إلا أننا نخطىء إذا وصفنا الدخل الناشىء عن بيع النفط بأنه ريع. بالإضافة إلى ان هؤلاء الاقتصاديين لم يبينوا العلاقة السببية بين العناصر المختلفة لما يسمونه الظاهرة الريعية. فالببلاوي مثلاً[٦] يفترض وجود علاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية والعقلية الريعية، ويوحي بأن هذه المجموعة من السمات ترتبط إحداها بالأخرى ارتباطاً آلياً، وأنها تنشأ بصورة آلية من استخراج النفط وبيعه عندما يكون هو المورد الرئيسي للبلد. وهذا المنطق يخفي عملية اتخاذ القرارات والانتقائية التي حدثت على المستويين المحلي والوطني. والأخطر من ذلك أن التحليل الريعي يتجاهل الدور الحاسم الذي قامت به الدول الأجنبية والشركات متعددة الجنسية والشركات غير الوطنية للتأثير على التنمية في البلدان المعتمدة على النفط. وقد اوضح أمين[٧] دور هذه القوى الخارجية كما أوضحه غيره، وأثبت انه كان ذا أثر مهم في تحديد مسار التنمية في بلدان العالم الثالث بوجه عام.

---

(٥) انظر: Robert Mabro, «La Libye, un état rentier?» Projet 39: 1969, P. 1090 - 1101; H. Mahdavy, «The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran.» In Studies in the Economic History of the Middle East, ed. M. A. Cook. London; Oxford University Press, 1970; Ruth First, Libya: The Elusive Revolution. New York: Africana Publishing company, 1975; Mahmoud Abdel - Fadil, «The Macro - behaviour of Oil - Rentier States in the Arab Region.» In The Rentier State, ed. Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, London: Croom Helm, 1987, P. 83 - 107; Hazem Beblawi, «The Rentier State in the Arab World.» In The Rentier State, ed. Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, London: Croom Helm, 1987, P. 49 -62; Michel Chatelus, «Policies for Development: Attitudes towards Industry and Services.» In The Rentier State, ed. Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, London: Croom Helm, 1987, P. 108 - 137.

(٦) Beblawi, 1987.

(٧) Amin, 1973, 1982.

وفي المقام الأول فإن التحليل الريعي إذ لا يولي النظام العالمي الأهمية الكافية يضل الطريق عندما يفترض أن هناك عقلية ريعية وموقفاً من العمل مستمداً من التراث المحلي وليس نابعاً من الظروف الاقتصادية الراهنة. ويقول بالمر والغفيلي والنمير ان النزعة الريعية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، وإنما لها أيضاً أبعاد ثقافية واجتماعية. وعندما يناقشون حالة المملكة العربية السعودية بالتفصيل فإنهم يفردون ما يسمونه « أشكال السلوك المرتبطة بالعقلية الريعية » ويقولون « انها تجعل من الصعب على الدولة الريعية أن تزيد من قدرتها الإنتاجية وأن تصل بالمزايا الاقتصادية والسياسية المتاحة لها إلى حدها الأقصى »[٨]. ويحددون على الأخص ثلاث مجموعات مما يسمونه « قيم العمل التقليدية » يقولون انها تعمل على وجود واستمرار الاقتصادات الريعية، وهي احتقار العمل اليدوي (ويربطون ذلك بالمجتمعات القبلية)، وارتباط الأفراد التقليديين بأسرهم الممتدة (ويقولون ان ذلك يعوق الحركة في المجال الجغرافي والمهني)، وميل الأفراد الذين يتربون في المجتمعات التقليدية إلى عدم قبول المخاطرة وعدم الأخذ بالسلوك الموجه للإنجاز. ويستندون إلى ثلاث دراسات اجتماعية استقصائية أجريت في المملكة العربية السعودية على عينات عشوائية من طلبة المدارس الثانوية وطلبة الجامعة والموظفين المتوسطين، ويستنتجون « أن أنماط السلوك السائدة في المملكة العربية السعودية تمثل عقبة خطيرة في مواجهة جهود الحكومة الرامية إلى إنهاء النمط الريعي »[٩].

ونحن لا نشكك في نتائج الدراسة الاستقصائية، ولكن تحليلها وتفسيرها يختلفان بوضوح عن النتائج التي توصلت إليها دراستنا، بالإضافة إلى أن الافتراضات التي أقاموا عليها دراستهم قابلة بدورها للتساؤل. فالافتراض الضمني الذي قام عليه بحثهم والأسئلة التي يوجهونها توحي بأنهم يعتقدون أن المجتمعات إذا أرادت أن تحقق التنمية يجب أن تسير على نمط الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول الصناعية الحديثة التي يتخذون منها في الواقع مثلاً أعلى. لكن الدلائل المستمدة من المملكة العربية السعودية نفسها توحي بطرق أخرى للتنمية. فالأسرة الممتدة - مثلاً - لا تتعارض بالضرورة مع قدرة الأفراد على الانتقال بين المهن.

وإذا كانوا يقصدون بعبارة « تقليدي » (التي لا يقدمون لها تعريفاً) المجتمع السابق على إنشاء الدولة السعودية الحاضرة وتطور اقتصادها المعتمد على النفط، فإن القيم التي يقولون إنها موجودة اليوم لم تكن موجودة في الماضي بطبيعة الحال. والأمثلة التي

---

(٨) Palmer and Alghofaily and Alnimir, P. 20.
(٩) Ibid, P. 33.

أوردناها من عنيزة تبين أن العمل اليدوي في حد ذاته (في الزراعة مثلاً وفي بناء المساكن) كان مقبولاً تماماً لكل من الرجال والنساء، بما في ذلك من ينحدرون من أصل قبلي. ولكن من الصحيح القول بأن بعض أنواع العمل اليدوي (مثل دباغة الجلود وأعمال الحدادة) كانت موضع احتقار الأشخاص المنحدرين من أصول قبلية. لكن هذا الاحتقار لم يمنع من وجود إنتاج حرفي مزدهر ساهم في تطور تجارة اقليمية ليست قليلة.

وجميع الناس تقريباً في عنيزة كانوا مرتبطين ارتباطاً قوياً بأسرهم الممتدة. لكن ذلك الارتباط لم يمنع الرجال من الهجرة بوصفهم عقيلات وجماميل أو عمالاً في صناعة النفط النامية لفترات طويلة من الزمن. وفوق ذلك فمن الواضح أن تاريخ إنجازاتهم يبين أنهم كانوا على استعداد للمخاطرة وحريصين على تحقيق إنجازات بدرجة كبيرة، وذلك برغم أنه ليست هناك دراسات وافية عنهم. ومع التسليم بذلك فإننا لا نفترض أن وجود درجة عالية من الاستعداد للمخاطرة والحرص على الإنجاز يعتبر شرطاً كافياً لتحقيق تنمية أساسية وقابلة للاستمرار كما تثبت حالة سوامة في المغرب بوضوح[١٠].

ومع ذلك فإن التحول الذي جاءت به فترة الرواج شمل ظهور أخلاقيات عمل جديدة. وتظهر هذه الأخلاقيات في عنيزة أساساً في تفضيل مهن معينة. فقد فضل الأهالي المحليّون التخلي عن العمل اليدوي وأقبلوا على الوظائف الحكومية أو على مراكز الإدارة والملكية في منشآت القطاع الخاص، سواء كانت زراعية أو تجارية. وأخلاقيات العمل الجديدة هي إنعكاس لهذه التغيرات كما أنها تعززها، فهي تعطي قيمة عالية لحيازة الثروة بسرعة من عمل « نظيف » لا ينطوي على مخاطرة مالية كبيرة ولا يحتاج إلى جهد بدني يذكر. وكان هناك إغراء خاص للوظائف الحكومية المضمونة وذات المرتبات العالية التي تتوافر فيها فرص الاتصالات التجارية وقصر ساعات العمل مما يسمح بمتابعة الأعمال الخاصة.

وما كان ملاحظاً في السابق من سيادة العمل القائم على أساس عائلي في الزراعة والحرف، وفي التجارة إلى حد ما، ما زال مستمراً حتى اليوم في كثير من المنشآت الصغيرة الفردية. غير ان السيادة القائمة اليوم للعمل الوظيفي مقابل أجر أدت إلى ظهور هياكل وظيفية متعددة المراتب تعتمد على العلاقات التعاقدية لا على العلاقات الشخصية. وعند العمل في القطاع الخاص، فإن جميع الأهالي المحليين تقريباً يختارون مواقع الملكية والإدارة ويتجنبون العمل في منشآت يملكها ويديرها أشخاص آخرون من عنيزة. وهم

(١٠) Waterbury, North for the Trad..., P. 185 - 187 and 193 - 199.

يتجنبون هذه الوظائف أساساً بسبب انخفاض مرتباتها، وهي ظاهرة ترتبط ارتباطاً مباشراً بسوق العمل الحالية التي تشمل الوافدين الذين لا يطلبون أجوراً أو رواتب عالية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأهالي المحليين يتأثرون بالعوامل الاجتماعية، ويتجنبون هذا النوع من العمل إلا إذا لم يكن هناك بديل منه، حتى لا يكونون تحت إشراف أشخاص آخرين من عنيزة ينظرون إليهم على أنهم أنداد لهم أو حتى أدنى منهم اجتماعياً. وفي الماضي كانت هناك علاقات إشراف ولكنها تتم عادة في إطار ارتباط اجتماعي، وكانت أقرب إلى نظام التلمذة الصناعية. وفي الوظائف الحكومية يعمل الموظفون تحت إشراف سعوديين آخرين ولكن هذا يجري في إطار ارتباطات ذات طابع غير شخصي. ونفس هذه الاعتبارات، بالإضافة إلى تحسن الرواتب نسبياً، هي التي تفسر ما يحدث من حين لآخر من تشغيل أحد السعوديين في شركة كبيرة يملكها سعوديون آخرون.

وهذه الأخلاقيات الجديدة في العمل مشتركة بين المنحدرين من كل من فئتي القبيلي والخضيري في المجتمع الحضري القديم في عنيزة، إذ انهم في كلتا الحالتين يستجيبون للفرص الاقتصادية بطريقة واحدة. والمهن التي كان المنحدرون من القبيلي يحتقرونها في الماضي أصبح لها تصنيف جديد عندما اتخذت طابعاً عصرياً. فمهن مثل صياغة الذهب والجزارة يشتغل بها الآن أبناء القبيلي، وإن كانوا يستأجرون دائماً وافدين للقيام بالعمل. ويمكن أن يقال إن من يملك ورشة صغيرة لإنتاج الحلي الذهبية ليس صائغاً، لكن منشأته مع ذلك تقوم على مهنة كان القبيلي يحتقرونها في الماضي ولا يستثمرون أموالهم فيها. وبنفس المنطق فإن قليلاً من شباب القبيلي المحليين يدخلون معهد التدريب المهني في عنيزة برغم أن المهن التي تدرس فيه لا غبار عليها وفقاً للتصنيف القديم للعمل. وعدم دخولهم إلى مجال هذه الأعمال الفنية يرجع في المقام الأول إلى الظروف الاقتصادية وليس له أي ارتباط بمسألة القيم.

ولم يكن هناك من الناحية النظرية ما يحول في الماضي دون اشتغال فئة الخضيري بأية مهنة من المهن (فيما عدا الإمارة) وإن كانت لهم الغلبة عادة في مهن يرفضها القبيلي. وفي الوقت الحاضر دخل الخضيري أساساً في نفس أنواع الأعمال التي دخلها غيرهم من السكان المحليين. فهم على غرار القبيلي فضلوا الوظائف مقابل أجر في الأجهزة الحكومية وفي التعليم وفي مواقع الملكية والإدارة في القطاع الخاص.

ومن الصحيح أن قيم العمل بين كثير من الشبان والكبار تشكل عائقاً أمام انتشارهم في بعض قطاعات قوة العمل. وهم إذا كانوا يفضلون الوظائف الحكومية والتجارة ومراكز الإدارة بوجه عام، ويتجنبون كلما أمكن العمل اليدوي والمهن التي لا

تحتاج إلى مهارة تذكر والتي تقتضي ساعات طويلة من العمل الشاق والمرهق ـ فإن ذلك لا يرجع إلى « التقاليد » لأن هذا النوع من الأعمال كان مألوفاً في جيل آبائهم. ويجب البحث عن تفسير لأخلاقيات العمل الحالية في طبيعة النظام الاقتصادي الذي يقلل من أهمية الإنتاج ويزيد من أهمية قطاع الخدمات ويستورد الأيدي العاملة المغتربة الرخيصة لتعظيم الربح. وعلى ذلك فإن الأهالي المحليين يفضلون العمل الأكثر ربحاً في التجارة أو في الوظائف الأكثر استقراراً التي تدفع عنها أجور مجزية في الحكومة ـ على العمل اليدوي الشاق في الإنتاج الذي يدفع عنه أجر منخفض. مثل هذا التعليل الفردي وليس « القيم التقليدية » هو الذي أدى إلى أخلاقيات عمل جديدة تجعل العمل اليدوي محتقراً. وهذا التفسير يتفق مع ملاحظات وتحليلات بعض علماء الاجتماع العرب المعنيين باقتصادات بلدان أخرى تعتمد على النفط في الخليج العربي[11]. وفي رأينا أن أخلاقيات العمل الحالية ستتغير تبعاً للضرورات الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس لا يجوز أن تعتبر أخلاقيات العمل الحالية عائقاً للتنمية، وإنما هي نتيجة للمسار الخاص الذي اتخذه التغير الاقتصادي أثناء فترة الرواج. وليس من المتوقع أن تؤثر اعتبارات المنشأ الاجتماعي في الاختيارات المهنية عندما يواجه الخضيري والقبيلي معاً احتمالات البطالة في مهنهم المفضلة في عنيزة. فهم إذا اختاروا البقاء في عنيزة فسيكون عليهم أن يعملوا في مهن فنية تحتاج إلى مهارة كاملة أو إلى قدر من المهارة، كما سيتقبلون الوظائف في المنشآت التجارية التابعة للقطاع الخاص.

سابعاً: النظام الاجتماعي يتغير

تمثل التحول في عنيزة في الانتقال من العمل المنظم على أساس عائلي إلى العمل مقابل أجر، ثم إلى العمل في الوظائف مقابل رواتب بالنسبة لمعظم الأهالي المحليين في الوقت الحاضر. وكانت التجارة وصفقات الأعمال قائمة طوال الوقت، لكن التجارة في

---

(11) انظر: عبد الباسط عبد المعطي، « في التكلفة الاجتماعية للعمالة الاسيوية في الخليج »، المستقبل العربي: العدد ٣٧، ١٩٨٢، ص ٤٠ ـ ٥٢؛ عمر إبراهيم الخطيب، « التنمية والمشاركة في أقطار الوطن العربي »، المستقبل العربي: العدد ٤٠، ١٩٨٢، ص ٤ ـ ٢٦؛ محمد الرميحي، « أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج »، المستقبل العربي: العدد ٣٤، ١٩٨١، ص ٩٩ ـ ١١٦؛ انعام عبد الجواد، العوامل البنائية المحددة للمشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية » في: المرأة والتنمية في الثمانينات ـ أعمال المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج وشبه الجزيرة العربية (الجزء الأول)، ١٩٨١، ص ١٤٧ ـ ١٦٩؛ فرجاني، الهجرة إلى النفط... مصدر سابق.

عنيزة تحولت من تجارة إقليمية وموجهة للتصدير إلى التوزيع الداخلي للمنتجات المستوردة من الخارج التي تقوم باستيرادها منشآت مقرها في مدن أخرى. وحل محل التمويل بمعرفة رجال الأعمال التمويل الحكومي والدعم الحكومي. وما زالت الزراعة مستمرة بعد أن اتخذت شكلاً جديداً، ولكن الحرف المحلية اختفت ولم يحل محلها تصنيع يذكر. ويشتغل الجانب الأكبر من السكان المحليين الآن في أعمال تتصل بقطاع الخدمات. وشمل التحول في عنيزة أيضاً الانتقال من عدم وجود وافدين إلى دخول عدد قليل منهم كموظفين مقابل أجر في العمل المهني، ثم إلى توافر عدد كبير للغاية الآن يشتغلون أساساً كعمال غير مهرة أو نصف مهرة يعملون مقابل أجر.

وواكبت هذا التحول تغييرات في النظام الاجتماعي. وكما يقول فاسيلييف[12] فإن التقسيمات الطبقية ما زالت في بدايتها في المملكة العربية السعودية. غير ان الانقسامات الطبقية ما زالت تتقاطع مع الولاء الأسري وصلات القربى. وبالإضافة إلى أن وجود الوافدين المقيمين مؤقتاً كأفراد، والمنقسمين فيما بينهم على أساس الجنسية، يضيف إلى النظام الاجتماعي بعداً خاصاً يزيده تعقيداً. وإذا اعتبرنا الوافدين فئة مترابطة فهم يشغلون بوجه عام مركز الطبقة العاملة. ولكن نظراً لأنهم ليسوا جزءاً من نسيج المجتمع فإنهم لا يؤدون الوظائف السياسية والاجتماعية التي يتوقعها المرء من الطبقة العاملة المحلية.

وبالنظر إلى ما حدث من تحول فإن معظم الأهالي المحليين في عنيزة هم من الطبقة الوسطى. وقد أرسي الأساس لنشوء هذه الفئة في الفترة السابقة للرواج الاقتصادي. غير ان التوسع في الوظائف الحكومية وكثرة مؤسسات الأعمال أثناء الطفرة أدت إلى التعجيل بنموها.

ويبين تحليلنا أنه ليس من المتوقع للطبقة الوسطى أن تنمو في المستقبل. فالأرقام والمشاهدة في عنيزة تبين أن عدد الأشخاص المشتغلين في الوظائف وفي التعليم كثيراً ما يتجاوز العدد اللازم لأداء المهام المطلوبة. وذلك بالإضافة إلى أن معظم هؤلاء الموظفين هم من الشباب والأرجح أنهم سيسدون طريق التوظيف على الآخرين خلال السنوات الخمسة عشر أو العشرين المقبلة. وقد واجهت الشابات المتعلمات بطالة شديدة منذ الآن. أما الشبان وهم أكثر قدرة على الحركة من النساء فيواجهون الآن الاختيار بين الهجرة إلى أسواق عمل أخرى داخل البلد أو البطالة في عنيزة إلا إذا انفتح سوق الوظائف في القطاع الخاص أمام الأهالي المحليين. والأرجح أن يؤدي البقاء في عنيزة إلى

---

(١٢) فاسيلييف، مصدر سابق.

تناقص فرص الشبان في التغير من حيث نوع المهنة والمركز الوظيفي والدخل.

وقد حققت الطفرة منافع لفئة محدودة من الأهالي المحليين لا تتناسب مع ما حققه الآخرون، وتتألف تلك الفئة من بعض أعضاء أسر كبار التجار وأصحاب الأراضي القدامى وبعض الأفراد من فئات أخرى. وكانت الوسائل الأساسية لجمع ثروات كبيرة أثناء الطفرة هي المضاربة في الأراضي، وأعمال البناء، وغير ذلك من الأعمال المتصلة بالمساكن الجديدة وإنشاء المزارع الجديدة. كما أن زيادة المبيعات في الأسواق ـ ولا سيما الحلي الذهبية ـ أتاحت لبعض التجار فرصة لتكوين ثروات كبيرة. ومع انتهاء الطفرة أغلقت هذه القنوات. ثم إن الكثيرين يواجهون الآن انخفاضاً شديداً في القيمة السوقية للعقارات التي يملكونها وهم مثقلون بالديون.

وهناك أيضاً في المجتمع المحلي من يطلق عليهم وصف ذوي الدخل المحدود. والكثيرون من هذه الفئة هم من البدو السابقين وغيرهم ممن لم يحصلوا على تعليم عصري، وهم إذا اشتغلوا لدى غيرهم فإنهم يشتغلون أساساً بالأعمال التي لا تحتاج إلى مهارة كبيرة، أو يشتغلون بالتجارة الصغيرة في السوق. ويملك بعضهم أحياناً قطعة أرض صغيرة يزرعها بالأساليب القديمة التي لا توفر غير دخل قليل. وأبناء هؤلاء الأشخاص يتلقون الآن تعليماً حديثاً وبدأوا عملية التحرك إلى أعلى. أما كون هذه العملية ستصل إلى نهايتها فأمر يتوقف على القوى الاقتصادية التي ستتحكم في العمالة في المستقبل.

وتشمل فئات الدخل المحدود في عنيزة بطبيعة الحال معظم الوافدين. ووجودهم كفئة في المجتمع يرتبط ارتباطاً مباشراً بالاقتصاد ويتوقف على تطور الأيدي العاملة المحلية. وقد تم إحلال أشخاص محليين محل الوافدين في الوظائف الإدارية وفي كثير من الوظائف المهنية. وقد اختفى عمال البناء مع انتهاء فورة الإنشاءات. والمتوقع في مستقبل غير بعيد أن يتم الاستغناء عن عمال البيع والموظفين في المستويات الأعلى في منشآت القطاع الخاص. أما عمال الزراعة والأعمال القليلة الأهمية فالأرجح أن يبقوا في أعمالهم إلى زمن غير محدود.

ثامناً: الاتجاهات الحالية للتغير

قد يبدو أن وجود المساكن الجديدة، والطرق الجديدة المرصوفة، والأتوسترادات الحافلة بالسيارات، وحقول القمح الجديدة ـ تكذب تقييمنا القائم للأحوال الراهنة. ومن أوجه التناقض الظاهرة أيضاً استمرار أنماط الاستهلاك المفرط والمسرف بشكل يتناقض تماماً مع الماضي. وبرغم أن الميل الاستهلاكي ليس صارخاً في عنيزة كما هو في

المدن الأكبر منها، فإن هذا الميل الذي ظهر في المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة هو جزء من نمط الاستهلاك المفرط الذي سجلته الدراسات عن الدول الأخرى المنتجة للنفط في شبه الجزيرة[٩٣]. وقد اعتاد الناس على مستوى الاستهلاك الجديد المرتفع. وعندما تناقصت الوفرة بُذلت بعض المحاولات للحفاظ على المستويات السابقة في الاستهلاك عن طريق السحب من المدخرات أو عن طريق الاقتراض. غير أنه من الواضح أن هذه الأساليب لا يمكن أن تستمر بلا نهاية.

والحالتان التاليتان تؤيدان تقييمنا للوضع الراهن، كما أنهما تعطيان فكرة عن العملية الأوسع للتغيير التي جعلت من عنيزة بلدة ريفية لا تتوافر فيها غير فرص عمل محدودة وإمكانيات قليلة للترقي في مجال العمل. الحالة الأولى هي حالة «أبو يوسف» الذي بلغ الثامنة والستين وتقاعد إلى المعاش.

«إن عنيزة أشبه بمعمل لتفريخ الدجاج، فهي تنتج الكثير ولكنها تدفع به بعيداً. فمن تنجبهم لا يبقون هنا. ولذلك سببان أساسيان، أحدهما التجارة والآخر التعليم. فالتجارة تدفع بالناس للذهاب إلى أماكن أخرى حيث توجد أسواق أفضل وحيث تتوافر فرصة أوسع لكسب المال. كما أن التعليم باب يؤدي إلى الهجرة من المدينة لأن الذين يتعلمون يسعون إلى العمل في الحكومة. وأحسن الوظائف هي الموجودة في الرياض وغيرها من المدن الكبيرة. ومن ينجحون في عملهم نادراً ما يعودون إلا للتقاعد في بعض الأحيان.

وأنا من الذين رأوا أن يتقاعدوا هنا. فحصلت على قرض من صندوق التنمية العقارية وبنيت بيتاً. وأنا لا أقوم بأي عمل، وليست لدي مزرعة، وأموالي في البنك مستثمرة في النقد الأجنبي، ويدر علي ذلك دخلاً يكفيني لأعيش منه. عنيزة بلد ملائم لرجل عجوز. فهي هادئة وفيها أصدقائي وأقاربي القدامى. ولكنها ليست مكاناً ملائماً لشاب طموح يريد أن يحقق شيئاً في الحياة. مثل هذا الشاب سوف يتركها. وإذا نجح فلن يعود، ربما ليتقاعد فيها فحسب».

وقد عبر عن رأي مماثل رجل آخر ترك عنيزة منذ نحو أربعين عاماً كعامل يدوي

---

(٩٣) الرميحي، «أثر النفط على المرأة العربية في الخليج»، مصدر سابق؛ عبد المعطي، «في التكلفة الاجتماعية للعمالة الاسيوية في الخليج»، مصدر سابق؛ بكر النجار، «آثار العمالة الوافدة أم عواقب المأزق تنموي: حالة الأقطار العربية الخليجية المصدرة للنفط»، المستقبل العربي: العدد ٨٢، ١٩٨٥، ص ١١٤ ـ ١٢٩.

ثم تقدم حتى أصبح موظفاً كبيراً في صناعة النفط. يقول «أبو عبد المحسن»:

«إني أعتزم التقاعد هنا بعد سنوات قليلة. ومن الملاحظ أن أبناء من تركوا المدينة منا ونجحوا ولم يعودوا إليها، يحصلون الآن على تعليم جامعي ممتاز. وكثيرون منهم يشغلون مناصب فنية مهمة ولا سيما في الجوانب المتعلقة بالكمبيوتر في صناعة النفط. وهناك شبان آخرون من عنيزة يتقدمون إلى أرامكو أو بترومين بمجرد إنهاء دراستهم الثانوية. فإذا كانوا نابهين فإنهم يحصلون على تعليم جامعي متقدم. وهم لن يعودوا إلى هنا. أنا أحب عنيزة ولكن من المؤسف أني لا أعتقد أن هناك مستقبلاً للشبان فيها».

وكما توضح هاتان الحالتان فإن التعليم يمكن أن يجعل الأشخاص ذوي تأهيل أعلى مما يناسب أنواع العمل المتاحة في عنيزة. وهناك حالات عديدة لشبان عنيزة الذين حصلوا على تعليم جامعي سواء في المملكة العربية السعودية أو في الخارج. وقد عاد القليلون منهم إلى عنيزة، ولكن الكثيرين حصلوا على عمل في المدن الكبيرة حيث توافرت لهم فرص أوسع للعمل في مجالات تتصل بتخصصاتهم. وكانت تلك على الأخص حالة من حصلوا على درجات في الهندسة أو الطب أو المجالات الأخرى المتقدمة في العلم والتكنولوجيا.

ولا يسعنا أن ندلي برأي قاطع بشأن استمرار توافر فرص العمل في الأنحاء الأخرى من المملكة السعودية. فقد تتمكن المجمعات الصناعية الجديدة في جبيل وينبع، التي ترمي إلى المساهمة في تنويع الاقتصاد القومي[١٤] من توفير فرص عمل للفنيين المهرة. وهناك أنباء بأن بعض شبان عنيزة حصلوا على أعمال في جبيل. لكن المشاركة الكاملة لهذه المجمعات الجديدة لن تتحقق إلا إذا توافر المزيد من التدريب الفني للأيدي العاملة المحلية. وبالرجوع إلى تاريخ الهجرة الداخلية المرتبطة بالعمل، وفرص العمل في الأعمال الفنية الحديثة منذ نشأة الصناعة النفطية، يتبين أن عدم توافر التدريب المتخصص هو المسألة الأساسية التي تحول دون مشاركة جزء على الأقل من شباب عنيزة في ذلك القطاع في الوقت الحالي.

ومن الواضح ان الهجرة ليست بديلاً عملياً بالنسبة للجميع. ونظراً لأن الوظائف الحكومية لم تعد متوافرة فقد قبل القليل من شبان عنيزة العمل في القطاع الخاص على الرغم من الأجور المنخفضة نسبياً. وفي اعتقادنا أن هذا النوع من العمل سيستمر في

---

(١٤) محمد هشام خواجكية، «تجربة التنمية الاقتصادية من منطلق الاستقلال والتبعية في المملكة العربية السعودية»، المستقبل العربي: العدد ٩٢، ١٩٨٦، ص ١٠٧ - ١٢٧.

الزيادة، كما أن هؤلاء الشبان سيقومون بأعمال فنية بصورة متزايدة. وستكون الدوافع إلى هذا التغيير اقتصادية بحت. وهذه العملية جارية بالفعل في حالة البدو الذين استقروا مؤخراً في عنيزة.

ونظراً لأن هؤلاء البدو (وجميعهم قبليون) لم يستقروا في المدينة بصورة كاملة إلا مؤخراً، فإن نسبة حصولهم على التعليم الحديث أقل، كما كانت فرصتهم في التعيين في الوظائف الحكومية أقل من السكان القدامى المستقرين في عنيزة. ولذا انحصرت مشاركتهم في الحياة الاقتصادية لعنيزة على الأعمال الصغيرة في السوق أو في مجال النقل، ثم حديثاً في الزراعة وفي الأعمال الفنية الماهرة وشبه الماهرة.

ويمكن أن يعتبر عمل البدو في السوق امتداداً لعمل كانوا يقومون به دائماً، وإن كانوا يمارسونه في الماضي بدرجة أقل. كما أن عملهم في مجال النقل الحديث شبيه بعملهم السابق في النقل بالقوافل. أما العمل في الزراعة والعمل الفني فكانا في الماضي من الأعمال المحتقرة. وبرغم أنهم لا يشتغلون بأيديهم في العمل الزراعي المنتظم فإنهم الآن يملكون ويديرون مساحات مزروعة أصبحت متاحة لهم عن طريق القروض الحكومية في المقام الأول. وإذا كان عدد الشبان البدو الذين يلتحقون بمعهد التدريب الفني في عنيزة يتزايد، كما يتزايد اشتغالهم بالأعمال الفنية الحديثة، فلا بد أن يعتبر ذلك نتيجة لحاجتهم إلى العمل، ومؤشراً على زيادة اندماجهم في الاقتصاد العصري للمدينة.

وكما يتبين من حالة البدو وما ذكرناه من قبل عن أخلاقيات العمل الجديدة، فإن علاقة الأصل الذي انحدر منه الفرد بالمهنة تغيرت نتيجة لنشوء مهن جديدة، ولما طرأ على المهن القديمة من تغيير. وكان العائق الأساسي أمام العمل في الميادين الفنية وفي وظائف القطاع الخاص هو بوجه عام عدم وجود حاجة اقتصادية، بالإضافة إلى انخفاض الأجور والمرتبات انخفاضاً مصطنعاً ناتجاً من المنافسة من جانب الوافدين. والأرجح أن أصحاب الأعمال في القطاع الخاص، وكثيرون منهم على ارتباط قوي بالدولة، سيقاومون الاستعاضة عن الوافدين ذوي الأجور المنخفضة بأبناء المجتمع المحلي الذين يطلبون أجوراً ومرتبات أعلى والذين يستطيعون أن يدافعوا عن حقوقهم كعمال وموظفين. غير أن شبح الزيادة المطردة في عدد العاطلين والساخطين من الشباب المحلي لا يمكن أن تتجاهله الدولة أو أصحاب الأعمال المحليين إلى ما لا نهاية.

وعلى الدولة دور أساسي في إعداد الشبان للعمل في الميادين الفنية الحديثة. وقد تحققت بالفعل إنجازات في مجال التعليم العام الأساسي. ولقي التدريب العلمي والفني مؤخراً مزيداً من رعاية الدولة، كما تشجعه الكثير من الجمعيات الخيرية الخاصة، ومن

المهم أن يستمر دعم هذه الفروع ونشرها في النظام التعليمي برمته.

وفي الختام فإن عنيزة القديمة لم يعد لها وجود، فقد مرت بها سلسلة متصلة من التغيرات على امتداد القرن العشرين. وكان معظم التغيرات نابعاً من خارج المجتمع المحلي، ويمكن أن يوصف إجمالاً بأنه في اتجاه التنمية والتحديث. وقد انتهى الاستقلال السياسي المحلي، وتخلخل الاقتصاد المتركز محلياً والقائم على الاكتفاء الذاتي اعتماداً على الإنتاج والتجارة.

لقد تحولت عنيزة إلى بلدة من بلدات العالم الثالث: مدينة ريفية داخل وحدة سياسية وطنية جديدة تعتمد اقتصادياً على بيع سلعة واحدة أولية. وأتت الطفرة معها بمستوى معيشة شبيه بما في العالم الأول ولكنها لم تحل المشكلة الأساسية للتنمية الاقتصادية، ألا وهي خلق اقتصاد إنتاجي عصري قادر على توفير مستوى مرتفع للحياة.

والأرجح أن عدد الوافدين يتناقص باطراد فيما عدا العمال الزراعيين وغيرهم ممن يقومون بالأعمال قليلة الأهمية. وسيستمر السكان المحليون يواجهون دخلاً متناقصاً ومستوى للمعيشة آخذاً في التدهور. وربما يحدث اضطراب سياسي واجتماعي. إلا أنه من الظواهر اللافتة للنظر أن هناك شعوراً قوياً بالانتماء والإخلاص للمجتمع المحلي استمر سارياً طوال الوقت، بالإضافة إلى أن كثيراً من أسس التنمية التي استقرت قبل الطفرة ظلت قائمة، ومن ثم فإن أهالي عنيزة يواجهون مستقبلاً يتعذر القطع بما سيؤول إليه.

المراجع

العربية

إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل. انتقال العمالة العربية: المشاكل والآثار السياسية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

إبراهيم المسلم. العقيلات. الرياض: دار الإصلاح للثقافة والنشر والإعلام، ١٩٨٥.

اليكس ميخائيلوفتش فاسيليف. تاريخ العربية السعودية. موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦ (نشر لأول مرة بالروسية في ١٩٨٢).

أمين الريحاني. ملوك العرب. بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٧٦ (نشر لأول مرة في ١٩٢٤).

إنعام عبد الجواد. «العوامل البنائية المحددة للمشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية» في: المرأة والتنمية في الثمانينات ـ أعمال المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج وشبه الجزيرة العربية، (الجزء الأول)، ١٩٨١، ص ١٤٧ ـ ١٦٩.

بكر النجار. «آثار العمالة الوافدة أم عواقب لمأزق تنموي: حالة الأقطار العربية الخليجية المصدرة للنفط». المستقبل العربي: العدد ٨٢، ١٩٨٥ ص ١١٤ ـ ١٢٩.

تركي الحامد. «توحيد الجزيرة العربية: دور الأيديولوجية والتنظيم في تحطيم البنية الاجتماعية الاقتصادية المعوقة للوحدة». المستقبل العربي: العدد ٩٣، ١٩٨٦، ص ٢٧ ـ ٤٠.

ثريا التركي. «تفاوت القيم في المجتمع العربي السعودي». المستقبل العربي: العدد ٩٧، ١٩٨٧، ص ٧٦ ـ ٩٠.

ـــــــــ. «دور التوحيد الثقافي في نشوء المجتمع السعودي». اليقظة العربية: العدد ٣، ١٩٨٧. ص ١٠٧ ـ ١٣٠.

... ـيمي. «تأثيرات الاجتماعية للمربية الأجنبية على الأسرة». في: العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، تحرير نادر فرجاني، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

عبد الباسط عبد المعطي. «في الوعي الزائف للمرأة الخليجية». في: المرأة والتنمية في الثمانينات، أعمال المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج وشبه الجزيرة العربية، (الجزء الثاني)، ١٩٨١. ص ٧٢٣ - ٧٣٤.

ــــــــــ. «في التكلفة الاجتماعية للعمالة الأسيوية في الخليج». المستقبل العربي: العدد ٣٧، ١٩٨٢، ص ٤٠ - ٥٢.

عبد الرحمن بن عبد الله الواصل. «العمران الريفي في منطقة عنيزة». (رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٦).

عبد الرحمن صادق الشريف. منطقة عنيزة: دراسة إقليمية. القاهرة: مطبعة النهضة العربية، ١٩٧٠.

عمر إبراهيم الخطيب. «التنمية والمشاركة في أقطار الخليج العربي». المستقبل العربي: العدد ٤٠، ١٩٨٥. ص ٤ - ٢٦.

غسان سلامة. السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠.

محمد جلال كشك. السعوديون والحل الإسلامي: مصدر الشرعية للنظام السعودي. القاهرة: المطبعة الفنية، ١٩٨١ (طبعة ١٩٨٤).

محمد غانم الرميحي. البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي. القاهرة: دار الشعب، ١٩٧٥.

ــــــــــ. «أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج». المستقبل العربي: العدد ٣٤، ١٩٨١. ص ٩٩ - ١١٦.

ــــــــــ. معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٤.

محمد هشام خواجكية. «تجربة التنمية الاقتصادية من منطلق الاستقلال والتبعية في المملكة العربية السعودية». المستقبل العربي: العدد ٩٢، ١٩٨٦. ص ١٠٧ - ١٤٧.

المملكة العربية السعودية. منجزات خطط التنمية ١٣٩٠ - ١٤٠٤ (١٩٧٠ - ١٩٨٤): حقائق وأرقام. الرياض: وزارة التخطيط، ١٩٨٤.

المملكة العربية السعودية. التقرير السنوي ١٤٠٦ (١٩٨٦). الرياض: مصلحة النقد السعودية، ١٩٨٧.

نادر فرجاني. الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

الإنكليزية:

Abdel - Fadil, Mahmoud. «The Macro - behaviour of Oil - Rentier States in the Arab Region.» In The Rentier State, ed. Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, 83 - 107. London: Croom Helm, 1987.

Abu - Lughod, Janet L. Cairo: 1001 Years of the City Victorious. Princeton: Princeton University Press, 1971.

Adams, Richard N. Energy and Structure, A Theory of Social Power. Austin: University of Texas Press, 1975.

____. Paradoxical Harvest: Energy and Explanation in British History, 1870 - 1914. New York: Cambridge University Press, 1982.

____. The Eighth Day: Social Evolution as the Self - Organization of Energy. Austin: University of Texas Press, 1988.

Almana, Mohammed. Arabia Unified: A Portrait of Ibn Saud. London: Hutchinson Benham, 1980.

Altorki, Soraya. «Religion and Social Organization of Elite Families in Urban Saudi Arabia.» (Ph. D. dissertation, University of California, Berkeley, 1973).

____. «Family Organization and Women's Power in Urban Saudi Arabian Society.» Journal of Anthropological Research 33 (3): 1977, PP. 277-287.

____. «Milk Kinship in Arab Society: An Unexplored Problem in the Ethnograhy of Marriage.» Ethnology 19 (2): 1980, PP. 233-244.

____. «The Anthropologist in the Field: A Case of 'Indigenous Anthropolgy' from Saudi Arabia.» In Indigenous Anthropology in Non - Western Countries, ed. Hussein Fahim. Chapel Hill: Carolina Academic Press, 1981.

____. Women in Saudi Arabia: Ideology and Behavior among the Elite. New York: Columbia University Press, 1986.

____. «The Ideology and Praxis of Female Employment in Saudi Arabia.» Journal of South Asian and Middle East Studies 10 (4): 1987, PP. 51-76.

Amin, Samir. **Le Développement Inégal.** Paris: Les Editions de Minuit, 1973.

——. **The Arab Economy Today.** London: Zed Press, 1982.

Barsalou, Judith Marie. «Foreign Labor in Saʿudi Arabia: The Creation of a Plural Society.» (Ph. D.dissertation, Columbia University, 1985).

Barth, Fredrik. **Sohar: Culture and Society in an Omani Town.** Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1983.

Beblawi Hazem. «The Rentier State in the Arab World.» In **The Rentier State**, ed. Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, London: Croom Helm, 1987. PP. 49-62.

Bindaji, Hussein Hamza. **Atlas of Saudi Arabia.** Oxford: Oxford University Press, 1978.

Birks, J. S., and C. A. Sinclair. **International Migration and Development in the Arab Region.** Geneva: ILO, 1980.

Bujra, Abdalla S. **The Politics of Stratification: A Study of Political Change in a South Arabian Town.** Oxford: Clarendon Press, 1971.

Cardoso, Fernando Enrique, and Enzo Faletto. **Dependencia y desarrollo en América Latina.** Mexico City: Siglo XXI Editores, 1969.

Chatelus, Michel. «Policies for Development: Attitudes towards Industry and Services.» In **The Rentier State**, ed. Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, London: Croom Helm, 1987. PP. 108 - 137.

Cole, Donald P. «The Social and Economic Structure of the Al Murrah: A Saʿudi Arabian Bedouin Tribe.» (Ph. D. dissertation, University of California, Berkeley, 1971).

——. «The Enmeshment of Nomads in Saudi Arabian Society: the Case of the Al Murrah.» In **The Desert and the Sown: Nomads in the Wider Society**, ed. Cynthia Nelson, Berkeley: University of California, Institute of International Studies, 1973. PP. 113 - 128 (Research Series, no. 21.)

——. **Nomads of the Nomads: The Al Murrah Bedouin of the Empty Quarter.** Chicago: Aldine Publishing Company, 1975.

——. «The Bedouin and Social Change in Saudi Arabia.» **Journal of Asian and African Affairs** 16: 1981. PP. 128 - 149.

——. «Tribal and Non - Tribal Structures among the Bedouin of Saʿudi Arabia.» **Al - Abhath** 30: 1982. PP. 77-93.

——. «Alliance and Descent in the Middle East and the 'Problem' of Patrilateral Parallel Cousin Marriage.» In **Islam in Tribal Societies:**

From the Atlas to the Indus, ed. Akbar Ahmad and David Hart. London: Routledge and Kegan Paul, 1984. PP. 169-186.

Coon, Carleton S. Caravan: The Story of the Middle East. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1965.

Doughty, Charles M. Travels in Arabia Deserta. New York: Dover Publications, 1974 (First published 1888.).

Eickelman, Christine. Women and Community in Oman. New York: New York University Press. 1984.

Fernea, Elizabeth Warnock. and Robert A. Fernea. The Arab World: Personal Encounters. Garden City: Anchor Press/ Doubleday. 1985.

Fernea, Robert A. Shaykh and Effendi: Changing Patterns of Authority among the El Shabana of Southern Iraq. Cambridge: Harvard University Press, 1970.

____. «Technological Innovation and Class Development among the Beduwin of Hail, Saudi Arabia.» In Terroirs et sociétés au Maghreb et au Moyen Orient, ed. Byron Cannon, Paris: Maison de l'Orient, 1987. PP. 389 - 405.

First, Ruth. Libya: The Elusive Revolution. New York: Africana Publishing Company, 1975.

Frank, André Gunder. Dependent Accumulation and Underdevelopment. New York: Monthly Review Press, 1979.

Gerholm, Thomas. Market, Mosque, and Mafraj: Social Inequality in a Yemeni Town. Stockholm: Studies In Anthropology, no. 5. 1977.

Habib, John S. Ibn Sa'ud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and Their Role in the Creation of the Sa'udi Kingdom, 1910 - 1930. Leiden: E. J. Brill, 1978.

Hajrah, Hassan Hamza. Public Land Distribution in Saudi Arabia. London: Longman, 1988.

Harik, Iliya. «The Origins of the Arab State System.» In The Foundations of the Arab State, ed. Ghassan Salamé, 19 - 46. London: Croom Helm, 1987. PP. 19-46.

Helms, Christine Moss. The Cohesion of Saudi Arabia. London: Croom Helm, 1981.

Ibrahim, Saad Eddin. The New Arab Social Order: A Study of the Social Impact of Oil Wealth. Boulder: Westview, 1982.

Katakura, Motoko. Bedouin Village: A Study of a Saudi Arabian People

in Transition. Tokyo: University of Tokyo Press, 1977.

Khan, Joel S., and Josep R. Llobera, eds. The Anthropology of Pre-Capitalist Societies. Atlantic Highlands, N. J.: Humanities Press, 1981.

Khouri, Fäud. Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State. Chicago: University of Chicago Press, 1980.

Kindgom of Saudi Arabia. Achievements of the Development Plans 1390 - 1404 (1970 - 1984): Facts and Figures. Riyadh: Ministry of Planning, 1984.

——. Annual Report 1406 (1986). Riyadh: Saudi Arabian Monetary Agency, 1987.

Lapidus, Ira. Muslim Cities in the Later Middle Ages. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1967.

Lawrence, T. E. Seven Pillars of Wisdom, A Triumph. Garden City: Doubleday, Doran and Company, 1935.

Mabro, Robert. «La Libye, un état rentier?» Projet 39: 1969, PP. 1090-1101.

Mahdavy, H. «The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran.» In Studies in the Economic History of the Middle East, ed. M. A. Cook. London: Oxford University Press, 1970.

Meillassoux, Claude. Maidens, Meal, and Money: Capitalism and the Domestic Community. Cambridge: Cambridge University Press, 1981.

Mynthi, Cynthia. Women and Development in Yemen Arab Republic. Eschborn: German Agency for Technical Cooperation, 1979.

Nowshirvani, Vahid. «The Yellow Brick Road: Self - Sufficiency or Self - Enrichment in Saudi Agriculture?» Middle East Report 17 (2): 1987, PP. 7 - 13.

Palerm, Angel. Modos de producción y formaciones socioeconómicas, Mexico City: Editorial Edicól, 1976.

Palmer, Monte, Ibrahim Fahad Alghofaily, and Saud Mohammed Alnimir. «The Behavioral Correlates of Rentier Economies: A Case Study of Saudi Arabia.» In The Arabian Peninsula: Zone of Ferment, ed. Robert W. Stookey, Stanford: Hoover Institution Press, 1984, PP. 17 - 36.

Philby, Harry St. John. Arabia of the Wahhabis. London: Constable and Company, 1928.

Rosenfeld, Henry. «The Social Composition of the Military in the Process of State Formation in the Arabian Desert.» Journal of the Royal Anthropological Institute 95: 1965, PP.75 - 86, 174 - 194.

Safran, Nadav. Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security. Cambridge: Harvard University Press, 1985.

Sahlins, Marshall. Stone Age Economics. Chicago: Aldine Publishing Company, 1972.

Said Edward W. Orientalism. New York: Pantheon, 1978.

Sirageldin, Ismail A., Naiem A. Sherbiny, and M. Ismail Serageldin. Saudis in Transition: The Challenges of a Changing Labor Market. Oxford: Oxford University Press,1984.

Sjoberg, Gideon. The Preindustrial City, Past and Present. Glencoe: The Free Press, 1960.

Sowayan, Saad Abdullah. Nabati Poetry: The Oral Poetry of Arabia. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1985.

Sweet, Louise E. «Camel Raiding of North Arabian Bedouin: A Mechanism of Ecological Adaptation.» American Anthropologist 67: 1965, PP. 1132 - 1150.

——. The Central Middle East: A Handbook of Anthropology and Published Research on the Nile Valley, the Arab Levant, Southern Mesopotamia, the Arabian Peninsula, and Israel. New Haven: HRAF Press, 1971.

Tidrick, Kathryn. Heart - beguiling Araby. Cambridge: Cambridge University Press, 1981.

Vidal, F. S. The Oasis of Al - Hasa. Dhahran: Arabian American Oil Company, 1955.

Wallerstein, Immanuel. The Modern World System: Capitalist Agriculture and the Origin of the European World Economy in the Sixteenth Century. New York: Academic Press, 1974.

Waterbury, John. North for the Trade: The Life and Times of a Berber Merchant. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1972.

Wikan, Unni. Behind the Veil in Arabia: Women in Oman. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982

Winder, R. Bayly. Saudi Arabia in the Nineteenth Century. New York: St. Martin's Press, 1965.

Wolf, Eric R. Europe and the People without History. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1982.